وزارة التعليـــــم العالي والبحث العلـــــمي
جـــــامعة الجزائـــــر2
كلية العلوم الإنسانيـة والاجتماعيـــة
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية

دراسة ميدانية في مدينة الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا

الطالبة:
مخازني فتيحة

تحت إشراف الأستاذة:
د/ حورية سعدو

السنة الدراسية:2015-2016

ملخص الدراسة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تغيرات كثيرة في مختلف المجالات، سببت العديد من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية للكثير من الدول، وأكثر الدول المتضررة هي الدول النامية أو دول الجنوب، ما أحدث فجرة كبيرة بينها وبين الدول المتقدمة ما جعل الكثير من سكان الدول المتخلفة يتوجهون إلى الهجرة إليها، ولكن بعد القيود التي وضعتها الدول المتقدمة في وجه الهجرة الشرعية، تحول الكثيرون إلى الهجرة غير الشرعية سواء عن طريق الاختباء في السفن التجارية أو استخدام قوارب الصيد أو عن طريق الجو.

وقد اتسع انتشارها في السنوات الأخيرة ومست فئة واسعة من الشباب وحتى أنها قد مست القصّر وانتقلت إلى الفتيات، وباتت ظاهرة تخيف الدول المتقدمة وحتى النامية بسبب المشاكل التي تخلفها.

من أجل هذا أردنا من خلال هذه الدراسة أن نتعرف على العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية والتي تعمل على تحفيز الشباب للإقدام على تعريض حياتهم لخطر الضياع أو السجن أو الاحتجاز في مراكز الاحتجاز أو ربما الموت.

ومن أجل هذا اقترحنا ثلاث عوامل افترضنا أنها تؤثر في زيادة تدفقات أعداد المهاجرين غير الشرعيين والتي حاولنا الإجابة عنها من خلال دراسة ميدانية، وقد تمثلت هذه العوامل في الوضع الاقتصادي السيئ والنجاح الاجتماعي للمهاجر ووسائل الاتصال، كلها تدفع الكثير من الشباب اليائس أو الطموح للركوب قوارب الموت من أجل الوصول إلى أوروبا.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة الشرعية، الهجرة غير الشرعية، المهاجر غير الشرعي، الحرقة.

الإهــداء

إلى كل من يحب الله ورسوله والعلم والعلماء والوطن...

إلى كل يد تعاونت معي لإتمام هذا البحث...

إلى هؤلاء جميعا وأخص بالذكر :

إلـى مـن ألهمـاني القـوة بفضـل دعائهمـا ودعمهمـا "والـدي الحبيـب" أطـال الله عمـره و"أمـي الغالية" رحمها الله واسكنها الجنة ...

إلى من ساندني وشجعني إخوتي وأخواتي وأسرهم...

إلى من وجّهني في هذا البحث الأستاذة المشرفة الفاضلة "سعدو حورية" حفظها الله...

إلى من تعاهدت معهم على طلب العلم "دفعة ماجستير الديموغرافيا 2013-2014"

حبيبة، هاجر، مريم، وباقي الزملاء الأفاضل...

إلى كل أساتذتي الذين رافقوا مشواري الدراسي بنصائحهم وتوجيهاتهم

وإلـى كـل مـن تـأثرت بهـم وأصـبحوا الغايـة مـن هـذا البحـث "شبابنا الـذين يفضـلون المخـاطرة بحياتهم من أجل حلم وهمي"...

لا يسعني إلّا أن أتقدم لهم بخالص آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل وأن يجزيهم الله عني خير جزاء...

والله أسأل أن يتقبل مني ومنهم إنّه تعالى على كل شيء قدير وبالإجابة جدير...

- الباحثة -

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر أولًا لله تعالى العلّي القدير الذي أمدنا بالعون ومنحنا الصحة والعافية والقدرة على إنجاز هذا العمل ووفقنا لإتمامه...

ولا يسعني بعد ذلك سوى التوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى...

الأستاذة الدكتورة المشرفة على هذا العمل "سعدو حورية" أبقاها الله ذخرا ومفخرة لطلبة العلم ...

الأساتذة المكوّنين للجنة المناقشة وقبولهم الدعوة.. أقول لهم شكرا جزيلا وأبقاكم الله ذخرا لكل طالب علم.

إلى كل من مدّ لي يد العون ولم أذكر اسمه

جاز الله الجميع عني كل الخير

- الباحثة -

قــال الله تــعالى :

«اقرأ باسم ربّك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربُك الأكرم، الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم »

"سورة العلق آية 1-5"

قال الرسول عليه الصلاة والسلام :

« تعلّموا العلم، فإنّ تعلّمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح »

"رواه البخاري"

إنّي رأيت أنّه لا يكتب أحد كتابا في يومه، إلاّ قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحسن، ولو قُدّم هذا لـكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

"بقلم الأصفهاني"

الفهرس

مقدمة عامة

الفصل الأول: الإطار المنهجي.....05-36

1/الإشكالية.....05-08

2/ الفرضيات..... 08

3/ تحديد المفاهيم.....09-21

4/ الدراسات السابقة.....22-26

5/ المقاربة السوسيولوجية.....27-31

6/ كيفية اختيار العينة..... 32

7/ المنهج المستخدم..... 33

8/ أدوت البحث 34

9/ مجالات البحث 35-36

الفصل الثاني: التأصيل القانوني للهجرة غير الشرعية.....38-86

I. التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.....39-45

1) مرحلة تشجيع الهجرة القانونية.....39-41

2) مرحلة وقف الهجرة.....42-44

3) مرحلة الهجرة غير الشرعية.....45

II. الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية.....46-65

1) الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية.....46-51

2) الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية.....52-58

3) الهجرة غير الشرعية في تشريعات دول المغرب العربي.....58-65

III. المؤتمرات والجهود الدولية في مجال الهجرة غير الشرعية.....66-85

1) المؤتمرات والندوات العالمية.....66-74

2) جهود الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.....75-82
3) الجهود بين الدول الإفريقية.....83-85

الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية 88-132

I. عوامل الطرد.....89-104
1) الظروف الاقتصادية والاجتماعية.....89-98
2) الظروف السياسية والأمنية.....99-101
3) معوقات الهجرة الشرعية.....102-104

II. عوامل الجذب.....105-113
1) التشيّخ والحاجة إلى اليد العاملة.....105-108
2) مغريات الهجرة.....109-111
3) العمالة الرخيصة.....112-113

III. العوامل المحفزة.....114-131
1) النجاح الاجتماعي للمهاجر 114-119
2) وسائل الإعلام.....120-129
3) الموقع والقرب الجغرافي. 130-131

الفصل الرابع: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.....134-187

I. طرق وأشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر.....135-153
1) طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية.....135-143
2) أشكال الهجرة غير الشرعية.....144-153

II. انعكاسات الهجرة غير الشرعية 154-167
1) من الناحية الاقتصادية.....154-159
2) من الناحية الاجتماعية.....160-164
3) من الناحية السياسية-الأمنية.....165-167

III. حكم وإجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية.....168-183
1) الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري.....168-172
2) إجراءات الأمنية والسياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....173-180
3) إجراءات القانونية والاقتصادية لمكافحة الهجرة غير الشرعية..181-186

الفصل الخامس: عرض وتحليل نتائج الفرضيات......189-252
I. خصائص عينة البحث.....189-201
II. تحليل ونتائج الفرضية الأولى.....202-218
III. تحليل ونتائج الفرضية الثانية.....219-235
IV. تحليل ونتائج الفرضية الثالثة.....236-252

الاستنتاج العام..... 253-258
الخاتمة..... 259-260
التوصيات.....261
قائمة المراجع. 263-274
قائمة الملاحق.....276-280

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم 01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	189
جدول رقم 02	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	190
جدول رقم 03	توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	192
جدول رقم 04	توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية	193
جدول رقم 05	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	194
جدول رقم 06	توزيع أفراد العينة حسب نوع المسكن	195
جدول رقم 07	توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين في الأسرة	196
جدول رقم 08	توزيع أفراد العينة حسب الدخل الكلي لأسر المبحوثين	197
جدول رقم 09	توزيع أفراد العينة حسب معرفة أفراد العينة لمهاجر	198
جدول رقم 10	توزيع أفراد العينة حسب عدد المهاجرين المرافقين لهم	199
جدول رقم 11	توزيع أفراد العينة حسب مشاهدتهم للتلفزيون	200
جدول رقم 12	توزيع أفراد العينة حسب مدى استعمالهم للانترنيت	201
جدول رقم 13	العلاقة بين نوع المسكن وسن أول محاولة	202
جدول رقم 14	العلاقة بين نوع المسكن ومدى تكرار المبحوث لمحاولة الهجرة	203
جدول رقم 15	العلاقة بين نوع المسكن ومدى الاستعانة بشخص للهجرة	205
جدول رقم 16	العلاقة بين نوع المسكن ودفع مبلغ من المال من اجل الهجرة	206
جدول رقم 17	العلاقة بين نوع المسكن والمبلغ المدفوع	208
جدول رقم 18	العلاقة بين عدد أفراد الأسرة ومدى الاستعانة بشخص للهجرة.	209
جدول رقم 19	العلاقة بين عدد العاملين في الأسرة ومدى تكرار عملية الهجرة	210
جدول رقم 20	العلاقة بين عدد العاملين في الأسرة ومدى الاستعانة بشخص	211
جدول رقم 21	العلاقة بين الدخل الكلي للأسرة ومدى الاستعانة بشخص	212
جدول رقم 22	العلاقة بين الدخل الكلي للأسرة ودفع المبحوث لمبلغ مالي.	214
جدول رقم 23	العلاقة بين الحصول على الكماليات وتكرار محاولة الهجرة	215
جدول رقم 24	العلاقة بين معرفة مهاجر وسن أول محاولة هجرة غير شرعية	219
جدول رقم 25	العلاقة بين معرفة المبحوث بمهاجر وان كان قد هاجر لمرة واحدة	220
جدول رقم 26	العلاقة بين نوع قرابة المهاجر والمبحوث وان كان قد هاجر لمرة واحدة.	221

جدول رقم 27	العلاقة بين علاقة البحوث بالمهاجر والاستعانة بشخص للهجرة	222
جدول رقم 28	العلاقة بين عدد المهاجرين الذين يعرفهم المبحوث وتكرار محاولة الهجرة	224
جدول رقم 29	العلاقة بين عدد المهاجرين الذين يعرفهم المبحوث وبين دفعه لمبلغ مالي	225
جدول رقم 30	العلاقة بين عدد مرات اتصال المبحوث بالمهاجرين ومحاولات الهجرة	226
جدول رقم 31	العلاقة بين مدة إقامة المهاجرين في الخارج وعدد محاولات المبحوث الهجرة	227
جدول رقم 32	العلاقة بين مدة إقامة المهاجر في الخارج واستعانة المبحوث بشخص للهجرة	228
جدول رقم 33	العلاقة بين تأثر المبحوث بتحسن الوضع الاقتصادي للمهاجرين وتكرار محاولات الهجرة.	229
جدول رقم 34	العلاقة بين إن كان المبحوث قد تأثر بالامتيازات التي حصل عليها المهاجر وبين محاولات هجرة المبحوث	231
جدول رقم 35	العلاقة بين مدى مشاهدة المبحوث للتلفزيون ومحاولته تكرار للهجرة	236
جدول رقم 36	العلاقة بين مدى مشاهدة المبحوث للتلفزيون ومصدر معلوماته حول البلد المهاجر إليه	238
جدول رقم 37	العلاقة بين مشاهدة التلفزيون واستعانة المبحوث بشخص من أجل الهجرة.	239
جدول رقم 38	العلاقة بين مدى استعمال المبحوث للانترنيت وتكرار محاولة الهجرة	240
جدول رقم 39	العلاقة بين مدى استعمال الانترنيت ومصدر المعلومات حول البلد المتوجه إليه.	243
جدول رقم 40	العلاقة بين مكان استخدام الانترنيت ومحاولات الهجرة	244
جدول رقم 41	العلاقة بين مدى الاتصال بالأصدقاء ومحاولة الهجرة مرة واحدة	246
جدول رقم 42	العلاقة بين مدى مساعدة وسائل الاتصال في معرفة أوروبا ومحاولات الهجرة من قبل المبحوث.	248
جدول رقم 43	العلاقة بين مدى مساعدة وسائل الاتصال في معرفة أوروبا ومصدر المعلومات حول البلد المتوجه إليه.	249

فهرس الرسومات البيانية

رقم الرسم البياني	عنوان الرسم البياني	رقم الصفحة
رسم بياني رقم 01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	190
رسم بياني رقم 02	توزيع العينة حسب الفئات العمرية	191
رسم بياني رقم 03	توزيع العينة حسب الحالة المدنية	192
رسم بياني رقم 04	توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية	194
رسم بياني رقم 05	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	195
رسم بياني رقم 06	توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن	196
رسم بياني رقم 07	توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين في الأسرة	197
رسم بياني رقم 08	توزيع أفراد العينة حسب الدخل الكلي لأسر المبحوثين	198
رسم بياني رقم 09	توزيع أفراد العينة حسب معرفة أفراد العينة لمهاجر	199
رسم بياني رقم 10	توزيع أفراد العينة حسب عدد المهاجرين المرافقين لهم	200
رسم بياني رقم 11	توزيع أفراد العينة حسب مشاهدتهم للتلفزيون	201
رسم بياني رقم 12	توزيع أفراد العينة حسب مدى استعمالهم للانترنيت	201

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم(01)	جدول توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف في المسكن	276
ملحق رقم(02)	جدول توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة	276
ملحق رقم(03)	جدول توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين في الأسرة	276
ملحق رقم(04)	جدول توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة بين المبحوث والمهاجر	277
ملحق رقم(05)	جدول توزيع أفراد العينة حسب عدد المهاجرين الذين يعرفهم المبحوث	277
ملحق رقم(06)	جدول توزيع أفراد العينة حسب مرات تواصل المبحوث بالمهاجرين الذين يعرفهم	277
ملحق رقم(07)	جدول توزيع أفراد العينة حسب سنوات إقامة المهاجرين الذين يعرفهم المهاجر في الخارج.	278
ملحق رقم(08)	جدول توزيع أفراد العينة حسب الناحية التي تأثروا بها فيها يتعلق بالتحسن الاقتصادي للمهاجرين	278
ملحق رقم(09)	جدول توزيع أفراد العينة حسب نوع الامتيازات التي حصل عليها المهاجر في الخارج.	278
ملحق رقم(10)	جدول توزيع أفراد العينة حسب سبب استعمال الانترنيت	279
ملحق رقم(11)	جدول توزيع أفراد العينة حسب مكان استعمال الانترنيت	279
ملحق رقم(12)	جدول توزيع أفراد العينة حسب نوع الشخص الذي تمت الاستعانة به للهجرة	279
ملحق رقم(13)	جدول توزيع أفراد العينة حسب الوسيلة المستخدمة.	280
ملحق رقم(14)	جدول توزيع أفراد العينة حسب مكان توقيفهم	280
ملحق رقم(15)	جدول توزيع أفراد العينة حسب الدول التي توجهوا إليها	280

مقـــدمـــة

مقدمة:

تعد الهجرة من المواضيع السكانية التي نالت قدرا كبيرا من الدراسة فهي أحد العناصر الثلاثة المسؤولة عن التغير السكاني في مجتمع ما وهي الخصوبة والوفيات والهجرة. ولكن تختلف هذه الأخيرة عن هذين العنصرين من عدة جوانب. فعلى عكس الخصوبة والوفيات التي يسهل جمع بيانات عنهما ومن ثم قياسهما بشكل دقيق، فإن الهجرة يصعب قياسها بمثل تلك الدرجة من الدقة لأن تدفق المهاجرين لا يتسم بالثبات من الناحية الزمنية. من جهة أخرى فإننا غالبا ما نجد أن الهجرة عرضة لرقابة قوية من جانب الدول للسيطرة عليها بالمقارنة بكل من الخصوبة والوفيات، كذلك فإن الهجرة من الظواهر السكانية الكفيلة بتغيير الهيكل السكاني لأي مجتمع بصورة سريعة جدا بالمقارنة بآثار كل من الخصوبة والوفيات عليه والتي تحتاج إلى فترة طويلة جدا من الزمن لكي تؤدي إلى تغييره.

ومع زيادة النمو السكاني بمعدلات مختلفة بين مختلف مناطق العالم زادت الضغوط حول الرغبة في الهجرة، التي عادة ما تكون من مناطق النمو السكاني المرتفع إلى مناطق النمو السكاني المنخفض. و لعل أهم الأمثلة الواضحة على هذا النمط من الهجرة، هي هجرة الأوروبيين إلى المناطق الأخرى المختلفة من العالم. فبدءا من القرن(14) بدأت عمليات الهجرة من أوروبا، لتتصاعد في القرن(15) و(16) على نطاق واسع إلى باقي مناطق العالم.

إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية أخذت معدلات النمو السكاني بأوروبا في التباطؤ في الوقت الذي بدأت فيه معدلات النمو السكاني في دول العالم الثالث في التزايد مما دفع إلى نشوء تيار آخر للهجرة من الدول النامية إلى أوروبا وباقي دول العالم المتقدم. غير أن الهجرة في العصر الحديث خضعت لتنظيم قانوني يؤطر انتقال البشر من بلد إلى آخر وكل ما وقع خارج نطاق ذلك يدخل تحت طائلة الهجرة السرية أو غير الشرعية أو غير النظامية كما يطلق عليها من قبل مختلف الباحثين والمختصين. وهي ظاهرة ذات أبعاد عالمية موجودة في الدول المتقدمة والمتخلفة، وقد أثرت بطريقة مباشرة على أمن واستقرار الدول، مما أوّجت العمل على الحد منها ومعالجتها وفق منظور دولي.

وتأخذ هذه الظاهرة أبعادا أخرى إذا علمنا أن قضية الهجرة غير الشرعية وجدت مستثمرين في أرواح الشباب وشبكات في الخارج تعدهم بالمستقبل الموعود، إلا أنه غالبا ما تنتهي تلك الأحلام بانتشال جثثهم من عرض البحر أو إحباط محاولتهم أو اختفاءهم وعدم العثور عليهم أو الرمي بهم في السجون.

لقد تطورت وتشعبت حركة التهريب البشري بصورة مستمرة في الدول الفقيرة، وتطور هذا النشاط خلال السنوات التي شهدت تزايدا مذهلا في عدد الأشخاص الذين يبحثون عن فرص للعمل، وحاولوا عبور البحر المتوسط بوسائل نقل غير مأمونة، وتقوم بالتهريب البشري عصابات دولية منظمة تظم أشخاصا من ذوي الخبرة والتجربة، تعمل على تنظيم وتسهيل واستدراج وتوجيه مهاجر أو عدة مهاجرين سريين من بلد إلى آخر، غالبا ما تكون مقابل مبالغ مالية وأحيانا مقابل قيم أخرى، وهذا باستخدام قوارب التهريب أو الصعود إلى السفن البحرية والتجارية بدون علم إدارة وملاحي السفن.

وحسب منظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين(10- 15%) من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي(180) مليون فرد[1]. وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو (155) مليون شخص[2].

وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل لنحو (1.5) مليون شخص. وفي الجزائر أكثر من (90.000) مهاجر من بينهم (10.000) غير شرعيين و(138) لاجئاً و(192) طالب لجوء سنة (2010)[3].

ومما لا شك فيه أن اتساع دائرة الهجرة غير الشرعية ترجع إلى: تناقص فرص العمل في الدول الفقيرة، وزيادة حدة الفوارق بينها وبين الدول الغنية، كما أن ازدياد الوعي بهذه

---

1 محمد غربي. **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط :الجزائر نموذجا**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، عدد8، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 2012، ص52.

2

3 فيرونيك پلانس–بواساك. **دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي**، الشبكة الأورو–متوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، ديسمبر2010، ص 16.

الفوارق، والتقدم الذي حدث في الاتصالات الدولية ووسائل السفر، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة المنظمة، كل ذلك ساهم بلا أدنى شك في اندفاع مزيد من الشباب سعيا وراء تحقيق حياة أفضل عبر طرق ووسائل مختلفة لتحقيق ذلك.

بالإضافة إلى القرب الجغرافي للجزائر حيث تتربع على شريط حدودي بطول(6000)كلم مع (07) دول، وعلى طول ساحل يبلغ (1200) كلم، مما يجعل الجزائر محور هام ومنشط للإعمال الإجرامية العابرة للحدود كتهريب المخدرات، التزوير و أبرزها الهجرة غير الشرعية.

لأجل هذا سنحاول في هذا البحث التعرف على العوامل التي تدفع الشباب إلى المغامرة بحياتهم من أجل الوصول إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط.

ومن بين اسباب الدراسة:

– قلة الدراسات حول موضوع الهجرة غير الشرعية والتي أودت بالعديد من الشباب الجزائري رغم الدور الذي تلعبه الجزائر على الصعيد المحلي، القاري والدولي.

– معرفة المظاهر والأسباب الحقيقية التي تدفع بالشباب إلى الهجرة غير الشرعية.

– ارتفاع معدلات هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة بطريقة مقلقة وخطيرة.

– الأهمية البالغة لهذه الظاهرة في حوض المتوسط نظرا للخسائر البشرية التي تخلفها.

أما عن الأهداف من هذه الدراسة فهي:

– التنبيه إلى أهمية الظاهرة ومدى تأثيرها على المستوى الوطني والأورو–متوسطي.

– توعية المسؤولين إلى وجوب إيجاد حلول فورية وسريعة للحد من هذه الظاهرة.

– توعية الشباب إلى خطورة هذه الظاهرة.

ولأجل هذا تم تقسيم البحث إلى جانب نظري واحتوى على أربعة فصول نظرية:

الفصل الأول الذي تطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة.

الفصل الثاني الذي تعرض إلى التأصيل القانوني للهجرة غير الشرعية وتم تقسيمه إلى ثلاثة عناصر: الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية، التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، المؤتمرات والجهود الدولية في مجال الهجرة غير الشرعية.

الفصل الثالث الذي تناول العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية وتم تقسيمه إلى ثلاثة عناصر: عوامل الطرد، عوامل الجذب ثم العوامل المحفزة.

ثم الفصل الرابع: الذي تمحور حول واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتم تقسيمه إلى ثلاثة عناصر: الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري، طرق وأشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر، انعكاسات الهجرة غير الشرعية وإجراءات مكافحتها.

الفصل الخامس الذي تمثل في عرض وتحليل نتائج الفرضيات، واحتوى على أربعة أقسام:

القسم الأول خصائص العينة.

القسم الثاني تحليل نتائج الفرضية الأولى.

القسم الثالث تحليل نتائج الفرضية الثانية.

القسم الرابع تحليل نتائج الفرضية الثالثة.

وفي الأخير الاستنتاج العام والخاتمة.

الفصل الأول

الاطار المنهجي

الإشكالية:

الهجرة ظاهرة اجتماعية طبيعية للمخلوقات، تناولتها العديد من الدراسات العلمية والسوسيولوجية بالإضافة إلى المنظمات والمناقشات السياسية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي للأهمية الكبيرة التي تعرفها لكونها قضية عالمية تتفاوت في اتجاهاتها ومستوياتها بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف. ما دفع الدول والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني إلى العكوف على دراسة التحديات والفرص التي تحويها هذه الظاهرة الاجتماعية وكذلك على الحلول الاجتماعية المناسبة التي يجب تقديمها[1].

وحسب تقرير للمنظمة العالمية للهجرة تشير أنّ(192) مليون من سكان العالم يعيشون خارج أوطانهم، وبالنسبة لوضع الهجرة بين دول البحر المتوسط وأوروبا فهو يعود إلى القرب الجغرافي، وبالروابط التاريخية والتبادلات الاقتصادية والاحتكاكات الثقافية منذ قرون، والمرتبطة بظاهرة الاستعمار وبالتالي شهد القرن(20) نشاطًا للهجرة غير مسبوق باتجاه أوروبا، ومنذ ذلك الحين أصبح الإتحاد الأوروبي وجهة مفضلة للهجرة العالمية عمومًا وهجرة دول البحر الأبيض المتوسط خصوصًا.

حيث تستقبل أوروبا النصيب الأكبر من المهاجرين، فقد بلغ عدد الذين دخلوا أوروبا في عام (2005) حوالي(70.6) مليون شخص[2]، وبعد أن كانت الدول قديما تحتل بلدانا أخرى وتنهب خيراتها وثرواتها للاستفادة منها سواء كانت ثروات مادية كالبترول ومختلف المعادن أو بشرية لاستغلالها كعبيد أو المتاجرة بهم وبعد أن انتهت مرحلة الاحتلال واستقلت العديد من البلدان وتم القضاء على تجارة الرقيق نهائيا ومع بداية الثورة الصناعية وتطور وسائل الاتصال وتحسن اقتصاديات الدول الأوروبية وازدياد الفجوة بين عالم الشمال وعالم الجنوب تحولت الأنظار إلى الشمال المتقدم ما أدى إلى ارتفاع وتيرة الهجرة إليه بحثا عن الرزق وتحسين الأوضاع والعالم الديمغرافي "ألفريد صوفي" لخصّ إشكالية الهجرة هذه بقوله: "إمّا ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإمّا

---

1 بيلاربي كونسورتيوم. **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي**، يوروميد للهجرة 02، المفوضية الاوروبية، 2008-2011، ص07.

2 أحمد إسماعيل وآخرون. **قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى الغرب**، قراءات ثقافية، عدد 11، المنتدى الإسلامي، مارس 2012، ص67.

يرحل البشر حيث توجد الثروات".غير أنّ هذا المفهوم تحوّل من ظاهرة طبيعية عادية إلى تهديد بالاستقرار والأمن، وأصبحت تحدّيًا حقيقيًا مطروحًا أمام المجتمعات نظرًا للمخاطر الناجمة عنها، وهي ما بات يُعرَف بالهجرة غير الشرعية، حيث أنّها صُنّفت في المرتبة(03) بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة[1].

إنّ الهجرة غير شرعية عبر البحر المتوسط احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والحكومات، وهي مشكلة تؤرّق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا خاصةً، منها الجزائر وذلك لقربها الجغرافي، فحسب اتحاد البحوث التطبيقية بشأن الهجرة المتوسطية تقرير (2008–2009) فقد أشارت إلى أنّ الجزائر شهدت أكثر من(90 ألف) مهاجر من بينهم(10 آلاف) غير شرعيين سنة (2010)[2]، وهذا راجع إلى التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر من جرّاء الأزمة متعددة الجوانب التي تركت آثارا سلبية منها ارتفاع نسبة البطالة ما دفع (15%) من حاملي الشهادات إلى الهجرة[3]، ونقص توزيع السكنات الذي أدى إلى فقدان الأمل في اكتساب سكن، فحسب تقرير منظمة التنسيق والتنمية الاقتصادي(OCDE) فإنّ نسبة البطالة في الجزائر قدرت سنة (2007) بنسبة (13.8%)[4]، وبلغت لدى حاملي الشهادات الجامعية سنة(2013) بنسبة(14.3)% أما بالنسبة للفئة البالغة (16–24) سنة فقد بلغت (24.8)% سنة (2013) وهذا حسب تقرير النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة (2013).

هذا من جهة أما من جهة أخرى فإن الوعي المزيف الذي طغى على عقول الشباب حول أوروبا بسبب صورة النجاح الاجتماعي التي يظهرها المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار.

---

1 محمد غربي. مرجع سابق. ص52.

2 فيرونيك پلانس–بواساك. مرجع سابق. ص 16.

3 فاطمة مانع وفاطمة الزهراء خبازي. مداخلة بعنوان: **هجرة الكفاءات العلمية وآثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، ملتقى دولي حول **رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة**، جامعة شلف، يومي 13–14 ديسمبر 2011.

4 فاطمة الزهراء أغلال بوكرمة. **الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد9، ديسمبر2012. ص103.

خاصة إذا كان الأمر يتعلق بنجاح أحد أو بعض أبناء الحي في هجرته إلي الضفة الأخرى، هذا بالإضافة إلى وجود أحد أفراد العائلة أو الأقارب أو أحد الأصدقاء في الخارج يدفع إلى الهجرة غير الشرعية وكل هذه المظاهر تغذيها وسائل الإعلام[1].

إن التطور المذهل لوسائل الإعلام والاتصال وتقنياته المذهلة جعل العالم قرية صغيرة بحيث يمكن الإطلاع على كل ما هو جديد في البلاد المتقدمة من خلال التلفزيون والانترنيت التي صارت وسيلة أسرع لتبادل الوسائط والتقارب بين مختلف الجنسيات والثقافات فحسب دراسة أجراها الأستاذ "السعيد بومعيزة" أكد أن الشباب يشاهدون التلفزيون بنسبة(94.9%) منهم(39.5%) يشاهدونه بصفة دائمة[2]. وفي دراسة للأستاذ "جيلالي عبد القادر" فقد أكد أن القنوات الأجنبية تستقطب الجمهور بعدد ساعات المشاهدة من(03-04) ساعات. مقابل القنوات الجزائرية بمعدل ساعة فأقل في اليوم[3]، أما عن الانترنيت فإن(52.5%) من الشباب يستخدمونها[4]، وهذا أدى إلى ظهور وعي جديد لدى المجتمع الجزائري.

كل هذه العوامل تولّد الشعور بالاغتراب داخل البلاد وبالتالي هي تحفز وترّغب في الهجرة إلى تلك البلاد التي تُصبح مكانًا لتحقيق الأحلام أو ربما أرض الميعاد التي يجب الوصول إليها مهما كلّف الأمر ومهما كانت الوسيلة. ومن أجل التعمق أكثر في العوامل المؤثرة في هجرة الشباب بطريقة غير شرعية نطرح التساؤلات التالية:

- هل لسوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة دور في الهجرة غير الشرعية ؟
- هل صورة النجاح التي يظهرها المهاجر عند عودته لها دور في الهجرة غير الشرعية؟
- هل للاستعمال الموسع للشباب لوسائل الإعلام دور في الهجرة غير الشرعية ؟

---

1 فتيحة كركوش. **الهجرة غير الشرعية في الجزائر .**"**دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**"، **دراسات نفسية و تربوية**، جامعة سعد دحلب –البليدة، عدد 4، جوان 2010، ص 50.

2 السعيد بومعيزة. **أثر وسائل الإعلام على القيم و السلوكيات لدى الشباب**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم والاتصال، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 333.

3 عبد القادرجيلالي. **الإعلام المرئي الجزائري في ظلّ العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2005، ص 09.

4 السعيد بومعيزة. نفس المرجع، ص 335.

وللإجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

الفرضيات:

- الأوضاع الاقتصادية للأسر لها علاقة بالهجرة غير الشرعية.
- صورة النجاح التي يظهرها المهاجر عند عودته لها علاقة بالهجرة غير الشرعية.
- الاستعمال الموسع للشباب لوسائل الإعلام لها علاقة بالهجرة غير الشرعية.

3/ تحديد المفاهيم:

❖ تعريف الهجرة:

الهجرة لغة:من فعل"هَجَرَ" هَجْرًا: تباعد، وهَجَرَ الشيء أو الشخص هجرًا وهِجْرَانًا: تركه وأعرض عنه.

هَاجَرَ: ترك وطنه. وهَجَرَ من مكان كذا أو عنه تركه وخرج منه إلى غيره.

والمَهْجَرْ:هو المكان الذي يهاجر إليه[1].

الهجرة اصطلاحا:

تعريف محمد عاطف غيث: "الهجرة هي الانتقال الفيزيائي لفرد أو جماعة من منطقة إلى أخرى، أو من قرية إلى مدينة، بقصد تغيير دائم نسبيا لمكان الإقامة"[2].

تعريف مصطفى الخشاب:"الهجرة معناها انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق، و كسب وسائل العيش أو لسبب آخر"[3].

و**حسب الأستاذ صباح عبد الرحمن الغيص:**" هي مغادرة شخص من إقليم دولته أو الدولة التي يقيم بها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة بها بصفة دائمة"[4].

و**حسب موسوعة ويكيبيديا:**"هي أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا أو دينيا".

أما **حسب علم الاجتماع:**"فإنها تدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها".

و يمكن تصنيف الهجرة حسب:

1)عامل إرادة الفرد إلى:

- **هجرة اختيارية:** هي عادة تتم بمبادرة فردية ورغبة الفرد في الانتقال من وطنه الأم إلى مجتمع جديد بحثا عن فرص أفضل.

---

1 معجم الوجيز.مجمع اللغة العربية، دار التحرير للطباعة و النشر،القاهرة،1980 ، ص ص 644-645.

2 محمد عاطف غيث. **تطبيقات في علم الاجتماع** ، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية ،1970 ،ص 203 .

3 مصطفى الخشاب. **علم الاجتماع و مدارسه**، الدار القومية للطباعة و النشر، 1965، ص 262.

4 صباح عبد الرحمن الغيص.**ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون وأسلوب إدارتها ومواجهتها**. مركز الإعلام الأمني، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية. 2012 ، ص 03.

- **هجرة قسرية أو إجبارية: أي التهجير** وهو في الغالب يتم بواسطة قوى خارجية التي تفرض إرادة الانتقال على الأفراد أو الجماعات وتدفعهم إليها وهذا باستخدام وسائل القمع والعنف والترويع و إرهاب الأفراد غالبا كي يفروا من أوطانهم[1].

2)عامل الزمن إلى:

- **هجرة الدائمة:** وفقا لتوصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية عام 1998،فإن الهجرة الدولية طويلة الأمد يتم تسجيلها بعد عام أو أكثر من دخول المهاجر للدولة التي سيبني فيها إقامته، وتتم في إطار لم الشمل العائلي أو لتكوين أسرة، وهي تعني أيضا أبناء المهاجرين الذين أصبحوا مواطنين في دول المهجر، وبصفة عامة هي التي تتم دون عودة.
- **هجرة مؤقتة:**هي وحسب توصيات الأمم المتحدة تكون مدة الإقامة فيها محدودة بين الثلاثة أشهر والسنة، ويتم العودة بعدها إلى الوطن الأصلي، وتكون موسمية وبغرض العمل أو الزيارة أو العلاج أو طلب العلم أو لسبب سياسي[2].

3)عامل المكان إلى:

- **هجرة داخلية:**هي هجرة السكان من منطقة معينة إلى مكان آخر في نفس الدولة مثل الهجرة من الريف إلى الحضر.
- **هجرة خارجية** (دولية): أي الهجرة إلى دولة أخرى[3].

4)عامل الشرعية إلى:

- **هجرة شرعية:** وهي"التي تصطبغ بالصبغة القانونية بمراعاة الشروط والإجراءات المتطلبة للعمل أو الهجرة لدى الدول المستقبلة"[4].

" وتعرف الهجرة المشروعة بأنها الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة.وتحدث الهجرة المشروعة بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول،كما

---

1 صباح عبد الرحمن الغيص. **ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون وأسلوب إدارتها ومواجهتها.** مركز الإعلام الأمني، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية. 2012 ، ص 03

2 بيلاربي كونسورتيوم. **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والإتحاد الأوروبي،** يوروميد للهجرة 2، 2011، ص 38 .

3 بيار فرانسيس واخرون. مرجع سابق، ص 04.

4 صباح عبد الرحمن الغيص. مرجع سابق، ص 03

تحدث الهجرة المشروعة في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجتها من المهاجرين ،فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين"[1]

- **هجرة غير شرعية:** هي "خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك، أو من منفذ شرعي باستخدام وسائل سفر مزورة"[2].

ـ"هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، و بمعنى آخر هي التسلل عبر الحدود البرية و البحرية و الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة"[3].

ـ"هي هجرة مواطنين أجانب إلى بلاد في ظروف يكونون فيها غير مستوفي الشروط القانونية للإقامة في ذلك البلد".

– وتعرف في القانون الجزائري حسب الأمر رقم(211/66) المؤرخ في(07/21/ 1966) بأنها:"دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل"[4].

–"هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة. وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمتثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه"[5].

–وحسب **مفوضية الاتحاد الأوربي** فإنها: "ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الأوربي يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين و تجار".

---

1 محمد زيان .**الشباب الجزائري والهجرة غير الشرعية نحو أوربا** ، الحوار المتمدن،– العدد: 2125، 2007، ص02

2 صباح عبد الرحمن الغيص. مرجع سابق، ص 03.

3 محمد غربي.مرجع سابق، ص 52 .

4 أحمد إسماعيل وآخرون.مرجع سابق، ص 66.

5 بيلاربي كونسورتيوم. مرجع سابق،ص39.

وفي الجزائر الهجرة غير الشرعية تعرف بـ"**الحرقة**":

-ويقصد بها "قطع كافة الروابط التي تشد الفرد لبلده وأهله، على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال، والمهاجرون غير الشرعيون أو السريون لا يعيرون أهمية للحواجز الجمركية وللحدود، بل منهم من يحرق كل الأوراق الشخصية من أجل إتلاف كل الأدلة على هويته حتى لا يتم التعرف عليه، وتستخدم في هذه المغامرة الخطيرة وسائل كالقوارب أو المراكب الصغيرة والمتوسطة الحجم أو التخفي على متن السفن التجارية"[1].

- "**الحرقة** "بتضخيم القاف بمعنى الإحراق من الحرق(إحراق كل الوثائق حيث يصبح المهاجر السري بدون هوية)، أو "**الهربة**" بمعنى الهروب والتخفي، أو"**الهدّة** "بمعنى اتخاذ موقف غير قابل للتراجع بمعنى آخر فإنه عندما يقرر"الحراق" السفر عبر البحر أو التسلل نحو دولة أخرى إنما يحرق وثائقه التي تربطه ببلده الأصلي بمعنى آخر يحرق ماضيه وانتمائه كله.

- "هي مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية وبطريقة سرية وملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة سواء كانت برية، بحرية أو جوية" نذكر منها:

-المرور عبر الطرق البرية ونقاط غير محروسة.

-الركوب السري بالبواخر الراسية بالموانئ .

-امتطاء القوارب والإبحار السري .

-العبور عبر الحدود الجوية وهي قليلة جدا نظرا للمراقبة والحراسة الشديدة[2].

المهاجر غير الشرعي: -هو"الشخص الذي يدخل بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوي وضعه القانوني".

-هو" الشخص الذي يدخل دول الاستقبال بطريقة قانونية، ويمكث هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية"[3].

-هو"الشخص الذي يشتغل بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها".

---

1 محمد غربي.مرجع سابق، ص 52.

2 الأخضر عمر الدهيمي. **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،2010، ص07

3 أحمد إسماعيل و آخرون. مرجع سابق، ص 67.

-هو"الشخص الذي يشغل منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل"[1].

-أما الذي يستخدم السفن التجارية فقد عرفته المنظمة البحرية الدولية بأن" المتسلل هو شخص يتخفى على سفينة أو ضمن البضائع التي من المقرر شحنها على متنها دون موافقة من مالك السفينة أو القبطان أو أي شخص مسؤول[2].

الحراق: "من قرر الانتقال إلى دولة أخرى بمحض إرادته وبطريقة غير قانونية، فهو المغامر ذكرا كان أو أنثى الذي يقطع عبر البحر أو الجو باتجاه أوروبا بطريقة غير قانونية".

التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية:

"هي الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت أو التسلل إلى السفن التجارية والاختباء فيها او استخدام وثائق مزورة عبر المطارات".

- ويجب الإشارة هنا إلى بعض المفاهيم والتفريق بينها وهي:

. النزوح أو الخروج والارتحال وهو الهجرة من البلد.

. الوفود: هو الهجرة إلى البلد.

. الترحل: وهو عبارة عن هجرات يقوم بها الرحل جريا وراء المطر في الصحاري[3].

. عابر الحدود: هو الشخص الذي يترك بلده بشكل إجباري أو اختياري حتى يذهب إلى بلد من اختياره دون أن يدعى إليه وهذا بالمرور بدول أخرى مختلفة [4].

اللاجئ: تنص المادة(1) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين(المعدلة بالمادة(1) من البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين)على أن اللاجئ هو أي شخص" بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد".

وقد اتسع تعريف اللاجئ -لا سيما في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة باللاجئين

---

1 محمد محمود السيد. **ظاهرة الهجرة غير الشرعية** ،الحوار المتمدن، العدد 3554 ،2011. ص 01 .

2 الأخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق، ص 08.

3 عبد الفتاح محمد وهيبة.**جغرافية السكان** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، بدون طبعة،بدون تاريخ، ص ص 196-197.

4 بيلاربي كونسورتيوم. مرجع سابق، ص 37.

وإعلان قرطاجنة ليشمل الأشخاص الفارين من العنف المعمم(الحرب الدولية أو النزاع المسلح الداخلي أو الاعتداء أو الاحتلال الخارجي أو الإخلال الشديد بالنظام العام أو الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان) في جميع أنحاء بلد الجنسية أو في جزء منه[1].

❖ **تعريف الوضع الاقتصادي:**

الوضع لغة: هيئة الشيء التي يكون عليها.

الاقتصاد لغة: من فعل "قَصَدَ" وقَصَدَ قصْدًا: استقام، وقَصَدَ له و إليه: توجه إليه عامدًا، وقَصَدَ في الأمر: توسَّطَ فلم يُفْرِط ولم يُفَرّط، وقَصَدَ في النفقة: لم يُسْرِف ولم يُقَتِّر. واقْتَصَدَ في أمره:توسَّطَ فلم يُفْرِط و لم يُفَرّط، ويقال اقْتَصَدَ في النفقة: لم يُسْرِف ولم يُقَتِّر.

" الاقتصاد": علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك ويكشف عن القوانين التي تخضع لها[2].

الوضع الاقتصادي اصطلاحا:

يشير مفهوم الوضع الاقتصادي للأسرة إلى مستوى معيشتها، أي درجة إشباع حاجياتها المادية غير المادية، أما مصدر إشباع هذه الحاجيات فهو الدخل الناجم عن العمل أو غيره من مصادر الدخل الأخرى التي تلعب دورا في ارتفاع مستوى المعيشة أو انخفاضه، الأمر الذي يؤثر على نوعية السكن، حجمه، ملكيته، التغذية، الحالة التعليمية، الصحية والترفيهية.

ويتعلق الوضع الاقتصادي بطريقة **إنفاق الأسرة** وهو مجموع الإنفاق الاستهلاكي والنفقات غير الاستهلاكية للأسرة. والنفقات غير الاستهلاكية هي النفقات التي تتحملها الأسرة كالتحويلات الموجهة إلى الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح والأسر الأخرى دون حيازة أي سلع أو خدمات مقابل تلبية احتياجات أفرادها. ويمثل إنفاق الأسرة مجموع النفقات التي يتعين على الأسرة أن تتحملها لتلبية احتياجاتها والوفاء بالتزاماتها" القانونية"[3]

---

1 خافيير زونيغا.**رصد و حماية حقوق الإنسان الخاصة بالعائدين و المشردين داخليا**، منشورة الأمم المتحدة، الفصل 11، 1996، ص02.

2 معجم الوجيز. مرجع سابق، ص ص 503-673.

3 المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل. **قرار بشأن إحصاءات دخل و إنفاق الأسر**، ديسمبر 2003، ص05.

وحسب تعريف **محمد عاطف غيث:**" المستوى الاقتصادي هو"المستوى الكلي للسلع والخدمات المتاحة اقتصاديا أمام السكان، ويتضمن ذلك نموذج الإسكان، الطعام، الملبس، الرعاية الصحية(الطبية)، الترويح والتعليم....الخ[1].

وأهم مؤشرات الوضع الاقتصادي: **الدخل:** وهو يتكون من جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة نقدا أو عينا(سلعا وخدمات) سنويا أو على فترات، وهو يتكون من: الدخل من العمل(العمل بأجر والعمل للحساب الخاص على السواء)، او من الملكية، الدخل من إنتاج الخدمات الأسرية للاستهلاك الخاص، التحويلات الجارية المتلقاة[2].

التعريف الإجرائي للوضع الاقتصادي للأسرة:

تصنيف الأسر في وضعيات اقتصادية حسب متغيرات مادية مختلفة أهمها الدخل الناتج عن العمل ومصادر أخرى ومدى كفايته ودرجة تغطيته لكل احتياجاتهم اليومية والضرورية من أكل، ملبس، علاج، تعليم ومختلف المصاريف، بالإضافة إلى ممتلكات الأسرة من مسكن(النوع والحجم) ومختلف العقارات السكنية والتجارية.

❖ **تعريف الأسرة:**

الأسرة لغة: من فعل "أَسَرَ" و أَسَرَ فلانًا أَسْرًا و إِسَارًا: قيّده.و الأسر :القيد.

والأسرة: أهل الرّجل وعشيرته، وهي: الجماعة يربطها أمر مشترك، وجمعها أُسَر[3].

وكلمة "أسر" بمعنى حبس، فخاتم الزّواج يسمّى بـ "المحبس" وتشير كلمة أسرة إلى التّآزر أو الّتناصر والتّضامن[4] ويرى بعضهم أن كلمة أسرة مشتقة من(الأسر) بمعنى القيد، فالأسر والقيد يفهم هنا بأنه العبء الملقى على الإنسان ومن ثم فان المفهوم اللغوي للأسرة يُبنى على المسؤوليّة[5].

---

1 محمد عاطف غيث. **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، دون تاريخ، دون طبعة، ص 470.

2 المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل. مرجع سابق، ص02.

3 معجم الوجيز.مرجع سابق، ص 16

4 حليم بركات.**المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، ط7 ،2001م، ص 175 .

5 محمد عبد المحسن التويجري. **الأسرة والتنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي** ، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية ، ط1، 2001، ص53.

ويقابل كلمة الأسرة في الفرنسية كلمة(famille) وفي الإنجليزية(family) وهما مشتقتان من كلمة(familia) وهي تعني مجموع الخدم، وتطور خلال القرون الوسطى ليصبح معناها" مجموعة من الناس يستغلهم الرجل الإقطاعي يعملون عنده في أرضه بشرط أن يحتفظوا له بالولاء ويقاسمهم محصول الأرض".

وفي العصر الحديث أصبحت تعني" الجماعة المؤلفة من الزوج، الزوجة والأولاد"[1].

الأسرة اصطلاحا:

-هي مجموعة من العلاقات الدائمة والمتشابكة بين أشخاص يشغلون مكانات اجتماعية اكتسبوها من خلال الزواج والإنجاب[2].

-هي نسق جزئي من نسق عام وهو المجتمع، وتتضمن مجموعة من العلاقات التي تمتاز بالثبات النسبي بين أعضائها كالعلاقات المتبادلة بين الأب والأم والأبناء وبين الجد والأحفاد وبين الاخوة والأخوات. ولكل طرف من طرفي هذه العلاقة مكانته ودوره المحدد.

-**(فأوجست كونت)** يرى أن الأسرة تشكل الخلية الأولى في جسم المجتمع،ويمكن مقارنتها في طبيعتها ومركزها بالخلية في المركب البيولوجي ومؤكداً أن الحياة الأسرية هي الحالة الطبيعية للإنسان ،كما يعد الزواج الأساس الأول في البنيان الاجتماعي.

-في حين أن **(أميل دوركايم)** (Emile Durkeim)عدّ الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع، وقد تتبع التطورات التي مرت بها من الشكل الطوطمي إلى شكلها الحالي وتوصل إلى أن الاجتماع الأسري لا يقوم على الغريزة ودوافع الطبيعة بل يقوم على قواعد وأساليب يرتضيها " العقل الجمعي"وتدعو إليها الحياة الاجتماعية[3].

- في حين يذهب عالم الاجتماع الأمريكي، **(ويليام سمنر)** (William Sumner)إلى عدّ الأسرة هيئة يرتبط أعضاؤها في المأكل والمسكن والعمل والخضوع لنظم معينة، وهي أيضا صورة مصغرة لحياة المجتمع، ومؤكداً أن الأسرة الزواجية هي الوحدة الاجتماعية التي تقوم على أساس الرضا والقبول المتبادل بين رجل وامرأة وذلك لغرض إنجاب

---

1 مزوز بركو وآخرون.**التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية** ،مجلة شبكة العلوم النفسية الاجتماعية،عدد 21-22، جامعة باتنة الجزائر،2009.ص 44.

2 سناء الخولي. **الأسرة والحياة العائلية** ، دار النهضة ، لبنان، بدون تاريخ، ص 56.

3 هادي العيساوي. **الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء وظائف الأسرة اليمنية: دراسة ميدانية**، رسالة دكتوراه منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد، العراق ، 2004، ص 71.

الأطفال والمعاشرة الصحيحة في نطاق الإطار الاجتماعي[1]

التعريف الإجرائي للأسرة: نقصد بالأسرة "تلك الوحدة الاجتماعية التي يعيش أفرادها تحت سقف واحد ويخضعون لسلطة شخص واحد المبنية على أساس الزواج أو على الأقل توجد علاقة بين رجل وامرأة معترف بها، يشتركون بالحقوق والواجبات ويرتبط أعضاؤها في المأكل والمسكن والعمل والخضوع لنظم معينة تجمعهم ثقافة واحدة وأسلوب حياة واحد سواء أكانت نووية أو ممتدة".

❖ **تعريف النجاح الاجتماعي:**

النجاح لغة: من فعل "نَجَحَ" و يقال فُلَانٌ نَجَحَ نَجْحًا و نُجْحًا أي: فَازَ و ظَفِرَ بِمَا يَطْلُب و النَّجَاحْ : الظَّفَرُ و إدْرَاكُ الغَايَة.

الاجتماعي لغة: من فعل "جَمَعَ" "جَمْعًا" أي ضَمَّ بَعْضَهُ إلى بَعْض، و"أَجْمَعَ" القَوْمُ عَلَى كَذَا: اتَّفَقُوا عَلَيْه، و"اجْتَمَعَ" القَوْمُ: انْضَمَّ بَعْضُهُم إلَى بَعْض[1].

النجاح الاجتماعي اصطلاحا:

حسب "**بتريم سوركين**" يتمثل في عملية الحراك الاجتماعي(**Social Mobility**) وهي: "انتقال فرد أو جماعة من شريحة أو مستوى اجتماعي أو اقتصادي لآخر على السلم الاجتماعي فينتقل بذلك من الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها إلى طبقة أخرى و يرتبط مع هذا الانتقال تغير على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي أو الوظيفي ودخل الفرد وقد يكون هذا الانتقال إلى أعلى أو إلى أسفل."[2].

➢ **أنواع الحرَاك الاجتماعي:**

يهتمُّ الباحثون بدراسةِ أنواعٍ مختلفةٍ منَ "الحِرَاك الاجتماعي" نذكُرُ منها ما يلي:

- الحِرَاك الاجتماعي الرَّأسي: وينقسم إلى نوعين:

– الحراك الاجتماعي الصَّاعد:

---

1 هادي العيساوي. مرجع سابق، ص71.

1 معجم الوجيز.مرجع سابق، ص 116-602

2 انشراح الشال.**المغترب و وسائل الإتصال**، دار الفكر العربي، مصر، 1987، ص ص 34-35.

وفي هذا النَّوع مِنَ الحرَاك يتَحَرَّك الفرد مِنْ طبقةٍ إلى طبقةٍ أعلى، أو مِنْ مستوى اجتماعِيٍّ اقتصاديٍّ إلى مُستوى اجتماعِيٍّ اقتصاديٍّ أعلى.

الحراك الاجتماعي الهابط: وفي هذا النَّوع منَ الحرَاك يتحَرَّك الفرد منْ طبقة اجتماعيَّة إلى طبقةٍ اجتماعيَّة أقل، أو من مستوى اجتماعيٍّ اقتصاديٍّ إلى مُستوًى اجتماعيٍّ اقتصاديٍّ أقل كما يحدث لرجال الأعمال عند حدوث أزمة اقتصادية وانهيار الأسواق.

- الحراك الاجتماعي الأفقي:

وفي هذا النَّوع منَ الحرَاك يتَحَرَّكُ الفرد من موقعٍ إلى آخر، ولكن داخل نفس الطَّبقَة.

كالانتقال من حرفة إلى أخرى أو الانتقال من مهنة الطب إلى مهنة الهندسة[1]

- الحراك الاجتماعي بين الاجيال: ينقسم إلى

– حراك اجتماعي بين الأجيال: ويظهر عند مقارنة الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها كل من الأبناء والآباء والأجداد فإن حقق الأبناء مستوى طبقيا أعلى من ذلك الذي ينتمي إليه آباؤهم يكونوا قد حققوا حراكا اجتماعيا صاعدا، والعكس صحيح.

– حراك اجتماعي بين أفراد الجيل الواحد: يجرى بمقارنة الأوضاع الطبقية التي شغلها الفرد في حياته المهنية وما يحققه من إنجازات فيها.

➢ **عوامل تحقيق الحراك الاجتماعي:**

- الهجرة: لها أهمية كبيرة ومن أهم دوافعها سعي الأفراد الحثيث لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية من حيث فرص التعليم والعمل ومستوى الدخل الأعلى والرقي الاقتصادي والاجتماعي.
- التعليم: وذلك لما تؤدى اليه نتائجه من تحقيق مستوى أرقى في التقدم العلمى ومن ثم تقدم اجتماعي وفرص عمل أفضل تعمل على تحفيز الفرد أو الجماعة بالانتقال بمجتمعهم من مكانة معينة إلى أخرى أعلى.
- التقدم التكنولوجي: لأن الفرد الذي يمتلك القدرات والخبرات التقنية يستطيع أن يتدرج في الهرم الوظيفي للارتقاء بذاته اجتماعيا واقتصاديا [2].

---

1 محمد شوقي عبد الرحمان. **الحراك الاجتماعي** ، شبكة الألوكة، 2008، ص02.

2 محمد حمدي السعيد. **الحراك الاجتماعي والتحديات الأمنية** ، مركز الإعلام الأمني، مملكة البحرين، دون تاريخ، ص ص 03-05

التعريف الإجرائي لصورة النجاح الاجتماعي:

نقصد به "تلك الصورة التي يظهرها المهاجر بخصوص الارتقاء الذي حدث له في السُّلم الاجتماعي والذي يظهر من خلال التحسن في الحالة الاجتماعية والوضع المادي الذي يسمح بتوفير كافة احتياجات الأسرة الضرورية والكمالية مثل الأمن، المسكن، امتلاك سيارة، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في العقار وغيرها...."

❖ **تعريف الإعلام:**

الإعلام لغة: من فعل "عَلِمَ":عَلِمَ عِلْمًا أي عَرَفَهُ، عَالِمْ جمع عُلَمَاء، ويقال علمت العلم نافعا، أَعْلَمَ فلانا الخبر: أَخْبَرَهُ به. والعلم: إدراك الشيء بحقيقته، والعلم: المعرفة[1].

والإعلام هو التبليغ والإبلاغ أي الإيصال، يقال بلغت القوم بلاغا أي أوصلتهم الشيء المطلوب. والبلاغ ما بلغك أي وصلك، في الحديث "بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ بِآيَة" أي أوصلوها غيركم واعلموا الآخرين.

الإعلام اصطلاحا:

– هو "نقل المعلومات والمعارف والثقافات الفكرية والسلوكية بطريقة معينة، من خلال أدوات ووسائل الإعلام والنشر الظاهرة والمعنوية، ذات الشخصية الحقيقية أو الاعتبارية بقصد التأثير سواءً عبَّر موضوعيا أو لم يعبِّر، وسواءً كان التعبير لعقلية الجماهير أو لغرائزها".

– هو "تزويد الناس بالمعلومات والأخبار الصحيحة والحقائق الثابتة التي تمكنهم من تكوين رأي صائب فيما يقصد لهم من مشكلات، وهو يعبر بذلك عن عقلياتهم واتجاهاتهم وميولهم مستخدما الإقناع عن طريق صحة المعلومات ودقة الأرقام والإحصائيات"[2].

–هو" الأسلوب المنظّم للدعاية السياسية أو ترويج الأفكار في وسط مهيّأ نفسيا لاستقبال السيولة الفكرية التي تقذفها المصادر التي تتحكم بالرأي العام وتمسك زمام الأمور بيد من حديد".

---

1 معجم الوجيز.مرجع سابق، ص 432.

2 حسين عبد الجبار. **اتجاهات الإعلام الحديث والمعاصر** ، دار أسامة، الأردن، ط 01 ،2009 ،ص ص 09-11.

الإعلام الدولي:

-هو" تلك المنظومة الأخطبوطية الهادفة للسيطرة بخلق شبكات ومجموعات مصالح ومنافع تظم فاعلين يحملون مصالح وأهداف متنوعة للغاية، ومحصّلة هذه الشبكات والمجموعات هو التركيز المفرط وتعميق الهوة بين المجتمعات وبين فئات وشرائح المجتمع الواحد لتعكس إرادة الهيمنة".

- **وسائل الإعلام:**

لم يعد هناك شك في القول أن عصرنا الحاضر هو عصر الإعلام والفضائيات، ليس فقط اعتمادا على عمق أثره و قوة توجيهه وشدة خطورته، ولكن أيضا وسائله قد تعددت وبلغت أقصى غاياتها في الزمان والمكان، وتنوعت طرق تبليغها للناس وتطورت أساليب استخدامها لدرجة مذهلة ألغت الحواجز في عصرنا الحاضر، أما عن آليات ووسائل الإعلام فهي: الصحافة، الفضائيات(القنوات التلفزيونية)، الإذاعة، والانترنيت[1].

التعريف الإجرائي لوسائل الإعلام:

نقصد بها "كل الأدوات الإعلامية المقروءة(كالصحف والمجلات) والمسموعة(المذياع) والمرئية(التلفزيون) التي تنقل للأفراد الخبر والمعلومة، بالإضافة إلى الانترنيت الذي جعل ثورة الاتصالات تأخذ بعدا جديدا غير مسبوق فقد أصبحت مواقع الانترنيت والبريد الإلكتروني يلعبان دورا كبيرا في تسهيل تدفق المعلومات بسرعة كبيرة وتكلفة اقتصادية بسيطة".

- **تعريف الشباب:**

الشباب لغة: من فعل "شَبَّ" "يَشِبُّ"، وشَبَّ الغلام شبابا: أدرك طور الشباب.

الشَّبَابْ: من أدرك سن البلوغ إلى الثلاثين وجمعه "شُبَّان" والشَّبَابْ: الفتوّة والحداثة وشباب الشيء أوله[2].

---

1 جمال محمد أبو شنب . **الإعلام الدولي و العولمة** ، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط 01، 2009 ،ص ص 24-30.

2 معجم الوجيز.مرجع سابق، ص 333.

الشباب اصطلاحا:

الشباب ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة، تتميز بالنضج والنمو الاجتماعي والنفسي والبيولوجي، وتعرف أيضا بمرحلة النضج الحقيقي وما يميزها هو الاستقرار ووصول الذروة والتحرر من تبعات الأبوة والأمومة وشعور الفرد بتحقيق الأهداف.

وتختلف وجهة نظر العلماء في تعريف محدد للشباب نظرا لتباين خلفياتهم النظرية وعليه لا يوجد تعريف محدد للشباب، وهناك صعوبة في الاتفاق على تعريف موحد لذلك فمفهوم الشباب يتسع للعديد من الاتجاهات ومن ثم اختلفت التعاريف بتعددها.

التعريف الإجرائي للشباب:

ونقصد بها "تلك الفئة من الأفراد الذين بلغوا المرحلة التي اكتمل فيها نموهم الجسمي، العقلي والنفسي وصاروا بالغين قادرين على اتخاذ قراراتهم والتحكم في حياتهم. ويتصفون ببعض المميزات الاجتماعية، النفسية والثقافية والتي تميزهم عن باقي الفئات الاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى تمتعهم بالحيوية، النشاط والرغبة في التغيير. لذلك تم اعتبار الشباب في هذه الدراسة: الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (15-45) سنة.

4/ الدراسات السابقة:

لقد تم الاهتمام بموضوع "الهجرة غير الشرعية" بسبب الآثار التي نجمت عنها وهذا في كافة المجالات، و لهذا سنقوم بعرض بعض تلك الدراسات التي توفرت لدينا.

- دراسة "**د. أيمن زهري**[1]" التي كانت تحت عنوان "**اتجاهات الشباب المصري نحو الهجرة غير الشرعية**" وهو مشروع الحملة الإعلامية حول الهجرة، وقد تمت هذه الدراسة للتعرف على اتجاهات الشباب حول الهجرة لأوروبا والعوامل التي تدفعهم إليها، وكذلك التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الشباب.

وهدف المشروع إلى معرفة الديناميكيات التي تحكم تدفقات الهجرة غير المنظمة، كما حاول التعرف على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ينضج فيها قرار الهجرة يتمثل الهدف الثاني في جمع المعلومات حول درجة الوعي لدى راغبي الهجرة ومعرفتهم بالهجرة غير المنتظمة وتهريب المهاجرين.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– أن الدافع الأساسي لهجرة هؤلاء الشباب هو البطالة وانخفاض الأجور في مصر حيث يعاني (40%) من المبحوثين من مشكلة البطالة.

– يعد انخفاض الأجور والمرتبات في مصر عن مثيلاتها في أوروبا وسوء الأحوال المعيشية وفقدان الأمل في الحصول على فرصة عمل في مصر، خصوصاً بين الخريجين الجدد.

– أن الغيرة من التجارب الناجحة للآخرين الذين استطاعوا أن يحققوا مستويات مادية مرتفعة من خلال الهجرة دفعتهم للهجرة.

– إن دور الإعلام الرسمي والحكومي كمصدر من مصادر المعلومات حول الهجرة يكاد يكون معدوماً، لقد أوضحت الغالبية العظمة من الشباب أنهم لا يعتمدون على مصادر المعلومات الرسمية وأن مصدرهم الأساسي للمعلومات حول الهجرة هو الأقارب والأصدقاء. إن الدور المحدود جداً الذي تلعبه الهيئات الحكومية والصحافة ووسائل الإعلام والسفارات يجعل من السهل انتشار الشائعات والأفكار المغلوطة حول الهجرة.

---

1 د. أيمن زهري. **اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا**، مشروع الحملة الإعلامية حول الهجرة: دراسة ميدانية، مصر 2006.

- دراسة " **د. على طلبه محمد إبراهيم**[1]" التي كانت تحت عنوان "**دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصري، دراسة ميدانية على عينة من الشباب المهاجر**".

وتهدف الدراسة إلى التعرف على الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصري.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها:

– فيما يتصل بالمرحلة العمرية لعينة البحث، أبانت الدراسة أن غالبية عينة الدراسة وبنسبة (88.33%) من إجمالي العينة الكلية أعمارهم أقل من (35 سنة).

– أكدت نسبة (59.33%) من إجمالي العينة بأنهم لا يقومون بأي عمل رغم حصول غالبيتهم على مؤهل علمي، ولكنهم فشلوا في الحصول على أي وظيفة منذ تخرجهم.

– وعن الحالة الاجتماعية، أشارت الدراسة الميدانية إلى أن هناك نسبة كبيرة من عينة البحث بلغت (62.67 %) من إجمالي العينة من غير المتزوجين.

– أكدت نسبة (56.67%) من إجمالي العينة أن الغيرة من التجارب الناجحة للآخرين الذين استطاعوا أن يحققوا مستويات مادية مرتفعة من خلال الهجرة لدول أووربا، شجعتهم على خوض تجربة الهجرة لدول أوربا.

– أكدت الدراسة الميدانية أن نسبة (82 %) من إجمالي العينة رأت بأن وسائل الإعلام المختلفة لعبت دورا في إقبال الشباب على الهجرة غير الشرعية من خلال رسم صورة سوداء عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الشباب.

- دراسة "**د. عبد الله أحمد عبد الله المصراتي**[2]" التي كانت تحت عنوان " **الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي :دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي**".

وهدفت الدراسة إلى: – التعرف على أهم الخصائص الديموغرافية للمهاجرين غير الشرعيين بالمجتمع الليبي.

التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي ينتمي لها المهاجر غير الشرعي

---

1 د. على طلبه محمد إبراهيم. **دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصري دراسة ميدانية على عينة من الشباب المهاجر**، مصر، دت.

2 د .عبدالله أحمد عبدالله المصراتي. **الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (30)، العدد(59)، الرياض، 2014.

في مجتمع الدراسة.

التعرف على تجارب وخبرات المهاجرين غير الشرعيين في رحلة الهجرة غير الشرعية التي تعرضوا لها، بما في ذلك استطلاع الأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة غير الشرعية والسبل التي سلكوها.

-محاولة الوقوف على أهم عوامل الطرد التي تعرض لها المهاجر، وأيضا عوامل الجذب والعوامل المشجعة على اختيار ليبيا تحديدا دولة مقصد أو عبور.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

-أغلب مفردات العينة غير محترفين أو مؤهلين، فأغلبهم يعملون بأعمال غير متخصصة مثل الحلاقة، والرعي، والتجارة، والبناء، وقيادة السيارات، والأعمال الحرة، وقد تبيّن أن (6%) كانوا عاطلين عن العمل، وأن (7%) كانوا طلاباً قبل الهجرة.

- وقد قيّم ما نسبتهم (67%) أن دخولهم غير كافية أو هي كافية إلى حد ما لسد احتياجاتهم فقط، وقد يرجع تدني مرتباتهم إلى عدم تأهيلهم من جهة ورغبتهم في الحصول على عمل أيا كان، من جهة ثانية للإنفاق على أنفسهم وعلى ذويهم ببلدانهم الأصل.

• دراسة "د. **بوكرمة أغلال فاطمة الزهراء**[1]" التي كانت تحت عنوان: "**أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين(دراسة ميدانية)**، وشملت الدراسة عينة من(95) طالب. وتم فيها طرح التساؤل التالي:

ما هي أهم أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجزائريين إناث وذكور بجامعة تيزي وزو ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم اقتراح الفرضيات التالية:

- توجد أسباب نفسية للهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجزائريين.

- توجد أسباب اجتماعية للهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجزائريين.

---

1 د. بوكرمة أغلال فاطمة الزهراء.**أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين(دراسة ميدانية)**، مجلة "العلوم الانسانية والاجتماعية" العدد "التاسع"، الجزائر، 2012.

– توجد أسباب اقتصادية للهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجزائريين.

– توجد أسباب دراسية للهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجزائريين.

و قد توصلت إلى النتائج التالية:

– أن كل من الذكور والإناث اتفقوا على ثلاثة أسباب نفسية تدفع للهجرة غير الشرعية بنسبة(52.63%) وهي : رفض الإهانة المباشرة وغير المباشرة من طرف الآخرين، القلق المستمر من مستقبل غير مضمون في بلد يسعى وراء النمو الاقتصادي على حساب الأكثرية، انخفاض الدافع الشخصي لمتابعة الدراسة في الجزائر.

– أن معظم الطلبة أكدوا أن الأسباب الدراسية هي أكثر ما تدفع بالهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة وقد اتفقوا على 12 دافعا أهمها:

الشهادة الجامعية المحصل عليها في الجزائر غير معترف بها خارج الحدود.

الشهادة الجامعية لا تستجيب ومتطلبات سوق العمل.

الدراسة الجامعية غير مستقرة : التدحرج بين النظام القديم والجديد.

– وبخصوص الأسباب الاجتماعية فقد تركزت حول:

الفقر المتفشي في العائلة الذي يضغط اجتماعيا على الشباب المسؤول عن معيشتها.

ترويج البلدان الغربية للربح والاغتناء السريع بدون تعب.

عدم الاستقرار الاجتماعي وانخفاض النشاطات الاقتصادية.

صعوبة الحصول على تأشيرة بطريقة قانونية.

– وأخيرا أكدت أن الأسباب الاقتصادية من: تبذير المسؤولين للمال العام بدل استغلاله في تنمية البلاد.

اعتماد الدولة على الاستيراد دون التفكير في الإنتاج المحلي.

التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الأصلية والمستقبلة. وغيرها.

• دراسة "د. **فتيحة كركوش**[1]" التي كانت بعنوان: "**الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية**" التي تم نشرها في مجلة "دراسات نفسية وتربوية" العدد الرابع، جوان2010 .

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة أن تسلط الضوء على مسببات هذه الظاهرة وتبحث في خصوصياتها وخصائص المهاجرين من حيث الجنس ووضعياتهم المختلفة وذلك من خلال بعض الإحصاءات والقراءات المستمدة من الجرائد اليومية، من خلال تقديم رؤية موجزة بخصوص ظاهرة الحرقة في الجزائر.

وقد توصلت إلى أن الظاهرة تستدعي الدراسة والاهتمام من طرف الجهات المختصة وبذل المجهودات الضرورية قصد إيجاد الحلول الناجعة لمشكلات الشباب.

كما أن الحلول المعتمدة من الضروري أن تعالج القضية وفق الخصوصيات المحلية لأنه لا يمكن على الإطلاق استيراد حلول خارج هذا الإطار لمعالجة قضايا تستمد جذورها في الأصل من أعماق هذا الوطن.

1 فتيحة كركوش. الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، مجلة "دراسات نفسية وتربوية"، العدد الرابع، جوان2010.

5/ المقاربات السوسيولوجية:

لقد تعددت وجهات نظر العلماء حول نظريات الهجرة وهذا راجع لاختلافات اهتماماتهم وتوجهاتهم والزوايا المختلفة التي تناولوا موضوع الهجرة من خلالها، وهذا وفق موضوعات تلك الزوايا ومناهجها كعلم الاجتماع، الأنتروبولوجيا، الاقتصاد،_الجغرافيا وعلم النفس.
لذلك مازال من الصعب الحديث عن نظرية للهجرة طالما أن آليات تنفيذها معقّدة وفردية، وسنستعرض بعض هذه النظريات.

❖ **نظرية الطرد والجذب:**

-يقدم"**أرنست رافينستين**"(Ernest Ravenstein) عالم الجغرافيا الإنجليزي وهو صاحب النظرية الأولى للهجرة(1885) من خلال كتابه "قوانين الهجرة" بعض القوانين من خلال تحليل بيانات تعداد السكان. وقد خلص إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة والفقر الناس إلى ترك بلدانهم الأصلية إلى مناطق أكثر جاذبية. وأضاف أن الهجرة تتزايد مع تطور التكنولوجيا. وأهم استخلاصاته هي:

- إن هناك علاقة بين الهجرة والمسافة إذ ينتقل العدد الأكبر من المهاجرين دائماً مسافاتٍ قصيرة، ويقل عددهم كلما بعدت المسافة، وأن الهجرات الواسعة ولمسافات بعيدة تتأثر بعوامل أخرى من بينها القوانين التي تسنها البلدان المستقبلة للهجرة، فضلاً عن الإغراءات المادية والاجتماعية في بعض البلدان .
- تزدهر الهجرة بتقدم وزيادة وسائل الاتصال وتطور الصناعة والتجارة.
- يعد العامل الاقتصادي دافعاً أساسياً للهجرة[1].

. وقد انتهج نهجه العديد من المنظرين منهم" **إفيريت لي**" (Everett Lee)(1966) الذي ركز على عوامل الدفع وأشار إلى وجود أربع عوامل أساسية تحدد الهجرة والتي ترتبط بدول المنشأ و المقصد، مع إعطاء أهمية كبيرة لعوامل المسافة، العوائق السياسية وكذا العوامل الشخصية، والروابط العائلية، وهذه العوامل هي:

- إن زيادة تيار الهجرة يتناسب عكسياً مع طول مسافتها.
- كلما كانت معلومات المهاجر واضحة عن المهجر كان الدافع إلى الهجرة أقوى.
- كلما زادت الصعوبات المحيطة بالهجرة ضعف تيارها.

---

1 أرنست رافينستين . **قوانين الهجرة**، صحيفة جمعية الإحصاء ، لندن، 1885، ص ص114 -227.

- تتوقف درجة شدة الهجرة على ظرف المهاجر الشخصي[1].

– أما "**بوغ**"(Pogue)فقد اهتم بدراسة عوامل الطرد والجذب، وحدد عوامل الطرد في:

- تراجع و هبوط الثروة القومية.
- عزل الفرد وإبعاده عن الجماعة إذا كان مؤيداً لعقيدة معينة قد تؤثر في الجماعة.
- حصول كوارث طبيعية كالفيضانات والجفاف والزلازل والحرائق.

أما عوامل الجذب فقد حددها كما يلي:

- توافر فرص العمل لبعض المهن والوظائف .
- الحصول على دخل أفضل، مع توفر الأنشطة المختلفة في دول الاستقبال.
- توفر أفضل الخدمات الاجتماعية من حيث السكن والتعليم وغيرها[2].

❖ **النظرية الاقتصادية:**

* إن النظرية النيوكلاسيكية لـ " تورادو" (torado)(1969)، فقد حصر الهجرة في إطار علاقة العرض والطلب للسوق ووضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي، فالفوارق في الأجور تدفع إلى الانتقال من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة الدخل. وقد حدد دوافعها في أن:

- الهجرة تحدث على نحو رئيس نتيجة لعوامل اقتصادية موضوعية وهي ذات علاقة بالمكان والتكاليف المالية والنفسية.
- يبنى قرار الهجرة على أساس الفروق في الدخل المتوقع بين الموطن السابق واللاحق، مع احتمال الحصول على عمل في الحضر.
- يتناسب احتمال وجود عمل في البلدان المستقبلة عكسياً مع وجود البطالة في
- الدول المصدرة. وتكون نسب الهجرة أكبر من معدلات زيادة فرص العمل في الدول المستقبلة[3].

---

1 أس.لي.افيرت . **نظرية الهجرة**، مجلة الديموغرافيا، 1966، ص ص 47–57

2 أمل يوسف الصباح. **البيانات الإحصائية للهجرة الدولية** ، مجلة عالم الفكر، المجلد 17، العدد 02، وزارة الإعلام، الكويت، 1986م، ص116

3 ميشيل بي إي تودارو. **نموذج هجرة العمل والبطالة المدنية في الدول الأقل تقدمًا**، المراجعة الاقتصادية الأمريكية، 1969، ص ص 138–148.

* تؤكد **نظرية النظام العالمي** (world system theory) التي تناولتها "ساسكيا ساسن" Saskia Sassen (1988) أن الهجرة الدولية هي نتاج للنظام الرأسمالي وأن نماذج الهجرة المقدمة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز(الدول الغنية) ومحيط(الدول الفقيرة). كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الغنية في إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول الفقيرة، مما يشجع على الهجرة .

وبالتالي فإن هذه النظرية تحلل الهجرة بمنظور شامل، مؤكدةً على أهمية اقتصاد السوق. وتشير إلى الركود في الأنشطة الاقتصادية الضعيفة سببه التبادلات بينها وبين الأنشطة الاقتصادية القوية العالية المستوى، إن هذه العلاقات غير المتكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة، بشكل أكثر من الفوارق في الأجور والوظائف[1].

❖ **نظرية الشبكات أو دوام الهجرة:**

إن استمرار ظاهرة الهجرة يفسر البعد المتعلق بشبكات الهجرة الذي يتم عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين، تلك الروابط التي تربط دول المنشأ ودول المقصد. فالفرد المهاجر يقدم فرصا لأشخاص آخرين سواءً من وسطه الأسري أو من العشيرة أو الجيران وهذا لحثهم ومساعدتهم على الهجرة. فقرار السفر إذن لا يتعلق أساسا على وضع اقتصادي وعقلاني صرف، بل مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر مادياً ونفسياً خلال جميع مراحل انتقاله.

فشبكات الهجرة تعمل على تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجرين. وهكذا كلما كانت الشبكة متطورة، كلما انخفضت التكاليف وزادت الهجرة تطورًا، بمعنى آخر فإن رأس المال الاجتماعي للمهاجر يلعب دوراً أكثر أهمية من رأس المال النقدي[2].

ومن جهة أخرى فإن المؤسسة الأسرية تظل محفزًا قويا على، الهجرة وتنمية قدرات المهاجر. وقد أوضحت "سارة هاربيزون" (Sarah Harbison) أن البنيات العائلية التي تميز عملية الهجرة معقدة جدًا وذلك لكون العائلة الوسيط بين الفرد والمجتمع.

---

1 ساسكيا ساسن. **تنقلية العمل و رأس المال. دراسة في الاستثمار الدولي و تدفق العمل**، مطابع جامعة كامبريدج ، المملكة المتحدة، 1988.

2 الكساندرو مونسوتي . **الحروب والهجرات : الشبكات والاستراتيجيات الاقتصادية لشعب الهزارة بأفغانستان**، إصدارات معهد نوشاتال للانثروبولوجيا، دار علوم الإنسان باريس،2004، ص 03.

وتصر "سارة هاربيزون" على ثلاثة عوامل أساسية تعطي للوحدة الأسرية أهمية كبيرة في عملية الهجرة وهي:

- الأسرة هي الداعم الأساسي للمهاجر، فهي تتدبر الموارد من أجل السفر والإقامة إلى غير ذلك في البلد المستقبل وخاصة المهاجرين الشباب الذين لا يملكون وسائل مادية كافية دون النساء اللائي تكون تحركاتهم محدودة.
- الأسرة تعمل على توجيه الفرد وحمايته وتطويره كونها نقطة تجمع أساسي وهي الوحدة المركزية لاتخاذ القرار.
- تمتلك الأسرة شبكتها الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد من قوة صلة القرابة، وينتقل الأشخاص حيث توجد لديهم عائلات تساعدهم وتتحمل مسؤوليتهم في حالة المشقة وتبحث لهم عن عمل وتساندهم نفسياً. وتتوطد الروابط بين أفراد العائلة الكبيرة لتوجِد تضامنا متعدد القوميات[1].

❖ **نظرية التوازن السكاني:**

. يرى "جي زيبف" (G. Zipf) أن تيارات الهجرة تختلف باختلاف ظروف المناطق، فتتوقف على عدد سكان مكان المغادرة والوصول، ومدى توفر فرص العمل في مكان الجذب، أي أن تيار الهجرة يتناسب طردياً مع عدد سكان المكان الأصلي ومع الفرص المتاحة في المكان المستقبل، في حين يتناسب عكسياً مع عدد سكان المكان الجديد.

. ويؤكد (جون ميلز) (John mills) أن الهجرة شكل من أشكال إعادة التوازن السكاني بين وحدات الكرة الأرضية ، بمعنى أن الهجرة تساعد على تخفيف الضغط السكاني من المناطق الأقل إنتاجية بسبب انتقال السكان إلى المناطق ذات الإنتاجية العالية. وهكذا يتم إعادة التوازن بين عدد السكان والثروات المتوفرة في البلدان المصدرة والمستقبلة[2].

❖ **نظرية تخطي الحدود الدولية:**

تعرف هذه النظرية أيضاً بنظرية "**عابري الحدود القومية**"، وتتحدد الهجرة بموجب هذه النظرية بصفتها عملية اجتماعية، حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية والسياسية

---

1 سارة هاربيزون . **هيكل الأسرة و قرار الأسرة بشأن اتخاذ قرار الهجرة في عملية صنع قرار الهجرة، مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول المتقدمة و النامية**، مطابع بيرجامام،نيويورك،1981.

2 هادي العيساوي. مرجع سابق، ص 66.

والثقافية، وتؤكد على أهمية تضييق المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد والجذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من أجل تسهيل تحركات السكان وكذلك تحسين وسائل الاتصالات الحديثة، حيث يتم نقل الأفكار والتصورات، وأن تحسين وسائل المواصلات والاتصالات السريعة والرخيصة يؤدي إلى حب الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية.

وقد برزت هذه النظرية عن حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب . إذن يحدث التحول الاجتماعي من خلال ثلاث آليات :

- عندما يعود المهاجرون ليعيشوا أو يزوروا مجتمعاتهم الأصلية، أو عندما يزور غير المهاجرين أعضاء أسرهم المهاجرين، أو من خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو والمحادثات التليفونية وشبكة المعلومات الدولية.
- عندما يتحدث المهاجرون مباشرة مع أعضاء أسرهم.
- عندما يتصل فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة من خلال الروابط الاجتماعية[1].

1 ربيع كمال كردي صالح. **الأبعاد الاجتماعية و الثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا**، دراسة أنثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس،القاهرة 2005، ص ص06-07.

6/ كيفية اختيار العينة:

إن أسلوب العينات يستخدم غالبا في الدراسات الاجتماعية والتربوية، فالكثير من المشاكل التي تواجه هذا النوع من البحوث لا يمكن مواجهتها وحلها علميا دون اللجوء إلى أسلوب اختيار العينة، فالكثير من الظواهر الاجتماعية تعبر عن نفسها عن طريق الكثير من الوحدات وفي نطاق واسع، مما يجعل من الصعب بل من المستحيل احتواء كل أفراد أو وحدات المجتمع المدروس ومن أجل هذا يجد الباحث نفسه مضطرا إلى اختيار عينة من المجتمع الذي هو بصدد دراسته والذي هو موضوع دراسته.

وتختلف أنواع العينات باختلاف الطرق التي تستخدم في اختيارها وإن كانت كلها تهدف إلى تمثيل جميع مميزات وخواص المجتمع الأصلي[1].

وبما أن موضوع الهجرة غير الشرعية موضوع حساس فإن أفراد العينة أو الأشخاص الذين تعرضوا لهذه الظاهرة لا يمكن الوصول إليهم دفعة واحدة أو بتعبير آخر ليس من الممكن معرفة أماكن تواجدهم، وبالتالي ارتأينا استخدام عينة **الكرة الثلجية** لأنها المناسبة لهذه الحالة. وتقوم هذه الطريقة على اختيار فرد معين وبناءًا على ما يقدمه هذا الفرد من معلومات يقوم الباحث باختيار من هو الفرد الذي سيقوم باستجوابه اعتمادا على الفرد الأول وهكذا دواليك إلى أن يتم جمع العدد المناسب للدراسة أو العينة المطلوبة، ولهذا سميت بعينة **الكرة الثلجية** حيث يعتبر الفرد الأول النقطة التي سيبدأ حولها التكثيف لاكتمال الكرة أي اكتمال العينة[2].

---

1 عبد الله محمد الشريف.**مناهج البحث العلمي.دليل الطالب في كتابة الأبحاث و الرسائل العلمية**، الاسكندرية، ط1 ،1996، ص ص 111-113.

2 ربحي مصطفى عليان.عثمان محمد غنيم. المرجع السابق. ص 148.

7/ المنهج المستخدم:

إن كل عمل يحتاج إلى المنهج العلمي الذي يعتمد عليه الباحث لدراسة أي موضوع وذلك من أجل تنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة.

ويقصد بالمنهج العلمي:" تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الاهتمام من قِبل الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية"[1].

ويرتبط اختيار الأسلوب أو المنهج المستخدم حسب موضوع ومحتوى الدراسة أي أن ما يلائم موضوعا معينا قد لا يلائم آخر، من أجل هذا تم اختيار كل من:

المنهج الوصفي التحليلي: وهو يستخدم في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر كالولادات الوفيات والهجرة، من حيث خصائصها، أشكالها، علاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك. ويقوم برصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة من أجل التعرف على الظاهرة والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره[2].

من أجل هذا اخترته لأنه المناسب لدراسة العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية ورصد كيفية تطورها و طرق تأثيرها على الأسرة والمجتمع.

المنهج الإحصائي: والذي يعني تلك الطريقة العلمية الكمية التي يتبعها الباحث معتمدًا في ذلك على خطوات بحث معينة وتنظيمها وترجمتها بيانيا ثم تحليلها بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة ويقينية وعلمية بخصوص الظاهرة المدروسة .وفي الأخير يمكن القول بأن المنهج الإحصائي هو: عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها.

---

1 محمد عبيدات وآخرون.**مناهج البحث العلمي(القواعد والمراحل و التطبيقات)**،دار وائل للنشر،عمان،ط02، 1999،ص35.

2 ربحي مصطفى عليان.عثمان محمد غنيم مرج سابق، ص ص 42-43.

8/ أدوات البحث المستخدمة:

بعد أن تتم تغطية الإطار النظري ووضع الفرضيات وتحديد المتغيرات وطرق قياسها، تأتي مرحلة جمع البيانات اللازمة للبحث إذ تُعَدّ من مراحل البحث العلمي الهامة، وعلى الباحث أن يحدد الطريقة المناسبة أكثر لبحثه.

وبما أننا بصدد دراسة ظاهرة "الهجرة غير الشرعية" وهي من المواضيع الاجتماعية التي تتطلب آراء ومعتقدات الأفراد فقد ارتأينا استخدام **الإستمارة** وهي :

"عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تُعد من أجل الحصول على معلومات وآراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين"[1].

"عبارة عن أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وهي تحوي مجموعة من الأسئلة مرتبة بأسلوب منطقي مناسب، يجري توزيعها على مجموعة من أشخاص معينين لتعبئتها"[2].

وقد تضمنت الاستمارة خمسة محاور تراوحت أسئلتها بين المغلقة والمفتوحة، تطرق المحور الأول إلى البيانات الشخصية للمبحوث وقد شمل خمس أسئلة، أما المحور الثاني فقد تطرق إلى الوضع الاقتصادي للمبحوث وأسرته بشكل عام وقد شمل ست أسئلة.

أما للمحور الثالث فقد تضمن مظاهر النجاح الاجتماعي للمهاجر ومدى تأثيرها عليهم وشمل سبع أسئلة، أما المحور الرابع فقد تطرق إلى مدى استعمال أفراد العينة لمختلف وسائل الإعلام وطرائق تعرضهم لها وشمل ست أسئلة، والمحور الأخير فقد حاولنا معرفة كل ما يتعلق ويحيط بالظاهرة و شمل إحدى عشر سؤالا.

وفي الأخير كان هناك سؤال مفتوح حول رأي المبحوث في الحلول الممكنة التي تعمل على الحد أو التقليل من الهجرة غير الشرعية، أي في المجموع شملت الاستمارة على 36 سؤال.

---

1 محمد عبيدات وآخرون. مرجع سابق، ص 63.

2 ربحي مصطفى عليان.عثمان محمد غنيم . مرجع سابق ،ص 82.

9/مجالات البحث:

- **المجال المكاني:**

إن أي بحث يرسم هدفا محددا من أجل تحقيقه ضمن حدود معينة تكون في متناول إمكانيات الباحث النظرية والمنهجية والمادية، وهذه الدراسة لا تخرج عن نطاق هذا التقليد، وبالتالي سنحاول رسم حدود هذه الدراسة من خلال الإشارة إلى النقاط التالية:

إن هذه الدراسة تمت في نطاق جغرافي محدد يتمثل في مدينة الجزائر العاصمة لأنها الأقرب ولأن هذا ما سمحت به الإمكانيات. ولهذا اقتصرت الدراسة على الشباب القاطنين في العاصمة والذين حاولوا الهجرة بطريقة غير شرعية.

مدينة الجزائر:

هي عاصمة الجمهورية، تعتبر مركزا سياسيا واقتصاديا وثقافيا للبلاد، وتعد من أهم مدنها لما يتركز بها من نشاطات متنوعة، إدارية، تجارية، صناعية ومالية ومراكز ثقافية، إعلامية ومستشفيات، كما تعد أهم موانئ البلاد، وفيها مطار دولي يربطها بمختلف قارات العالم. فيها مقر الحكومة وأهم مراكز القرارات والاستقبالات الدبلوماسية.

تلقب بعدة تسميات "البهجة، المحروسة، الجزائر البيضاء"، وترجع نشأة مدينة الجزائر كما دلت عليها الحفريات والآثار القديمة، إلى عهد الفينيقيين في الألف الأول قبل الميلاد، الذين أسسوا مدينة إيكوسيوم (جزيرة النورس) نحو القرن (6 ق.م)، التي قامت على آثارها مدينة الجزائر الحالية.

الموقع الجغرافي:

تقع على نقطة تقاطع خطي العرض(36) درجة و(51) دقيقة شمالاً، والطول(2) درجة و(56) دقيقة شرقاً، وهي النقطة المنصفة لخط الساحل الجزائري، الممتد على طول 1200كم تقريباً، تتربع على مساحة قدرها(809 كم^2). يحدها من الشمال "البحر المتوسط" من الشرق "ولاية بومرداس"، من الغرب "ولاية تيبازة" و من الجنوب "ولاية البليدة"[1].

1 ANDI .**Wilaya d'Alger, invest** in Algeria, Alger, 2013, p p 01-02.

الوضعية الديموغرافية:

يبلغ تعداد سكانها حوالي 4 ملايين نسمة أي عشر سكان الجمهورية. تمثل نسبة الشباب حوالي(43%) ممثلة في الفئة العمرية(05-24 سنة)، أما الفئة الأقل من(15 سنة) تمثل نسبة(25%) من مجموع سكان الولاية[1].

- **المجال الزمني:**

إن كل دراسة تكون محددة بزمن معين يقوم فيه الباحث بالبحث النظري والميداني، البحث النظري وهو ذلك الجانب الذي يتعلق بكل المعلومات والمعطيات والبيانات التي يحصل عليها والمتعلقة بموضوع بحثه، سواء كانت مصادره الكتب، المجلات، التقارير وغيرها، أما الميداني فهو يتعلق بجمعه للمعطيات اعتمادا على الأداة المستخدمة في بحثه.

وقد امتدت المرحلة النظرية من شهر جانفي إلى شهر نوفمبر 2014.

أما المرحلة التطبيقية فقد امتدت من شهر فيفري 2015 إلى شهر ماي 2016.

1 Ibid. p p 05-06.

الفصل الثاني

التأصيل القانوني للهجرة غير الشرعية

تمهيد:

تطرح ظاهرة الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي العديد من الإشكاليات المتعلقة بالتنمية والأمن والاندماج، فقد كانت القارة العجوز بعد الحرب العالمية الثانية في حاجة إلى سواعد وعقول المهاجرين للمساعدة على بناء ما دمرته سنوات الحرب الطويلة وهو ما جعل الدول الأوروبية تعمل على تشجيع الهجرة الوافدة إليها والتي كانت في أغلبها من الدول المغاربية جنوب المتوسط.

إلاّ أن سياسة التشجيع على الهجرة هذه سرعان ما تحولت إلى سياسة غلق الحدود في وجه المهاجرين، وبالتالي القضاء على آمال الكثيرين في الحصول على حياة أفضل. لكن وأمام هذه الظروف الجديدة ظهرت مشكلة أخرى وهي "الهجرة غير الشرعية" التي أرَّقت الدول التي مستها هذه الظاهرة سواءُ المصدرة او المستقبلة أو دول العبور والتي تسببت لها بالكثير من المشاكل من كل النواحي، من أجل هذا قامت الدول المعنية بسن العديد من التشريعات والقوانين لمعاقبة كل الأشخاص الذين لهم علاقة بالمشكلة وهذا حسب ما يلائمها وما يساعدها، بالإضافة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو الثنائية لتقييد وإيجاد حلول لضبط تدفقات المهاجرين.

ومن أجل بيان كل هذا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث عناصر:

الأول: يتحدث عن التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

الثاني: يتحدث عن الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الثالث: يتحدث عن المؤتمرات والجهود الدولية في مجال الهجرة غير الشرعية.

I. التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا

اللافت للنظر أن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي شكلت مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط، تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب، وهو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي:

1) المرحلة الأولى: مرحلة تشجيع الهجرة (قبل 1985):

تعتبر أوروبا القارة التي شهدت أكبر وأعظم الهجرات في تاريخ البشرية جمعاء وذلك في الفترة ما بين القرن(16) وحتى أوائل القرن(20)، وكانت أكبر هجرة آنذاك تنطلق من: "إيطاليا" "النمسا" "الجزر البريطانية(خاصة أيرلندا)" "المجر" "هولندا" "اسبانيا" "البرتغال"، "ألمانيا"، "السويد" و"روسيا"، أما الدول المستقبلة: "الولايات المتحدة" "البرازيل" "الأرجنتين" "كندا" "نيوزلندا" "جنوب إفريقيا" "جزر الهند الغربية" و"استراليا"، وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة لم تكن بشكل كبير قبل القرن(19)، إلا أنه نتيجة النمو السريع لسكان أوروبا والثورة الصناعية وما ترتب عنها من تغييرات على أن حياتهم مهددة بالخطر بينما الحياة وراء البحار والمحيطات كانت مغرية يسودها البذخ والبحث عن الثروات ما زاد من حدة الهجرة بشكل مذهل.

لكن وبعد الحرب العالمية الأولى(1914-1918) والثانية(1939-1945) واللتان أفرزتا وضعا جديدا وجدت كل من "فرنسا" "إيطاليا" "إنجلترا" و"ألمانيا" نفسها مستنزفة لقوتها البشرية ولم تعد هذه الدول تتوفر على السواعد اللازمة لبناء ما دمرته الحرب بادرت إلى جلب القوة العاملة من مستعمراتها خاصة من الجنوب[1].

وبسبب نقص العمالة أدى هذا إلى انخفاض معدل المواليد على نطاق واسع، وترافق مع خسائر بشرية كبيرة في الحرب العالمية الثانية. ودون استخدام العمالة الأجنبية كان الاقتصاد الفرنسي سيتعوق بشدة، وكانت استجابة الحكومة والقطاع الصناعي الخاص هي تطوير أول نظام في أوروبا الحديثة، لاستخدام العمالة الأجنبية على نطاق واسع.

---

1 فضيل دليو. **الهجرة و العنصرية في الصحافة الاوروبية**، د ط، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، الجزائر، 2003، ص38-39.

ومن أسباب استقدام فرنسا للمهاجرين حاجتها إليهم في الجهد الحربي خلال الحربين العالميتين وبعد انتهاء الحرب، تحول هؤلاء المهاجرون للعمل في المصانع والمزارع والأعمال الأخرى ليساهموا في إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي الذي أنهكته الحرب[1].

وقد كانت الدول الأوروبية متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي. وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر. كل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين "القادمين" من دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم, ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات[2].

وبالنسبة للجزائر فما هو متداول أن الهجرة بدأت سنة(1874)وهي السنة التي صدر فيها مرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا، حيث تتم بالحصول على إذن للسفر[3].

وبعد ذلك شهدت الفترة موجات كبيرة للهجرة خاصة من الجزائر وكانت أكبرها في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أصبحت هناك حالة إلحاح أكبر لتشجيع المهاجرين واستقدامهم لخدمة الحرب أولاً ثم لإعادة إعمار ما دمّر بعد نهايتها[4].

فقد كان للحرب العالمية الأولى الفضل الأكبر في فتح باب الهجرة الجزائرية إلى فرنسا على مصراعيه، ومما ساعد على ذلك بعض القوانين التي أصدرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية لصالح الهجرة منها قانون صدر سنة(1914) على رفع القيود وتشجيع الهجرة التلقائية، فقد كان يتم تشغيلهم في المصانع والورشات والمناجم والجيش الفرنسي[5]، وإذا كانت تنقلاتهم في البداية تتم تحت مراقبة السلطات الفرنسية فإنه

سرعان ما تزايدت أعدادهم في الستينات إلى مستويات غير قابلة للسيطرة عليها.

---

1 هاشم نعمة فياض. **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر، 2011، ص.27

2 محمد محمود السيد. **الهجرة غير الشرعية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 3554، السعودية، 2011، ص 02.

3 الأخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق، ص 03.

4 Henry Jean Robert. **Maghrébiens en France – de la " mére–patrie" aux marges de L'europe Europien,** Revue Panoramiques N° 55, 4em trimestre, Paris, 2001, p 27.

5 محمد عابد الجابري . **وحدة المغرب العربي**، مطابع الجامعة ، تونس،1941 ، ص 12.

وبعد الاستقلال لم تجد الجزائر حرجا في توجه مواطنيها إلى فرنسا ولو بطريقة غير شرعية وذلك راجع إلى العملة الصعبة التي كان يساهم بها هؤلاء وبالتالي فإن أهميتهم من الناحية الاقتصادية تعتبر كبيرة بدرجة أهمية مساهمتهم في الأعباء المالية للدولة[1].

إلاّ أن هذا الوضع اختلف تماما مع أزمة ارتفاع أسعار النفط سنة(1973) حيث أصدرت دول المهجر الأوروبية قرارات بعدم استقبال عمالة جديدة، وقد أثّر ذلك بشكل سلبي على الدول المرسلة للعمالة ومنها الدول المغاربية التي كانت تعتمد على العمالة المهاجرة سواء للتخفيف من البطالة أو لإمدادها بالنقد الأجنبي الناتج عن التحويلات[2].

1 صايش عبد الملك. **مكافحة الهجرة غير الشرعية-نظرة على القانون (01/09) المتضمن تعديل قانون العقوبات**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد01، بجاية- الجزائر، 2011، ص 11.

2 Mouhoubi Salah. **La Politique de cooperation Algérie-France, bilans et perspectives**, Alger , Edition OPU. Sans année d'édition. p 235.

2) المرحلة الثانية : مرحلة وقف الهجرة (1985-1995):

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك اكبر عدد من المهاجرين الشرعيين. وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود[1].

فبعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن حلول ناجعة، ومن ذلك ظهر الإتجاه نحو غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين والتجمع الأسري.

ولم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة بل انعكست آثارها على بعض الدول المصدرة للمهاجرين فقامت هي كذلك بمراجعة سياساتها الخاصة بالهجرة كرد فعل على الانتهاكات المتكررة من بعض الدول وتقصيرها في حماية الأجانب[2].

لأجل هذا تم الإتفاق على "اتفاقية شنغن" وهي: معاهدة وقعتها خمس دول أوروبية "ألمانيا" "فرنسا" "هولندا" "بلجيكا" و"لكسمبورغ" في(1985/06/14)، وانضمت إليها لاحقا دول أوروبية أخرى، وهي تسمح بتنقل حر عبر حدود الدول الموقعة عليها لحاملي تأشيرة دخول إلى إحدى دول هذا الفضاء الأوروبي.

وسميت المعاهدة بهذا الاسم نسبة إلى قرية لكسمبورغية تقع في المثلث الحدودي بين "لكسمبورغ" "ألمانيا" و"فرنسا" جرى فيها التوقيع.

وفي(1990/06/19) وقعت معاهدة ثانية في "قرية شنغن" حددت الآليات القانونية للتنفيذ. ولم يبدأ سريان "معاهدة شنغن" عمليا إلا في(1995) واستلزم توسيع فضاء شنغن على مستوى أوروبا معاهدة أخرى وقعت في(1997/10/02) في أمستردام بهولندا.

---

1 عبد القادر رزيق المخادمي. **الهجرة السرية و اللجوء السياسي**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص21

2 محمد مصطفى حسن علي . **سياسات وتجارب إعادة انخراط مهاجري بلدان المغرب العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1914 . ص 21.

وفي(2004) انضمت دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى "فضاء شنغن" عدا "بريطانيا وجمهورية إيرلندا".

في(2007/12/12) توسع نطاق المعاهدة ليشمل دولا انضمت حديثا إلى الاتحاد الأوروبي، عدا "قبرص"، "بلغاريا" و"رومانيا"، كما أنه بات يشمل "النرويج" و"آيسلندا".

وتوسع نطاق المعاهدة مجددا في(2008/12/12) ليشمل "سويسرا" التي هي ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي.

وقبل هذا عدلت "معاهدة لشبونة" الموقعة في(2007/12/13) القواعد القانونية المنظمة لفضاء شنغن بما سمح بتعاون أمني وقضائي أكبر بين الدول المشاركة في هذا الفضاء سواء تعلق الأمر بالتأشيرات أو بالهجرة أو باللجوء السياسي.

وفي نهاية(2011/04) ثار لغط كبير عقب منح "إيطاليا" تأشيرات شنغن لـ(20.000) مهاجر تونسي تسمح لهم بالتنقل في ذلك الفضاء. وأغضب القرار فرنسا التي أثارت احتمال تعديل المعاهدة.

وعند دخول المعاهدة حيز التنفيذ والتي تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي. ومع دخول كل من "إسبانيا والبرتغال" إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة، لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة، وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي. في هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة في العام(1990) المخصصة لـ"حماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم" والتي صادقت عليها(09) دول من الجنوب في العام(1998). ووجه المفارقة هنا هي أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل[1].

1 عبد القادر رزيق المخادمي. مرجع سابق، ص 21.

وهذا لأن الهجرة الواردة من شمال إفريقيا أصبحت تشكل هاجساً أمنياً بالنسبة للدول الأوروبية حيث يتم ربطها في إطار المنظور الأوروبي بالاستقرار في دول جنوب أوروبا، حيث عدم الاستقرار السياسي في دول شمال إفريقيا قد يؤدي ضمن أسباب أخرى إلى زيادة تدفق اللاجئين نحو الشمال أي نحو الدول الأوروبية سواء بهدف العمل المؤقت أو بهدف اللجوء السياسي أو الاستقرار الدائم به. ومع التصعيد الأمني الذي شهدته الجزائر خلال العشرية السوداء زادت التخوفات من الخطر الذي قد يلحق بالدول الأوروبية ما دفع بهذه الأخيرة إلى غلق الحدود وتشديد الرقابة.

رغم هذه السياسة التي انتهجتها الدول الأوروبية من أجل وقف تدفق المهاجرين القادمين إلى أوروبا، لم تستطع معالجة المشكلة كما كانت تستهدفها هذه السياسة بل زادتها حدّة وأدّت إلى بروز وجه جديد للهجرة وظاهرة أكثر خطورة هي الهجرة غير الشرعية.

3) المرحلة الثالثة: مرحلة الهجرة غير الشرعية (1995-الى الآن):

في نهاية التسعينيات، وبدايات الألفية الثالثة، بدأت قضية الهجرة تتخذ بعداً أمنياً صارخاً تحول شيئاً فشيئاً إلى ما يشبه الحرب العالمية على الهجرة. ومع انطلاق "الحرب الغربية على الإرهاب" زادت هواجس أوروبا حيال الهجرة التي يمكن أن تحمل إليها ضمن ما تحمل عناصر إرهابية، فقد أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" الذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي وتشديد قوانين الهجرة، بما يكفل تضييق الفرص أمام القادمين إليها من الشرق الأوسط وإفريقيا[1].

ولكن سياسة التضييق الأوروبية على الهجرة الشرعية أدت إلى انطلاق مارد آخر، هو "الهجرة غير الشرعية"، والتي تعني عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني. ورغم أن القضية أضحت اليوم قضية تهم كافة الدول المطلة على حوض المتوسط إلاّ أن المغاربة والجزائريين يشكلون النسبة الأكثر من المهاجرين غير الشرعيين[2]، فالمهاجرون من دول العالم الثالث الذين لا يرون أمامهم أفقا آخر غير الهجرة، لم يجدوا سبيلاً غير سلوك سبيل التهريب والتسلل عبر وكلاء الهجرة غير الشرعية، ولم يعد الأمر مجرد محاولات فردية معزولة يقوم بها المهاجرون، بل تطور الأمر إلى شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة تغذي إجراماً عابراً للحدود يصعب التحكم فيه[3].

وبالرغم مما يكتنفها من مخاطر وصعوبات مازالت القوارب غير المجهّزة ولا المؤهلة تعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا يوميا عن طريق ما يسمى بـ"الطريق الأزرق" والذي يستخدم لنقل المهاجرين.ولكن ورغم كل العقوبات الصارمة والتشديدات الممارسة على المهاجرين غير الشرعيين إلاّ أن موجات التوجه نحو أوروبا لم تقِل.

---

1 أحمد إسماعيل. مرجع سابق، ص 72.

2 محمد محمود السيد. مرجع سابق، ص 03.

3 أحمد إسماعيل. مرجع سابق، ص 72.

II. الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية

نظرا للأهمية البالغة للهجرة غير الشرعية والتي صارت هاجسا للدول سواءً المصدرة أو المستقبلة أو دول العبور، تم إصدار عدة تشريعات ومواثيق على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي لمعالجة هذه الظاهرة، لأجل هذا سنتطرق لبعض هذه التشريعات.

1) الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية:

أشارت ديباجة دستور منظمة العمل الدولية، التي تأسست عام(1919)، إلى حماية مصالح العمال المستخدمين في بلدان غير بلدانهم. وهناك جملة من الاتفاقيات الدولية الصادرة عن المنظمة، وتجعل من أهدافها حماية حقوق العمال المهاجرين منها:

- **الإتفاقية الدولية رقم (97) لسنة(1949):**

بشأن الهجرة للعمل، وتعتبر من أهم الإتفاقيات التي عالجت موضوع الهجرة، إذ دخلت حيز التنفيذ في ماي 1952، وبلغ عدد الدول التي صادقت عليها(43) دولة من بينها دولة عربية واحدة هي الجزائر.

- **الإتفاقية الدولية الرقم (111) لسنة(1958):**

بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة، التي دخلت حيز التنفيذ في جوان 1960، وهي من الإتفاقيات العامة التي تدعو إلى تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة، في الاستخدام والمهنة، والقضاء على أي تمييز.

- **الإتفاقية الدولية رقم(143) لسنة(1975):**

بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، والتي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1978، ولم تصدق أي من الدول العربية عليها، وتركز هذه الاتفاقية على الهجرة غير المشروعة والجهود الدولية المطلوبة لمقاومة هذا النوع من الهجرة، كما تركز على تحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين العمال المواطنين وغيرهم[1].

---

1 أسامة بدير. **الحقوق القانونية للمهاجرين سرا**، مجلة الإنساني، العدد 50، مصر، 2010، ص ص 16-17.

- **الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول حقوق العمال المهاجرين:**

صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم(158/45) في(1990/12/18) على المعاهدة الدولية لحماية حقوق جميع العمال وأفراد أسرهم ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في(2003/07/01)، وبلغ عدد الدول التي صادقت عليها أو انضمت إليها حتى (15) نوفمبر(34 دولة)، والاتفاقية هي معاهدة دولية شاملة تركز على حماية حقوق العمال المهاجرين وتؤكد على الصلة بين الهجرة وحقوق الإنسان.

وتهدف إلى وضع معايير دنيا تُلزِم الدول الأطراف بتطبيقها على العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لا سيما ما يتعلق بالرعاية الطبية الطارئة وتعليم أطفال المهاجرين كما أنها تحميهم من التعذيب والسخرة وتعمل على ضمان حقوقهم في معاملة عادلة، إضافة إلى الأمن الشخصي وحرية الرأي والدين. وقد قسمت الاتفاقية الحقوق العديدة التي يتمتع بها العمال المهاجرون وأفراد أسرهم إلى طوائف ثلاث:

-حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (القسم 03 من الاتفاقية المواد08-35).

-حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذين هم في وضع نظامي(القسم 04 من الاتفاقية 36-56).

-حقوق طوائف خاصة من العمال المهاجرين(القسم 05 من الاتفاقية 57-63)، وهم عمال الحدود والعمال الموسميون ورجال البحر، والمتجولون والمرتبطون بإنجاز مشروع ما أو بوظائف محددة الوقت[1].

وتركز الاتفاقية على حق الإقامة ولم شمل الأسرة، فتطالب دولة العمل بأن تنظر بعين العطف إلى أسرة العامل المتوفي، على أن تراعي طول الفترة التي أقاموا خلالها، وتلزمها باتخاذ التدابير المناسبة لضمان وحدة أسر العمال المهاجرين. وتكفل للعمال المهاجرين وأسرهم الحق في التعليم للأطفال، بغض النظر عن مدى مشروعية إقامتهم، هم أو أي من والديهم، في دولة العمل. وتنص أيضا على أن تدمج الدولة أولاد العمال المهاجرين

1 **الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول حقوق العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية.** مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جنيف، صحيفة وقائع رقم 24، ص ص 01-05.

في النظام المدرسي المحلي، خاصة تعليمهم اللغة المحلية كما تعمل الدولة على تيسير تعليم اللغة والثقافة الأصليتين لأولاد العمال المهاجرين، وتجيز أن توفر الدولة برامج تعليمية خاصة باللغة الأصلية لأولاد العمال المهاجرين .وتضمن أيضا للمهاجرين النظاميين وغير النظاميين احترام هويتهم الثقافية، والحق في الوصول إلى خدمات التوجيه والتدريب المهنيين والتوظيف، والخدمات الاجتماعية. كافة هذه الحقوق المشروعة للإنسان وأفراد أسرته أينما حل واستقر هي حقوق متاحة لكل الأفراد على السواء وفق المواثيق والعهود الدولية، غير أن الوضع في بعض الدول يختلف، فقد تكون هناك هيمنة كبيرة وغلبة واضحة للسكان المواطنين على المهاجرين والعاملين، وبالتالي فإن تطبيق الحقوق الواردة في هذه الإتفاقية يعني تحديات كبيرة، مما يفرض على هذه الدول البدء في إعادة التوازن في أسواق العمل لتصل إلى النسب المعقولة دوليا، حتى تتمكن من تنفيذ التشريعات والإلتزام بالمواثيق الدولية، وبالتالي عدم المساس بالحقوق الأصيلة للإنسان المستقر في هذه المنطقة أو المهاجر من أجل العمل[1].

- **بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:**

جاء هذا البروتوكول إضافة إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال مكملين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقد تم التوقيع والتصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم(25) في الدورة(55) بتاريخ(2000/11/10)، ويهدف القانون إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وبخاصة ما يتصل منها بالفقر.

كما يهدف إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية، ويركز القانون على ضرورة معاملة المهاجرين معاملة إنسانية وحماية حقوقهم الإنسانية حماية تامة ومحاربة أنشطة

1 أسامة بدير. المرجع السابق، ص 17.

الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة الموضحة في البروتوكول.

وأهم ما جاء في الأحكام العامة التي اشتملت(06) مواد:

مسؤولية المهاجرين الجنائية التي تعرضت لها المادة(05) من البروتوكول: "لا يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية بمقتضى هذا البروتوكول، من جراء كونهم هدفاً للسلوك المبين في المادة(06) من هذا البروتوكول[1].

التجريم في المادة(06): – تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمداً ومن أجل الحصول بصورة مباشرة أوغير مباشرة على منفعة مالية أو مادية:

1 –تهريب المهاجرين.

2 –القيام بغرض تسهيل المهاجرين بما يلي:

–إعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة.

–تدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.

3 –تمكين شخص، ليس مواطناً أو مقيماً دائماً في المعنية، من البقاء فيها دون التقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة، وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة الفرعية(ب) من هذه الفقرة أو أي وسيلة أخرى غير مشروعة.

– وتعتمد أيضا كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لاعتبار أي ظروف:

1– تعرض أو ترجح أن تعرض للخطر، حياة أو سلامة المهاجرين المعنيين.

2– تستتبع معاملة أولئك المهاجرين معاملة لا إنسانية أو مهينة لغرض استغلالهم[2].

وبجانب الأحكام العامة والأحكام الختامية فقد تضمن البروتوكول مواد عديدة أهمها :

– تهريب المهاجرين عن طريق البحر (المادة 07 من البروتوكول).

– تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر (المادة 08).

---

1 محمد رضا التميمي. **الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية و المواثيق الدولية**، دفاتر السياسة و القانون، العدد 04، الجزائر، 2011، ص 270.

2 عبد الملك صايش. **مكافحة تهريب المهاجرين كآلية للحد من الهجرة السرية**، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، مجلد 06، عدد 02، بجاية، 2012، ص ص 309-310.

- شروط وقائية(المادة 09).
-تبادل المعلومات بين الدول الأطراف(المادة 10).
- التدابير الحدودية التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء(المادة 11).
- تعزيز أمن ومراقبة الوثائق(المادة 12).
- التأكد من شرعية الوثائق وصلاحيتها(المادة 13).
- تعزيز وتوفير التدريب و التعاون التقني(المادة 14).
- تدابير المنع(المادة 15).
- تدابير الحماية والمساعدة(المادة 16)[1].

أما المادة(18) من البروتوكول فقد ركزت على إعادة المهاجرين المهربين، والتي تنص على: " توافق كل دولة طرف على أن تيسر وتقبل دون إبطاء لا مبرر له أو غير معقول إعادة أي شخص من رعاياها أو يتمتع بحق الإقامة الدائمة في إقليمها وفقا للقانون الداخلى لتلك الدولة وقت دخوله أو إعادته متى كان هدفا للسلوك المبين في المادة (06) السابق ذكرها من هذا البروتوكول"[2].

- **الإتفاقية الدولية المتعلقة بالمتسللين تخفيا على متن السفن التجارية:**

والمقرة في عام(1975) في "بروكسل"، لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن بسبب ارتباط المشكلة بعدة أطراف واختلاف التشريعات الوطنية لكل أو دولة، فهناك: دولة العَلَم المسجلة بها السفينة، ودولة الميناء حيث تمت عملية التسلل في الأصل، ودولة الميناء حيث تكتشف العملية والدولة التي يتضح أو يدعي المتسلل انتماءه لها، ودول العبور أثناء ترحيل المتسلل.

ولكن "المنظمة البحرية الدولية OMI" أقرت توجيهات لتحديد المسؤولية والحقوق فيما يتعلق بحالات التخفي وذلك في عام(1996)، تلك التوجيهات تعتبر توصيات في حين

---

1 بيار فرانسيس وآخرون. **ورقة عمل حول الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية**، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت– لبنان، 2011، ص ص 25-32.

2 أحمد عبد العزيز الأصغر وآخرون. **مكافحة الهجرة غير المشروعة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د ط، الرياض، 2010 ، ص 149.

مازال لا يوجد نظام دولي متفق عليه للتعامل مع تلك الحالات، ومن هذه التوصيات:

- قباطنة السفن وملاكها أو الطرف الذي يعمل لحسابه وسلطات الموانئ وغيرهم من الأطراف بما فيهم مسؤولية الأمن تقع عليهم مسؤولية التعاون لمنع الدخول غير القانوني للسفينة عندما تكون في الميناء.
- وهناك بعض المبادئ الأساسية التي يمكن تطبيقها بصفة عامة منها:

- الاعتراف بأن المتخفي يدخل من دولة إلى دولة بدون الحاجة إلى وثائق، وللدولة أن تقرر كيفية التعامل مع مثل تلك الحالة متى اكتشف وجودها في احدى موانئها.
- المتخفون وطالبوا اللجوء يجب أن يعاملوا وفق المبادئ والأعراف الدولية كما جاءت المقررات الدولية(اتفاقية الأمم المتحدة بوضع اللاجئين في(1951)، وكذا بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بوضع اللاجئين(1967)).
- يجب أن يتعاون مالك السفينة وممثله والقبطان وكذا سلطات الموانئ في التعامل مع حالات التسلل.
- يجب أن يوفر مالك السفينة أو ممثله أو القبطان أو سلطات الموانئ اجراءات أمنية لمنع أي محاولات للتسلل أو على الأقل اكتشافهم قبل وصول السفينة إلى الميناء التالي متى ما سمحت التشريعات الوطنية بذلك.
- يجب على الدول أن تسمح بعودة المتسلل بكامل حقوق الجنسية للدولة المنتمي إليها و كذلك حق الإقامة.
- يجب أن تبذل الدولة التي ينتمي إليها المتسلل كل الجهود لتجنب أي ظروف تؤدي إلى احتجاز المتسلل على متن السفينة لأجل غير مسمى، ويجب على الدول أن تتعاون مع مالك السفينة لترتيب عودة المتسلل لدولة مناسبة.
- يجب التعامل مع حوادث التسلل بإنسانية بواسطة جميع الأطراف ذات العلاقة[1].

---

1 عبد الله أحمد العمري. **أمن البحار:الملاحة البحرية**، مجلة الأمن و الحياة، عدد 228، السعودية، 1422هـ ، ص ص22-24.

2) الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية:

نتيجة لسياسة الحدود المفتوحة فيما بينها التي انتهجتها دول الإتحاد الأوروبي أصبح لزاما على هذه الدول التنسيق فيما بينها فيما يتعلق بإدارة تدفقات الهجرة ولذلك من الضروري وضع شروط مشتركة تضبط الدخول إلى الفضاء الأوروبي المشترك.

- بتاريخ(23-2012/05/24) تم عقد اجتماع الخبراء السابع الخاص بـ " **الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط: مشروع الخريطة التفاعلية للهجرة**" في "فاليتا"(مالطا)، باستضافة وزارة الشؤون الداخلية والبرلمانية في "مالطا"، وقد نظّم الاجتماع بالتعاون مع المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة. جرى هذا الاجتماع في أعقاب الاحتفال بالذكرى العاشرة لانطلاقة الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط و قد ضم بصورةٍ غير رسمية مندوبين عن الدول الأعضاء في الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط ممثلين لكلّ من "ايطاليا"، "بولندا"، "تركيا"، "الدانمارك"، "سويسرا"، "اسبانيا"، "ألمانيا"، "كرواتيا"، "مالطا"، "المملكة المتحدة"، "هولندا"، و"اليونان"، بالإضافة إلى بعض الدول العربية. كما حضرت الاجتماع الوكالات الشريكة للحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط، وهي كل من اليوروبول، ووكالة فرونتكس، والانتربول ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

تمثل الهدف من الاجتماع في معالجة الجوانب المختلفة للهجرة المختلطة وغير الشرعية، في سياق التطورات والمستجدات على المستويين الإقليمي والوطني. وعلى نحو أكثر تحديدا، وقد كزت جلسات العمل على القضايا التالية على التوالي :

الحماية واللجوء، إدارة الحدود، تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

وتبادل المشاركون وجهات النظر والتجارب في ما بينهم حول تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر في بلدانهم أو مناطقهم. وأقروا بالحاجة الحقيقية لأن يضعوا يدا بيد من أجل إدارة الهجرة المختلطة وغير الشرعية، لا سيما في ما يتعلق بمعالجة أنشطة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، عن طريق تطبيق إجراءات تشريعية ضد المهربين والميسرين. في الواقع تبين أن زيادة العقوبات المطبقة على هؤلاء من شأنها أن تؤثر بشكل أعظم فتردع أنشطة المرتكبين وتمنعها. وبصورة أكثر عمومية، تم التوافق على أن المهاجرين غير الشرعيين،

ومهربيّ المهاجرين ومرتكبي الاتجار بالبشر يكيفون طرق العمل التي يتبعونها مع الأشكال المتغيرة لجهود إدارة الهجرة، سواء على مستوى السياسات أو على مستوى العمليات. وقد اتفق المشاركون على أهمية إعداد مقاربة شاملة لهذه المسائل تتضمّن :

- تدريب الموظفين المعنيين ما يشمل أيضاً السلطة القضائية.
- العمل عن كثب مع ضباط الاتصالات المعنيين بالهجرة.
- تنظيم حملات توعية حول أخطار الهجرة غير الشرعية واللجوء إلى الميسيّرين. إذ غالباً ما ينظر إلى هؤلاء على أنهم أشخاص يساعدون أشخاصاً آخرين للهروب من الأوضاع المحفوفة بالتحديات[1].

- **إسبانيا:**

شهدت سياسة الهجرة في "إسبانيا" منذ نشأتها عام(1985)، تغييرات كثيرة للتناغم مع الظروف السياسية الداخلية الشديدة التغير وسياسة الإتحاد الأوروبي المشتركة للهجرة. وفي سنة(1996) أقرت "إسبانيا" قانوناً جديداً اعترف بمزيد من الحقوق للمهاجرين، وأنشأ وضع "المقيمين الدائمين"، كما أقر حصة سنوية لاستقدام العمال الأجانب. وإحدى أهم النقاط المضيئة في هذا القانون أنه منح مزيداً من الحقوق الاجتماعية بصرف النظر عن الوضعية القانونية للمهاجر. وفي سنة(2000) صدر "القانون التنظيمي لحقوق وحريات الأجانب في إسبانيا واندماجهم الاجتماعي" المعروف بقانون (2000/4)، الذي حل محل قانون(1985). وتضمن القانون الجديد، الذي اعتبره بعض المختصين "القانون الأكثر ليبرالية لحقوق الأجانب في أوروبا"، أحكاماً تعزز حقوق المهاجرين وتوسّع فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية. كما وسّع هذا القانون الاستفادة من خدمات الصحة العامة والتعليم لتشمل المهاجرين غير الشرعيين.

لكن هذا القانون واجه معارضة شديدة من حكومة "خوسيه ماريا أزنار" التي ألغت أحكامه الأكثر سخاء من خلال اعتماد قانون جديد يعرف بقانون(2000/8). واعتُبر القانون الجديد مجحفاً بحق المهاجرين بسبب تقليصه للحقوق والامتيازات التي أقرتها

---

1 الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط: مشروع الخريطة التفاعلية للهجرة". المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة. فاليتا– مالطا، 2012، ص ص 01–07.

القوانين السابقة، لا سيما قانون(2000/4). أما بخصوص المهاجرين غير الشرعيين، فإن القانون الجديد قيد أغلب حقوقهم الاجتماعية، وحرمهم من حق التنظيم والتفاوض الجامعي والاضراب والانضمام إلى النقابات.

ويتضمن كذلك المشروع التقليص من الحق في التجمع العائلي ليشمل فقط الأبناء الأقل من(11 سنة) والبالغين أزيد من(18 سنة) الذين يعانون من إعاقة وينص على أن آباء المهاجرين الشرعيين البالغين من العمر(65 سنة) فما فوق وحدهم يمكنهم الاستفادة من التجمع العائلي بشرط أن يبرر أبناؤهم إقامتهم بإسبانيا بكيفية قانونية لمدة(05) سنوات.

وقد تعرض قانون الهجرة في إسبانيا إلى أربع عمليات تعديل ما بين جانفي(2000) و نوفمبر(2004) وقد جاءت هذه التغييرات بسبب عدم وجود توافق سياسي داخلي على تبني قوانين الهجرة وعدم الانتظام الذي ميّز تدفقات الهجرة إلى إسبانيا.[1]

- **إيطاليا:**

وتعتبر من أول الدول الأوروبية وأكثرها تضرراً من هذه الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين، هذا ما أدى إلى ظهور أول قانون خاص للهجرة في مارس(1998) والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير الشرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول للإقليم الإيطالي وتجديد إقامات الأجانب وتجسد هذا القانون في أربع نقاط رئيسية:

- إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد.
- النظر في شروط دخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها.
- تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين.
- الحفاظ على دعم حقوق المهاجرين القانونيين.

إضافة إلى تفعيل مراكز حجز و إيواء المهاجرين غير الشرعيين لأول مرة، وحدد القانون المدة القانونية لحبس هؤلاء بـ(30 يوماً)، يتم بعدها تحديد مصيرهم بعدة طرق، إما السماح لهم بالإقامة والعمل في الأراضي الإيطالية أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية،

---

1 سعيد الصديقي. **تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية**، مجلة رؤى استراتيجية، 2013، ص ص 98-99.

أو محاكمتهم إذا قاموا بأفعال يعاقب عليها القانون في فترة تواجدهم بإيطاليا.

ورغم جميع هذه الإجراءات التي تعتبر سابقة جديدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إيطاليا وأوروبا إلا أن أطراف عديدة رأت أنها غير كافية لردع هذه الظاهرة الخطيرة. خاصة بعد تزايدها الكبير مع مرور الوقت[1]، هذا ما مهد لظهور قانون جديد للهجرة سنة(2002) يعرف بالقانون رقم(189) أو بقانون "بوسي فيني"، جاء هذا القانون صارماً خاصة في وجه المهاجر غير الشرعي من خلال تفعيل إجراءات الحبس والطرد حيث نصت المادة(13) من قانون "بوسي فيني" : "بحبس الأجنبي من(01-04 سنوات) الذي صدر له أمر بالطرد ولكنه ما زال موجوداً على أراضي الدولة" وهذا بعد القبض عليه وعرضه للمحاكمة في قضية عاجلة.

ونظم القانون إجراءات طرد طبقاً لنص المادة(14) من القانون المعدل رقم(189) عن طريق المرافقة إلى الحدود لأنه يجب على السلطات مساعدته، وفي حالة عدم وجود أي وسيلة نقل مناسبة لمرافقته فإنه يتم حبسه لدى مراكز الإيواء والحجز المؤقت.

إضافة إلى ذلك جاء القانون رقم(189) بعقوبة جديدة متعلقة بالمهاجرين الذين كانت إقامتهم في إيطاليا دون تأشيرة إقامة حتى وإن كان دخولهم لإيطاليا قانونيا، فإن القانون يعتبرهم في وضع غير قانوني وينطبق عليهم حكم الطرد طبقا لنص المادة(15) من قانون "بوسي فيني".أما فيما يخص إجراءات الإقامة فإن القانون ضاعف الصعوبات والتعقيدات حيث أصبح المهاجر يعاني من أوقات انتظار طويلة لأجل الحصول على تصريح الإقامة الذي لا يتعدى شهور قليلة، ويكون مرتبطا بعقد العمل حيث أشارت المادة(01) الفقرة(05) من قانون الإقامة الجديد إلى إمكانية واحدة لتجديد تصريح الإقامة مع ضرورة الاستمرارية في العمل، وهذا ما يعرف" بالانضباط القانوني" الذي جاء به قانون "بوسي فيني".[2]

---

1 عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك. **الهجرة غير المشروعة والجريمة**. مطبوعات مركز الدراسات والبحوث القانونية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د ط، الرياض، 2008، ص ص 49-50.

2 محمد رضا التميمي. مرجع سابق، ص 260.

وحسب المواد(01-16 و22) من القانون رقم(94) بتاريخ (2009/07/15) تنص على أنه" كل شخص يدخل التراب الإيطالي بطريقة غير شرعية يدفع غرامة تقدر بـ(5آلاف-10آلاف) أورو وفي حالة أنه لم يغادر الحدود الإيطالية بعد تسلمه الأمر بالمغادرة يتم سجنه من(01-04 سنوات).[1]

وحسب المادة(12-01) من القانون الايطالي فإنه يتم المعاقبة على جريمة تهريب المهاجرين بالسجن قدرت بـ(03) سنوات وبغرامة(15 ألف) يورو عن كل شخص يتم ادخاله الى ايطاليا. وفي حالة استخدام وسائط النقل الدولية أو انتحال الصفة:

لقد نص المشرع الإيطالي على هذه الحالة واعتبرها من الظروف المشددة لعقوبة الجريمة المذكورة، حيث اشار الى أن العقوبة هي السجن مدة لا تقل عن(04) سنوات ولا تزيد على(12) سنة وبالغرامة التي لا تقل عن(15 ألف) يورو[2].

- **فرنسا:**

أما "فرنسا" ففي سنة(2002) ومع اعادة انتخاب "**جاك شيراك**" تم وضع تشريع يهدف إلى وضع حد للهجرة غير الشرعية، وفي الوقت نفسه تشجيع الهجرة الشرعية ودعم سياسات الاندماج داخل المجتمع، وكان من بين أولى القوانين لهذه الحقبة قانون(11-19) الصادر بتاريخ(2003/11/26) المتعلق بمراقبة الهجرة والإقامة والجنسية ويهدف إلى وضع حد للهجرة غير الشرعية كما سبق الذكر وطالبي اللجوء السياسي[3]، أما بعد أحداث الضواحي سنة(2005) ونتيجة الإحباط العام الذي خلفته، قام "**نيكولا ساركوزي**" كونه وزيراً للداخلية على إعادة النظر في سياسة الهجرة- وقد كان أسوأ قانون- فقد توصل لقناعة مفادها أن الهجرة بوضعها السابق تمثل عبئاً اقتصادياً واجتماعيا وأمنياً على فرنسا وتشكل مصدر توتر وتهديد كونها لا تؤدي سوى إلى ضم بائسين جدد إلى

---

1 Ministère fédéral de l'Intérieur et l'Office fédéral pour les Migrations et les réfugiés. **IMMIGRATION LÉGALE ET RÉPRESSION DE L'IMMIGRATION ILLÉGALE** ,2010, p 27.

2 عبد الرزاق طلال جاسم السارة و عباس حكمت فرمان الدركزي. **جريمة تهريب المهاجرين والآثار المترتبة عليها**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد(01)، كلية القانون والعلوم السياسية-جامعة ديالى- العراق، دت، ص22.

3 Daniel Chapala. **French and Canadian Immigration, a comparative analysis**, Master thesis, Lund University, June 2010, Canada, P 22.

المهاجرين الموجودين في البلد ويعانون من أوضاع بائسة في الأساس هذا ما دفعه إلى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي في (2006/06/17) عرف فيما بعد بـ"**قانون ساركوزي للهجرة**" وهو القانون رقم(911-2006)، ويرمي إلى ضبط الهجرة أو الشفرة الوراثية الجينية للمهاجر من جديد وهو القانون(14) في "فرنسا" منذ(30 سنة) والذي سُنّ في(2006/07/24).

وهذه السياسة ركزت على مفهوم جديد في سياسة إدارة الهجرة عرف بـ "الهجرة المنتقاة"، وترتكز على المتطلبات الاقتصادية أي بمعنى استقطاب المواهب والمهارات من طالبي الهجرة من البلدان غير الأوروبية وعموما ارتكزت سياسة "ساركوزي"على:

- تنظيم تدفقات الهجرة إلى فرنسا .
- تسهيل الإندماج للمهاجرين وتعزيز الهوية الفرنسية.
- تعزيز التضامن داخل السكان المهاجرين "مبدأ التنمية المشتركة"[1].

والقانون في حد ذاته يهدف إلى الحد من سياسة لم شمل العائلات الذي دعمته القوانين السابقة والذي أصبح مرتبطاً بالمصادر المالية والسكن بفرض أن يكون دخل المهاجر المقيم يعادل الحد الأدنى الشهري للأجور وهو(1250 يورو)، إضافة لإقامته في سكن ملائم، ويشترط لحضور الأسرة إجادة اللغة الفرنسية مسبقا ومعرفة قيم الجمهورية الفرنسية و الالتزام باحترامها، كما أنه ألغى حقوق المهاجرين غير الشرعيين بعد فترة (10 سنوات) من الإقامة في فرنسا[2].

بالإضافة إلى إجراءات الطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين والذين يُؤمر بترحيلهم مباشرة بعد القبض عليهم من قبل السلطات الأمنية المختصة من دون إيوائهم أو حجزهم أو محاكمتهم إلاّ إذا ثبت تورطهم في جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي طبقا لنص المادة(104) من قانون(911-2006). كما نص القانون بتحديد مدة الحصول على تصريح الإقامة بـ(10 سنوات) بدلاً من (02-03 سنوات) للمتزوجين من فرنسيين[3] .

---

1 محمد رضا التميمي. مرجع سابق، ص262.

2 Daniel Chapala. op cit, P 22.

3 محمد رضا التميمي. مرجع سابق، ص262.

وحسب المادة(622-01) من قانون دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء الفرنسي فإنه يتم المعاقبة على جريمة تهريب المهاجرين هي بالسجن والغرامة وقدرت بـ(05) سنوات وغرامة يبلغ مقدارها(30.000) يورو.

اما بالنسبة للتشريعات الجنائية التي عملت على تنظيم أحكام جريمة تهريب المهاجرين فإنها خصصت لهذه الجريمة مجموعة من العقوبات التكميلية، فقد نص المشرع الفرنسي على العقوبات التكميلية للجريمة المذكورة وهذا حسب المادة(622-03) من قانون الإقامة وحق اللجوء الفرنسي وهي:

1. المنع من الإقامة لمدة(05) سنوات.

2. سحب رخصة السوق لمدة(05) سنوات ومضاعفة هذه المدة في حالة العودة الى ارتكاب الجريمة.

3. السحب بصورة نهائية أو مؤقتة للرخص الإدارية الممنوحة للشخص والتي تخوله القيام بايصال الخدمات المؤقتة أو الدائمة.

4. مصادرة الأشياء المستخدمة كوسيلة في نقل الأشخاص برا أو جوا أو بحرا ويحكم كذلك بالمصاريف التي صرفت في تنفيذ حكم المصادرة.

5. منع الفاعل من ممارسة الوظيفة العامة وتلك النشاطات المهنية والاجتماعية التي استخدمت كوسيلة لارتكاب الأفعال المنصوص عليها قانونا لمدة(05) سنوات، ويعاقب بالحبس لمدة(02 سنة) وغرامة قدرها(30 ألف) يورو في حالة ممارسة النشاطات المذكورة على الرغم من منعه .

9. يحظر الفاعل من الإقامة في الأراضي الفرنسية لمدة(10) سنوات ويتم طرده في الحالات المسموح بها قانونا[1].

1 عبد الرزاق طلال جاسم السارة، وعباس حكمت فرمان الدركزي. مرجع سابق، ص ص22-25.

3) الهجرة غير الشرعية في تشريعات دول المغرب العربي:

بعد الانتقاد الشديد والضغط المتواصل من طرف الدول الأوروبية الموجه إلى دول المغرب العربي، لوقف الهجرة غير الشرعية التي تتم عبر أراضيها والمساهمة في إيجاد حلول سريعة لها والتي اعتبرتها أوروبا قنبلة موقوتة تهدد أمنها واقتصادها، لذلك سارعت دول المغرب العربي لسن تشريعات جديدة تعالج الهجرة غير الشرعية التي لم تقتصر على مواطنيها المحليين فقط، بل أصبحت هذه الدول محطة عبور لمهاجرين غير شرعيين قادمين من مناطق أخرى، أغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء.

- **المملكة المغربية:**

المغرب بحكم موقعه الجغرافي كأقرب نقطة من أوروبا عن طريق مضيق جبل طارق والذي يقدر بـ(14 كلم)، هو مستهدف من طرف شبكات الهجرة غير الشرعية سواء عن طريق هجرة مواطني دول جنوب الصحراء أو تهجير مواطنين إلى دول أخرى، أضحى بلد عبور واستقبال للعديد من المهاجرين، وتبذل السلطات المغربية جهودا كبيرة في محاربتها وتفكيك شبكات المهربين. ونتاج ذلك جاء القانون رقم(02/03) الذي دخل حيز التنفيذ في(2003/11/11) والمتعلق بإقامة ودخول الأجانب إلى المملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية حيث يحدد كيفية دخول وإقامة الأجانب، لوضع نظام عام يقنن شروط دخول البلد والإقامة به ويحدد تدابير قانونية تهدف إلى محاربة وفرض عقوبات صارمة على العصابات والشبكات الإجرامية.

ولقد تناول هذا القانون كيفية مراقبة عمليات الهجرة من وإلى المغرب، كما ضاعف من العقوبة المطبقة على المهاجرين السريين الذين يدخلون أو يخرجون من المغرب بصفة غير شرعية باستعمال وثائق مزورة أو وسائل تدليسية، حيث حدد عقوبة ذلك في الحبس من شهر إلى(06 أشهر) وغرامة من(03آلاف-10آلاف درهم) حسب(المادة50)، كما أفرد عقابا لكل موظف عمومي قدم مساعدة للمهاجرين سرا تتراوح بين(02-05سنوات) وغرامة بين(50الف-500ألف درهم) حسب(المادة51)[1].

---

1 وزارة العدل المملكة المغربية. **استجابة لدعم إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والمقصد والعبور لتهريب المهاجرين**، أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل، ط1، منشورات جمعية نسر، الرباط، 2004، ص ص02-08.

ولم يقتصر هذا القانون على معاقبة الأشخاص المهاجرين سراً كما ذكرت سابقاً بل شدد العقوبة على كل من نظم أو سهل أو ساعد دخول أشخاص مغاربة كانوا أو أجانب بصفة سرية بالحبس من (06 أشهر-03 سنوات) وبغرامة من(50.000-500.000 درهم)، وضعف العقوبة بالسجن من(10-15 سنة) وبغرامة تتراوح بين(500.000-1.000.000 درهم) إذا ارتكبت هذه الجريمة بصفة اعتيادية.

هذا على الصعيد التشريعي أما على الصعيد المؤسساتي فالمملكة المغربية اتخذت إجراءين قويين لتعزيز هذه الترسانة من القوانين، ويتعلق الأول منهما بإنشاء مديرية لشؤون الهجرة والثاني لمراقبة الحدود على مستوى وزارة الداخلية ومرصد الهجرة، عسى هذا أن يساهم في كبح الظاهرة الخطيرة[1].

- **تونس:**

حذت تونس حذو المغرب في سن تشريعات جديدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية التي تنامت بشكل كبير في الفترة الأخيرة بعدما فشلت كل الأساليب الأمنية في محاولة التصدي لها، ويعتبر الكثيرون أن قمة "الحوار 5+5" بين الدول المغاربية والدول الأوروبية التي عقدت في تونس في(2003/12/15) لها دور كبير في ظهور هذه القوانين الجديدة، فقام مجلس النواب التونسي (البرلمان) بالمصادقة على مشروع القانون الجديد الخاص بجوازات السفر في نهاية عام(2003) و الذي جاء في محاولة لسد الثغرات الموجودة في النصوص القانونية السابقة التي ترجع إلى عام(1975).

قام المشرع التونسي بتجريم أي شخص يسهل أو يساعد أو ينظم بأي وسيلة من الوسائل، حتى بدافع خيري، الدخول إلى الأراضي التونسية أو الخروج منها. وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون التونسي على فرض عقوبات بالسجن والغرامة على من لا يدلون على الفور إلى السلطات المختصة بالمعلومات والوثائق التي تتنامى إلى علمهم أو تكون في حوزتهم في ما يتعلق بمخالفات يعاقب عليها القانون، حتى وإن كانوا ملزمين بالسرية المهنية.

---

1 عبد الملك صايش. **مكافحة تهريب المهاجرين كآلية للحد من الهجرة السرية**، مرجع سابق، ص ص 312-313.

وبخصوص احتجاز المهاجرين فيصعب معالجتها، بقدر ما تشمل العقوبات المنصوص عليها في القانون عن انتهاك القواعد المتعلقة بدخول البلاد والإقامة فيها ومغادرتها أحكاماً بالسجن و/أو الغرامات على حد سواء، فإن الأشخاص الذين يحملون جنسية تونسية أو الأجانب الذين لا يحترمون هذه الأحكام قد يتعرضون للاحتجاز في السجون.

ينص القانون أيضا على إمكانية إعادة الأجنبي الذي يخالف قواعد دخول البلاد والإقامة فيها ومغادرتها، بالإضافة إلى الغرامات وعقوبة السجن المنصوص عليهما، علاوة على ذلك، يجوز لوزير الدولة للشؤون الداخلية إصدار أمر ترحيل لأيّ أجنبي يشكل وجوده على الأراضي التونسية تهديداً للنظام العام. وأخيراً، ينص القانون التونسي على ترحيل الأجانب المدانين بمخالفة قانون دخول البلاد والإقامة فيها ومغادرتها، من الأراضي التونسية بمجرد أن يمضوا مدة عقوبتهم[1].

و يقترح المشروع معاقبة الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح ما بين(03 أشهر–20 عاما)، وبغرامات مالية تصل إلى نحو (100.000 دينار تونسي)– أي ما يقارب(83.000 دولار أمريكي)–، وأعطى القانون المحكمة حق وضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة إذا كان ذلك يساعدهم في محاربة هذه الجريمة[2].

- **ليبيا:**

يحتل موضوع المتسللين إلى داخل ليبيا عبر حدودها البرية حيزاً كبيرا من اهتمامات وانشغالات الأجهزة المختصة والرأي العام في البلاد سواء من حيث ما يترتب على وجود هؤلاء المتسللين من أعباء على الميزانية العامة للدولة وبرامج التنمية والوضع الصحي والبيئي والاستقرار الاجتماعي فيها، أو من حيث تأثير هؤلاء المتسللين في علاقات ليبيا بجيرانها براً و بحراً، حيث يتخذها الكثيرون منهم معبراً للوصول إلى البر الأوروبي، فيما يبقى الآخرون الذين تصل نسبتهم إلى نحو(20%) من إجمالي

---

1 فيرونيك پلانس–بواساك و آخرون. **دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي–أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء**– ترجمة: منار وفاء،ا لشبكة الأورو–متوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، ديسمبر 2010، ص ص 29–32.

2 محمد رضا التميمي. مرجع سابق، ص 266.

عدد السكان منتظرين سنوح الفرصة الملائمة للانتقال إلى الضفة الأوروبية من البحر المتوسط[1].

ورغم أهمية الموضوع لم يقم المشرع الليبي بتخصيص قانون خاص له وإنما عالجه وتطرق له من خلال نص المادة(19) مكرر من القانون رقم(06) لسنة(1986) بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب غير المصرح بهم في ليبيا وخروجهم منها.

حيث ينص على وجوب ترحيل الأجانب الذين يخالفون قواعد الدخول أو الإقامة "عدم وجود تأشيرة دخول أو إلغاء التأشيرة لأسباب أمنية أو بسبب الإدانة بارتكاب جناية أو جنحة، هتك العرض أو مخالفة الأمن أو انتهاء صالحية التأشيرة" وفقاً للقانون رقم(06) بشأن دخول البلاد والخروج منها.

وتوجد محكمة مختصة بمسائل الهجرة، ولكن نادراً ما تصدر أحكاماً في قضايا لاسيما في ما يختص بالمهاجرين الذين يتم توقيفهم أو اعتراض سبيلهم في عرض البحر ويعجزون عن الدفاع عن أنفسهم. ولا ينص القانون الحالي على أية إجراءات للطعن.

وفي الممارسة العملية، لا يمكن للأجانب المقيمين بصفة غير شرعية انتظاراً للترحيل أن يدافعوا عن أنفسهم وإما يحتجزون و/أو يرحلون دون المثول أمام المحكمة.

وبالإضافة إلى طرد الأجانب بعد صدور أوامر الترحيل، مارست ليبيا منذ عام(1970) ترحيلات انتقائية وأعادت قسرياً آلاف الأفارقة من جنوب الصحراء، الفلسطينيين، المصريين والتونسيين بشكل جماعي، لأسباب سياسية في المقام الأول.

– وقد أثارت الممارسة الليبية لاحتجاز الأجانب قلقاً بالغاً لعدة سنوات نظراً لعدد الأشخاص المحتجزين وظروف احتجازهم وعدم مراعاة احتياجات الحماية الممكنة للمحتجزين. ويتأرجح عدد المهاجرين المحتجزين في ليبيا باستمرار تبعاً للمهاجرين الجدد الوافدين والمغادرين ممن يتم ترحيلهم أو من يعودون إلى بلدانهم الأصلية في إطار سمح لهم بمغادرة البلاد للبحث عن عمل، أو تنظيم إقامتهم أو العودة الطوعية، أو من يستغلون

---

1 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، **تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان1/5**. مجلس حقوق الإنسان: الدورة(09)، الجمعية العامة، المتحدة الأمم، جنيف، 1-12 /11/ 2010،ص ص22-23.

الفساد الإداري في الإفراج عنهم أو من الحصول على وضع لاجئ. وقد يبقى بعض الأشخاص قيد الاحتجاز لمدة قد تصل إلى عام كامل[1].

غير أن المشرع الليبي يبدو أنه واستجابة للاتفاقيات الدولية وما صار إليه أمر الهجرة غير الشرعية من تفاقم أدى إلى عواقب وخيمة، فإن المشروع رأى أن يكون هناك قانون خاص يعالج الهجرة غير الشرعية، وقد يكون المشرع الليبي أراد من إصدار هذا القانون التعرض لتعريف المهاجر غير الشرعي والأعمال التي تعد غير مشروعة في هذا القانون. لذلك فقد أصدر مؤتمر الشعب العام حديثاً القانون رقم(2010/19) بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية ونشر هذا القانون في(2010/6/15).

ولقد حدد القانون الأعمال التي تعتبر من أعمال الهجرة غير الشرعية وهي كما جاء بالمادة(02) منه:

- إدخال المهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد أو إخراجهم منها بأية وسيلة.
- نقل أو تسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد مع العلم بعدم شرعية وجودهم بها.
- إيواء المهاجرين غير الشرعيين أو إخراجهم أو إخفاؤهم بأية طريقة عن تتبع الجهات المختصة أو إخفاء معلومات عنهم لتمكينهم من الإقامة في البلاد أو الخروج منها.
- إعداد وثائق سفر أو هوية مزورة للمهاجرين أو توفيرها أو حيازتها لهم.
- تنظيم أو مساعدة أو توجيه أشخاص آخرين للقيام بإدخال المهاجرين أو إخراجهم أو إيوائهم أو إخفاؤهم أو أي فعل مما هو منصوص عليه في الفقرات السابقة.

ومن العقوبات المفروضة:

-عقوبة تشغيل المهاجر غير الشرعي: نصت المادة(02) من القانون بموضوع المقال على أنه يعاقب بغرامة تتراوح بين(1000-3000 دينار) كل من شغل مهاجرا.

-العصابات المنظمة لتهريب المهاجرين: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن(05) سنوات وغرامة تتراوح بين(15-30 ألف دينار) كل من قام بقصد الحصول على منفعة مادية/

1 ڤيرونيك پلانس بواساك وآخرون. مرجع سابق، ص ص27-31.

غير مادية، مباشرة/غير مباشرة من جراء قيامه بالأفعال السابقة والتي اعتبرت جريمة هجرة غير شرعية ويثبت أنه عند ارتكابه هذه الجريمة ينتمي إلى عصابة منظمة لتهريب المهاجرين.

- عقوبة المهاجر غير الشرعي: الحبس أو الغرامة أو الإبعاد حيث نصت المادة(06) على أنه يعاقب الأجنبي المهاجر غير الشرعي بعقوبة الحبس مع الشغل أو الغرامة لا تزيد عن(1000 دينار)، وفي جميع الأحوال يجب إبعاد الأجنبي المحكوم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون من أراضي الجماهيرية بمجرد تنفيذه للعقوبة المحكوم بها.

- عقوبة مصادرة الأموال المحصلة من الجريمة ووسائل النقل:

تقوم اللجنة الشعبية العامة للأمن العام ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والمتعلقة بالهجرة غير المشروعة، كما لها ضبط الأموال المحصلة من الهجرة ووسائل النقل المستخدمة في التهريب، وعليها إحالة المقبوض عليهم إلى الجهات القضائية المختصة وفي جميع الأحوال تحكم المحكمة بمصادرة المبالغ المحصلة من الجريمة ولو بدلت أو حولت إلى مصادر مشروعة، كما تحكم بمصادرة وسائل النقل أو الأشياء والأدوات المستعملة أو التي كانت معدة للاستعمال في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون[1].

قواعد خاصة بالعاملين

السياسة الليبية تتأرجح بين الانفتاح أمام العمال المهاجرين وفرض قيود عليهم، لاسيما العمال من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفق قرارات اقتصادية أو سياسية. ومن ثم تتعدد القوانين واللوائح المتعلقة بتوظيف العمال الأجانب للغاية، والتي يشوبها غموض كبير بسبب تغييرها بشكل متكرر ووجود تناقضات كثيرة في ما بينها. وقد صدر مؤخراً مشروع قانون العمل "القانون رقم(12) لعام(2010) وهو مماثل للقانون الحالي، باستثناء أنه يشمل العمال الزراعيين والمنزليين. ووفقاً لهذا القانون الجديد تقع مسؤولية ضمان حصول الموظف على رخصة عمل على عاتق رب العمل.

1 قانون مكافحة الهجرة غير المشروعة. مؤتمر الشعب العام صدر في (2010/06/15).

ولا تستعرض القوانين حقوق العمال المهاجرين غير الشرعيين، حيث يؤدي عدم القدرة على التنبؤ بها إلى انتهاك حقوق العمال المهاجرين الذين قد يصبح وضعهم غير قانوني بين عشية وضحاها.

ويتعرض العمال المهاجرون غير الشرعيين، لاسيما من أفارقة جنوب الصحراء للقبض عليهم في أي وقت واحتجازهم وترحيلهم خارج البلاد، كما يحصلون عملياً على أجور زهيدة، أو يطردون من عملهم بسبب التغييرات التي تطرأ على اللوائح، دون أن يحصلوا على رواتبهم. وهناك إجراءات تمييزية ضد العمال المهاجرين، مثل الاختبار الإلزامي ضد فيروس نقص المناعة المكتسبة/مرض الإيدز ليكون مؤهلاً للحصول على عقد عمل أو تصريح إقامة مؤقت. ويستغل بعض أرباب العمل في القطاعين العام والخاص العمال المهاجرين في بعض الأحيان، حيث يصادرون جوازات سفرهم ولا يدفعون لهم رواتبهم.

وليس للعمال الأجانب الحق في عضوية هيئات صنع القرار في الاتحادات والنقابات العمالية، حيث أن النقابات الحالية ليست مؤهلة للدفاع عن حقوق العمال المهاجرين. ولم تعد الرعاية الصحية والتعليم بالمجان منذ فترة قصيرة. ويفترض أن يدفع رب العمل تكاليف الرعاية الصحية للمهاجرين الأفارقة وأن يوفر لهم مسكناً ولكن الأمر بعيد كل البعد عن ذلك في الممارسة العملية[1].

1 فيرونيك پلانس بواساك. مرجع سابق، ص ص24-26.

III. المؤتمرات و الجهود الدولية في مجال الهجرة غير الشرعية

إن التفكير في بناء إستراتيجية جديدة بمساهمة كافة الدول المعنية للحد من هذه الظاهرة، كمساعدة الدول مصدر الهجرة، التعاون الدولي وتبادل التجارب وتوحيدها، أضحى ضرورة حتمية. حيث لاحظنا في السنوات الأخيرة عقد لقاءات دولية أو إقليمية عديدة لدارسة الظاهرة وطرح الحلول البديلة للحد منها وذلك بالتنسيق مع جميع الدول المعنية، و سنتطرق لبعض هذه المؤتمرات:

1) المؤتمرات و الندوات العالمية:

شهدت السنوات الأولى من القرن(21) نهضة دولية في اتجاه الإهتمام بمشكلة الهجرة واللاجئين، وتمثل ذلك في عقد العديد من المؤتمرات والندوات الدولية التي تناولت الجوانب المختلفة لمشكلة الهجرة غير الشرعية ومن ذلك:

- **مؤتمر الرباط:** انعقد في(2006/07/13)، طلبت نحو(60) دولة افريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا للاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، و قد أصدر بيان صادق عليه(57) وزيرا(30 من دول أوروبية و27 من الدول الإفريقية) في العاصمة المغربية "الرباط"، وقد اتفق على التعاون والمسؤولية في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين، وتوفير الحماية لهم بمشاركة عدد من الدول الأوروبية، العربية والإفريقية، وأقر إقامة شراكة وثيقة بين الدول التي يأتي منها المهاجرون والدول التي يتوجهون إليها، والربط بين المساعدات والتنمية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة بتعزيز الرقابة عند الحدود، واتفاقيات إعادة قبول المهاجرين غي الشرعيين.

كما ركز المؤتمر على:

- غياب سياسات مغاربية موحدة لمعالجة قضايا الهجرة وآثارها وضرورة تكوين مرصد لمراقبة تيارات الهجرة.

- ضرورة الإقرار بالربط الوثيق بين الهجرة والتنمية بما يفرض حتمية دراسة الأسباب العميقة للهجرة غير الشرعية وهجرة العبور القادمة من دول جنوب الصحراء

والمرتبطة بأوضاع التنمية والأوضاع الاجتماعية المتدهورة وحدة المديونية.

– وحول تفشي ظاهرة الجريمة في بعض بلدان المغرب العربي وربطها بالهجرة الوافدة، وجب التحري في ذلك، كما تم ربطها بالأوضاع الهشة التي تؤدي إلى هذه الظاهرة مما يتطلب احترام حقوق المهاجرين الوافدين .

– ضرورة التصدي لشبكات التهريب التي تستغل المهاجرين الراغبين في العبور إلى البلدان الأوروبية.

– توسيع قنوات الهجرة القانونية[1].

– كما أقر بالحاجة إلى توفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة، ودعا البيان المنظمات الدولية للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها.

وتهدف الخطة إلى مواجهة مشكلة الهجرة المختلطة وغير الشرعية، وفي نفس الوقت حماية حقوق المهاجرين واللاجئين، وتطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالبشر وشبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية[2].

- **مؤتمر باريس:** انعقد في نوفمبر(2008) ويعتبر هذا المؤتمر مرحلة ثانية بعد عقد "مؤتمر الرباط"، كما أنه يأتي بعد شهر من اعتماد الاتحاد الأوروبي "اتفاقية للهجرة واللجوء" باقتراح من "فرنسا"، لتنظيم تدفق موجات الهجرة، على ضوء الحاجة إلى الأيدي العاملة في دول الإتحاد الأوروبي، وشارك في "مؤتمر باريس" (80) وفدا، بينها وفود الدول (27) الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و(27) دولة إفريقية، واعتمد "مؤتمر باريس" برنامجا للتعاون في الفترة ما بين عامي(2009–2011) في تنظيم الهجرة الشرعية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية.
- **المؤتمر البرلماني الإفريقي:** انعقد بالعاصمة المغربية الرباط في الفترة من(22–2008/05/24)، وكان حول "إفريقيا والهجرة: التحديات والمشاكل و الحلول" وحاول أن يضع إطارا قانونيا لقضية الهجرة من خلال عدة تدابير، منها:

---

1 ندوة "**الهجرة من شمال افريقيا إلى أوروبا، نحو تعزيز التعاون العربي الاوروبي**". مركز جامعة الدول العربية، تونس، 06–07 ديسمبر 2007، ص ص 17–18.

2 عزت حمد الشيشيني.**المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط01، الرياض، 2010، ص152.

- التشجيع على المصادقة والانضمام لاتفاقيتي منظمة العمل الدولية الخاصتين بالمهاجرين، وهما الاتفاقية رقم(96) لعام(1949) حول "الهجرة من أجل العمل"، والاتفاقية رقم(143) لعام(1975) حول "العمال المهاجرين: الأحكام التكميلية"، وكذلك الاتفاقية الدولية لعام(1990) حول حماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم.

مطالبة الدول الإفريقية بإعداد مقاربات قانونية مشتركة في مجال الهجرة، طبقا للموقف الإفريقي المشترك الذي أقره الإتحاد الإفريقي في "مؤتمر بنغول" في جويلية (2006).

- دعوة الدول إلى الامتثال لكل الأدوات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين، من اتفاقيات، أو بروتوكولات أو نصوص قانونية.

ولكن المؤتمر أكد أن مشكلة الهجرة لا يمكن حلها من خلال التدابير الأمنية وحدها، أو بسياسات منفردة، مركزاً على أهمية الآليات االمشتركة في إيجاد حلول لإشكالات الهجرة، وداعيا البرلمانات الإفريقية إلى تشكيل لجان خاصة حول قضايا الهجرة، وطالب الدول الإفريقية باعتماد إصلاحات سياسية تستهدف انتهاج الديمقراطية والشفافية واحترام حقوق الإنسان وتسوية النزاعات بالتفاوض، واعتماد سياسات الحكم الرشيد، في المجالين السياسي والاقتصادي، بهدف مضاعفة قدرات بلدانهم على إبقاء المهاجرين المحتملين، وتشجيع عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

- ودعا المؤتمر الحكومات إلى تكوين شبكة معلومات حول الأيدي العاملة، وتسهيل تبادل المهاجرين، ودعا الدول الإفريقية إلى إنشاء سوق مشتركة في إطار التجمعات الاقتصادية الإقليمية، كما قرر إنشاء منتدى برلماني حول الهجرة والتنمية داخل الإتحاد الإفريقي، يجتمع مرة كل عامين[1].

- **بيان الرباط:** عقد مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي اجتماعه بتاريخ (2013/02/21) بالرباط، بمشاركة كافة الوزراء وبحضور الأمين العام لاتحاد المغرب العربي. واستعرض الوزراء التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، و أكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة والمخدرات والهجرة

1 أحمد إسماعيل. مرجع سابق، ص ص 73-74.

غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من روابط وثيقة، تشكل جميعها تهديدا خطيراً على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور.

وشدد الوزراء على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذلك من إثراء حضاري وتنموي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولمجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من الهجرة غير الشرعية، تم التأكيد على:

- تكثيف الجهود، في إطار المسؤولية المشتركة، وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول اتحاد المغرب العربي التي تحولت إلى بلدان استقرار، مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة.

-الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل والإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها.

-العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال[1].

- **مسار برشلونة و برامج ميدا:**

تزامن إعلان "مسار برشلونة"(1995) مع ظروف دولية جديدة أثرت على وضع كافة الدول المتقدمة والنامية، و يمكن استخلاص ثلاث ظروف دولية مؤثرة تمثلت في:

- ميلاد المنظمة العالمية للتجارة التي شهد العالم ميلادها في جانفي(1995).

- تحول مضمون الحرب الباردة بين الشرق والغرب، إلى حرب مواقع اقتصادية بين التكتلات العالمية وخاصة أوروبا، أمريكا، آسيا، قصد السيطرة على أسواق المنطقة المتوسطية والشرق-أوسطية وغيرها من المناطق.

---

1 نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة، اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، بيان الرباط، الرباط، 2013، ص ص 01-05.

- بالإضافة إلى بروز الولايات المتحدة كقوة مسيطرة تحاول الهيمنة المطلقة على العالم عن طريق إعادة التموقع في مناطق النفوذ الحيوية في العالم.

كل هذه الظروف أثرت على إعلان مؤتمر برشلونة المنعقد في(27-1995/11/28)، والذي شكل أول محاولة جدية يقوم بها الإتحاد الأوروبي بغية إرساء تعاون شامل مع دول أخرى مطلة على البحر الأبيض المتوسط[1].

وقد تم الاتفاق على الشراكة في (03) مجالات: المجال الأمني والسياسي، الاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي، وقد تم الإتفاق على تحقيق مايلي:

-التعاون في مجال وسائل الإعلام المشتركة عبر مختلف القنوات المتطورة وهذا من خلال تشجيع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على دعم الإعلام المستقل والسماح بحرية التعبير، وبث البرامج الإخبارية الأوروبية على القنوات الناطقة بالعربية.

-تأمين الرعاية الصحية والاجتماعية للجاليات والمهاجرين واللاجئين، وتسهيل عودتهم إلى مواطنهم الأصلية بعد تدريبهم وإغنائهم بالخبرات.

-التعاون الشامل في مكافحة تفشي المخدرات والجريمة، خصوصا المنظمة منها.

-تنظيم الهجرة غير الشرعية باتفاقات خاصة تتضمن كافة الحقوق الاجتماعية والإنسانية[2].

وثم انعقد "مسار برشلونة02" في(27-2005/11/28) ضم رؤساء دول وحكومات (35) دولة عضوة، وتم خلاله إعلان إقامة تعاون مكثف للحد من شدة ضغط الهجرة غير الشرعية بواسطة وسائل نذكر منها: برامج التكوين المهني والمساعدة على خلق مناصب شغل، وعلى الصعيد الإقليمي، تنص هذه الشراكة على تنظيم مؤتمرات أوروبية-متوسطية تضم وزراء خارجية البلدان المرتبطة بالشراكة، قد وقع الإتحاد الأوروبي اتفاقات شراكة

---

1 أعجال محمد أمين لعجال. **استراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه المغرب العربي** .أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص ص 183-184.

2 علي الحاج. **سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 211-212.

مع تونس(1995)، والمغرب(1996) والجزائر(2005). وتمثل هذه الاتفاقات الأساس القانوني لأي تعاون بين الإتحاد الأوروبي وهذه البلدان[1].

وخلال القمة اقترحت الدبلوماسية الجزائرية المصادقة على "ميثاق أورو–متوسطي" حول الهجرة غير الشرعية، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار احترام الكرامة الإنسانية، وإذا كانت الدول الأوروبية تبحث عن حلول لإيقاف تدفقات المهاجرين غير الشرعيين فإنها في المقابل لا تتردد في فتح أبوابها لشباب دول الجنوب لسد حاجاتها، الشيء الذي سيعيد طرح اشكال التقليل من فرص التنمية لهذه الدول.

وبخصوص "برامج ميدا": فهو اختصار لـ"إجراءات التسوية"، وهي برامج للتعاون الجهوي وخصصت الموارد المالية لـ: التعليم، الصحة، التعاون في مسألة النزوح والهجرة غير الشرعية... ويقوم برنامج ميدا على مرحلتين هما:

ميدا الأول: الممتد من (1995–1999) و قد حدد تعهدات بـ(3060 مليون أورو).

ميدا الثاني: الممتد من (2000–2006) و قد حقق في نصف المدة قيمة مدفوعات بـ (1548.8 مليون أورو) من أصل غلاف مالي قدر بـ(5350 مليون أورو)[2]

- **برنامج ستوكهولم:** المنعقد في (2010) و الذي يهدف إلى بناء قارة أوروبية ذات مسؤولية تضامنية، وشراكة في مجال الهجرة واللجوء، وتنظيم و تطوير سياسة الهجرة خلال الفترة من (2009– 2014)، ومن البنود التي تضمنها:

– تشجيع القدرة على الهجرة الشرعية الى دول الإتحاد الأوروبي مع تعزيز التنمية في دول المهاجرين الأصلية عن طريق تحسين مستويات المعيشة وتقليل هجرة العقول.

– العمل على وضع سياسة موحدة متماسكة داخل الإتحاد الأوروبي.

– تعزيز الهجرة الشرعية ومنع الهجرة غير شرعية[3].

---

1 فيرونيك پلانس–بواساك و آخرون. مرجع سابق، ص 53.

2 جمال بوشاقور. **مسار برشلونة: أية حصيلة**، مجلة الجيش، عدد 510، الجزائر، 2006، ص ص 29–33.

3 عبير الرمحي. **السويد وسياسات الهجرة**، كلية الدراسات العليا، معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة برزيت، 2013–2014، ص 11.

- **الإتفاقية المتعلقة بالطيران المدني الدولي:** المنعقدة في (1994)، حيث تلزم المواد (01.35.03) إلى (38.03) من الإتفاقية شركات الطيران بالحرص على أن يتوفر المسافرون على كل الوثائق الضرورية للسفر، كما تعترف الاتفاقية بحاجة شركات الطيران للمساعدة في التأكد من صحة وصلاحية جوازات السفر والتأشيرات وتخولها مصادرة الوثائق المغشوشة أو المزورة لأشخاص في وضعية غير شرعية.

كما تشترط على الناقلين إعادة الأشخاص الذين الذين هم في وضعية غير شرعية إلى المكان الذي بدؤوا منه سفرهم أو إلى أي مكان حيث يكونون مقبولين[1].

- **مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية:**

انعقد المؤتمر في "سلفادور" "البرازيل"، بتاريخ (12-2010/04/19)، وتمت مناقشة كل التدابير الواجب اتخاذها في مجال العدالة الجنائية للتصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص وكل الصلات بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وقد تم التأكيد فيه على أن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين هما من الأعمال الإجرامية المتنوعة التي تشمل أطرافا فاعلة مشروعة وأخرى غير مشروعة. ولذا فإن النظر إلى الاتجار بالأشخاص أو تهريب المهاجرين على أنه شبكة من المعاملات هو واحد من أفضل السبل الكفيلة لفهم تعقّد كل واحد منهما.

كما أكد المؤتمر أن تهريب المهاجرين يتبع هذا النموذج القائم على طيف الشبكات ابتداء بفرادى منظمي الأنشطة الإجرامية الذين يوجهون شحناتهم من الأفراد المُهربين عبر أقسام الحدود وانتهاء بجماعات التهريب العابرة للحدود الوطنية الكبيرة والمتطورة التي تتحكم في جميع خيوط العملية الإجرامية. غير أن الدلائل تشير إلى أن تهريب المهاجرين أوثق ارتباطا بالجريمة المنظّمة، بخلاف الاتجار بالأشخاص. وفي الحقيقة، فقد لاحظ العديد من الباحثين أن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لزيادة الرقابة على الحدود والتدابير المتعلقة بأمن الوثائق قد صعبت عمل مهربي المهاجرين. رغم ذلك فإن مهربي المهاجرين يواصلون مجاراة التطور المتزايد في جهود الدول الأعضاء الرامية إلى إحباط أنشطتهم.

1 **MIGRATIONS INTERNATIONALES ET DEVELOPPEMENT**. Nation Unies, NY, 1998, P.37.

ومن أجل التصدي لهذه الجرائم المعقدة، لا بد من تخصيص الموارد اللازمة للكشف عنها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها ومقاضاتهم. وثمة نهج اعتمدته دول كثيرة يتمثل في تشكيل وكالات محددة لتحقيق هذه الأهداف، منها وحدات استخبارات خاصة وفرق عمل معنية بشؤون التحقيق ومكاتب ادعاء مكرسة لهذا الغرض ومحاكم متخصصة. ولا غنى عن التدريب للتعامل مع تعقيدات جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وسعيا إلى توثيق التعاون واعتماد نهج شامل بشأن مكافحة هذه الجرائم والتورط في الجريمة المنظمة، فإن من المهم جدا ربط هذه الوحدات بسائر الوحدات ذات الصلة، كالوحدات المعنية بالتحقيقات المالية والفساد وحماية الضحايا والشهود والجريمة المنظمة.

ويمكن أيضا توسيع نطاق قدرات التحقيق المتخصصة بما يتجاوز أجهزة إنفاذ القانون التقليدية، بوسائل منها تمكين مفتشي خدمات العمل من التحقيق في أنشطة الاتجار بالأشخاص أو تهريب المهاجرين ذات الصلة بالعمل. وبالإمكان تدريب مفتشي الحدود وموظفي الجمارك والعاملين في المطارات والموظفين العاملين في المجال الطبي على كيفية التعرف على أنشطة الاتجار بالبشر وتهريبهم بسهولة أكبر. كما يمكن السعي إلى التعاون مع القطاع الخاص في تحديد الأنشطة التي يحتمل أن تكون مشبوهة من أجل إجراء المزيد من التحقيقات فيها.

- وعامة فقد تمحور المؤتمر على:

1- الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والجريمة المنظمة: وتضمنت(08) مواد. 2- التحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيها ومقاضاتهم. وتضمنت: الوكالات المتخصصة: وشمل(07) مواد من(09-15).

- التدريب: وشمل مادتين من(16-17).

- التنسيق والتعاون: وشمل(03) مواد من(18-20).

3- حماية الضحايا. وتضمن: - التعرف على هوية الضحايا: وشمل(08) مواد من(21-28).

- توفير الحماية والدعم في إطار إجراءات المحاكم: وشمل مادتين من(29-30).

- العودة وإعادة الإدماج: وشمل مادتين من(31-32).

- التدريب والتوعية: وشمل(03) مواد من(33-35).
- التنسيق والتعاون: وشمل مادتين من(36-37).

4- منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وتضمن(04) مواد من(38-41).

5- جمع البيانات: وتضمن(03) مواد من(42-44).

6- اتخاذ مزيد من تدابير التصدي الملائمة في إطار العدالة الجنائية. وتضمن:

- تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية وبروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول تهريب المهاجرين الملحقين بها. وشمل(07) مواد من(45-51).
- تحسين تقديم المساعدة التقنية. وشمل مادتين من(52-53).

7- تدابير تصد عالمية. وتضمن: مادة واحدة(54).

➢ وقد قدم المؤتمر بعض التوصيات أهمها:

- ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل صوغ سياسات شاملة وقائمة على الأدلة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.
- ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ نظاما أو آلية للتعاون والتنسيق في تخصصات متعددة بين مختلف الجهات المعنية.
- ينبغي للدول الأعضاء أن تضع أو تعزز تشريعاتها لضمان تجريم جميع أشكال الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.
- ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بتطوير أو تعزيز مهارات وقدرات أجهزة العدالة الجنائية المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بغية ضمان تمتعها بالمهارات اللازمة.
- ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بوضع سياسات وبرامج شاملة من خلال معالجة الأسباب الجذرية[1].

1 مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الأمم المتحدة، البند(06)، سلفادور-البرازيل، 12-19/ 2010/04، ص ص01-21.

2) الجهود الدولية لمحاربة الهجرة غير الشرعية:

على الرغم من الجهود الدولية المبذولة في اتجاه ظاهرة الهجرة بشكل عام، و الهجرة غير الشرعية بشكل خاص، غير أن الدول الغنية، مازالت تتخذ من الإجراءات، وتسن من التشريعات ما تحاول به مجابهة الظاهرة. و لكن هذا لن يضر فحسب بالاحتمالات الاقتصادية والاجتماعية التي ستواجهها هذه الدول في المستقبل، بل إنها ستضاعف من أعداد هؤلاء المجبرين على الهجرة، وستدفعهم إلى اجتياز محاولات التسلل بشتى الطرق، مما يعرضهم كثيرا لمخاطر الموت على متن القوارب، وغيرها.

وسنعرض هنا نماذج من جهود الدول الغنية على المستوى الأحادي و الإقليمي للحد من الهجرة غير الشرعية:

- **الاتحاد الأوروبي:**

تشير الحقائق التاريخية إلى أن الأوروبيين قد قاموا بأكبر وأضخم هجرة بشرية خلال القرن الماضي حيث هاجر ما يقرب من (60 مليون نسمة) خلال مائة عام (1821-1924) من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ودول أمريكا اللاتينية واليوم ينكر أحفادهم حق الشعوب الأخرى في ممارسة نفس الحق ويقصرون حق الهجرة على فئات معينة (الهجرة الانتقائية)، من خلال وضع مواصفات مهنية وشروطا لمختلف الوظائف[1].

وتتمثل الآليات والسياسات التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية فيما يلي:

- منظمة الشرطة الأوروبية (اليوروبول): أنشئت في(1991/11)، ولقد كانت الأبعاد الدولية للجريمة المنظمة الحديثة، خصوصا في مجال تهريب المخدرات هي أحد الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية إلى التفكير في إنشاء وكالة أوروبية لتبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالشبكات الإجرامية وطرق نشاطها وأماكن استقرارها وغير ذلك[2].

وهي المسؤولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات

---

1 حمدي شعبان. مرجع سابق، ص 14.

2 عبد الملك صايش. **مكافحة تهريب المهاجرين السريين**، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص قانون(منشورة)، جامعة الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو- الجزائر، 2014، ص 294-295.

التي تهدد الأمن الأوروبي مثل تهريب المخدرات، الإرهاب، الإجرام الدولي، السرقة، غسل الأموال وغيرها. وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تتولى المنظمة تنسيق التحريات والتحقيقات التي تتم على مستوى دول الإتحاد ودعم فرق البحث المشتركة، إلا أنها ليست لها صلاحيات القيام بالأعمال التنفيذية الميدانية من قبض، تفتيش ومطاردة وغيرها، وتبقى تلك المهام من صلاحيات أجهزة الأمن الوطنية في كل بلد عضو إعمالا لمبدأ السيادة[1].

- نظام معلومات شنجين : قانون الحدود لمنطقة شنغن هو عبارة عن قانون مجتمعي معني بتنظيم عبور الحدود الداخلية (بين دول الإتحاد الأوروبي بعضها البعض والحدود الخارجية(بين دول الإتحاد الأوروبي وأي دولة أخرى) والتي يستفيد منه (650 مليون مسافر) سنويا[2]، والأصل فيه إلغاء اجراءات السيطرة الأمنية على تنقلات الأشخاص داخل دول الإتحاد الأوروبي، ولكنه يمكّن الدول الأوروبية من ربط كل سفارات الدولة العضو عبر العالم بقاعدة بيانات بحيث لا يستطيع من رُفض طلبه في الحصول على تأشيرة من إحدى السفارات أن يحصل عليها من سفارة الدولة في أي دولة أخرى.

ويذكر أن هذه الاتفاقية كانت بمثابة المرتكز الثاني في المشروع الأوروبي الحالم بتحقيق الوحدة الكاملة، حيث تم الاتفاق فيها على سياسات أمنية مشتركة، وعلى إزالة الحدود بينها بشكل تدريجي، وإن سمحت للدول الأعضاء بإعادة نقاط المراقبة بشكل مؤقت على حدودها، في حال وجود خطر كبير على النظام العام أو الأمن الداخلي، وذلك بشكل استثنائي ولمدة لا تزيد علي ثلاثين يوما.

وقد طبق هذا الاستثناء من قبل لصد تحركات المشاغبين(الهوليجانز) في مباريات كرة القدم، أو في حالة وقوع مظاهرات عنيفة قبل عدد من القمم الدولية الكبرى. وفي سبيل ذلك نصت الاتفاقية على عدد من التدابير أو القواعد الأساسية بين الدول الأعضاء، تمثلت فيما يلي:

---

1 حمدي شعبان. مرجع سابق، ص ص 13-14.

2 هوجو برادي. **أزمة شنغن في إطار الربيع العربي-الكتاب السنوي .IEMed للبحر الأبيض المتوسط**، دار فضاءات للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 276-279.

- إلغاء التفتيش علي هويات الأشخاص علي الحدود الداخلية.
- وضع مجموعة مشتركة من القواعد تنطبق علي الأشخاص الذين يعبرون الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتفاقية.
- توحيد شروط الدخول والقواعد المتعلقة بتأشيرات الإقامة قصيرة المدي.

تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة(بما في ذلك حقوق المراقبة عبر الحدود والمطاردة الساخنة).

- تعزيز التعاون القضائي من خلال نظام تسليم المجرمين وسرعة تنفيذ الأحكام الجنائية.
- إنشاء وتطوير نظام معلومات شنجن[1].

▪ سياسة الإعادة : وهي سياسة توفيقية بين الجهود البوليسية والجهود الإقناعية تجاه الحد من الهجرة غير الشرعية، وشرع في هذه السياسة منذ السبعينيات، فعلى إثر الأزمة الاقتصادية، انتهجت أوروبا سياسة مزدوجة تجاه الهجرة: غلق الحدود أمام وصول مهاجرين جدد وتحفيز المهاجرين المقيمين على العودة، وتتمثل هذه السياسة في منح بعض المزايا من مساعدات وتسهيلات للمهاجرين الراغبين في العودة إلى دولهم، وتوجهت بشكل خاص إلى المهاجرين البطالين واللاّجئين. وقد كانت هذه السياسة محورا لتعاون رسمي بين دول الأصل والإقامة، كالاتفاق الموقع بين "الجزائر" و"فرنسا" في(1980)، على أن تقوم دول الأصل من جهتها بدعم هذه السياسة من خلال منح تسهيلات جمركية وضريبية للمهاجرين العائدين.[2]

▪ جهود الشرطة المحلية: و يقصد بها ما تتخذه أجهزة الأمن الوطنية من إجراءات لتأمين الحدود، و ضبط المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين، و تقديم مميزات لهم في حالة إدلائهم بمعلومات تفيد في القبض على عصابات تهريب الأشخاص[3].

---

1 أحمد طاهر. **اختبار شنجن: سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوروبية**، مجلة السياسة الدولية، عدد 185، 2011، ص ص 30-32.

2 جاسم محمد زكريا.**أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة الأورومتوسطية**، الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، قسنطينة، جامعة منتوري، ص129.

3 حمدي شعبان. مرجع سابق، ص ص 14-15.

- الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود (فرونتكس FRONTEX):

هي تعتبر الجهاز الدولي الوحيد الذي وُضِع خصيصاً لمراقبة الحدود، وبالتحديد لصد وفود الهجرة التي تقصد أوروبا، ولقد تم إنشاؤها من قِبل الاتحاد الأوروبي عبر مراحل عديدة، وكانت بداية بنائها من خلال اتفاقيتي "دبلن" الأولى والثانية بين عامي (2000-2001)، ثم في(2002/06) أقر المجلس الأوروبي مشروع التسيير المشترك لوفود الهجرة، خلص إلى اعتماد برنامج "لاهاي" الذي تم به تأطير السياسة الأوروبية لـ(05 سنوات). مقرها في "فيرسوفي-بولونيا" وخصصت لها ميزانية(88.8 مليون أورو) سنة (2009) و(87.9 مليون أورو) سنة(2010).

ومن مهامها: تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمني، وتحليل المخاطر التي تواجهها لتمكِّن كل عضو بعد ذلك من الخبرة التي تكتسبها خاصة فيما يتعلق بتدريب حرس الحدود. بالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية اللازمة و المعلومات التي تحصل عليها من خلال البحوث التي تقوم بها، غير أن أبرز مهامها يتمثل وضعها تحت تصرف الدول الأعضاء فرق تدخل سريعة في الحالة التي يقتضي فيها ذلك[1].

- ومن الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول الأوروبية لمحاربة الهجرة غير الشرعية:

- تصديق البرلمان الإيطالي في بداية(2005/06) على قانون مكافحة الإرهاب، والذي يشمل مراقبة الأنترنت وشبكات الاتصالات التليفونية، وزيادة العقوبات على حاملي الوثائق المزورة.

- إصدار وزارة الداخلية البريطانية قائمة بحظر بعض التصرفات في إطار مكافحة التطرف الإسلامي عقب تفجيرات "لندن"، بالإضافة إلى قيام رئيس الوزراء السابق "توني بلير" بالإعلان عن سلسلة إجراءات لمكافحة الإرهاب، و إعداد قانون جديد لمكافحة الإرهاب، والتشاور مع الدول الأوروبية بشأن مراجعة شروط الحصول على الجنسية البريطانية.

- اتباع الدول الأوروبية سياسة الترحيل بحق المشتبه بهم الى بلدانهم الأصلية.

و نتيجة للإجراءات السابقة، اتخذت دول الإتحاد عدة خطوات في هذا الاتجاه،أهمها:

---

1 عبد الملك صايش. **مكافحة تهريب المهاجرين السريين**، مرجع سابق، ص 291-292.

- مراجعة سياساتها المتعلقة بقوانين مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان والحريات المدنية واللجوء السياسي.
- دراسة موقفها من اتفاقية "شنغن" الخاصة بتأشيرات الدخول الى دول الإتحاد الأوروبي وقوانين الجنسية و الإقامة.
- مراجعة السياسات الخاصة بمكافحة الهجرة غير مشروعة.
- مراجعة سياسات الاندماج و الاستيعاب الخاصة بالمهاجرين[1].

- **الولايات المتحدة:**

- تبدو الهجرة غير الشرعية واسعة الانتشار على امتداد الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك بطول يصل إلى(3360 كلم) وعلى الرغم من المراقبة المشددة والمستمرة لهذه الحدود خاصة من جانب الولايات المتحدة فإن عملية الهجرة غير الشرعية والتهريب مازالت مستمرة لحد الان، ولا تقتصر الهجرة غير الشرعية على المكسيكيين فقط بل يأتي الكثير منهم إلى المكسيك كمحطة انطلاق وتجمع للدخول الى الولايات المتحدة فهم يأتون من اميركا اللاتينية واسيا وأفريقيا بعد ان تتم عملية انقالهم بمساعدة جماعات ومنظمات محلية وعالمية قد تصل تكلفة الواحد(10.000) دولار[2].

لذلك قرر الكونغرس الاميركي للحد من الهجرة غير الشرعية:

- بناء سياج ثلاثي الطبقات على امتداد(23 كم) بين الحدود الأمريكية–المكسيكية شرق مدينة "سان دييجو"، وبلغت كلفته سنة(2008) حوالي(196 مليون دولار)[3].

- برنامج "العامل الضيف" الذي تقدم به الرئيس "**جورج بوش**"، يهدف إلى توقيت فترة إقامة المهاجر داخل "الولايات المتحدة الأمريكية" للتوفيق بين العمال الراغبين في العمل وبين أرباب العمل الراغبين في توظيفهم وإعطاء المهاجرين مسوغاً قانونيا للإقامة.

---

1 نادية ليتيم. **البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا**، مجلة السياسة الدولية، العدد183، 2011، ص ص 24-31.

2 أحمد عبد العزيز الأصفر. **الهجرة غير المشروعة: الانتشار والاشكال والوسائل المتبعة**، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط01، الرياض، 2010، ص21-22.

3 سعيد الصديقي. مرجع سابق، ص97.

- **الأمم المتحدة:**

لقد تنوع دور "الأمم المتحدة" كمؤسسة دولية في مكافحة الجريمة المنظمة، فقد ركزت في مكافحتها للجريمة على محاربة الجريمة المنظمة عامة واحيانا التركيز على مكافحة أنواع محددة من الجرائم المنظمة مثل مكافحة أو الفساد أو الاتجار بالاطفال والنساء..الخ. كما قامت بوضع الاتفاقيات وشكلت اللجان المختصة في كثير من انواع الجرائم المنظمة. وعقدت الندوات والمؤتمرات، وقدمت التوصيات والتشريعات وركزت على التعاون الدولي.
لقد تطورت جهودها في مكافحة الجريمة المنظمة ووضعت هذه الأخيرة أحد مواضيعها الرئيسة، ولقد شكلت لجنة منع الجريمة المنظمة والعدالة الجنائية وكان احد اهتماماتها الجريمة المنظمة. فأصدر اجتماع عام(1991) للخبراء(15) توصية في استراتيجيات التعامل مع الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وكانت الجريمة المنظمة إحدى أنواع الجرائم التي لقيت الاهتمامات في أعمال "الأمم المتحدة" الخاصة بالجرائم العابرة للحدود الوطنية، مثل **المؤتمر الوزاري العالمي عن الجريمة المنظمة عبر الدول** عام(1994). ولقد وافقت الجمعية العلمية للأمم المتحدة في قرارها(49-159) بتاريخ(1994/12/23) على اعلان "نابولي" السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية[1].
وحتى وإن لم تكن "الأمم المتحدة" تلعب دوراً مباشراً في مكافحة الهجرة غير الشرعية، إلاَّ أنها لعبت دوراً هاماً من خلال حثّ الدول على مواجهة الظاهرة من خلال التصديق على بروتوكولاتها ووضع آليات وطنية للمكافحة بالإضافة إلى عدة تدابير أبلغت الدول بشأنها منها: وضع نُظم لمعلومات إدارة الحدود، حملات للمنع والتوعية، استحداث مشاريع لحماية ضحايا التهريب، النهوض ببرنامج لنشر معلومات عن حالات التهريب في وسائط الإعلام[2].

ويتلخص موقف المنظمة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فيما يلي:
- أن من أكبر التحديات التي تواجه الدول الغنية في السنوات والعقود التالية سيتمثل في الطريقة التي تدير بها الهجرة.

---

1 ذياب البداينة. **مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية الى الكونية**، جامعة مؤتة:الأردن، دت، ص12.
2 عبد الملك صايش. **مكافحة تهريب المهاجرين السريين**، مرجع سابق، ص ص 302-303.

– أن التشدد في إجراءات مقاومة الهجرة سيزيد من محاولات الهجرة غير الشرعية على المدى البعيد.

– أن الهجرة غير الشرعية مشكلة حقيقية، تتطلب تعاون الدول وخاصة مواجهة مهربي البشر، مع توفير قنوات للهجرة الشرعية للاستفادة منها، مع تأمين حقوق الإنسان للمهاجرين في الوقت نفسه.

– تفعيل دور "اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية" للمساعدة في وضع قواعد دولية ورسم سياسات أفضل لإدارة الهجرة بالمشكل الذي يكفل مصالح الجميع.

– السعي الجدي نحو وضع استراتيجية واسعة الخيال لإدماج المهاجرين ليكونوا مبعث إثراء للدولة بدلا من أن يكونوا مصدراً لزعزعة استقرارها.

– إن الهجرة الدولية المسنودة بسياسات سليمة، يمكن أن تكون لها فائدة جمة بالنسبة للتنمية في البلدان التي يأتي منها المهاجرون و البلدان التي يصلون إليها، لكن هذه الفوائد مرهونة باحترام حقوق المهاجرين أنفسهم و صونها[1].

- **اللجنة العالمية للهجرة الدولية:**

قامت اللجنة العالمية للهجرة بالعمل على تنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بشؤون الهجرة، على أن تقوم تلك اللجنة بتحليل النقص الموجود في مناهج معالجة الهجرة وتقدم توصياتها للمجتمع الدولي حول كيفية تعزيز الادارة الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة. والعمل على تقليل سلبياتها وتعظيم فوائدها وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى سكرتير الأمم المتحدة في(2005/10/05)، وقد أفرز التقرير(06) مبادئ كالآتي:

– يجب أن يكون باستطاعة الأفراد الهجرة طواعية وليس بسبب الحاجة وأن يتم ذلك بأسلوب آمن وقانوني وذلك تقديرا للحاجة إليهم ولمهاراتهم، وهذا أمر شرعي كون معظم دول الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى الهجرة لتناقص سكانها.

---

1 حمدي شعبان. مرجع سابق، ص ص 15–16.

– لابد دائما من الاعتراف بدور المهاجرين المهم في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وخفض مستوى الفقر، كما أن على الدول أن تضع الهجرة كجزء لا يتجزأ من استرايجيتها.

– تفعيل التعاون الدولي بين الدول للحد من الأسلوب التي تنتهجه بعض الدول كـ "روسيا" "ألمانيا" و"السويد" الذي ينص على أن المهاجر يفقد جنسيته الأصلية بمجرد الهجرة وذلك بغرض الحد من ظاهرة التسرب، بالإضافة إلى احترام حقوق المهاجرين واللاجئين.

– العمل دائما على إدماج المهاجرين القانونيين الذين أمضوا فترة طويلة في المجتمعات التي استوطنوا بها مما يعمل على تقوية نسيج المجتمع.

– يجب تعزيز سياسات الهجرة لتصبح أكثر اتساقا وكذلك تعزيز الامكانات على المستوى الوطني من خلال توثيق التعاون على المستوى الإقليمي وتنظيم حوار ومشاورات أكثر فاعلية بين الحكومات والمنظمات الدولية[1].

1 أحمد رشاد سلام. **الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة**، مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص ص 266–268.

3) الجهود بين الدول الإفريقية:

إن اعتماد إطار مرجعي للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي كخطة عمل من خلال العناصر التالية يهدف إلى التعاون الجدي والفعال في مجال الهجرة غير الشرعية بتبادل المعلومات والخبرات ببرنامج خاص يسمى (مواطنو الصحراء) يهدف إلى تحقيق الخطط التالية:

- إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الإفريقيين في المهجر.
- الإدراج المنتظم لخبرة الإفريقيين في المهجر في برامج الإتحاد الإفريقي.
- الإشتراك الكامل للإفريقيين في المهجر في المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للإتحاد الإفريقي.
- ضمان التعليم للجميع بحلول(2015).
- التنمية الصحية بتعزيز الأنظمة الصحية و تكثيف مكافحة الأوبئة.

– والتأكيد على أن تكون استراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه إفريقيا تنصب في تمويل التنمية والتضامن ورفض الهجرة الإنتقائية للكفاءات الإفريقية بحيث يحقق هذا التعاون التزام الدول الأوروبية اتجاه إفريقيا بتحقيق شراكة فعلية قائمة على احترام المصالح المشتركة التالية:

– تشجيع التعاون بين مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود.

– تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة غير الشرعية

– إنشاء قواعد بيانات حول طبيعة و أهمية و آليات إدارة الهجرة غير الشرعية.

– تشجيع جميع المبادرات التي من شأنها تحسين حياة سكان الحدود مع التركيز على الجوانب الاقتصادية و الثقافية[1].

ولضمان مواجهة فعالة للتحديات التي تطرحها مسألة الهجرة نحو البلدان الافريقية والاوروبية، من الضروري وضع استراتيجية موحدة تجمع بلدان المنشأ، العبور

1 الأخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق ص ص 21–22.

والاستقبال من أجل ايجاد حلول لهذا اتخذت الدول المغاربية عدة إجراءات لذلك مثل:

– تعزيز مواءمة أفضل لسياسات الهجرة بين البلدان الافريقية من اجل تسهيل هجرة أكثر تنظيما في خدمة تنمية البلدان والمنطقة وتضمن حقوق المهاجرين.

– تدعيم حراس السواحل بوحدات قتالية لمحاربتها.

– تفكيك جميع التنظيمات المشكلة لهذه الظاهرة.

– السعي على الحد من توقف المهاجرين الأفارقة على الحدود المغاربية بتشديد الحراسة في الحدود.

– إعادة النظر في الهجرة ككل، ويتطلب الأمر تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يخص الهجرة والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية، ورغم محدودية الحصة فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي وكثافة الهجرة غير الشرعية أو السرية.

– محاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب والمنابع التي تعود إليها والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة ومن تم لا مفر من سياسة إنمائية أو استراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وإنجازات ملموسة تسمح باستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية

– تفعيل اتحاد المغرب العربي ليقوم بكثير من الأعمال والأدوار من بينها المساعدة في التصدي للهجرة غير الشرعية التي تعاني منها جميع بلدانه تقريباً، وقد أكدت مسألة الهجرة كل الاهتمام الذي يكتسبه الاندماج المغاربي ويظل هذا الاندماج المغاربي ضرورة ملحة من أجل استقرار كل المنطقة الأورو–متوسطية.

– مواصلة تكثيف الجهود تحديدا من خلال مجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي حول منع النزاعات والبحث عن الحلول المستدامة لها التي لا تزال قائمة في القارة بغية خلق الظروف المناسبة للعودة الطوعية لملايين اللاجئين والمشردين الى أوطانهم، بالإضافة

إلى تطوير رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة تنظر إلى التنمية كإستراتيجية للأمن والسلام والاستقرار في كل الإقليم الأفريقي والمتوسطي.

– إعداد وتنفيذ إستراتيجية افريقية موحدة لتعبئة أموال المهاجرين.

– إعداد آليات وخدمات ومنتجات مالية فعالة من اجل تسهيل تحويل أموال المهاجرين وتخفيض تكاليف هذا التحويل.

– تشجيع مختلف إسهامات الأفريقيين في المهجر في تنمية بلدانهم الأصلية في شكل أنشطة تجارية واستثمارات وتحويل للأموال والكفاءات والتكنولوجيات ومن خلال المشاركة في المشاريع الإنمائية.

– العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة ممارسات الفساد والظلم لتحقيق نوع من الاستقرار[1].

1 عبد الوهاب عمروش. **الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوروبية والمطامح الإفريقية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2010، ص ص225–230.

خلاصة الفصل:

تحظى الهجرة غير الشرعية بأولوية بالغة بين مهام حكومات الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي منذ أواخر(1980)، حيث زعزعت نهاية الحرب الباردة أنماط الهجرة القائمة بعد الحرب. ومنذ هذه الفترة، أدركت الحكومات الأوروبية تدريجياً أن أوروبا قارة مستهدفة للهجرة، رغم أنه حتى البلدان «الجديدة» ذات الهجرة في جنوب أوروبا شكلت مستويات هجرة صافية إيجابية مع أوائل(1970). وقد شهد العقدان التاليان أيضا إحراز المفوضية الأوروبية السبق في بدء التشريع المجتمعي بشأن الهجرة والتفاوض المتعلق باتفاقيات مع بلدان العالم الثالث.

يسعى النهج العالمي للهجرة إلى تسهيل الهجرة الشرعية، ومراقبة الهجرة غير الشرعية، ومعاجلة الأسباب الجذرية للهجرة من البلدان المصدّرة للهجرة. ينظر إلى عام(2006) وهي السنة الأولى الكاملة التي يتم تنفيذ النهج العالمي فيها، ويُنظر إلى "مؤتمر الرباط" في جويلية، وحوار الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن الهجرة في سبتمبر، واجتماع وزراء الاتحاد الأوروبي وإفريقيا الذي عقد في "ليبيا" في نوفمبر كفرص أُتيحت لإقامة «مجالات تعاون» بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار، وكذلك دول العالم الثالث.

بالإضافة إلى دور المجتمع المدني الذي يلعب دورا كبيرا في تحسيس الأفراد الراغبين في الهجرة بخطورة الهجرة غير الشرعية، ومدى الآثار المادية والنفسية على ضحاياها والعمل على معالجة الظاهرة في ظل مقاربة شاملة تشمل جميع الجوانب.

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية

تمهيد:

تشكل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بالنسبة للهجرة عامة وغير الشرعية خاصة عوامل جذب في مجتمع ما، وعوامل طرد في مجتمع آخر، فتردي الأوضاع يدفع الأفراد خاصة من فئة الشباب إلى الهجرة ولو كانت بشكل غير شرعي، في المقابل فإن الرخاء، وتحسن الظروف المعيشية في المجتمع وارتفاع مستوى الدخول وتوفر فرص العمل جميعها عوامل جذب لأولئك المحرومين والعاجزين عن تحقيق طموحاتهم في مجتمعاتهم القريبة أو المجاورة وهذه تقودهم لتبني اتجاهات إيجابية نحو الهجرة للمجتمعات الأحسن حظا في التنمية والتقدم.

لأجل معرفة العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية والتي تدفع الشباب للمغامرة بحياتهم من أجل تحقيق أحلامهم، قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث عناصر:

عوامل الطرد وراء الهجرة غير الشرعية.

عوامل الجذب وراء الهجرة غير الشرعية.

العوامل المحفزة وراء الهجرة غير الشرعية.

I عوامل الطرد وراء الهجرة غير الشرعية:

1) الظروف الاقتصادية والاجتماعية:

يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة. هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد فعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة إلا أن الركود الصناعي لهذه الدول جعلها تعتمد أساسا في اقتصادها قطاع الغاز والمحروقات وهو قطاع لا يضمن استقرارا في التنمية نظرا لارتباطه بأحوال السوق الدولية وهو ما له انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل.

أما على الواجهة الاقتصادية وكون الجزائر معتمدة أساسا على عائدات النفط والغاز في بناء اقتصادها الوطني الذي أدى إلى انتهاج نظام اقتصادي جديد ألا وهو اقتصاد السوق، الذي انجرت عنه عدة تغيرات خاصة مع ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى ما يفوق(33 مليار) دولار وهذا ما جعل صندوق النقد الدولي يضع شروطه من بينها: خوصصة المؤسسات وغلق بعضها، تسريح العمال، تقليص قيمة العملة[1].

ونتائج هذا التباين:

- **سوق العمل**

خلافا لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل.

وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب و الحاصلين على مؤهلات جامعية. هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني[2].

---

1 عبد القادر شاقوري، أحميدي بوجليطة بوعلي. **الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط: الاسباب وسياسات المواجهة**، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2014، ص49.

2 بيار فرانسيس. مرجع سابق، ص 04.

- **البطالة:**

هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الدول الصناعية، فالبطالة لم يكن لها معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل بأنه : "هو كل قادر على العمل و راغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى في إيجاد هذا العمل"، ومن ثم يمكن القول أن البطالة هي نسبة الأفراد العاطلين إلى القوى العاملة الكلية، وهو معدل يصعب حسابه بدقة، إذ تختلف نسبة العاطلين حسب الوسط حضري أو قروي، حسب الجنس، السن، نوع التعليم والمستوى الدراسي. ومن ثم تصبح البطالة والتشغيل المنقوص والفقر في البلدان المرسلة وكذلك نمو السكان وما يرافقه من نمو القوة العاملة هي جميعا عوامل طاردة.

كما تفيد إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي عام(2000) وصل إلى نحو(15 %)، أي(17 مليونا)، لكنه يزداد ليصل إلى(40 %) بين الفئتين العمريتين(15- 24عاما)، مما يزيد رقم العاطلين إلى(66 مليونا) من بين (317 مليون) نسمة وهو تعداد العالم العربي.

وحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادي السابع لجامعة الدول العربية صدر عام (2004) فقد قُدّرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين(15-20 %) وتتزايد سنويًا بنسبة(03 %)، حيث بلغت في المغرب(12%) وفي تونس(15 %)[1] وفي الجزائر (30 %)[2].

وللحد من هذه الظاهرة، فإن ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث: المغرب(400 ألف) فرصة عمل، تونس(100 ألف) فرصة عمل والجزائر(500 ألف) فرصة عمل[3].

وهذا كله راجع إلى تقلص الوظائف الدائمة التي كانت تمثل(49%) عام(2000) إلى (38%) فقط عام(2005) حيث انخفض عدد العمال الدائمين بنسبة (11%)، وهو

---

1 فاطمة الزهراء بوكرمة أغلال. مرجع سابق، ص 103.

2 أحمد عمران. مرجع سابق، ص05.

3 عبد القادر شاقوري، أحميدي بوجليطة بوعلي. مرجع سابق، ص50.

مرشح للزيادة خاصةً أنّ النمو الاقتصادي في تراجع فقد بلغت الصناعة خارج المحروقات سنة(2011) بنسبة(6.01 %)[1] .

وكشف تقرير منظمة التنسيق والتنمية الاقتصادية أن نسبة البطالة تصل إلى(30%) من الفئات النشطة وقدر عدد البطالين بـ(1.24 مليون) مقابل(10.51 مليون) عامل، وحسب نفس التقرير، قدرت نسبة البطالة في المدن بحوالي(12.8 %) وبلغ(11.5 %) منها في المجال الحضري، وتمس البطالة(14,4%)من النساء و(11,8 %) من الرجال[2]. ومن أسباب انتشار البطالة:

التطور التكنولوجي والهيكلي للمؤسسات المستخدِمة، والأزمات الاقتصادية المالية والتجارية، أحدث انسلاخا عن المبادئ التي كانت سائدة في عالم الشغل قصد التأقلم مع السياسة الاقتصادية الجديدة القائمة على "**اقتصاد السوق**" أو "**العولمة**" وتعني: "إصباغ العالم بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراف من خلال تجاوز العقد التاريخية والنفسية، حيث أنها تحاول أن تضمن الاستقرار والعدل للجميع بما في ذلك المجتمعات الصغيرة وتضمن حقوق الإنسان[3]".

وتعد أيضاً: "شكل جديد من أشكال النشاط، تمّ فيها الإنتقال من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم لما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية، ومن أبرز علاماتها: الأجهزة الذكية، التجارة الإلكترونية، وتوسع شبكة الانترنيت". بحيث أعيد النظر في سياسات التشغيل حيث أصبح العامل ضحية لكل عملية من عمليات الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي وإعادة الهيكلة، فإجراء الفصل لم يعد يتم بشكل فردي أو لسبب معين بل لسبب جديد هو السبب الاقتصادي والتقني أي يتم الاستغناء عن جزء كبير من اليد العاملة والتقليل من عدد العمال الذين لم يعودوا ضروريين واستبدالهم بالآلات والأجهزة الحديثة.

---

1 منير خالد براح. **الحسابات الإقتصادية من 2000 إلى 2011**، منشورة رقم 609، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2011، ص 15.

2 فاطمة الزهراء بوكرمة أغلال. مرجع سابق، ص 103.

3 جيلالي بلوفة عبد القادر. مرجع سابق، ص 02.

الإعتماد على نظام العقود محددة المدة وبالتالي التخلي عن صفة ديمومة الشغل، وبسوء وضعية التشغيل في المجتمع الجزائري أدى إلى تفاقم مشكل البطالة وتم إقصاء فئة من المجتمع[1]. ومن نتائج البطالة: "أزمة السكن".

- **أزمة السكن:**

لقد أدّى اختلال توازن العرض والطلب إلى ما يُسمى بأزمة السكن والتي تُنبّئ بأزمة أشد عمقًا تظهر آثارها على المستويات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية.

فأزمة السكن الحادة راجعة أساسا للنمو الديمغرافي الذي تشهده البلاد والذي يُعتبر معطى قاعدي تسبب في وتيرة العمران والتمدن حيث بلغ عدد السكان حسب الديوان الوطني للإحصاء(37.9 مليون) نسمة بداية سنة(2013) بمعدل نمو قدر بـ(1,91 %) يتمركز(90%) منهم على شريط ساحلي لا يتجاوز عرضه(100 كلم)، وفي بعض المناطق الساحلية أقل من(70 كلم)، وبكثافة سكانية كبيرة فهناك(8,6 مليون) شخص يسكنون(618 ألف) مسكن أي بكثافة تزيد عن(12) شخص في المسكن الواحد، فعناصر التقدير الحالية تشير إلى ضرورة انجاز(300 ألف) مسكن سنويًا وذلك للحفاظ فقط على الوضع في حدود مقبولة، كما لا تستجيب الكثير من هذه المساكن إلى المقاييس المقبولة دوليًا للسكن(قلة المياه الجارية، غياب قنوات صرف المياه المستعملة،...).[2]

وتشير مصادر رسمية إلى أن البرنامج الخاص للسكن الذي استُهل للفترة الممتدة بين عامي(1999-2004) قد سمح ببناء(810 ألف) مسكن، بينما بُني(912,326) مسكنا في إطار برنامج الفترة الممتدة بين عامي(2005-2009)، وتسعى الخطة الخماسية للفترة(2010-2014) لإنجاز(1,2 مليون) مسكن، ولإكمال بناء(800 ألف) مسكن في الفترة ما بين عامي(2015-2017)، ورغم بناء مساكن كثيرة خلال السنوات العشر الأخيرة، ما زال البلد يعيش حالة "أزمة" والتي لا تتعلق فقط بمسألة نقص عدد الوحدات المتاحة، بل ترتبط أيضًا بمجموعة من المشاكل المختلفة أسهمت في ظهور مسألة معقدة ومتعددة الأبعاد.

---

1 حجيلة رحالي. **التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري"المفهوم و النموذج"**، مجلة كلية الآداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية ، عدد 07، جامعة محمد خيضر (بسكرة)-االجزائر، ص ص 09-14.

2 محمد عمران. مرجع سابق، ص 04-05.

وتشمل أهم الإشكاليات ما يلي: سوء التخطيط والتوزيع، شدة اكتظاظ المساكن، استمرار الممارسة المتمثلة في تأجير أماكن ضيقة مثل الغرف والكاراجات مساكن للأفراد، المضاربة على أسعار الإيجار، استمرار الإقامة في المساكن المخصصة لحالات الطوارئ، تردي المباني القديمة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية والعثمانية، تدهور الرصيد السكني الذي بنته الدولة[1]، ووجود أحياء قصديرية ومساكن عشوائية بسبب المواد المستعملة في البناء فرغم اعتماد الهياكل الخرسانية والطوب في تشييد المباني، إلاّ أنها رديئة البناء ضعيفة المتانة قبيحة المنظر كما تفتقد إلى أدنى شروط السلامة الصحية في توفير إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والطرق والنظم المؤمَّنة للتخلص من المخلفات الصلبة[2].

ويعزى التزايد المستمر في الطلب على السكن في مراكز البلد الحضرية إلى عاملين:

- ارتفاع معدل نمو السكان وتجمعهم في "المنطقة التلية" والتي تؤوي مدنه الرئيسية، ففي عام(2008) كان(63%) من السكان يعيشون في هذه المنطقة التي لا تشكل سوى (04%) من الأراضي الوطنية، مقابل(27%) في الهضاب العليا أي(09%) من أراضي البلد، و(10%) في الصحراء الذي يغطي(87%) من أراضي البلد.

أما العامل الثاني فهو ضعف البلد الشديد أمام الكوارث الطبيعية ولا سيما الزلازل، الانهيارات الأرضية في المنطقة التلية، الفيضانات في الهضاب العليا والجنوب.

وفضلاً عن هذه العوامل الهيكلية تجدر الإشارة إلى أثر الأزمات المتعددة الأبعاد في منتصف الثمانينات وخلال التسعينات، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط وارتفاع الدين الخارجي وتأثيرها على سياسات السكن[3].

---

1 تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب و بالحق في عدم التمييز في هذا السياق، الفقرات(11-22)، مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة للامم المتحدة، 2011، ص ص09-10.

2 شوقي قاسمي. **إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي-برنامج RHP للبنك الدولي نموذجا-**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عدد 01، الجزائر، 2012، ص 225.

3 تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب و بالحق في عدم التمييز في هذا السياق، مرجع سابق، ص ص07-10.

- **الفقر:**

لقد اكتسب تحليل ظاهرة الفقر أهمية كبيرة منذ مطلع التسعينات وذلك في ظل النتائج المخيبة للتوقعات نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول النامية. والجزائر لم تهتم كثيرا بمكافحة الفقر في بداية الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع تصاعد حدة الفقر وظهور انعكاساتها السلبية على المجتمع، أصبح الاهتمام بمكافحة الفقر يتزايد باستمرار.

وللفقر عدة تعاريف يمكن تصنيفها إلى قسمين هما :

التعريف الكمي للفقر الذي يتعلق بانخفاض الدخل بحيث لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الأساسية وفي ظل التحليل الكمي لظاهرة الفقر نجد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من الفقراء ويسمى "**خط الفقر**" الذي يحسب على أساس مفهوم الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول المتقدمة وعلى أساس الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول النامية، ولقد استخدم مؤشر خط الفقر لأغراض تقدير انتشار الفقر في العالم حيث حدد خط الفقر الدولي بإنفاق الفرد دولارا أمريكيا واحدا في اليوم إلا أن استخدام هذا المؤشر واجه صعوبات متعلقة بالمقارنات الدولية كما أن التعريف الكمي للفقر ذو نظرة ضيقة ومحدودة بحيث يحدد بدلالة السلع وملكيتها فقط .

التعريف الكيفي للفقر والذي يرتكز على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والمنفعة والقدرات الإنسانية[1]، وعليه فإن الفقر لا يقتصر على انخفاض الدخل وعدم تلبية الحاجات الأساسية بل يشمل أيضا التهميش، رعاية صحية متدنية، انخفاض فرص التعليم وتدهور البيئة السكنية، وعلى هذا الأساس فإن الفقر عكس التنمية البشرية.

وحسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة فإن فقر المقدرة هو الذي يركز على نقص القدرة على الحصول على التغذية الملائمة، الصحة الجيدة والمستوى التعليمي المناسب، في هذا المجال نلخص مؤشرات عدم المقدرة في العناصر التالية:

– مؤشرات الصحة والتعليم الذي يتضمن: معدل وفيات الأطفال، معدل وفيات الأمهات، توقع الحياة، معدل سوء التغذية للأطفال ومعدل الأمية .

---

1 سوزان حسن أبو العينين. **الفقر في الدول العربية**، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، العدد 04، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 115.

– مؤشرات الاقتناء مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب .

– مؤشرات الحرمان مثل البطالة.

وفي(2001) تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة مقياس للفقر البشري لتحديد الفقر وإظهار نقاط الحرمان البشري من خلال حساب معدل وفيات الأطفال الرضع، معدل الأمية، درجة النقص في الحصول على الحاجات والخدمات الضرورية ودرجة سوء التغذية[1]. وحسب آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ(5,2 مليون) شخص يمثلون نحو(16,25٪) من إجمالي عدد السكان البالغ(37,9 مليون) نسمة، ويفيد التقرير أن الجزائر توجد في رتبة متدنية من حيث مؤشر الفقر حيث تم إحصاء(17٪) من السكان أي ما يعادل(06 مليون) جزائري يعيشون في مستوى الفقر من حيث الحصة الغذائية وهناك من يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا، بالمقابل يشير التقرير إلى أن(06٪) من عدد السكان يعانون من سوء التغذية فيما تشير إحصائيات أخرى إلى انتشار ما يعرف بجيوب الفقر، ويؤكد ذات التقرير أنّ(13٪) من السكان محرومون من الوصول إلى نقاط المياه الصالحة للشرب.

- **الصحة:**

لا يمكن لتعداد من السكان أن يكون عاملا فعالا في التنمية البشرية إلا إذا كان بصحة جيدة. ويتم ضبط مؤشر الصحة انطلاقا من(03) متغيرات وهي: متوسط العمر المأمول عند الولادة، ومعدل وفيات الرضع والأمهات بسبب الحمل أو الولادة، ومعدل النفقات في مجال الصحة.

- وفيات الأمهات والأطفال:

يعد متوسط العمر المأمول لدى النساء بشكل عام أكبر منه لدى الرجال، الأمر الذي تؤكده الإحصائيات التي تم إعدادها من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية وحتى لو كان هناك فرق ظاهر إلى حد ما بين دول المتوسط والدول الأوروبية فيما يتعلق باحتمالية البقاء على قيد الحياة لدى النساء والرجال حتى سن(65)، فيمكننا أن نلاحظ أن النساء

1 ياسر محمد جاد الله محمود. **العولمة والفقر في مصر (ملتقى دولي :قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية)**، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006، ص 07.

لديهن احتمالية في العيش أعلى بـ(06-10) أعوام منها لدى الرجال في دول الشمال، وبـ(03-08) أعوام في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. إن هذا الفارق الذي يعد مع ذلك ضئيلا يمكن أن يفسر بمعدل وفيات الأمهات -بسبب الحمل أو الولادة- الذي لا يزال مرتفعا في دول البحر الأبيض المتوسط.

وتطرح وفيات الأمهات بسبب الحمل أو الولادة تحديًا حقيقيا لمعظم دول المتوسط، فهي تشهد معدل وفيات للأمهات بسبب الحمل أو الولادة يتجاوز(100 امرأة) لكل(100 ألف) ولادة لطفل حي، وإن منها دول بها أكثر من(150) حالة وفاة.

ففي الجزائر وحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية "التنمية في العالم"(2007-2008) فقد تم تسجيل وفاة حوالي(175) أم لكل(100 ألف) مولود حي، ووفاة حوالي(40) طفل لكل(1000) طفل.

- العجز في الأطباء والكوادر والنفقات:

تعكس النفقات في المجال الصحي مستوى التنمية للدولة ومستوى الراحة الجسدية للسكان، وهناك تفاوت كبير بين دول المتوسط والدول الأوروبية. فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية "التنمية في العالم"(2007-2008) فقد تجاوزت نفقات الرعاية الصحية(7%) من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول الأوروبية، مثل "ألمانيا" و"فرنسا"(8,2%)، والنمسا(7,8%)، بلجيكا والمملكة المتحدة(7%)، أما بالنسبة لدول المتوسط، فرغم الجهود المبذولة من قبل هذه الدول لزيادة فعالية الرعاية الصحية، إلا أن النفقات العامة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لا تزال محدودة، ففي الجزائر يبلغ(2,5%) ويبلغ أقل معدل (1,7%) في "المغرب"[1].

إنّ الاقتصاد هو العمود الفقري لكل تطور وتنمية، شرط أن يكون منظما أحسن تنظيم، وإذا كان غير ذلك فإن انعكاساته ستعود على المجتمع سلبا. وما المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلاّ دليل على سوء التسيير الاقتصادي، فرغم وجود مشاريع واقتراحات لفئة الشباب إلاّ أنها تفتقر إلى التسيير الحسن، المنظم، الجدّي والبعيد عن البيروقراطية وكل المعرقلات التي تجعل الشاب ينفر منها كالجهوية، المحسوبية، العشائرية وغيرها.

1 بيلاربي كونسورتيوم. مرجع سابق، ص ص65-70.

- **التعليم:**

يعد عامل محدودية الموارد الموجهة لقطاع التعليم أهم أسباب تفاقم مشاكل التعليم، وفي هذا الصدد نلحظ الاختلاف الكبير في الانفاق بين الدول النامية والمتقدمة فقد بلغت إنفاقات البلدان المرتفعة التنمية الإنسانية على التعليم(35%) من الدخل القومي وهذا سنة (1999) و(4,8%) على التعليم العالي، مقابل(21%) من الدخل القومي بالنسبة للدول المتدنية التنمية الإنسانية و(2,8%) للتعليم العالي[1].

وقد حاولت الجزائر منذ فجر الاستقلال أن تعنى ببرامج التعليم الأساسي، الثانوي والعالي حتى وصل في(2001) عدد الجزائريين المتخرجين من الجامعات بأكثر مما يمكن استخدامه في الاقتصاد، فالتعليم المكثف نتج عنه ارتفاع مذهل ففي(1998) كان أكثر من ربع السكان(27%) في المدارس، الإكماليات، الثانويات والجامعات وغيرها.

لكن يلاحظ انه أكثر عدد الطلبة يختارون الفروع التطبيقية والتكنولوجيا بنسبة (37,1%) مقابل(9,32%) لصالح العلوم الاجتماعية والإنسانية وهذا يفسره ركود عدد الأساتذة المتحصلين على شهادات ما بعد التدرج لانخفاض نسبة التوظيف ما أدى إلى هجرة الأساتذة إلى الخارج، ولعل العامل الأساسي في هجرة الكفاءات هو قلة الاهتمام بمهنة التدريس لاسيما المتخرجون الجدد نحو الخارج مما يعكس في حقيقة الأمر الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للجامعة وأساتذتها التي قلما تستقطب اهتمام المتخرجين وبذلك فإن مهنة التعليم الجامعي لا تثير رغبة امتهانها بسبب ضآلة أجرها.

وبالنسبة للكفاءات الطبية ومحاولة للتخفيف من حدة تسرب الأطباء تم تشجيعهم بمنحة ما بين(30 ألف–40 ألف) دج، و(50 ألف) دج للرؤساء الممارسين الخواص[2].

- واقع البحث العلمي:

إن البلاد العربية في واقعها الحالي طاردة للكفاءات، وحتى التي لديها إمكانيات فهي تفضل اللجوء إلى خبراء وأطباء ومهندسين من جنسيات أخرى مقابل أجور قد تفوق ما يكون مخصصا للكفاءات العربية وبالتالي تصبح مهمشة في بلدانها الأصلية. ومن

---

1 طارق تاحي. **الدوافع الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2010، ص360.

2 عبد القادر رزيق المخادمي، **الكفاءات المهاجرة بين الغربة وحلم العودة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص40–47.

جهة أخرى فإن الاهتمام بموضوع العلم كمرتكز لتطور الدولة لم يؤخذ على محمل الجد وهذا يبدو من خلال مخصصات البحث العلمي ففي البلاد العربية لا يتجاوز (0,2%) من مجموع ميزانياتها مقابل(3,6%) في الولايات المتحدة وفرنسا (2,7%).

- معوقات البحث العلمي:

- عدم وجود استراتيجيات أو سياسات محكمة ومنسقة في مجال البحث العلمي.
- ضعف المخصصات المرصودة لهذا المجال.
- هروب العنصر البشري واعتماد الدول على العناصر غير المدربة.
- ضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات.
- ضعف مستوى البحث العلمي وقلته، وعدم اسهامه في التنمية.
- هجرة العلماء الى الدول المتقدمة ما يسمى بـ "نزيف المخ البشري"[1].

وهذا أدى الى ازدياد نزوح أصحاب العلم والتقنية خاصة بعد الازمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بسبب الوضع الامني المتدهور، وتبع هذا انخفاض في التوظيف فهناك أطباء تخرجوا منذ(15 سنة) ولم يعملوا حتى الان. وتفشت البطالة بين صفوف المتعلمين الأخصائيين والمهندسين، ما دفع بالفنيين الشبان للتطلع إلى الهجرة[2].

عامة فإن التعليم يعاني من انفصال عن الواقع وهذا ما تشهده الجزائر ككل دول العالم الثالث وهذا راجع لعدة عوامل منها:

- أغلب النظم التربوية والتعليمية تلعب دورا في تكريس وضع التبعية والتخلف، وتزيد الإنسان فيها انفصالا عن الانتاج، وبالتالي اغترابا أكثر.
- عدم وضوح الخط التربوي العام الناجم عن غياب فلسفة وطنية تجسد روح الانتماء.
- أدت ازدياد تكاليف الحياة الى العمل وترك الدراسة في فترة مبكرة خاصة الاناث فبعد المدرسة في الريف يقف حائلا ضد طموحات الكثير من الأطفال.
- تكدس عدد التلاميذ في القسم الواحد بسبب النشاز الحاصل بين عدد المؤسسات التعليمية وعدد الأطفال في سن الدخول للمدرسة[3].

---

1 نفس المرجع، ص ص 83-92.

2 نفس المرجع، ص126.

3 نفس المرجع، ص ص37-38.

2) الظروف السياسية والأمنية:

يقصد بالسياسة فن حكم الدولة وإدارة شؤونها بالصورة التي تحقق الفعالية، وما يوضع من سياسات عامة وما يتخذ من قرارات إدارية بحيث يتحقق رضا المواطنين وما يمثلونه من رأي عام عن هذه السياسات والقرارات ومن ثم يتحقق استقرار النظام السياسي واستمرارية قيادته، وإدارة شؤون المواطنين العامة بوعي وإدراك، بما يوفر لهم الخدمات العامة بمرافقها المختلفة، ويوجِدُ السبل لدفع أي جور وظلم يقع عليهم[1].

وتميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين بصفة فردية او جماعية من جرّاء الحروب الأهلية والنزاعات التي عرفتها عديد من مناطق العالم، وهي من أكثر الظواهر المؤذية والمؤثّرة في أمن الإنسان حيث أن عدم الاستقرار الناجم عنها وعن انتهاكات حقوق الانسان بسبب الانتماءات العرقية أو الدينية أو السياسية[2] أو الخلافات المذهبية أو الطائفية أو نظم الحكم الجائرة أو صراع الطبقات نتيجة تجذّر وازدياد نفوذ الأفراد الرأسماليين على حساب أعداد واسعة جدا من الفقراء، والإضرار بالبنية الاقتصادية للبلاد بما يرشّحها إلى الانهيار والتفتيت تؤدي إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول المجاورة الأكثر ديموقراطية، أو التي يشيع فيها الهدوء، السلام، الأمن والاستقرار، فإذا لم يفتح هذا البلد حدوده لهؤلاء المنكوبين الفارين من جحيم الحروب بطريقة مشروعة، فلا خيار أمامهم سوى الهجرة غير الشرعية مهما كانت العواقب[3].

والهجرة غير الشرعية في الواقع هي تعبير عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، بحيث يشعر الأفراد بحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ آمن يحقق له الكرامة الإنسانية وحرية الرأي

---

1 خلفان راشد الكعبي. **ظاهرة التسلل عبر الحدود و أبعادها الأمنية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض –السعودية، 2005، ص 39.

2 بيار فرانسيس. مرجع سابق، ص 05.

3 حمدي شعبان. مرجع سابق ، ص07.

والتعبير عن الذات والديمقراطية وتظهر هذه الظاهرة بالذات في الدول الأكثر تسلطية والقمع في دول العالم الثالث حيث يزداد عدد الأشخاص المهاجرين بأي وسيلة وطريقة كانت للتخلص من الواقع القائم[1].

وفي الجزائر ومنذ الاستقلال وعبر السيرورة التاريخية وهي تسير بنظام الحزب الواحد إلي غاية التغييرات الجذرية التي عرفتها الساحة السياسية منذ أحداث (1988/10/05) التي عمت كافة التراب الوطني، أدت إلى ظهور دستور جديد في (1989) الذي أقر بالتعددية الحزبية والاعتراف بالحريات الفردية وممارسة الديمقراطية التي تولدت عنها كثرة الأحزاب والجمعيات السياسية التي لم تلبِّ حاجيات وطموحات المواطنين، وقد أدى توقيف المسار الانتخابي في بداية التسعينات إلى تأزم الوضع الأمني من ظهور للهمجية الإرهابية، وتفشي ظاهرة التقتيل الجماعي والمجازر، وحالة عدم الاستقرار السياسي سميت بـ "العشرية السوداء"، حيث عرفت الجزائر تعاقب عدة حكومات في مدة زمنية قصيرة –أكثر من(10) حكومات في العشرية السابقة– التي كان لها تأثير لا يستهان به في خلق حالة من الاضطراب وفقدان المعالم الذي مازلنا نعيش حيثياته ومخلفاته الى حد الساعة رغم الجهود الرامية الى استعادة الاستقرار واستتباب الأمن، وطالما أن المجتمع هو متكامل فإن هذا الوضع أدى الى إحداث هزات ارتدادية على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية(سوء التسيير، المحسوبية، الرشوة، التعدي على حقوق الإنسان) والسياسية(اللااستقرار السياسي، النزاعات والتوترات)، وهذا أدى إلى تنامي الشعور بالاغتراب والانعزال عن المشاركة في الحياة الإجتماعية[2]، وإحداث فجوة بين الأفراد والمواطنة التي تعبر عن "العلاقة والرابطة القانونية التي تربط الفرد والدولة، وتتحدد هذه العلاقة بواجبات الفرد اتجاه الدولة والحقوق التي يتمتع بها داخلها. وبالتالي فهي الوضعية القانونية الأساسية في الدولة المعاصرة". ويعرفها **مصطفى العوجي** بأنها: "انتماء الإنسان للأرض وتتبلور عبر المواطنية الصحيحة، تلك الرابطة بين الإنسان ووطنه، هذه الرابطة لا تدرك عند الإنسان إلا بالتربية المدنية لأن الإنسان بطبيعته يميل للاستئثار بكل شيء ويصعب

1 مفيد الزيدي. **أزمة إنسان أم أزمة أمة: هجرة العرب نحو الغرب**، مجلة العرب الأسبوعي.المجتمع . عدد06، 2010.

2 فتيحة كركوش. مرجع سابق، ص50.

عليه إعطاء أي شيء إلا إذا شعر بأن في العطاء مصلحته[1]"، ما كانت ردة فعل المواطنين خاصة الشباب منهم سوى الهروب الى دول أخرى حيث الأمن، الإستقرار، تكافؤ الفرص، ظروف العيش الحسنة، المرتبات المغرية، جودة التعليم وخدمات الصحة المتميزة أو خوفا من التهديدات.

وبالنسبة لهجرة الكفاءات فهم يعتبرون أنّ غياب الآليات الديموقراطية التي تؤمن المساواة في الفرص لكل المواطنين وما دامت آليات "الارتقاء الاجتماعي" غير مبنية على الاستحقاق(قاعدة الاستحقاق)، بالإضافة إلى التضييق على حريات الأفراد، منعها من التعبير عن الرأي بكلّ ديمقراطية، غياب مبادئ حقوق الإنسان، شعور الفرد بحالة من عدم الاستقرار والأمن النفسيّ، الاجتماعيّ، السياسيّ والاقتصاديّ، ينتج عنها رغبة في اللّجوء إلى الرّحيل و البحث عن بديل يحقّق الذّات والكرامة الإنسانية. وفي هذا السياق وجب التذكير بما صدر عن "مؤتمر فيينا" الشهير في(1993/06) حول تحقيق أمن الإنسان، بأنّ "حقوق الإنسان هي بمثابة باقة من الحقوق المترابطة غير قابلة للتجزئة ولا الفصل، فالإنسان حين يحصل على كلّ الحقوق ومنع حقّ واحد فقط، يجعل النظام الإنسانيّ مختلا، ومرشّحا للانهيار في أية لحظة"[2].

1 ابراهيم محمد عياش. مرجع سابق، ص 05.

2 **الهجرة و التنمية في شمال إفريقيا**، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا،2007، ص 35.

3) معوقات الهجرة الشرعية:

يتفق جل المختصين في مجال الهجرة على اعتبار أن السياسات المنتهجة من طرف حكومات الدول-خاصة دول الاستقبال-من أجل تنظيم دخول وخروج الأجانب إلى أقاليمها، على أنها تعتبر من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار ظاهرة "الهجرة غير الشرعية" وتزايد نشاطها.

فقد ساهمت في ترسيخ عقلية "الحرقة" من خلال سياسات الهجرة المنتهجة من طرف هذه الدول والقائمة على أساس مقاربة أمنية محضة، والتي ما فتأت تزداد تعقيداتها بشكل مستمر[1].

وقد تمّ تشديد شروط وضوابط قبول الهجرة في دول المقصد وذلك إثر التغييرات الدولية التي حصلت في النظام الدولي وعلى رأسها: تفكك الاتحاد السوفييتي سنة (1990) الذي يُعَد محطة هامة في تاريخ الهجرة الشرعية فقد تحولت من هجرة مرتبطة بالعوامل السياسية إلى هجرة مرتبطة بالعوامل الاقتصادية بعد أن أصبح الفارق كبيراً بين اقتصاديات الدول النامية واقتصاديات الدول المتقدمة، كما تُعَد أحداث (2001/09/11) محطة هامة أخرى بعد أن ربطت بين الهجرة والإرهاب ودفعت الدول إلى تشديد وتعقيد إجراءات الهجرة إليها، وكثر إبعاد المهاجرين الشرعيين من الدول الغربية خاصة "الولايات المتحدة الأمريكية" "فرنسا" "انجلترا" "ألمانيا" و"أستراليا" لدواعي أمنية، والمحطة الثالثة هي الأزمة المالية العالمية التي زادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية سوءاً وتسببت في إنهاء عقود كثير من المهاجرين الشرعيين وتقليل فرص الحصول على عمل[2].

بالإضافة إلى التفجيرات الإرهابية التي حصلت في أوروبا بداية بـ "لندن"(2005)، وأحداث فرنسا في(2005/10/27)، هذا ما دفع دول الإتحاد الأوروبي إلى محاولة مراجعة سياستها، وكذا موقفها من اتفاقية "شنغن" الخاصة بتأشيرات الدخول إلى دول

---

1 صايش عبد الملك. **مكافحة تهريب المهاجرين السريين**، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم تخصص قانون، جامعة الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو-الجزائر، 2014، ص 174.

2 محمد فتحي عيد. **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، ط01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص48-49.

الإتحاد الأوروبي و قوانين الجنسية و الإقامة[1].

فبدأت قضية الهجرة تتخذ بعدا أمنيا صارخا تحول شيئا فشيئا إلى ما يشبه الحرب العالمية على الهجرة.

ومع انطلاق «الحرب الغربية على الإرهاب»، زادت هواجس أوروبا حيال الهجرة التي يمكن أن تحمل إليها ضمن ما تحمل عناصر إرهابية، وبدأت الرحلة الأوروبية نحو تشديد قوانين الهجرة، بما يكفل تضييق الفرص أمام القادمين إليها من الشرق الأوسط و إفريقيا[2].

وتحولت سياسة الهجرة على مستوى الإتحاد الأوروبي إلى مجموعة من القواعد المتزايدة التعقيد والتقييد حول شروط الدخول، وسياسات أكثر صرامة لإدارة الحدود.

واقترن النهج الأكثر صرامة لمراقبة الحدود دائما بتشديد متطلبات الدخول إلى منطقة "شنغن"، فقبل "شنغن" كانت المتطلبات مرنة نسبياً للدخول أو البرامج المحددة لاستضافة العاملين تسمح للمهاجرين غير المهرة بالسفر إلى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي للبحث عن عمل وتكييف أوضاعهم الإدارية تبعاً لذلك، غير أن هذه الإمكانيات أصبحت محدودة للغاية في الوقت الحالي حيث يتطلب نظام "شنغن" من معظم المهاجرين غير المهرة من البلدان غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لاسيما من بلدان الجنوب العالمي الحصول على تأشيرة للدخول والبحث عن عمل[3].

وأوجد هذا واقعاً جديداً حيث زادت عدم قدرة المهاجرين من البلدان غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وخاصة أولئك القادمين من بلدان نامية بدون برامج لتيسير حصولهم على تأشيرة للدخول إلى الإتحاد الأوروبي على الدخول بصورة نظامية للبحث بأنفسهم عن عمل.

ولكن سياسة التضييق الأوروبية على الهجرة الشرعية أدت إلى انطلاق مارد آخر، هو «الهجرة غير الشرعية»، فالمهاجرون من دول العالم الثالث الذين لا يرون أمامهم أفقا

---

1 ناصر حامد. **المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب و مشكلة الاندماج** ،"مجلة السياسة الدولية"، العدد 163، المجلد42، مؤسسة الأهرام، مصر، 2006، ص64-65.

2 أحمد اسماعيل. مرجع سابق، ص 72.

3 فرانسوا كريبو. **دراسة إقليمية: إدارة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي و أثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين**، الفقرات (13-24)، مجلس حقوق الإنسان الدورة(23)، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ص ص06-07.

آخر غير الهجرة، لم يجدوا لهم سبيلاً غير سلوك سبيل التهريب والتسلل عبر وكلاء الهجرة غير الشرعية، وتجاوز الأمر الإجراءات القانونية إلى ما يشبه العمليات الحربية التي يخوضها تحالف من الدول الأوروبية، تنفَق عليها أموال عظيمة، وتستخدم فيالق من حرس الحدود، وأجهزة إنذار مبكر لرصد أي تحرك باتجاه سواحله[1].

إنّ الهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة المنع وغلق الأبواب التي تنتهجها الدول الأوروبية في وجه الهجرة الشرعية، فالسياسات التي تبنتها أوروبا في هذا المجال والقوانين التي سنتها كانت لها آثار عكسية حيث زادت من وتيرة الهجرة غير الشرعية وساهمت في فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير الشرعية ممن يتاجرون في البشر عبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية مشبوهة[2].

وتتعثر الجهود الرامية إلى احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمهاجرين بسبب الثغرات القائمة في تنظيم وتيسير الهجرة. وقلّما تتوفر الدول على السياسات والأطر التشريعية المناسبة أو الموظفين المدربين على تيسير الهجرة القانونية والحد من حالات الهجرة غير الشرعية. وفي الحالات التي لا تعكس فيها قنوات الهجرة الشرعية احتياجات سوق العمل، يكون من المرجح أن يلجأ المهاجرون إلى الحركة غير القانونية. ويواجه المهاجرون في هذه الحالات قدرا أكبر من مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة، كما يميلون إلى افتقاد الخدمات الأساسية ويتعرضون لخطر الاحتجاز[3].

---

1 أحمد اسماعيل. مرجع سابق، ص 72.

2 ورقة عمل حول الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية، النيابة العامة، مكتب النائب العام، مكتب التعاون الدولي، مصر،2011، ص 14-15.

3 الجمعية العامة للأمم المتحدة. **الهجرة الدولية والتنمية**، ص18-19.

II عوامل الجذب وراء الهجرة غير الشرعية

1) التشيّخ والحاجة إلى اليد العاملة:

ثمة حقيقة غير قابل للدحض تتمثل في التزايد المطرد لعدد المهاجرين المغاربة إلى أوروبا رغم السياسات التقييدية الصارمة المنتهجة من من طرف دول الاتحاد الأوروبي لتثبت خطأ المزاعم الأوروبية القائلة بأن الاتحاد الأوروبي ليس بحاجة إلى يد عاملة أجنبية غير مؤهلة، فالاقتصاد الاوروبي كان ومازال في حاجة ماسة إلى العمالة الاجنبية بالرغم من السلطات الاوروبية التي تحاول اخفاء الأمر، حيث جرى في "اسبانيا" توظيف(90%) من المهاجرين، ويقدر حجم الهجرة المرتبطة غالبا بسوق العمل(45%) في "لوكسمبورغ" و(40%) في المملكة المتحدة و(11%) في فرنسا[1] و(59%) في "إيطاليا" و(76%) في "هولاندا" بينما يقدر بـ(42.5%) في "الجزائر و(53.6%) في المغرب.

وعلى صعيد سوق العمل هناك اختلاف ضخم بين دول المتوسط والدول الأوروبية، فلم تتمكن زيادة فرص العمل في دول الجنوب من التجاوب مع الضغوط الديموغرافية. وفي الواقع رغم الإصلاحات التي تم إدخالها في القطاع الرسمي وأزمة العمل، بالإضافة إلى أعمال الخصخصة وما نتج عنها من تسريح للعمال وبطء القطاع الخاص في استيعاب قوة العمل المتنامية، كل ذلك أدى بالتأكيد إلى زيادة عدد الشباب البطال[2].

ومن المحتمل أن تؤدي الاتجاهات الديموغرافية الحالية إلى نقص اليد العاملة، ويساور العديد من البلدان لاسيما الصناعية منها قلق متزايد حيال احتمال نقص اليد العامية نتيجة تسارع وتيرة تشيخ السكان. وقد تواجه الاقتصاديات الأوروبية نقصاً كبيراً في عرض اليد العاملة لديها بعد عام(2018)، ذلك أن السكان الذين تتراوح أعمارهم بين(20–59سنة) ستتناقص أعدادهم تناقصاً كبيراً للغاية، في حين ستستمر الفئة العمرية(60–69سنة) في الزيادة لـ(20 سنة) أخرى، ولن يكون ممكناً تعويض أثر

التشيخ من خلال المعدلات المتزايدة لمشاركة المرأة وكبار السن في سوق العمل.

---

1 محمد بلخيرة. **الهجرة المغاربية إلى أوروبا..معطيات ومغالطات**، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2014، ص107–108.

2 بيلاربي كونسورتيوم. مرجع سابق، ص 78–79.

وتتوقع المفوضية الأوروبية أن تبلغ معدلات عمالة المسنين(59%) في عام(2025) في بلدان الاتحاد الأوروبي مقارنة بـ(47%) في عام (2010)[1]

وتشير دراسة"(2005) farques" إلى أن عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي الذين تبلغ أعمارهم(20 سنة) فأكثر بحلول عام(2020) سيتوقف على التركيب العمري للسكان في سنة الأساس(2005)، وعلى مستقبل معدلات الهجرة خلال الفترة(2005-2025)، فإن الهرم السكاني لدول الاتحاد الأوروبي سوف يتميز بانخفاض نسبة السكان دون سن(40)، وثبات نسبة السكان في الفئة العمرية(60-40 سنة)، وارتفاع نسبة الذين تزيد أعمارهم على (60 سنة) -المتقاعدون[2]-.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن هذه التغييرات لا تؤثر في الوضع الديموغرافي لكل دولة من الدول الأعضاء، إلا أنها ستؤثر في دول الاتحاد مجتمعة. وعليه فإن الهجرة ستصبح أحد الاحتمالات القوية لتعويض نقص الأيدي العاملة في دول الاتحاد الأوروبي، الناتج عن التحولات الديموغرافية خلال(20سنة) المقبلة. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين الدائمين المطلوبين خلال الفترة(2000-2050) المقبلة -بسبب تناقص أعداد السكان، وارتفاع نسبة كبار السن في دول الاتحاد الأوروبي إلى نحو(79 مليون)- هو حوالي(1,5 مليون) سنويا.

ونظرا لتشيخ السكان يتراجع حجم القوى العاملة ويعني هذا أن البلدان ستضطر إلى الاعتماد على الوافدين الجدد إلى سوق العمل من خلال تدفقات الهجرة.

وبالتالي فإن قبول المهاجرين الدوليين قد يكون إحدى الاستراتيجيات للحد من الآثار المضرة المحتملة لتشيخ السكان، وفي سوق العمل سيوفر المهاجرون الشباب المهارات اللازمة لتولي الوظائف التي يتعين أن ينجزها العمال الشباب[3].

---

1 مؤتمر العمل الدولي.**العمالة و الحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد**، التقرير الرابع، الدورة 103، البند الرابع من جدول الأعمال، ط01، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2013، ص37.

2 عثمان الحسن محمد نور و ياسر العوض الكريم المبارك. **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2008، ص39-40.

3 مؤتمر العمل الدولي.**العمالة و الحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد**، ص ص31- 66.

ويعود هذا لاختلال الميزان لصالح الوفيات(8,1 ملايين) على حساب الولادات(7,3 ملايين) التي لم تعد قادرة على سد الفجوة التي تزداد اتساعا، ففي "السويد" مثلا تمثل اعلى نسبة(1,8 طفل) للمرأة الواحدة واسبانيا(1,1 طفل) للمرأة الواحدة الأمر الذي يثير قلق ومخاوف الأوروبيين في ظل غياب معطيات حصول استعادة متسارعة لعدد الولايات خاصة ان مؤشر الخصوبة في أوروبا عموما أضحى دون تعويض الوفيات[1].

وفي حالة ما اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي على الهجرة المؤقتة للمحافظة على عدد السكان في الفئات العمرية العاملة(20-60سنة) على مستوياتها في سنة الأساس (2005)، فإن العدد المطلوب من المهاجرين المؤقتين سيتزايد تدريجيا من نحو(1 مليون) لعام(2010) إلى ما يزيد قليلا على(20 مليوناً) لعام(2025)[2]

ويعزى هذا كله إلى تدني الوضع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمهاجرين، التي تشهد قصورا في عمليات التنمية، وارتفاعا في مستويات المعيشة، وإضافة إلى الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدولة المستقبلة للمهاجرين. وتعد أوروبا من أهم مناطق العالم المستقبلة للمهاجرين، بسبب النقص في الأيدي العاملة غير الماهرة لتعويض العجز الديموغرافي الناجم عن انخفاض معدلات الخصوبة. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أوروبا ستستقبل(109 مليون) مهاجر بحلول عام(2020)، وقد أفاد تقرير صدر حديثا للجنة الدولية للهجرة "GCIM" أن عدد المهاجرين في العالم قد بلغ في الوقت الحاضر نحو(200 مليون) نسمة مقابل(75 مليونا) قبل(30) سنة. ويتوقع التقرير اتساع ظاهرة الهجرة خلال السنوات القادمة[3].

ولا تزال التغيرات في الإنتاج العالمي اقترانا بعولمة أسواق العمل تشكل القوة الدافعة وراء الحركة الدولية لليد العاملة. ففي بعض البلدان، تزيد شيخوخة السكان من الطلب على اليد العاملة الذي لا يمكن تلبيته محليا[4].

ومثلا في الولايات المتحدة فإن أكثر من نصف المهاجرين غير الشرعيين ما بين(25-64 سنة) لم يحصلوا على التعليم الثانوي، كما أن(60%) منهم ذكور. كما أنّ

---

1 محمد بلخيرة. مرجع سابق، ص115.

2 محمد محمود السيد . مرجع سابق، ص 04.

3 عثمان الحسن محمد نور و ياسر العوض الكريم المبارك. مرجع سابق، ص24.

4 الجمعية العامة للأمم المتحدة. **الهجرة الدولية والتنمية**، مرجع سابق، ص05.

المستخدِمين يكونون على استعداد لتوظيف المهاجرين وتقدر الإحصائيات أنه على الأقل يمثل(75%) من المهاجرين غير الشرعيين البالغين من القوى العاملة ومن جهة أخرى المهاجرون غير الشرعيون الذكور خصوصا يساهمون بأعلى معدلات القوى المشاركة منهم أكثر من(90%) من القوى العاملة. وتعد أجور وعمليات التوظيف أكبر بكثير من التي في بلدان المهاجرين الأصلية، فمثلا تعد الأجور لدى عمال الإنتاج في مجال التصنيع أكثر بـ(09) مرات مما هي في المكسيك[1].

كما أن في بعض تلك البلدان تتزايد فيها عوامل الشيخوخة التي باتت تزحف على دول الشمال وخاصة أوروبا الغربية واليابان ونظرا لمعدلات الدخول المرتفعة وسياسات التنمية الصحية نجد ارتفاع مطرد في معدل الأعمار مما يؤدي إلى انكماش قوة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل[2].

1 HANS JOHNSON AND LAURA HILL. **ILLEGAL IMMIGRATION**, public policy institut of California, USA, 2011, Pp: 05-07.

2 ورقة عمل حول الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية، مرجع سابق، ص12.

2) مغريات الهجرة

لا يتوقع اختفاء الهجرة خلال العقود المقبلة، بل هناك احتمال تزايدها اكثر فانخفاض نسبة الوفيات في الدول المتقدمة قد يؤدي دون شك إلى شيخوخة السكان وبالتالي الى انخفاض اليد العاملة وفي اللحظة التي تتم فيها هيكلة المجال الاقتصادي يسجل تزايد في الطلب على اليد العاملة مؤهلة كانت أو غير مؤهلة، ومن العوامل التي تشجع الشباب على الهجرة: تباين المداخيل، آفاق جديدة في الحياة، الأمن، تحسين جودة البنية التحتية وطموحات متزايدة ومتتالية من أجل تحسين جودة التربية واستمالة الاعلام[1].

- **الحوافز والتسهيلات:**

يعود ازدياد حركة النزوح في السنوات القليلة الماضية من الدول النامية إلى الدول الغربية الغنية التي شجعت على دبلوماسية "الباب المفتوح" أمام الكوادر الجامعية وأصحاب الكفاءات والمواهب بعد أن اكتشفت تلك الدول اهمية الأدمغة الوافدة ودورها في مختلف مجالات التنمية، لهذا عدلت قوانين الهجرة وبدلتها بحيث أصبحت تعطي الاولوية إلى أصحاب المهارات العالية حيث انه تم منح الطلاب الأجانب حق الإقامة والعمل وبالتالي تحويلهم من "زائرين مؤقتين" إلى "مقيمين دائمين"، بالإضافة إلى تلك الحوافز والتسهيلات التي تتقدّم بها الدول الغربية لشباب الدول المتخلفة، الحاصلين على شهادات في اختصاصات تحتاجها الدول المتقدمة لتسيير آلتها الاقتصادية وحتى الإدارية من حيث الرواتب العالية والمغرية وفرص العمل الواسعة والأجواء العلمية الملائمة في الخارج[2]، حيث ظهرت دعوات لمنح فرص للإقامة والهجرة إلى الدول المتقدمة من أجل العمل والحصول على فرص عيش أفضل. ووجب التذكير إلى سياسات بعض الدول المتقدمة التي قامت باستحداث تشريعات تسمح لها بجلب مهاجرين شرعيين بهدف سدّ حاجياتها الاقتصادية، وسدّ الفجوة الديموغرافية في المستقبل، حيث أنّ فئة المهاجرين المرغوب فيهم والتي اصطلح على تسميتها في فرنسا "الهجرة الاختيارية/ المنتقاه"، وهي هجرة مسيّسة تسعى عبرها الدول للقيام بسياسة تمييزية براغماتية تخدم أهدافها الاقتصادية والتنموية ولو على حساب الدول المتخلفة، التي تولت تكوين الشباب والإطارات الحائزين

---

1 معهد الهجرة الدولية. **نحو منهج جديد لبحوث الهجرة**، جامعة اوكسفورد، المملكة المتحدة، 2006، ص10.

2 عبد القادر رزيق المخادمي. **الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة**، مرجع سابق، ص ص123-141.

على شهادات عليا في اختصاصات هامة، تحتاجها الدول المتقدمة من أجل تحريك عجلتها التنموية[1].

فسياسة الهجرة الانتقائية لا تعني إلا نهب جديد ومنظم لكفاءات افريقيا والدول النامية، ففي نظر هؤلاء افريقيا تبقى وللأسف الخزان الذي طالما كان بداية من الرجال لخوض الحروب الأوروبية ثم العمال لإعادة بناء أوروبا واليوم الكفاءات لدعم الرخاء الذي تعيشه أوروبا، والدليل هو هجرة(25 ألف) افريقي من حاملي الشهادات الجامعية سنويا نحو أوروبا والذين يبلغ عددهم اليوم أكثر من(04 ملايين) خبير افريقي[2].

وهذا لوجود عوامل في الدول الأوروبيّة تجعل الشباب أكثر انبهارا بها مثل الحريّة الاجتماعية الحقيقية والعدل وتوزيع الثروات من غير تحيّز لشخص ما، وعدم وجود عقبات في قضاء المصالح الحكومية وعدم وجود وساطة في فرص العمل[3].

وتصبح دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أحد المصادر الرئيسة لمدّ دول الاتحاد الأوروبي بالأيدي العاملة، لتوافر العرض من الأيدي العاملة نتيجة لارتفاع معدلات البطالة، وخاصة وسط الشباب في معظم دول المنطقة. ويشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق بـ(3-5 مرات) المستوى الموجود في دول شمال إفريقيا، على أن هذا الحد لا يحترم أحيانا من طرف أرباب العمل[4].

وتشير المفوضية الأوروبية، ضمن البرنامج الأوروبي لدمج مواطني بلدان إلى دور المهاجرين أصحاب المشاريع في الدول الأوروبية، كما تدعم المهاجرين في عملية تنظيم المشاريع الحرة من خلال عدة مشاريع، مثل مشروع "بست فورم best form" أي تعزيز أدوات تنظيم المشاريع للمهاجرين الذي يُقصد به "تطبيق ونشر نموذج دعم شركات المجتمع المحلي ضمن الدول الشريكة".

---

1 عصام بن الشيخ وقوي بوحنية. **ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية: حالة الجزائر "تحقيق الاتفاق حول المفاهيم القانونية في دراسة الظاهرة"**، مجلة الاكاديمية العربية، عدد10، الدنمارك، 2011، ص38.

2 عبد الوهاب عمروش. مرجع سابق، ص224.

3 ورقة عمل حول: **الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية**، مرجع سابق، ص12.

4 محمد محمود السيد. مرجع سابق، ص 04.

يشمل المشروع(02) مؤسسات من(07) دول أوروبية مختلفة هي: "إسبانيا"، "ألمانيا"، "إيطاليا"، "البرتغال"، "بولندا"، "رومانيا" و"المملكة المتحدة". بالإضافة إلى ذلك تقدم العديد من الدول الأوروبية تسهيلات إلى مواطني دول العالم الثالث، أصحاب الكفاءات العالية، للدخول إلى البلاد، والإقامة فيها، والوصول إلى رخص العمل، مثل "البطاقة الزرقاء" على المستوى الوطني تسهّل العديد من الدول الأوروبية دخول أصحاب المشاريع الأجانب وإقامتهم أو الاعتراف بشهاداتهم الدراسية، بفضل الإتفاقات الثنائية المبرمة بين الأطراف. أما المبادرات المتعلقة بتنظيم المشاريع الخاصة بالمهاجرين، فتركّز أساساً على المستوى المحلي في دول شمال هجرة العبور عبر المتوسط. وتقدم العديد من المدن المساعدة الهادفة للمهاجرين أصحاب المشاريع. مثل مشروع "شركة منغو للمهاجرين" التابعة لوكالة شركات العمال في "فيينا"، "النمسا". فهي تقدم التدريب المجاني على كيفية إنشاء شركات الأعمال وتمويلها، وتسهّل الوصول إلى المكاتب، كما تنشر المعلومات المتعلقة بالمهاجرين أصحاب المشاريع بـ(13) لغة[1].

- **الزواج من أجنبيات:**

بالإضافة إلى هذه المغريات هناك الرغبة في الحصول على الجنسية من خلال الزواج من أجنبيات فقد ظهرت عملية الإقبال على الزواج من أجنبيات بهدف الحصول على الإقامة المشروعة في الدول الأوروبية عندما بدأت المفاوضات بين الدول الأوروبية، ودول أوروبا الشرقية لانضمام الأخيرة إليه، زادت بين الشباب فكرة الزواج من مواطنات أجنبيات، لاكتساب الإقامة الشرعية التي تتيح لهم الاندماج في المجتمع الأوروبي ليصبح في مقدورهم بالتالي التنقل بحرية بين الدول الأوروبية والتمتع بجنسية هذه الدول، فيما بعد[2]. وغالبًا ما ينتج عن هذا الزواج انجاب يتلوه طلاق، ومن ثم تظهر مشكلة نسب الأطفال ومع من يعيش الطفل، ثم ظهور الشباب غيرالأسوياء[3].

---

1 الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط الخريطة التفاعلية حول الهجرة . اجتماع خبراء الخريطة التفاعلية لهجرة العبور عبر المتوسط محور الهجرة والتنمية: تنظيم المشاريع الخاصة بالمهاجرين. فرنسا، 12-13 جوان 2013.ص 06.

2 أحمد عبد العزيز الأصفر. **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة**، ورقة عمل مقدمة لندوة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص33.

3 حمدي شعبان. مرجع سابق، ص10

3) العمالة الرخيصة:

يلاحظ أن الطلب في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على العمالة المؤقت والعاملين غير المهرة في عدة قطاعات مثل الزراعة، البناء، الضيافة والعمل المنزلي لا يزال مرتفعاً على الرغم من عدم الاعتراف بذلك. وهذا النوع من العمل يتم عرضه بواسطة أصحاب العمل المحليين ويشارك في الاقتصاد غير الرسمي، ويكون في كثير من الأحيان بأجور استغلالية، ويلاحظ أن إطار الهجرة في الإتحاد الأوروبي لا يوفر–على الرغم من وجود برامج لتشجيع هجرة العاملين المهرة إلى الإتحاد– سبيلاً موازيا للمهاجرين غير المهرة لتمكينهم من اللجوء إلى القنوات العادية للبحث عن فرص العمل المؤقت المتاحة للعمالة غير الماهرة، ويُعتبر هذا النوع من العمل عير المعترَف به عامل جذب رئيسي لهجرة العاملين غير المهرة.

وفي المناقشات العامة يُتهم المهاجرون غير الشرعيون كثيرا بأنهم "يسرقون الوظائف" أو يُسهمون في تخفيض أجور العمال النظاميين، ولكن يبدو أن الدول تستثمر موارد قليلة في محاولة الحد من القطاع غير الرسمي ومعاقبة "أصحاب العمل غير النظاميين" الذين يستفيدون من الظروف المجحفة للعمل لتعزيز قدرتهم التنافسية، ويُؤمل أن يؤثر التوجيه المتعلق بالعقوبات بشكل إيجابي في هذا الصدد[1].

تفضيل أرباب العمل للمهاجرين غير الشرعيين من أجل الربح من المنافسة غير العادلة فهم يرضون بالمردود الأقل وبلا تأمينات لأنهم غير قادرين على اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقوقهم نتيجة وجودهم غير الشرعي على أرض الدولة التي يعملون عليها، لا سيما في المهن المتعلّقة بالاتجار غير المشروع بجسد المرأة، وتجارة الأطفال[2] .

ما يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان مذلا وصعبا لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع خاوي الوفاض وتجدر الإشارة هنا إلى وجود طلب نوعي على العمل في دول الاستقبال، هذا الطلب يستجيب وفقا لمعايير كلفة تشغيل العامل ومرونته في قبول أعمال صعبة حسب احتياجات سوق العمل وغالبا ما تكون هذه الأعمال مؤقتة ومنبوذة اجتماعيا. هذا الطلب يصدر أساسا عن قطاعات كالفلاحة والبناء

---

1 تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين. مرجع سابق، ص07.

2 المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية. **الندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة**، بيروت–لبنان، 2011، ص04.

والخدمات ويوفر المهاجرون كذلك ما يحتاجه القطاع غير المهيكل من يد عاملة حيث يمثل هذا القطاع ما بين(20-25%) من الناتج المحلي الإجمالي في دول القوس اللاتيني. وتحصل هذه القطاعات على امتيازات مالية واجتماعية بتوظيف هذه اليد العاملة التي تتميز بكونها طيعة وغير مكلفة يظل الجزاء القانوني حتى الآن، ورغم القوانين الصادرة للحد من الهجرة غير الشرعية، دون حد رادع لأصحاب العمل عن استغلال اليد العاملة غير الشرعية ويظل الجزاء القانوني حتى الآن، ورغم القوانين الصادرة للحد من الهجرة غير الشرعية، دون حد رادع لأصحاب العمل عن استغلال هذه اليد العاملة غير الشرعية وقد أدت جدلية الرفض القانوني والطلب الاقتصادي إلى إنعاش ما يمكن تسميته بـ"تجارة الأوهام". وقد تكونت شبكات منظمة في مختلف مناطق مرور المهاجرين السريين لتقدم خدماتها إلى هؤلاء. ويؤدي المرشح للهجرة السرية ما بين(600-5500) دولار في مضيق جبل طارق.

وتفوق هذه الكلفة بكثير هذه القيمة بالنسبة للشبكات العاملة بين آسيا وأوروبا أو الولايات المتحدة، ويقدر رقم معاملات هذه الشبكات على المستوى الدولي بحوالي(07 ملايين) دولار في السنة.

كل هذه العوامل تغذي الرغبة في الهجرة، وهذا النزوح هو أقوى عند الشباب كما تدل على ذلك مختلف المسوح التي أجريت في هذا الشأن في دول المغرب العربي والتي تبرز بعضها أن الرغبة في الهجرة في المغرب موجودة عند(19%) من السكان النشيطين وهي أعلى عند عن الطلبة حيث تبلغ(54%)[1].

1 عبد القادر شاقوري، أحميدي بوجليطة بوعلي. مرجع سابق، ص51-52.

III العوامل المحفزة:

1) النجاح الاجتماعي للمهاجر:

إن الهجرة تعمل على رفع المستوى الاقتصادي في دول الأصل بشكل يفوق العادة فعندما يتنقل المهاجرون يزداد دخل بعضهم زيادة متعددة الأضعاف مما يساعد أفراد أسرهم عن طريق الأموال التي يرسلونها إلى أوطانهم، فحسب الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها(68) بلغت تدفقات التحويلات الرسمية إلى البلدان النامية وحدها(401 بليون) دولار في العام(2012) وهذا ما يعد تحفيزا للكثيرين[1].

وعلى المستوى الشخصي فإن الرفع في المستوى الاقتصادي يبدو واضحا في مظاهر الرخاء التي تظهر على المهاجر العائد إلى وطنه وهذا بسبب ما يسمى بعملية الحراك الاجتماعي خاصةً الرأسي وهو انتقال فرد من وضع إلى آخر أفضل حيث أنّه يصبح شخصا يملك ما يساعده على بدء مشروع استثماري ما يعود بالنفع عليه وعلى أسرته، وقد يساعدهم أيضًا بتوفير فرص عمل بالإضافة إلى التحويلات المالية التي يقوم بها لمساعدة عائلته لتحسين أوضاعها[2].

وهذه الصورة من الرفاهية تصبح محفزا للكثيرين الراغبين في النجاح بسرعة، بالإضافة إلى كل تلك القصص التي يرويها عن مدى الرفاهية الموجودة في تلك البلاد وكيف أنّ العدل والحقوق والمساواة والفرص الكثيرة المتاحة أمام الجميع، كذا الرخاء وسهولة الحصول على ما يرغب به الإنسان، كذا الحرية المطلقة في الحياة واحترام حقوق الإنسان وكرامته، كل هذا يُعّد محفزًا حيث يشحن هؤلاء الشباب بمعنويات الحماس والإصرار للحصول على فرصة التمتع بكل هذه المميزات مهما كان الثمن وكل هذه المظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

ومن المظاهر التي تساهم بشكل كبير في رسم صورة النجاح للمهاجر:

---

1 الجمعية العامة للأمم المتحدة. **الهجرة الدولية والتنمية**. مرجع سابق، ص16.

2 انشراح الشال. مرجع سابق، ص34.

- **التحويلات المالية:**

التحويلات عبارة عن تدفقات مالية خاصة وينبغي عدم الخلط بينها وبين المساعدة الإنمائية الرسمية. ونظرا لانتقائية الهجرة وعدم المساواة في توزيع التحويلات، قد لا تستفيد منها سوى بعض المجتمعات أو الأسر أو الأفراد[1].

ويمكن أن تؤثر المجتمعات عبر الوطنية إيجابيا على أوطانها عن طريق التحويلات المالية بصفة خاصة. ففي عام(2012)، بلغت التحويلات المسجلة إلى البلدان مبلغا لم يسبق له مثيل. والبلدان التي تتلقى أكبر قدر من تحويلات المهاجرين، قدره(401 بليون) دولار بالترتيب التنازلي، هي الهند والصين والفلبين والمكسيك، كما أن بلدانا صغيرة، كـ "طاجيكستان"، "ليبيريا"، "قيرغيزستان"، "ليسوتو" و"جمهورية مولدوفا" تتلقى أكبر قدر من التحويلات كنسبة من ناتجها الإجمالي المحلي.

وانخفضت التحويلات إلى البلدان النامية بنسبة(4,8%) خلال الأزمة المالية في (2009) بعد أن ارتفعت بنسبة(16,5%-22,6%)في السنتين السابقتين. إلا أنها انتعشت بسرعة ومن المتوقع أن تزداد بمتوسط سنوي يبلغ(8,8%) خلال السنوات الثلاث المقبلة، فتبلغ(515 بليون) دولار عام(2015).

ورغم انخفاض تكاليف تحويل الأموال على الصعيد العالمي بين عامي(2008-2012) وتوقف هذا الاتجاه وانعكس منذ ذلك الحين، حيث ظل المتوسط العالمي يبلغ حوالي(09%). وتشير هذه النتيجة إلى أن الالتزام بخفض تكاليف تحويل الأموال من(10-05%) خلال(05) سنوات، أي الهدف الذي اعتمدته مجموعة(08) أولا عام (2009) ثم أكدته من جديد مجموعة(20) عام(2011)، يتطلب اهتماما متجددا. ومن العوامل التي تساهم في ارتفاع تكاليف التحويلات في بعض الممرات عدم كفاية المنافسة وانعدام الشفافية والعقبات التنظيمية.

وفيما يخص المنظمة الدولية للهجرة فإن التحويلات المالية التي يحولها المهاجرون لبلدانهم الأصلية إنما تعرف على نطاق واسع بـ "الحوالات النقدية"، وبعبارة أخرى، هي التدفقات المالية المرتبطة بالهجرة. ففي معظم الأحيان تكون التدفقات المالية شخصية،

---

1 الجمعية العامة للأمم المتحدة. **الهجرة الدولية والتنمية**. مرجع سابق، ص16-17.

يرسلها العامل المهاجر إلى أحد الأقارب في بلده الأصلي، كما أنها يمكن أن تكون أموالا مستثمرة أودعت أو التي تبرع بها المهاجرون لبلدانهم. ويمكن أن يشمل التحويلات العينية الشخصية والتبرعات. تعتبر التحويلات حصيلة للهجرة وذات صلة مباشرة بين الهجرة والتنمية. ومع زيادة الهجرة العمالية ازداد تدفق التحويلات الأمر الذي أثر على التنمية.

ومن التحديات المرتبطة بالتدفقات المتزايدة للهجرة هي كيفية الاستفادة الايجابية من فوائدها للبلدان الأصلية والبلدان المستهدفة وللأفراد المهاجرين أنفسهم. وفي هذا السياق، فإن موضوع التحويلات المالية يلعب دورا رئيسيا لأنه قد يكون أكبر عائد اقتصادي بالنسبة للمهاجر لبلده الأصلي.

ويقدر البنك الدولي تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية بأنها قد تجاوزت(200 بليون) دولار أمريكي عام(2006). اذا كانت جميع المدفوعات التي تمت عن طريق التحويلات غير الرسمية، غير مسجلة ضمن قنواتها المدرجة، فإن هذا الرقم قد يصل إلى(50%) أكثر. وغالبية تدفق التحويلات المالية هي من الشمال إلى الجنوب، ولكن(30-45%) من تدفق التحويلات المالية هي من بلدان الجنوب للجنوب ومن أحد البلدان النامية إلى بلد آخر.

وفي مثل هذه المستويات غير العادية، فإن تدفقات التحويلات تمثل مصدرا أساسيا للعملات الأجنبية بالنسبة للعديد من البلدان النامية وذلك لتمكينها من الحصول على المستوردات الحيوية أو سداد الديون الخارجية. وفي كثير من الحالات فإن تدفقات التحويلات المالية تعتبر اكبر بكثير من المعونة الإنمائية الدولية كما تعتبر من أشكال التمويل الخارجي، وتعتبر الثانية للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

تعد التحويلات المالية التي تشكل رهانا أساسيا في إشكالية الهجرة على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي، مصدرا مهما للعملات بالنسبة لمالية دول شمال إفريقيا. وقد يتكون الدخل الإجمالي للمهاجر من عدة عناصر:

- الدخل المباشر: وهو يتكون أساسا من الأجور أو ما يتقاضاه المهاجر على نشاطه المهني والذي قد تضاف إليه مساهمة الزوجة.

1 المنظمة الدولية للهجرة والتحويلات المالية. 2007، ص01.

– الدخل غير المباشر: * ما تدفعه صناديق التعويضات العائلية للمهاجر الذي يستفيد في الدول التي تطبق تشريعا حديثا للعمل.(في اوروبا وأمريكا الشمالية بشكل أساسي)

* تشمل الخدمات غير المساهمة كالمساعدة الاجتماعية والخدمات الصحية والاجتماعية التي تقدمها صناديق التعويضات العائلية وكذا المساعدة في حالة البطالة. لكن القوانين لا تضمن هذه الخدمات إلا في حالات محدودة في دول الاستقبال الأخرى[1]

ويمكن أن تتأثر المجتمعات المحلية إيجابيا بالأموال التي يرسلها المهاجرون إلى أسرهم وأصدقائهم في أوطانهم بالبلدان النامية. وقد قِّدر مجموع هذه التحويلات في عام (2005) بمبلغ (232 بليون) دولار أمريكي.

وهذه الأموال تستغل في المقام الأول لشراء السلع الاستهلاكية وحفز الاقتصاديات المحلية والمساعدة في بدء أعمال تجارية صغيرة، ويؤدي ذلك إلى تأثير مضاعف على الدخل الوطني. فالفقراء، بفضل التحويلات المالية التي يتلقاها العديد منهم، يتمكنون للمرة الأولى من الحصول على خدمات مالية.

وعند نقطة المنشأ، لا يؤدي الفقر المدقع بشكل آلي إلى زيادة الهجرة. فأكثر الناس فقرا بشكل عام لا يملكون الموارد اللازمة لتحمل تكاليف الهجرة الدولية وأخطارها. وغالبا ما يأتي المهاجرون الدوليون من الأسر المعيشية ذات الدخل المتوسط. وعندما يستقر المهاجرون في الخارج، فإنهم يساعدون الأصدقاء والأقارب على اللحاق بهم[2].

أما التحويلات المالية من المهاجرين في أوروبا فتضررت من ارتفاع معدلات البطالة الأوروبية، والتخفيضات في الإنفاق العام، والأزمات المالية في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، وتشديد الرقابة على الهجرة، والمواقف السلبية تجاه المهاجرين[3].

وفي الجزائر، ما زالت "تجارة الحقائب" حاضرة بقوة رغم تراجع طفيف جراء الانفتاح النسبي للاقتصاد الجزائري. وتقدر بعض إحصائيات السلطات الجزائرية والتي تعود لبداية

---

1 الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا. مرجع سابق، ص ص03 –04.

2 مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين. الأداة 01، المادة 51–53، فهم ظاهرة تهريب المهاجرين، فيينا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. الأمم المتحدة نيويورك، 2013، ص ص03–04.

3 باربارا كروسيت وآخرون. **حالة سكان العالم 2011**، شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان. الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، 2011، ص71.

التسعينات حجم هذه التجارة بما يفوق(2,5 مليار) دولار أمريكي سنويا، وهو مبلغ هام إذ يمثل ما بين(15%-20%) من إجمالي حجم الواردات.

ووفق دراسة قام بها البنك الأوروبي للتنمية حول المهاجرين من أصل شمال إفريقي في اوروبا فإن نسبة التحويلات غير المنظمة بلغت(57%) في الجزائر.

ويثار الكثير من النقاش حول الدور التنموي للتحويلات. حيث يمكن أن تساهم فى الحد من اللامساواة الناتجة عن العولمة، كما يمكن للهجرة أن تحسن من الرفاهية فى دول المنشأ، حيث قد يقوم المهاجرون بالادخار في الخارج، وهو الأمر الذي قد يستحيل القيام به دون الهجرة نظرًا لانخفاض الأجور، وتقلبات أسواق رؤوس الأموال. وقد يساعد العمل بالخارج اكتساب مهارات جديدة أو يعزز من تراكم رأس المال البشري. أو لتنشيط الإنتاج فإنه يمكن للفرص الاستثمارية أن تستفيد من التحويلات[1].

والاستفادة من التحويلات يعني أن جزءًا كبيرًا منها تُصرف على الاحتياجات المعيشية الأساسية، مثل الطعام، والملبس، والرعاية الصحية والتعليم فتساهم مباشرة في تحسن رأس المالي البشري. كما تُصرف أيضًا على بناء المساكن أو تحسينها، وشراء الأراضي، أو المواشي، وشراء سلع استهلاكية معمرة. ويتم الاستفادة من نسبة صغيرة فقط من التحويلات بغرض الادخار والاستثمارات المنتجة، بمعنى الأنشطة التي من شأنها توليد دخل وفرص عمل[2].

ويظل شراء أو بناء منزل الاستثمار المفضل لدى المهاجرين. وفي بلدان المغرب العربي، يبقى اقتناء سيارة هدفا رئيسيا أيضا. وهذان يمثلان أهم رموز النجاح الاجتماعي بالنسبة للمهاجر ومحيطه على حد سواء.

وفي الجزائر، من الصعب استيعاب أثر تحويلات المهاجرين بسبب عدم توفر المعلومات، وأهمية القنوات "غير المرئية". وحسب نجدي سفير، من المناسب أن نشير إلى "التوجه في المقام الأول نحو مشاريع غير منتجة، وبالتالي ضعيفة الأثر على الرافعات الحقيقية للنمو الاقتصادي الضروري لاقتصاديات تعاني الأزمة[1].

---

1 **الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا**. مرجع سابق، ص06-23.

2 هبة نصار. **تنقل العمالة بين البلدان فى العالم العربية: حراك الأيدي العاملة داخل المنطقة العربية(نظرة شاملة)**، منظمة العمل العربية ومنظمة الهجرة الدولية، مصر، دت، ص25.

1 **الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا**. مرجع سابق، ص24-26.

بيد أن التحويلات في حد ذاتها لا تكفي لكي تقوم الأسر المعيشية التي تتلقاها بالاستثمار أو الادخار. فلابد أن تكون البيئة المالية في بلدان الأصل ملائمة للاستثمار ويجب أن تتوفر لدى المهاجرين الثقة بالحكومات والمؤسسات[2].

2 الجمعية العامة للأمم المتحدة. **الهجرة الدولية والتنمية**، مرجع سابق، ص16-17

2) وسائل الإعلام:

ارتبطت وسائل الإعلام منذ ظهورها بحياة الأفراد وأحدثت تغييرات بنائية ووظيفية في المجتمع، وازدادت أهميتها بزيادة قدرتها على المساهمة مع وسائل التنشئة الاجتماعية الأخرى في معالجة مشكلات مختلفة ونشر الوعي والمعرفة في المجتمع، وتعرّف على أنها "تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق الثابتة والأخبار الصادقة عن طريق إذاعتها أو نشرها بشتى وسائل نشر المعلومات المعروفة[1].

فالتطور المذهل لوسائل الإعلام والاتصال وتقنياته المذهلة أدّت لثورة معلوماتية عن طريق الإذاعات المرئية والمسموعة والأقمار الصناعية والسينما والصحافة ووكالات الإعلان، وهي تؤثر تأثيرًا خطيرًا في نفوس الناس وأعمالهم، كما أنّ لها خطورتها الكبيرة في تكوين الاتجاهات والمعتقدات، ونظرًا لتعاظم دور وسائل الاتصال والإعلام يذهب البعض إلى أنّ التغير الثقافي ما هو إلّا من ثمرته.

فالإعلام يصنع العقول، يحركّها، يغير اتجاهات الأفراد ويوجههم إلى حيث يشاء، فهو يساهم في خلخلة وزعزعة العقيدة والإيمان الراسخ بكون الأرزاق بيد الله، وأينما كنت تأخذ إلّا ما كتبه الله لك[2].

لقد جعل العالم قرية صغيرة والتطور الكبير الذي شهده جعل السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات والإطلاّع على كل ما هو جديد وموجود في البلاد المتقدمة ما تجعلهم وتمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري وصاروا يصدقون ما يُقال أوروبا هي الفردوس المفقود والرخاء الموعود[3].

وقد أسهمت الطفرة الكبيرة في وسائل الإعلام في خلق حوافز وعوامل جذب للهجرة بشكل كبير، فالمفارقة كبيرة بين الواقع الذي يعيشه الإفريقي في بلده وبين ما يراه على وسائل الإعلام من أشكال الرفاهة الاقتصادية في دول العالم الأول، أو حتى دول العالم الثالث التي بلغت درجة أفضل في النمو الاقتصادي، يتحول حلم الهجرة لديه إلى همة، وبرنامج من أجل المستقبل، يستحق تكبد المشاق وركوب المخاطر.

---

1 إحسان حفظي. **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص 395.

2 حسين عبد الجبار. مرجع سابق، ص

3 فتيحة كركوش. مرجع سابق، ص50.

وفي الآونة الأخيرة؛ أضافت وسيلة الإعلام الجديد «الانترنت» بعدا جديدا من خلال فكرة الهجرة غير الشرعية، خصوصا مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي مطلع شهر ماي(2010) انعقد مؤتمر في مدينة "لاهاي" حول الهجرة غير الشرعية، وأكد الخبراء الذين شاركوا فيه أن الشباب في بلدان جنوب المتوسط يعتمدون بشكل متزايد على تقنيات الإعلام الحديث، شبكات التواصل الاجتماعي، للتواصل وخصوصا مع نظرائهم الأوروبيين أو المهاجرين في أوروبا، بحثا عن فرص الهجرة، وفي محاولة منهم لتخطي الحواجز الأمنية والقانونية المتعاظمة بين بلدان جنوب المتوسط وشماله.

ويعتقد الخبراء أن تأثير تكنولوجيا الإعلام الحديث في تشكيل أفكار الشباب وانطباعاتهم حول موضوع الهجرة ربما يفوق تأثير وسائل الإعلام التقليدية، أي التلفزيون والراديو والصحافة، بالرغم من أهميتها الاستراتيجية.

ولاحظ "خالد شوكات"، رئيس المنتدى العربي في هولندا ومنظم «مؤتمر الهجرة غير الشرعية»، أن الدوافع الثقافية والنفسية لدى الشباب للهجرة تزداد أهمية بسبب الدور المتعاظم الذي تؤديه وسائل الإعلام الحديثة وخصوصا الإنترنت[1].

ومن أنواع وسائل الإعلام:

- **الصحافة:**

هي الوسيلة الإعلامية الكتابية السائدة حاليا وهي فن نقل الوقائع والأحداث المهمة، حيث ترصد الصحف كل ماهو مهم ومثير وتشمل لفظة الصحافة جميع الطرق التي تصل بواسطتها الأنباء والتعليقات عليها إلى الجمهور، وهكذا تصبح الصحافة فن صناعة الكلمة والقدرة على صياغتها واختيار الكلمات الأقرب للتعبير عن الحدث[2].

فالصحافة إذن تعد نافذة على العالم باعتبارها ملمة لمختلف أحوال وأخبار العالم من سياسة اقتصادية، اجتماعية، فكرية، أدب، حوادث أو كوارث طبيعية رياضية وحتى الترفيه وهي وسيلة تتسم بالحيوية، ذلك لاتصالها بالحياة اليومية للأفراد والحالة الاجتماعية للمجتمعات وقد عرفت هذه الوسيلة الإعلامية تطورا وازدهارا واسع النطاق

---

1 أحمد اسماعيل. مرجع سابق، ص70.

2 جمال محمد أبو شنب. مرجع سابق، ص121.

على مر العصور. ويستخدم مفهوم الصحافة كسلطة رابعة لفروع "مونتسكيو" الثلاثة للحكومة: التشريعية، التنفيذية والقضائية، وكما قال "ادموند بروك": "ثلاث سلطات تجتمع تحت سقف البرلمان ولكن هناك في قاعة المراسلين تجلس السلطة الرابعة وهي أهم منكم جميعا"[1].

- نشأة وتطور الصحافة:

تمتد جذور الصحافة امتداد البشرية عبر العصور والأزمنة، ولكنها كانت قديما عبارة عن بعض الأخبار تصدر بصورة دورية وأحيانا لا تصدر، وكان صاحب دار الطباعة هو الذي يصدر هذه النشرة المطبوعة لوحده.

وقد جاءت الصحافة كاستجابة لسد حاجة اضطلاع الأفراد على الأحداث والأحوال بعد أن كانت لكل أمة أو بلد طريقته الخاصة به في استقصاء وجمع المعلومات والأخبار وكذا معرفة أحوال بني جنسهم وحكومتهم .

ومع انتشار الصحف في العالم ظهرت المنافسة التي دفعت الصحف إلى الأمام. وكان لتقدم هذه الأخيرة أسباب نذكر منها: نشوب الحروب بين بلد وآخر والحروب الأهلية، انتشار التعليم، نمو الصناعة.

ومع تقدم المعرفة تحسنت الصحافة وكثر جمهورها ولكنها تبدو اليوم مهددة بالتحديات الناتجة عن سرعة التقدم وتحول أشكال الحياة، فالصحافة التي كانت في الماضي وسيلة النشر الوحيد تزاحمها الآن وسائل أخرى كالراديو والتلفزيون: "حضارة الصوت والصورة تزاحم بقوة حضارة الكلمة المكتوبة"[2].

- انواع الصحافة:

– الجرائد: هي مطبوع يصدر يوميا أو غير ذلك بصفة منتظمة وتحت عنوان ثابت وينشر الأخبار والموضوعات المختلفة، يشرحها ويعلّق عليها.

– الدوريات: هي حسب تعريف منظمة اليونسكو: "كل المطبوعات التي تصدر على فترات محددة أو غير محددة، وأن عنوان واحد ينظم جميع حلقاتها ويشترك في

---

1 جمال محمد أبو شنب. نفس المرجع، ص134.

2 عبد القادر بن يونس قرّوش. **دور وسائل الإعلام في العملية التعليمية**، مجلة المعلم، عدد21، الجزائر، 2006، ص

تحريرها العديد من الكتاب والمحررين والصحفيين.

- الصحافة الالكترونية: هي منشور الكتروني دوري يحتوي على الاحداث الجارية المرتبطة بموضوعات مختلفة، وهي متاحة على شبكة الانترنيت، وصحيفة "هيلزنبرغ داجبلاد" السويدية اول صحيفة الكترونية نشرت بالكامل على الشبكة عام(1990)[1].

- **الإذاعة المسموعة "الراديو":**

تعتبر الإذاعة المسموعة من أكثر وسائل الثقافة انتشارا، فهي وسيلة إعلامية هامة تختلف عن باقي الوسائل الإعلامية وذلك لأنها تتخطى الحواجز وتصل إلى كل مكان، ويساعد على انتشارها سهولة انتقائها من جهة وتلبيتها لجميع أو معظم الرغبات من جهة أخرى مما يعطيها فرصة التأثير المستمر.

فهي تخاطب عقول السامعين بغض النظر عن مستوياتهم الثقافية، لذلك تصاغ الملذة الإذاعية في عبارات بسيطة يدرك معانيها المثقف وغير المثقف ولأنها تعتمد على الكلمة المسموعة والتأثيرات الصوتية بالدرجة الأولى، زيادة على ذلك، فإن ساعات البث الإذاعي كثيرة مقارنة مع وسائل الإعلام الأخرى إضافة أنه يمكن استعمالها في أي مكان كان، سواء كان ذالك داخل البيوت أو خارجها وحتى مرافق العمل.

- نشأة الإذاعة وتطورها:

لقد شهد الراديو كغيره من الإنجازات التي حققها الفكر الإنساني عدة محطات في مسيرة ابتكاره فقد أثار هذا الابتكار زوبعة كثيرة في تاريخ الاتصال بين القارات، إذ يعود اختراع الإذاعة المسموعة إلى مجموعة متلاحقة من المحاولات والتجارب لكن الفضل الأول يعود إلى الفيزيائي العالمي"MARCONT GUOLILI"(1837-1847) الحائز على جائزة نوبل سنة(1909) والذي تمكن لأول مرة من استخدام هذه الوسائل اللاسلكية بواسطة موجات مركزية وذالك من عام(1896) ثم عني بتطوير هذه الوسيلة باحثين آخرين على رأسهم"FESSENDEN" الذي بث عام(1906) ولأول مرة الصوت الإنساني عبر الإذاعة، بالإضافة إلى بعض القطع الموسيقية، ثم تلاه FOSTE باستخدام برج إيفل في باريس عام(1908) للإرسال الإذاعي، بيد أن ظهور الحرب العالمية الأولى آلت بين

1 جمال محمد أبو شنب. مرجع سابق، ص ص 123-133.

هؤلاء الباحثين وأبحاثهم العلمية فقد أدت هده الحرب إلي تجميد طاقاتهم، مما ترتب عن دالك تأخير تطور هده الوسيلة لكن سرعان ما عاد السلام إلى المعمورة، عاد نشاطهم من جديد، وكان الروس والألمان أول من أدركوا قدرات الإذاعة، وقاموا باستخدامها كوسيلة للدعاية الدولية تعمل إلى جانب الدبلوماسية .

بعد ذالك وفي عام(1922) شهدت فرنسا ميلاد" محطة إيفل" وهكذا أصبح عدد الإذاعات في(19) بلد أوروبي إلي أن أصبحت في سنة(1924)، بتوفر(220 ألف) جهاز ووصل إلى(03) ملايين سنة(1929).

بحيث أنشأت ما بين(1925-1927)عدة محطات إذاعية في العديد من الدول، بحيث اعتبرت في بدايتها وسيلة للتسلية والترفيه بالدرجة الأولى، لكن سرعان ما تغير هذا الاعتقاد بحلول الثلاثيات، والاعتراف بها كوسيلة إخبارية جد هامة، مما أدى إلى وجود فرع جديد من فروع مهنة الصحافة .

- الأنظمة الإذاعية:

لقد اهتمت الحكومات بالإذاعات وشؤونها،بعد ملاحظاتها وتفطنها للدور الهائل الذي لعبته، والرواج الواسع الذي لقيته من المعمورة ككل، وعلى هذا فقد وضعت هذه الحكومات قوانين وأنظمة الإذاعات الداخلية.

فقد قامت بتقسيم هذه الإذاعات إلى نظامين أو نوعين أساسيين واللذين عملت بها العديد من الدول، فهناك من الدول من أخذت بالنظام الأول والمتمثل في الإذاعات الخاصة وهناك دولا أخرى عملت بالنظام الثاني والمتمثل في "الإذاعات الوطنية الرسمية" إضافة إلى دول عملت بالنظامين معا.[1].

وتبين التقارير التي أعدتها منظمة اليونسكو حول تطوير الإعلام في البلدان العربية أن الإذاعة الصوتية دخلت البلدان العربية في العشرينات، وكانت أول بلد عربي دخلته هو "الجزائر" في سنة(1925)[2].

---

1 عبد القادر بن يونس قرّيش. مرجع سابق، ص

2 مصطفى المصمودي. **النظام الاعلامي الجديد**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 94، 1985، ص211.

- **التلفزيون:**

يعتبر من وسائل الإعلام التثقيفية والترفيهية المنتشرة، ويتميز بالصورة الحية والصوت الطبيعي وهذا ما يجذب إليه أكبر عدد من المشاهدين وقد عرفه العالم الألماني"أوتمبارغ" على أنه "التعبير الموضعي عن عقلية وروحها وميولها واتجاهاتها وتتخذ البلدان الأكثر تطورا من التلفزيون كوسيلة في تعليم الصغار وتربيتهم وعرض قيم مجتمعهم وإحاطتهم بتطورات وأمجاد أسلافهم". كما أنه قد يؤثر ايجابا او سلبا ما قد ينعكس هذا على حياتهم وثقافتهم، فقد يقوم مقام المعلم إما أنه يصلح أو يفسد[1].

- نشأة وتطور التلفزيون:

لقد تم ظهور هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة بعد الإذاعة المسموعة وإن شهد كذلك فترة فتور في مسيرة تطوره نتيجة للحرب العالمية الأولى.

ولقد مر في تطوره بعدة مراحل، حيث استفاد هذا الأخير من تجارب الإذاعة المسموعة وأضاف إليها رصيدا جيدا للفن الإذاعي. ويرجع اختراعه إلى عام(1922) من طرف العالم الاسكتلندي "Jack otumberg".

وفي عام(1929) بدأ الاهتمام بهذا الجهاز حيث تم القيام بتجارب ومحاولات بهدف تطوير التلفزيون بصفة رسمية.

وباشرت البشرية استعمال هذا الجهاز في مناطق عديدة من العالم وهذا بعد أن أوقفت الحرب العالمية الثانية تطور التلفزيون حتى عام(1945)، وفي عام(1957) بلغ عدد البلدان التي أنشأت محطات تلفزيونية في العالم(50) بلدا، وبلغ عددها(70) بلدا عام(1960) وزاد عن(60) عام(1962) ليبلغ سنة(1975) حوالي(120) بلدا.

وقد يعتبر التلفزيون أحد المؤسسات الثقافية والأساسية في المجتمع ويعد أداة مكملة للإذاعة المسموعة .

فبالإضافة لكونه يتسم بصفة الواقعية لارتباطه بالحياة اليومية ومشاكل المواطن، فإنه يستفرد عن باقي الوسائل الإعلامية بصفة الواقعية في عرض الأحداث والمستجدات المحلية وكذا الأخبار العالمية وبصورة حية.

---

1 حسين عبد الجبار. مرجع سابق، ص67.

بالإضافة فقد اعتبر التلفزيون أداة تعليمية هامة جدا باعتباره يتيح تكافؤ الفرص للأفراد المحرومين من فرص التعليم عن طريق المدارس التقليدية بسبب انتمائهم لمناطق نائية. فهي تتيح للأطفال عامة وللطالب خاصة تتبع الدروس أو المعلومات التربوية عن قرب لاستحالة تمكنهم في المدارس نظرا للازدحام في الأقسام أو المدرجات[1].

- ايجابيات التلفزيون: التلفزيون التعليمي عبارة عن وسيلة تعليمية ناجحة لأنه يساعد على مواكبة التطور العلمي بما يبثه من اكتشافات علمية جديدة ومن تكنولوجيا حديثة.

– يتغلب على البعد المكاني وذلك عن طريق تقديم برامج التعليم عن لغات أجنبية أو ثقافات البلدان الأخرى. بالإضافة إلى تقديم المعلومات العلمية المختلفة[2].

- سلبيات التلفزيون: – زيادة نسبة الأمية سواء الأبجدية والثقافية وذلك لأنها تشجع المتلقي على المشاهدة لا على القراءة وعلى التبلد العقلي لا على النشاط الذهني، كما أنه يعلم أساليب جديدة في التهريج والتجهيل والكسل العقلي وصناعة فن التفاهة ومنه الكثير في الفضائيات العربية.

– ساهم في نشر الأفيون الرخيص فقد أصبح مكتبة العربي ولم يعد للكتاب موضع وذلك من خلال الدراما والسينما وبصفة عامة الرواية العربية المخدرة التي تعمل على اغلاق العقل من خلال الدراما المغلوطة والمزورة والمضللة[3].

– يجذب الانتباه والتركيز ما يجعل الشخص المفرط في استخدامه ينعزل عن الواقع خاصة لدى الأطفال ما يؤثر على بناء قدراتهم التعليمية.

–انحلال الأخلاق بسبب نشر أفكار غريبة كالجنس، سوء المعاملة، عدم احترام الغير.

– يشجع على ظهور مشكلات كثيرة كاستهلاك المخدرات، العنف....وغيرها[4].

---

1 عبد القادر بن يونس قرّوش. مرجع سابق،

2 حسين عبد الجبار. مرجع سابق، ص ص82–84.

3 جمال محمد ابو شنب. مرجع سابق، ص ص147–163.

4 حسين عبد الجبار. مرجع سابق، ص ص67–81.

- **شبكة الانترنت:**

يمثل الاتصال الإلكتروني منظومة جديدة، وتحقق مجالاً شبكياً يتحول فيه الفرد باستمرار ما بين موقعي الإرسال والتلقي وتنصهر في داخله العوالم الفردية، وتمثل شبكة الويب فضاءً جماعياً يشترك المستخدمون في إنتاجه، وهو بهذا المعنى يمكن النظر إليه على انه نموذج تواصلي جديد، لا يتعلق بعملية بث مركزية، ولكن يتفاعل داخل حالة ما، يسهم كل فرد(مرسل–مستقبل) في اكتشافها بطريقته أو تغييرها أو الحفاظ عليها كما هي، لقد أحدث الأنترنت، بوصفه العنصر الرئيس في هذه المنظومة، تغييرات بنيوية في خريطة الإعلام بشكل عام، وفسح المجال بقيام تعددية إعلامية افتراضية.

لقد تزايد عدد مستعملي الانترنت عالمياً بمعدل(20%) سنوياً، وقد تطورت شبكة الانترنت وأصبحت مفتوحة يمكن من خلالها الوصول إلى آلاف الموارد والخدمات المختلفة في مجال المعلومات، وما يزال العدد الحقيقي لمستخدمي الانترنت غير محدد بدقة، لأنه في ازدياد مستمر، وبذلك أصبح الانترنت وسيلة جديدة لتخزين المعلومات ونشرها[1].

- نشأة وتطور الانترنيت:

– الانترنت هي شبكة عالمية تربط عدة آلاف من الشبكات، وملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع، والأحجام في العالم، وتكمن فائدة الأنترنت التي تسمى أيضاً الشبكة في كونها وسيلة يستخدمها الأفراد، والمؤسسات، للتواصل، وتبادل المعلومات.

نشأت الأنترنت في ظل التحوطات الإستراتيجية التي اتخذتها القيادة العسكرية الأمريكية، ممثلة (بوزارة الدفاع)، إبان الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وذلك تحسباً من احتمال تدمير أي مركز من مراكز الاتصال الحاسوبي.

– فقامت الحكومة بإنشاء شبكة الأنترنت في(1969/01/02)، وربطت وزارة الدفاع الأمريكية بين(04) معامل أبحاث، حتى يستطيع العلماء تبادل المعلومات والنتائج، و"Arpa Net " هو القسم المسؤول عن بناء الشبكة في ذلك الحين، والذي تحول اسمه

---

1 موسى جواد الموسوي وآخرون. **الإعلام الجديد.. تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، مكتبة الاعلام والمجتمع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 2011، ص24–25.

فيما بعد إلى"Darpa"[1].

وما بين سنة(1982–1985) كانت ولادة الأنترنيت فلقد انقسمت"Arpa Net" سنة (1983) إلى قسمين "Arpa Net" و"Mil Net" واستخدمت الأولى في جهود الأبحاث المدنية أما الثانية فاحتفظ بها للاستخدامات العسكرية.

في عام(1985) ارتفع عدد مراكز المعلومات المرتبطة بالشبكة إلى(2000) مركز.

في عام(1988) ارتفع عدد مراكز المعلومات المربوطة بالشبكة إلى(55 ألف) مركز.

وفي عام(1995) تضاعف حجم شبكة الأنترنيت الكلي، كما تضاعف حجم الشبكة العنكبوتية حيث قام مستخدموا الشبكة بعمل(03 ملايين) صفحة من المعلومات والإعلانات ذات الوسائط المتعددة[2].

ثم ظهرت شبكة الويب العالمية وهي مجموعة هائلة من وثائق النص المترابط "hypertext" التي ترتبط ببعضها على الإنترنت. وهو عبارة عن نص يحوي روابط "links" تؤدي إلى وثائق أخرى، يمكن أن تحتوي هي الأخرى على روابط تؤدي إلى وثائق أخرى.

- ايجابيات الأنترنيت:

–خدمة البريد الإلكتروني فهو اسرع وسيلة وأقل تكلفة للاتصال بأي شخص في العالم.

–امكانية الحصول على المعلومات والمستجدات حول المواضيع التي تهم الطلاب والباحثين من خلال النشرات والدوريات والكتب.

–امكانية الاطلاع على الأخبار حول العالم عن طريق وكالات الأنباء.

–الاستثمار والتجارة حيث يسمح للتجار ورجال الأعمال بمتابعة الأسواق المالية وغيرها

–الاعلان والبحث عن وظائف.

– الدعوة إلى الله من خلال المواقع الإسلامية الدعوية الخالية من الشوائب والبدع والخرافات، بالإضافة إلى الفتاوى المسموعة والمقروءة وسماع القرآن والخطب وغيرها.

---

1 بهاء شاهين. **شبكة الانترنيت**، العربية لعلوم الحاسب، ط01، القاهرة، 1996، ص11–12.

2 خالد فيصل الفرم. **شبكة الأنترنت و جمهورها في مدينة الرياض**، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الإعلام، الرياض، 2001، ص46–54.

- سلبيات الأنترنيت:

- عقائدية: وجود مواقع الخرافات والبدع والفرق الضالة ومواقع التشكيك في العقيدة الإسلامية وإثارة الشبهات.
- أخلاقية: المواقع الإباحية، مواقع القمار، الخمور.....
- اجتماعية: المخدرات، الانتحار.....
- اقتصادية: غسيل الاموال، سرقة الحسابات وبطاقات الإئتمان..
- أمنية: التزوير، سرقة المعلومات، التجسس، الاحتيال، النصب[1]...

إن الأنترنيت يمثل ثورة جديدة غيرت تصور العالم وكسرت حواجز الزمان والمكان ومهما حاولت الأنظمة الإستبدادية التضييق على انسياب هذه الثورة إلى حياة الناس فإن انتشار التكنولوجيا الرخيصة في كل أرجاء العالم أصبح أمرا حتميا.

1 حسين عبد الجبار. مرجع سابق، ص ص84-88.

3) الموقع والقرب الجغرافي:

تواجه المنطقة المغاربية في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وجميع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض المختلفة، وهذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي الواحد، أعادت النظر في مبادئ ومفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية، والعقيدة الأمنية المشتركة، والتعاون والاعتماد المتبادل أمنيا.

وتتربع دول المغرب العربي على مساحة تتجاوز (6ملايين) كم^2 وبالضبط (6.040.706) كم^2 مشكِّلَة وحدة جغرافية منسجمة تضاريسياً ومناخياً جعلت منها فضاءاً جيوسياسياً وثقافياً متجانساً لا تتخلله أية حدود وحواجز إثنية أو حضارية، وهذا ما يستدعي أهمية بناء مقاربة مغاربية أمنية مشتركة لمجابهة التحديات المختلفة.

ومنذ سقوط شمال "مالي" بيد التنظيمات المسلحة في(2012/02) إزداد الحديث عن التهديدات الأمنية الصلبة الزاحفة من منطقة الساحل والصحراء وتعتبر "الجزائر" بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي نقطة ارتكاز وتقاطع في أية مقاربة أمنية مستقبلية، فهي تجسد بواقع قوة الجغرافيا ورسوخ المنطق الإستراتيجي نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية وبين البحر المتوسط وعمق القارة الإفريقية من جهة ثانية، ففي التاريخ السياسي الوسيط كانت الجزائر تسمى لمدة طويلة "بالمغرب الأوسط" وقد ساهمت مساحتها الشاسعة(39،42%) من مساحة المغرب العربي وطول حدودها البرية(6343 كلم) بربطها بجميع الدول المغاربية شرقاً و غرباً و جنوباً.

إن الدائرة الجيوسياسية الإفريقية للأمن المغاربي هي ذلك الجزء الذي يشمل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا إلى إفريقيا جنوب الصحراء و الممتد على مسافة(3862 كلم) من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا أي من "داكار" إلى "جيبوتي" مرورا بـ"موريتانيا" "مالي"، "النيجر"، "تشاد" و"السودان"[1].

---

1 التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة(الرهانات–التحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي27–2013/02/28، ص01.

أما بالنسبة للحدود البرية فهي تمتد على مسافة(6427 كلم)، تتجاور الجزائر مع(07) دول وهي: "المغرب" بحدود طولها(1643 كلم)، "مالي"(1376 كلم)، "ليبيا"(982 كلم)، "تونس"(965كلم)، "النيجر"(956كلم)، "موريتانيا"(463كلم)، و"الصحراء الغربية" (42كلم) وبهذا، فان الجزائر تمثل الدركي والحارس والحزام الامني للمنطقة المغاربية كلها ولا سيما من الناحية الجنوبية وأي اختراق للحدود الجزائرية هو في ذات الوقت اختراق لأمن دول المغرب وأوروبا في ذات الوقت[1].

بالإضافة إلى هذا فإن القرب من البحر الأبيض المتوسط يشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين افريقيا واوروبا، فأوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا بـ(14) كم والشاطئ الإسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبتة[2].

هذا الموقع الجغرافي، ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة والشرق اوسطيين الى الضفة الشمالية للمتوسط، كما يتعلق الأمر بالدول الساحلية التي تشهد تقلبات طبيعية قاسية، كالتصحر وزحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش والجفاف باعتبارها تقع في مناطق ذات مناخ قاري حيث تقل النسب المئوية لسقوط الأمطار[3].

1 التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة(الرهانات–التحديات). نفس المرجع، ص25.

2 فتيحة كركوش. مرجع سابق، ص51.

3 بيار فرانسيس. مرجع سابق، ص05.

خاتمة الفصل:

تعد الهجرة غير الشرعية بصفتها ظاهرة استفحلت وانتشرت بشكل كبير فإنها ككل الظواهر الاجتماعية الأخرى تكون نتاجا لأسباب وعوامل مختلفة منها الاقتصادية والتنموية المتراجعة في الدول النامية من بطالة وأزمة السكن بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية من صحة وتعليم والتهميش الاجتماعي كذا المشاكل السياسية كإقصاء المواطن من ممارسة حقوقه السياسية والتعبير عن آرائه بحريّة، دون اهمال العوامل الأخرى التي تعد جاذبة ومحفزة من تطور الاتصالات وسهولة استخدامها بالإضافة إلى التحويلات المالية ومختلف العوامل الأخرى التي شجعت إلى أن تكون الدول المصنعة والعالية التنمية مناطق استقطاب لمختلف شرائح الدول النامية قصد تأمين حياة أفضل.

الفصل الرابع

واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تمهيد:

تكتسب قضية الهجرة الآن أبعادا كبيرة بالنسبة للجزائر، التي تصارع على جبهتين من هذه المشكلة، الأولى تتعلق بهجرة مواطنيها إلى الخارج بينما تتعلق الثانية بالمواطنين الأجانب الذين يقيمون في البلد أو الذين يعبرون من خلاله إلى وجهة أخرى.

لهذا كان على المشرع الجزائري ان يتعامل مع الهجرة وإدارتها وفقا للقواعد القانونية المتعلقة بالقوانين واللوائح لتحقيق مزيد من الحماية للمهاجرين، وعلى خلفية التغير السياسي والاقتصادي الذي يميز حاليًا البلاد في بنائه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من أجل التكيف مع التغيرات الجارية في العالم. ويتضح التزام الجزائر تجاه تحقيق إصلاحات أساسية من خلال قطيعة جذرية مع خيارات الماضي، مع استشراف آفاق تنمية جديدة.

إن قضية الهجرة في الجزائر تنطوي على درجة من الشدة وهو ما أجبر السلطات على مواجهة أوضاع معقدة في بعض الأحيان، لا سيما العوملة الاجتياحية، وتشجيع تحول النظم الحكومية الدولية، وأجبرتهم على التكيف أو البقاء في الجزء الخلفي من عملية التغيير.

لأجل هذا قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث عناصر:

الاول كان حول: طرق وأشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

الثاني كان حول: انعكاسات الهجرة غير الشرعية.

الثالث كان حول: حكم وإجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية.

I. طرق وأشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر

إن الجزائر بحكم موقعها الجغرافي أصبحت نقطة عبور ومقصد الأفواج من الأجانب الأفارقة والمغاربة، وأصبحت تحتضن أعدادا بل قبائل من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق و وسائل متعددة، هذه الأفواج وجدت مجالا لتحركها و مرورها في ولايات الجنوب الكبير وخاصة ولايات "إليزي"، "تمنراست" و"أدرار"، كذلك بعض المناطق الغربية كـ"مغنية" بولاية "تلمسان".

إن الحالات الجديدة للهجرة الوافدة غير الشرعية التي أفضت عنها السلطات الرسمية الجزائرية توحي بحركة جديدة تجاه أقاليم الشمال في الجزائر بهدف الوصول إلى أوروبا، هذه الهجرة العابرة لا يسهل قياسها فالدخول إلى الجزائر ليس دائما غير شرعي، ولكن يبدأ وضع السرية حينما تنتهي إقامة الشرعية[1].

1) طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية بالنسبة للكثيرين وسيلة للهروب إلى الأمام لوضع حد للمتابعات القضائية أو الأمنية وحتى الإدارية، وفئة أخرى اعتبرت هذه المغامرة الحل الوحيد للتخلص من جملة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبطون فيها.

ورغم الجهود الجبارة المبذولة للتصدي للهجرة غير الشرعية التي تفشت بكثرة خلال السنوات الأخيرة لم تتمكن مصالح الأمن من القضاء النهائي على هذه الآفة لأن المهاجرين غير الشرعيين يستعملون طرقا مختلفة(جوية، برية وبحرية)، وفي هذا السياق، أصبح مدبري فرص العمل والناقلين للمهاجرين الدوليين يشكلون عاملا هاما في شبكات الهجرة الدولية اليوم. يلعب هؤلاء الوسطاء كذلك دورا هاما في مجال الهجرة غير الشرعية بحيث يقومون بتحصيل رسم من العمالة المهاجرة أو أصحاب الأعمال يتراوح ما بين(25-100%) مما سيحصل عليه المهاجر في سنته الأولى في الخارج.

---

1 فيليب فارج. **الهجرة المتوسطية تقرير عام (2005) "حالة الجزائر"**. ترجمة: أنور مغيث وشريف يونس. المفوضية الأوروبية: برنامج ميدا. معهد الجامعة الأوروبية. 2007. ص47.

- **الطرق الجوية :**

الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجوية بالمطارات قليلة جدا إن لم تكن منعدمة حيث أن الحل الوحيد هو تزوير الوثائق، فتشديد المراقبة والحراسة على مستوى المطارات، حفاظا على سلامة المواطنين ولاسيما بعد حادثة اختطاف الطائرة الفرنسية سنة(1994) وإنشاء مديرية فرعية لأمن المطارات والموانئ ومحدودية مساحة المطارات مقارنة بالموانئ، فان عملية الهجرة عن طريق الجو تعد صعبة جدا ومستحيلة حيث يتم كشف الوثائق المزورة بالوسائل التكنولوجية الحديثة [1].

فالمطارات باعتبارها مناطق عبور إستراتيجية وحساسة بدرجة بالغة، جعل الدولة تفكر دائما في توفير جميع الوسائل المادية والتقنية لحمايتها والمتمثلة في أجهزة: السكانير (scanner) والآلات الكاشفة للمعادن تفاديا لأي حادث يطرأ سلبا على الحركة العادية للمطار، مما يؤدي غالبا إلى عرقلة السير الحسن لعمل مصالح الأمن، لذا فإن حركة المسافرين والأشخاص داخل حيز المطار تكون في نطاق محكم ابتداء من أول نقطة للذهاب والمرور بكل الإجراءات الخاصة بالسفر حتى آخر المطاف المتمثل في الركوب على متن الطائرة.

لذلك فإن الإجراءات الأمنية مشددة في كافة المطارات، نظرا لأهميتها البالغة وحفاظا على سلامة المواطنين في أرواحهم وأملاكهم، لذا فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قليلة جدا إلى حد أنها تكاد أن تكون منعدمة، لكون المطار منطقة مغلقة يصعب اختراقها لوصول المتسلل إلى الطائرة، حيث تنحصر في دخول وخروج المواطنين والأجانب باستعمال وثائق مزورة.

من خلال القضايا المتعلقة بالتزوير المسجلة من قبل مصالح شرطة الحدود يتضح أن تأشيرة "شنجن" هي أكثر عرضة للتزوير من قبل المهاجرين غير الشرعيين، تم تليها تزوير جوازات السفر عن طريق تغيير المعلومات المتعلقة بهوية الشخص وكذا الصورة ثم بطاقة الإقامة، ويسجل أن هذه الأخيرة الصادرة عن السلطات الايطالية هي أكثر سهولة لتزويرها في غياب بطاقة إقامة أوروبية موحدة محمية من هذا النوع من التزوير على حسب الطاقات المادية والمعنوية في ميدان الأمن المتخذة على مستوى المطارات، تبقى هذه الظاهرة شبه منعدمة، وإن تم وقوع أي محاولة من هذا القبيل فيمكن أن تكون بمشاركة بعض الأشخاص

---

1 الأخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق، ص10.

الذين ينتمون إلى المؤسسات المتواجدة بالمطارات أو عن طريق تزوير وثائق السفر أو التأشيرة[1].

بالإضافة لما سبق فإنه من المستحيل التخفي والتسلل لركوب الطائرة وحتى الاقتراب منها، نتيجة الطوق الأمني المضروب عليها وكذا لاعتبارات أخرى منها:

- عدم إمكانية التسلل والصعود على متنها في غياب السلم وأقفال الأبواب.
- التعزيزات الأمنية المضروبة على الطائرة الجاثمة بالمطار.
- لا يمكن التخفي فيها بعيدا عن الأنظار.

ولهذا فإن الشباب الذين يلجؤون إلى المطارات بقصد الهجرة غير الشرعية يستعملون الوثائق المزورة أو انتحال شخصية الغير باستعمال وثائق صحيحة، إلا أن الحالة الأولى غالبا ما تجهض بعد إبطالها ووقوع حامل هذه الوثائق في قبضة مصالح الشرطة[2].

- **الطرق البحرية:**

بالنظر إلى الشريط الحدودي البحري الجزائري والمقدر بـ(1200 كلم) فإن المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر يستعملون بعض الوسائل لمحاولة التمويه في الوسط المينائي أو اللجوء إلى استعمال البحارة لمساعدتهم في الإبحار والانتقال أو الركوب عن طريق التسلق بالحبال إلى البواخر الراسية والاختباء بداخلها، والهجرة غير الشرعية عبر البحر هي الطريقة المفضلة للهجرة إلى الدول الغربية وهذا لقصر المسافة ومدة السفر[3].

فطول الساحل الجزائري وتوفره على عدد كبير من الموانئ جعله قبلة للشباب المهاجر، حيث أن شساعة المحيط المينائي وقلة وجود أجهزة مراقبة متطورة سهلت للمهاجرين غير الشرعيين التسلل إلى الميناء خاصة منهم القاطنون في السواحل لمعرفتهم الجيدة للموقع بما في ذلك منافذ التسلل والإفلات من الرقابة.

---

1 فتيحة كركوش. مرجع سابق، ص 46.

2 إسلام يسرى محمد جاب الله. **الهجرة غير الشرعية و أثرها على المجتمع**، كلية الزراعة، جامعة دمنهور. مصر، د ت، ص ص 13-14.

3 الأخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق، ص09.

وإذا علمنا أن عملية الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البرية تتم باتخاذ طرق ملتوية وباستعمال وسائل نقل مختلفة، فإنها تتم أيضا عن طريق البحر بوسائل يلجأ إليها المتسللون منها:

-محاولة التمويه في الوسط الميناءي.

-اللجوء إلى استعمال البحارة لمساعدتهم في الإبحار أو الاختفاء.

-الركوب عن طريق تسلق حبال البواخر الراسية على الأرصفة.

-الاختفاء داخل الحاويات الفارغة على الرصيف والتي يشرع في شحنها.

-لجوء المتسللين للأماكن التي يصعب الوصول إليها داخل الباخرة، عند التفتيش كالمحركات.

-استعمال الزوارق الصغيرة للعبور إلى البواخر سواء الراسية بالميناء، أو المتواجدة بعرض مياه البحر.

-استعمال دفاتر الملاحة البحرية المزورة.

-دفع مبالغ مالية سواء بالعملة الوطنية أو الصعبة للشريك المتواطئ.

-استعمال كل وسيلة أخرى تمكنهم من الوصول إلى أهدافهم المنشودة و المرجوة، دون التفطن إلى المخاطر التي تنتظرهم، سواء في الميناء، داخل الباخرة أو عند وصولها إلى أي ميناء في الخارج.

وتبقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر هي الطريقة المفضلة لدى شبابنا للجوء إلى البلدان الأوروبية خاصة "فرنسا"، "اسبانيا" و "ايطاليا"، وهذا راجع إلى قصر مدة السفر أثناء امتطاء البواخر، سواء الوطنية أو الأجنبية، حيث عادة تتراوح مدة عبور البواخر المستهدفة من(24-36 ساعة)، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن معظم الشباب المغامرين يلجؤون إلى هذه البلدان بسبب وجود عائلات لهم مغتربة مقيمة هناك أو زملاء سبق لهم وأن عبروا بطريقة غير شرعية وتمكنوا من إيجاد عمل سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية كما أن الفئات الاجتماعية الأكثر تعرضاً لهذه الظاهرة تتمثل في شباب الأحياء الشعبية الفقيرة والقصديرية أو الشباب و المراهقين المقيمين على السواحل الذين يفتقرون لجوازات سفر.

وتواجه فرق شرطة الحدود البحرية صعوبات كبيرة في التعامل مع هذه الفئة من المهاجرين وذلك لكثرة الأشخاص الذين يحاولون الهروب بهذه الطريقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ إعادة الكرَّة في حالة الإخفاق يجعل مصالح الأمن تجد نفسها في حلقة مفرغة، حيث تتعامل غالبا مع نفس الأشخاص، بسبب عدم صرامة القوانين الجزائرية في هذا الشأن[1].

ويقوم المهاجر بمبادرة انفرادية بنية الهجرة غير الشرعية من ارض الوطن إلى مختلف الدول المتقدمة يتحين خلالها فرص التسلل إلى المواني لركوب البواخر التجارية أو الخاصة بنقل المسافرين، مستعملا طرقه الخاصة في معرفة زوايا الميناء أماكن التسلل، اختيار الأوقات المناسبة، المعرفة المسبقة لبواخر المراد ركوبها، جنسيتها، مكان اتجاهها المحطات التي تتوقف بها وتاريخ إقلاعها .

وهذا النوع من المهاجرين المستعملين لهذا الأسلوب، كثيرا ما يكونون من مقيمي المدن الساحلية، ذلك لعدة اعتبارات منها، المعرفة الكلية والجزئية لسير حركة البواخر وأمنها، أو من فئة الأشخاص الذين يتوافدون باستمرار على المواني أو العاملين بها خاصة عمال المناولة أو تتم بمساعدة الغير في تقديم المعلومات أو المساعدة المباشرة ذلك بمقابل مادي نقدا أو نتيجة قرابة أو صداقة .

أما بخصوص استعمال الوثائق المزورة فيلجئ هذا الصنف إلى الهجرة غير الشرعية ضمن الرحالات البحرية المنظمة، بتقديم وثائق مزورة، والتي غالبا ما تجهض بسبب خبرة ويقظة الموظفين المكلفين بمراقبة الحدود عير المراكز.

إلاّ أنّ انتحال شخصية الغير باستخدام الوثائق الصحيحة وحمل مستعملها لكامل المواصفات صاحب جواز السفر، يصعب في كثير من الأحيان الكشف عنهم خاصة الإخوة التوءمان أو الأفارقة السود لتشابه ملامحهم.

كما يساعد على هذه الظاهرة تواطؤ بعض البحارة الأجانب، بعد إغرائهم بمبالغ معتبرة بالعملة الصعبة يتم خلالها الاتفاق على التستر عن أعين بقية طاقم الباخرة إلى حين بلوغ الوجهة المقصودة، والمساعدة حتى في عملية النزول.

---

1 فتيحة كركوش. مرجع سابق، ص 46.

وتشتد هذه الظاهرة حسب نشاط الميناء، خاصة منها ازدواجية النشاط "التجارة والصيد البحري"، هذا الأخير يشكل عامل مساعد ومهيأ يغري فئة البحارة الصيادين الإقدام على الهجرة غير الشرعية، ذلك لاحتكاكه الدائم ومعرفته الدقيقة لحركة البواخر التجارية وأمنها.
ويرى المتتبعون لهذه الظاهرة إن الإبحار غير الشرعي يعد الوسيلة المفضلة من طرف شبابنا بالإبحار سرا باتجاه الدول الأوروبية، واتخاذهم هذا المسلك كونه يوفر أكثر فرص النجاح في هذه المغامرة، لوطء الأقدام على الضفة الشمالية[1].

- **الطرق البرية:**

إن أسلوب التسلل البرّي يعد من أهم الأنماط المعتمدة والمعروفة في مجال الهجرة غير الشرعية وهذا على الرغم من أنه لا يلاقي الصدى الإعلامي الذي يعرفه الأسلوب البحري، ويمكن تعريف التسلل على أنه: "الاقتراب غير المستور إلى عمق الدولة بعد اختراق الحدود الدولية سيراً على الأقدام أو باستخدام وسيلة نقل ليلاً للقيام بغرض معين ومن ثمَّ العودة"، ويعرف أمنيا على أنه: "اختراق الحدود الدولية لإقليم دولة ما دون علم السلطات"[2].

فالهجرة غير الشرعية للأجانب ظاهرة ضخمة في بعديها الاجتماعي والأمني ما يجعل منها مشكلة كبرى للجزائر، والحالات الأكثر تكرارا للدخول غير الشرعي للأراضي الجزائرية توجد على الحدود مع مالي والنيجر في الصحراء حيث يشهد هذا الإقليم تحركات للسكان مرتبطة باقتصاد الطوارق والرحل، والتنقل حُر تقريباً في إطار تنظيم اقتصاد المقايضة المعروف في هذه المنطقة[3].

ومما حفَّز المهاجرين هو شساعة الحدود الجزائرية، فمع "المغرب"(1643كلم)، "مالي"(1376كلم)، "ليبيا"(982كلم)، "تونس"(965كلم)، "النيجر" (956كلم)، "موريتانيا" (463كلم)، و"الصحراء الغربية"(42كلم)[1]، وهو عامل بارز يصعب مراقبته ويشجع المهاجرين غير الشرعيين على العبور.

---

1 إسلام يسرى محمد جاب الله. مرجع سابق، ص ص 09-11.

2 صايش عبد الملك. **مكافحة تهريب المهاجرين السريين**، ص 166.

3 فيليب فارج. مرجع سابق، ص47.

1 **التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة(الرهانات–التحديات)**، مرجع سابق، ص25.

وما زاد في تفاقم هذه الظاهرة بداية من سنة(1990) هو تدفق أكثر من(34) جنسية افريقية وآسيوية بهدف الالتحاق بأوروبا عن طريق" اسبانيا" مرورا بـ"المملكة المغربية" وبأقل حدة عن طريق "ايطاليا" مرورا بـ"ليبيا" في سنوات تدهور المستوى الأمني وانشغال قوات الأمن بمحاربة الإرهاب.

ولعل قيام "اسبانيا" بتسوية جماعية لكل المهاجرين حفّز توالي الهجرات بأعداد غير مسبوقة من أقصى الجنوب والجنوب الغربي للجزائر وخاصة من طرف مهاجرين لم تشهدهم الجزائر من قبل لكل من :الهند، باكستان، بنغلاديش.[2]

إن طول حدودنا البرية(7011 كم) و الموقع الجغرافي "للجزائر" –وقوعها بين(07) دول و مساحة تقدر بـ (2.381.741 كم^2)– جعل منها محط أنظار مهاجري الدول المجاورة، فبالنسبة لحدودنا الشمالية الشرقية و الغربية فتنحصر ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الرعايا التونسيين و المغاربة، أما المناطق الجنوبية و التي تتصدرها ولايات "تمنراست"، "إليزي" و "أدرار" من حيث عدد المهاجرين القادمين من البلدان المجاورة "مالي"، "النيجر"، "غانا"، "موريطانيا" و"نيجريا"، التي يعتبرونها محطات عبور للتوجه بعدها إلى ولايات الشمال ثم أوروبا بحثا عن العمل وتحسين ظروفهم المعيشية.

وتعتبر الحدود البرية من أكثر الطرق استعمالا للتسلل بالنظر إما لشساعتها أو لقلة كثافة قوات الأمن أو انعدام الحراسة بها[3].

هناك ممران بريان رئيسيان يصلان إلى شمال أفريقيا. الأول من الشرق، ويعبر "تشاد" و"السودان". والثاني من الوسط والغرب، عبر "مالي" و"النيجر". ومسار القادمين من غرب أفريقيا، ذو الصلة الأكبر بالجزائر، يبدأ غالبا في "السنغال"، ويتجه نحو "موريتانيا" و"المغرب" وينتهي بـ"جزر الكناري". والمسار الآخر يبدأ من "مالي" باتجاه "الجزائر" و"المغرب"، أو من "النيجر" إلى "الجزائر" أو "ليبيا". ولكن هذه المسارات قد تبدأ أيضا في نقاط أبعد في القارة الأفريقية، من دول مثل "كاميرون" و"نيجيريا"، ويصل المهاجرون "الجزائر" عادة من نقطتي عبور. الأولى "أغاديز" في "النيجر"، و"غاو" في "مالي". والمواقع

2 الأخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق، ص09.

3 فتيحة كركوش. مرجع سابق، ص 46.

الحدودية الرئيسية هي "عين قزام" على حدود "الجزائر" مع "النيجر"، و"تينزاواتين" و"برج باجي مختار" على الحدود مع "مالي".

إن "تمنراست" أول المدن الجزائرية الرئيسية قرب الحدود مع "النيجر" في أقصى الجنوب. وتتركز في هذه المدينة أغلبية الجنوب صحراويين المهاجرين واللاجئين بطرق نظامية وغير نظامية، والعمال الموسميين، أو المهاجرين المرحلين حديثا.

أما الراغبون في الاستمرار نحو "المغرب" وأوروبا فيتجهون إلى "مغنية" ثم إلى "وجدة" في "المغرب"، والراغبون في الذهاب إلى "ليبيا" يتجهون نحو "جانت"[1].

تشير التقديرات إلى أنه يبلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين حوالي(100ألف) شخص سنويا ممن يحاولون عبور الحدود[2].

أهم طريقة يستعملها "الحراقة" الجزائريون للوصول إلى الضفة الأخرى هي البر، وتكون بالمرور إلى المغرب نظرا لقربها من إسبانيا التي لا يفصلها عنها سوى(17 كم). ويتسللون بالتواطؤ مع عصابات مختصة في تهريب الأشخاص إلى أماكن محددة تكون قريبة من مدينتي "سبتة" و"مليلة" مقابل مبالغ تصل إلى(6000 فرنك) فرنسي. بعدها تقوم العصابات بتسليمهم وثائق مزورة تمكنهم من الدخول إلى إحدى هاتين المدينتين. وأهم ما شجع المهاجرين إلى سلك هذا الطريق هو تسوية السلطات الإسبانية وضعية المهاجرين الجزائريين في فترة سابقة امتدت خلال التسعينات لدواعي إنسانية واجتماعية. ولما توقفت عن تسوية وضعية المهاجرين اضطر "الحراقة" إلى اتخاذ تدابير أخرى وهي استعمال القوارب للتنقل إلى الموانئ الأسبانية والتي كانت سببا في هلاك العديد من الأفراد.[3]

وتأخذ الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البرية وجهتين، إما التسلل إلى أرض الوطن أو خارجه، وما يخيف من هذه الظاهرة هو هجرة شباب دول الجوار الجنوبية والتدفق الهائل

---

1 ديفيد غنيس. **مغنية عبور حدود لا تُعبر**، ترجمة: عدلي الهواري. تقرير بعثة بشأن الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون من جنوب الصحراء الكبرى عند الحدود الجزائرية–المغربية، الشبكة الأورو–المتوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، 2013، ص08.

2 يوروميد للهجرة 2(2008–2011): التشريعات والمؤسسات والسياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورومتوسطية، 2011، ص110.

3 .فتيحة كركوش. مرجع سابق، ص 46.

لهم، فالمهاجرون الأفارقة الذين يدخلون التراب الوطني عبر الحدود، يفدون في شكل مجموعات، و ذلك بعدة أساليب منها:

- إما التسلل عبر المراكز الحدودية باستعمال وثائق مزورة أو بانتحال شخصية آخرين مستعملين وثائق سفر رسمية لغير حاملها*، وصعوبة الإثبات خلال المراقبة.
- إلى جانب العبور عبر المراكز الحدودية متخفين بالمركبات بين البضائع أو إحداث مخابئ محكمة بهيكل المركبة يصعب الكشف عنها، أو المرور على مسافات غير بعيدة عن مراكز المراقبة الحدودية، بحيث لا تسمح لمصالح أمن الحدود بتقصيها وإفشالها، أو الذين يلتحقون بقوافلهم بعد عبور الحدود في أماكن متفق عليها غير بعيدين بعد استعمال أختام مزورة أو مقلدة لتضليل حواجز الدرك أو الشرطة عبر الطرقات والتنقل إلى الشمال للمكوث أو العبور إلى أوروبا إما عبر المواني الوطنية باستعمال وثائق مزورة** أو اللجوء إلى التراب التونسي أو المغربي لمنافذ العبور هناك.

وكون تنقل المجموعات كل هذا تلجأ إلى عصابات متخصصة، لما لها من الوسائل الضرورية للنقل، المعرفة الدقيقة والدراية الكاملة بالمسالك، ولها شبكة واسعة من أهالي المنطقة الجنوبية، الذين يوفرون لهم المأوى والإقامة ويُستعمَلون كمرشد أثناء التنقل كل هذا من سكان المنطقة، إلى جانب هذا فإنهم يملكون أدوات وتجهيزات للتقليد والتزوير[1].

وجاء في الصحافة الوطنية أن الأفارقة المتواجدين بـ "أدرار" أضحوا يشكلون مخاطر على كل الجبهات فمن الإيدز إلى الشعوذة إلى التزوير والنصب والاحتيال. وفي غياب أرقام رسمية، يبقى عددهم مجهولا، فيما يؤكد بعضهم بأن الرقم يفوق(300) إفريقي من مختلف الجنسيات تتسرب عبر بوابة "برج باجي مختار" و"تمياوين"، وفي مقدمتهم الجنسية المالية والنيجرية، اختاروا "أدرار" وجهة لجمع المال الكافي لضمان مصاريف المغامرة الثانية التي تقودهم إلى "المغرب" و"اسبانيا".

* الوثيقة المحصل عليها بطرق احتيالية: وثيقة معدة بطريقة شرعية وغير محوّرة، ولكنها غير صادرة للشخص الحائز عليها.

** وثيقة محورة ولكنها معدة وصادرة بطريقة شرعية في الأصل.

1 إسلام يسرى محمد جاب الله. مرجع سابق، ص ص 14-17.

2) أشكال الهجرة غير الشرعية:

- **التسلل الفردي:**

يقوم هذا التنظيم على مبادرات فردية، إذ يعمد الشبان بشكل شخصي إلى تنظيم الرحلة/المغامرة، فيتولى المرشحون شخصيا، وبدون الاستعانة بأي طرف آخر، تنظيم كافة مراحل الهجرة، ويقرون مستلزماتها الفنية والمالية كافة. يتميز هؤلاء الشبان بخصال ذاتية عالية: الشجاعة، المغامرة، وكفاءات عالية في المراقبة، الحذر، الفطنة و الجرأة[1].

حيث تقوم مجموعة من الأشخاص يتراوح عددهم بين(05-10) أفراد بتوفير مبلغ مالي لشراء قارب وقد يصل المبلغ إلى حدود (80000 دج) للفرد الواحد[2]، وأحيانا يصل إلى(10-15 ألف دج) مع ضرورة توفير بوصلة الملاحة وجهاز "GPS" لتحديد نقاط النزول والتفريغ من المركب[3].

و تتشكل هذه الشبكات في الأحياء المهمّشة في الوسط الحضري أو في الأرياف والبوادي المتاخمة للمدن والقرى الساحلية. تجمعهم عادة علاقات شخصية متينة تسبق سعيهم إلى الهجرة، وتشكل خلفية وقاعدة للمشاركة. وينتظم هؤلاء في مجموعات صغيرة، ويكون لقيم المودة وتضامن القربى والجيرة دور حاسم في ذلك.

ويتسم تقسيم المهام في هذه المجموعات بكونه ضعيفا وغير مهيكل. ويأخذ التمويل في الحسبان المقدرة الذاتية، المواهب والخدمات. ويلتف أفراد المجموعة حول نواة/ قائد ينجز بمفرده-تقريبا- معظم الأعمال الصعبة، يختفي منطق الحساب والقسمة في هذه الشبكة. وهم يفضلون-عادة- الإبحار بمراكب الصيد الصغرى المخصصة لنقل أجهزة الإنارة، وتجهز عادة بمحركات ذات قدرة متوسطة. أما معارفهم وخبراتهم فإنها تظل تتراكم بمفعول الإخفاق[4].

و أحيانا يقوم شخص أو مجموعة صغيرة مقابل مبالغ معينة بالصعود و الاختباء في السفن التجارية أو البحرية دون علم إدارتها و ملاّحيها سواءً بمغافلة حرس السفن أو بالصعود إليها

---

1 مهدي مبروك. **المهاجرون السريون: مذنبون أم ضحايا**، مجلة الإنساني، عدد 50، مصر، خريف 2010، ص11.

2 محمد غربي. مرجع سابق، ص54.

3 محمد محمود السرياني، **مكافحة الهجرة غير المشروعة: هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**، ط01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010 ص184.

4 مهدي مبروك، مرجع سابق، ص11.

بعد السباحة إليها أثناء عملية الشحن و التفريغ و من ثمَّ يختفون في قوارب النجاة أو المخازن أو المستودعات، أو يتسللون من خلال النقاط البرية التي تقلّ فيها نقاط ومراكز المراقبة من قبل حرس الحدود[1].

هذا الشكل يشمل الذين اقبلوا على مغادرة التراب الوطني، باتجاه اوروبا أو امريكا الشمالية، والقادمين من الدول الإفريقية المجاورة إلى التراب الوطني بنية الإقامة والاستقرار أو تحيّن الفرص للعبور إلى أوروبا عبر البحر.

هذا الصنف يشمل مجموعة من الشباب تحمل نفس الأفكار وأحلام الفردوس ما وراء البحار، أو نتيجة تأثر البعض بذوبان الإرادة ضمن الجماعة بسبب الجيرة أو القرابة فتتكب أعضاء المجموعة وتصمم على الهجرة بشتى الطرق، فتخطط لها بعد الاشتراك في جمع المال الكافي والوسائل اللازمة "المأمونة".

بالإضافة إلى ذلك تعمل المجموعة على جمع المعلومات الكافية حول الوضع الكامل للحركة التجارية "البواخر"، لمدة أقصاها شهر واحد إلى حين تقع أنظارهم وتترابط أفكارهم حول الباخرة بعد معرفة الوجهة المقصودة، جنسية طاقمها، صنف الباخرة، إذ يفضَّل عادة ناقلة البضائع المختلفة عن غيرها من السفن التجارية "كناقلة الحبوب أو البترول"، ثم يتم معرفة موعد إقلاعها و الثغرات الأمنية من حيث الغفلة، السهو، الساعات المناسبة "التوقيت المناسب"، والرصيف الرابضة به، حالة الأرضية المجاورة من أجل التخفي والتسلل بين البضائع المكدسة وكل هذه المعلومات تساعد المجموعة الصغيرة من المهاجرين للتسلل على ظهر الباخرة المختارة.

للإشارة أنّه يدخل ضمن هذا الشكل فئة القصر، الذين تتراوح أعمارهم بين (15-18) سنة، وهم لا يعتمدون على استعمال الوثائق المزورة بل ينتهجون هذا الأسلوب.

هذا الشكل من الهجرة غير الشرعية يشاهد يوميا على المراكز الحدودية ، خاصة منها البحرية أو البرية، التي يقترفها بعض المهاجرين فرادى عبر الموانى أو الحدود البرية، لبلوغ السفن التجارية أو تنقل الأشخاص عبر المسالك البرية، خاصة التي تقل أو تنعدم بها المراقبة أو التخفي بالمركبات لعبور مراكز المراقبة ونقط التفتيش أو استعمال وثائق مزورة

---

1 عبد الله سعود السراني. **مكافحة الهجرة غير المشروعة: العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم**، ط01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص114.

أو انتحال شخصية الغير باستعمال جوازات السفر لأشخاص يحملون نفس مواصفاتهم الفسيولوجية خاصة منهم الأفارقة السود سنحاول تناول المراكز الحدودية البحرية والبرية والجوية[1].

- **الشبكات المنظمة:**

كانت الهجرة غير الشرعية السائدة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، تعتمد على محاولات فردية أو مجموعة قليلة من الأفراد تتدبر أمورها بنفسها، لكن أخذت هذه الظاهرة أسلوب خطير بظهور شبكات متخصصة مهيكلة ومنظمة، تمتد جذورها إلى خارج البلد الواحد، وقد ساعد على استفحال هذه الظاهرة ببلادنا وتجذرها نتيجة احتواء ظاهرة الإرهاب، واعتكاف المصالح الأمنية في مواجهة هذا السرطان الخبيث الذي أنهك كاهل البلاد والعباد.

- شبكات التهريب:

هذا الصنف يأخذ طابع تنظيمي مغلق يصعب الكشف عنه، وقد تتشعب خلاياه إلى عدة دول مثله مثل الجرائم المنظمة العابرة للوطنية، إلاّ أنّ الهجرة غير الشرعية في صنفها هذا تتدخل ضمنها أو تمارس من خلالها عدة جرائم نذكر منها: "جرائم التزوير للمحررات الإدارية بأنواعها، تزوير الأوراق النقدية، التهريب، جرائم العرض، الاعتداء والسرقات بالإضافة المخدرات وما شابه ذلك من الجرائم القانون العام".

ويعتمد هذا النوع من الإجرام على إمكانيات مادية تتجلى في وسائل النقل، الاتصال والإيواء، وعن الإمكانيات البشرية يضم تشكيلة هرمية وتنظيمية محكمة في توزيع المهام، ذلك من حيث اصطياد ضحاياهم بتوفير أساليب الدعاية، بإيهامهم بوجود أشخاص باستعمال أسماء مستعارة لتضليل المصالح الأمنية، تخفي وراءها تنظيمات متخصصة، تعمد إلى توفير قوارب وزوارق تم بناؤها في ورشات سرية تفتقد لجميع المقاييس الأمنية، أو تتولى شراء قوارب صيد أو نزهة غير صالحة للاستعمال، تُدخِل عليها بعض التصليحات لنقل مجموعة كبيرة من المهاجرين، التي كثيرا ما تتعطل محركاتها أو تحدث بها ثقوب نتيجة ارتطامها بالأمواج مخلفة ورائها ثمن حياة الشباب[2] .

---

1 إسلام يسرى محمد جاب الله. مرجع سابق، ص11.

2 نفس المرجع، ص ص 17-20.

ويعمل منظمو هذه الشبكات لصالح رؤساء لهم يمدونهم بطلباتهم(عدد المهاجرين المرغوب في تسفيرهم)، ثم يتولون إثر ذلك البحث عمن تتوفر فيه الشروط.

ولتجنب المغامرات، والمزيد من إحكام التنسيق يحتفظ المنظمون بقوائم احتياطية يلجؤون إليها عند الحاجة. وساهم انتشار الهاتف الجوال ومختلف تقنيات الاتصال الأخرى في تسيير العمل وتأكيد إحكامه.

وعلى خلاف الشبكات الأخرى، تضعف العلاقات الشخصية هنا، لتعوضها علاقات تعاقدية يغلب عليها منطق الالتزام رغم غياب أطراف محايدة تسهر على احترام بنود العقد، وهو ما فاقم عمليات التحايل، فهي شبكات تستند إلى السطوة، ولذلك فإن معاملة المهاجرين تقترب مما يمكن تسميته بـ"التجارة في المهاجرين" [1].

❖ تهريب المهاجرين:

تعرّف المادة(03 أ) من البروتوكول المتعلق بالتهريب ظاهرة "تهريب المهاجرين" عن طريق البر والجو والبحر بكونها "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى" [2].

وتهريب البشر المنظم يتم من خلال عصابات منظمة عبر شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرة في قوانين الهجرة، الجنسية والإقامة، وممن عملوا في وكالات السفر، السياحة وشركات النقل البري والبحري، حيث تستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للتفتيش والرقابة من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض فيها أحيانا المهاجرون غير الشرعيين للغرق بسبب الأعداد الكبيرة التي تفوق حمولة المراكب، ويستغل المهربون الفرصة لابتزاز المهاجرين غير الشرعيين واستغلال الظروف الاقتصادية التي يعانون منها[3].

فهي ترى في الهجرة غير الشرعية إمكانية أن تكون مصدرا للرزق، لذلك تعد لها العدة،

---

1 مهدي مبروك. مرجع سابق، ص12.

2 كلير لوتيي. **التحرك لمناهضة التجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين**، المنظمة الدولية للهجرة، سويسرا، 2010، ص21.

3 عبدالله سعود السراني. مرجع سابق، ص114.

فتستقطب أيدي عاملة، إما متخصصة أو غير متخصصة، وتوفر المعدات والأموال اللازمة. وبدأت هذه الشبكات تتنامى منذ أواسط العشرية الحالية، وبعد أن وضعت أغلب دول المغرب العربي قوانين متشددة للحد من الظاهرة.

و تتألف هذه الشبكات من أشخاص يعملون على اجتذاب المهاجرين وإقناعهم بذلك، ولهؤلاء تسميات مختلفة حسب جهات البلاد التي يأتي منها المهاجرون، مثل: "لقاطة" (أي الذين يلتقطون المهاجر)، أو "جالبة" (أي الذين يجلبونه)، أو "الخيط" وهو الرابط أو الوسيط... إلخ.

وتعمل هذه الشبكات على المستوى البحري، البري والجوي.

- التهريب البحري:

وتنتشر هذه الشبكات على طول السواحل، وتستفيد من أزمة الأيدي العاملة في قطاع الصيد البحري من جهة، ومن انتشار السوق السوداء لقطع الغيار البحرية التي توفر للراغبين في صنع المراكب كافة المستلزمات. وينتمي معظم العاملين في هذه الشبكات، خصوصا من يحتل المواقع المهمة فيها، إلى شرائح اجتماعية وسطى، أما الذين يتولون مهام ثانوية فهم عادة ما يكونون قادمين من أوساط شعبية، مهمشة ورثة[1].

وقد قام المهربون تدريجيا بإنشاء سوق يقدّمون فيه خدماتهم ويستعينون بالمتمرسين من البحّارة لنقل المهاجرين عبر المحيطات الذين كانوا يحاولون بمفردهم اجتياز المعابر البحرية المحفوفة بالمخاطر، ثم بدأ المهرِّبون يرسلون مراكب عبر البحار من دون بحارة متمرسين على متنها في أغلب الأحيان.

ويبلـغ المهاجرون نقاط أو مراكـز المغادرة الساحلية بمفردهم أو بمساعدة المهربين، ويجرون من هناك ما يلزم من ترتيبات مع المهربين البحريين، ويقـدمون "مجموعة خدمات" كاملة تشمل تقديم المساعدة فـور الوصول إلى بلد المقصد، ففي كثير من الحالات يدفع نصف تكاليف هذه المجموعة سلفا، أما النصف المتبقي فيدفعه أقارب المهاجر في بلد المقصد

1 مهدي مبروك. مرجع سابق، ص ص11-12.

بمجرد تأكيد وصول المهاجر سالما. وفي بعض الحالات، تدفع كامل التكاليف مقدما وهي حالة قد يضعف فيها دافع المهرب لضمان وصول المهاجر إلى وجهته سالما.

وبعد حصول اتفاق بين المهاجر والمهرب، ينقل المهاجر عادة إلى مكان عليه أن يمكث فيه حتى يوم المغادرة. وتكون المنازل مكتظة في المناطق الريفية بالمهاجرين لعدة أيام أو أسابيع، وأحيانا مع حراس مسلحين لإبقائهم ملتزمين بالنظام في الوقت الذي ينتظرون فيه العبور.

ثم ينقل المهاجرون عندما يحين وقت الرحيل إلى موقع المغادرة ليلاً في حافلات صغيرة خالية من المقاعد لزيادة قدرتها على استيعاب الركاب. ثم يتم تحميلهم على متن قوارب صغيرة أو ينقلون إلى قوارب صيد راسية في انتظارهم أو يؤخذون مباشرة على متن مراكب في موانئ صغيرة.

وعبور البحر رحلة محفوفة بالمخاطر. حيث يقود المراكب عموما مهاجرون بأنفسهم ليس لديهم خبرة في الملاحة البحرية ليتمكنوا من عبور البحر دون دفع تكاليف. ويزود بعض المهاجرين ببوصلة أو جهاز يعمل بالنظام العالمي لتحديد المواقع، و الكثير منهم لا يمتلك أي شيء يبحر بواسطته.

وتبحر المراكب من دون عَلَم أو اسم أو وثائق أيّاً كان نوعها، وتبقى هوية مالكيها مجهولة، ليفلت هؤلاء من خطر التحقيق معهم. وتزداد خطورة تعرض المركب للتحطم، وفي بعض الحالات لا تُزود المراكب بكمية كافية من الوقود لإتمام الرحلة، ويرسل المهربون أحيانا عدة مراكب في الوقت نفسه بقصد أن تصبح مراكز الاستقبال مكتظة ليُنقل منها المهاجرون فورا إلى أماكن أخرى[1].

- التهريب البرّي:

غالبا ما تكون الهجرة عبر البر عملية طويلة ومعقّدة ومؤلفة من عدّة مراحل، وقد تستغرق كل مرحلة منها عدّة أيام بل أو أسابيع من السفر عبر عدّة بلدان مختلفة وبعض هذه المراحل يُنظّمها محليّاً أفراد يعرفون المنطقة، وقد يعتمد المهاجرون الذين لا يسافرون جماعات على من يتصلون بهم في الخارج للحصول على مساعدة، وقلّما يسددون تكاليف

---

1 مجموعة أدوات تهريب المهاجرين، الأداة 2:الجهات القائمة بتهريب المهاجرين وعمليات التهريب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأمم المتحدة–نيويورك، 2013، ص ص24–25.

الرحلة بأكملها دفعة واحدة.

وقد يحاول المهاجرون عبور الصحراء بمفردهم أو يدفعون تكاليف خدمات نقل شاملة تتوفّر في معظم المدن الكبرى، أما تكاليف السفر بحافلة فتُدفع سلفاً دائماً، ويجري بعض الركاب الترتيبات اللازمة مع شركات النقل قبل المغادرة.

أما الخطوة الثانية فهي عبور الصحراء بحد ذاتها، ويجب على جميع المهاجرين تقريباً في هذه المرحلة أن يقيموا اتصالات مع وسطاء الذين يرتبون مسار الرحلة من أجل السلامة، ومع سائقين يعرفون دروبها و يستطيعون تلافي كشف أمرهم ويمرون بهم بعدّة مراكز.

و تستخدم في حالات كثيرة شاحنات كبيرة لنقل عدد يصل إلى(160) شخص، وفي حالات أخرى حافلات صغيرة لنقل عدد يتراوح بين(25–30) شخص ولكن بتكلفة أكبر وعادة ما تدفع مبالغ من المال للموظفين على الحدود، وقد لا يواجه المهاجرون في رحلتهم أخطاراً طبيعية فحسب بل أيضاً جماعات جيِّدة التنظيم من قُطَّاع الطرق.

وكثيراً ما يترك المهرِّبون المهاجرين خارج المراكز، مخافةَ أن يُكشف أمرهم .وقد يختبئ المهاجرون الذين يسافرون دون مهرِّبين لعدة أيام ويبحثون في الوقت نفسه عن مهرِّبين يأخذونهم إلى وجهتهم المقصودة.

وكثيراً ما يقيم المهاجرون في مجموعات مع رفاق من مواطنيهم المدمجين فعلاً في المجتمع المحلي ممّن قد يستطيعون مساعدتهم في إيجاد عمل أو تسهيل سفرهم لمتابعة الرحلة وتشكّل المجموعات على أساس الانتماءات العرقية واللغوية، وفي بعض الحالات يعيش المهاجرون في مخيمات تضم مئات الأشخاص حيث يفتقرون إلى المرافق والموارد و يتعرضون باستمرار للتهديد بالعنف على يد منظّمات إجرامية وفي هذه الحالة لا يكون أمام المهاجر خيار سوى القبول بعمل يخضع فيه للاستغلال.

وحالما يفلح المهاجر في تدبير سفره لمتابعة الرحلة يُنقل إلى نقطة ركوب في وقت متأخر من الليل عادة، ويتم فيها تحميل مجموعات من المهاجرين يتراوح عددهم بين(25–45) مهاجر على ظهر شاحنة قد تكون جزءاً من قافلة مؤلّفة من(02–03) شاحنات تسير عبر الصحراء في رحلة تستغرق(10 أيام) تقريباً[1].

---

1 **مجموعة أدوات تهريب المهاجرين**، نفس المرجع، ص ص22–23.

- التهريب الجوّي:

يكيف مهربوا المهاجرين أساليب عملهم وفقا لمتطلبات كل مسلك من مسالك التهريب ووفقا لظروف هذا التهريب ويستخدمون طرائق متطورة جدا وباهظة التكلفة في كثير من الأحيان للتحايل على الجهود المبذولة لكشف أمرهم. فالسفر جوا من أغلى الأساليب التي يستخدمها المهربون ومن أكثرها تطورا. فهو أكثر أمناً من الرحلات البرية أو البحرية.

ويجني المجرمون الضالعون في تهريب المهاجرين عن طريق الجو أرباحا تقدَّر بملايين الدولارات. وغالبا ما تكون الدروب التي يسلكونها ملتوية حيث تمر عبر عدة مطارات مختلفة في قارات مختلفة. ويستخدم المهرّبون وثائق مزورة أو وثائق يُحصَل عليها بوسائل احتيالية ويرشون الموظفين خلال الرحلة.

ويمكن أن تتورط عدة أطراف في تهريب المهاجرين عن طريق الجو. وعادة ما يتصل المهاجرون في البداية بأحد "الوكلاء" (يكون أحيانا وكيل أسفار حقيقيا)، وهو أول نقطة اتصال في شبكة التهريب. ويجري المنسقون في البلد الأصلي وبلد المقصد اتصالات بين الطرفين، بمساعدة وسيط في أغلب الأحيان.

ويمكن أيضا إشراك المزورين في تزويد المهاجرين بجواز سفر مزور أو مزيف وتأشيرات مزورة. وقد تشارك أطراف أخرى في توفير جوازات سفر تحمل صور أشخاص يشبهون المهاجرين الذين يستخدمون هذه الجوازات.

ومن الأطراف الرئيسية الأخرى في عملية التهريب الأشخاص الذين يتقاضون مبلغا معينا لقاء غض الطرف عن عملية التهريب أو تسهيلها فعلاً. وقد يكون هؤلاء الأشخاص من موظفي التسجيل في الخطوط الجوية أو موظفي سلطات الهجرة أو موظفي المطار.

وتشمل الأطراف الأخرى الضالعة في تهريب المهاجرين عن طريق الجو أشخاصا يقدمون خدمات مخصصة على طول خط سير الرحلة، مثل السكن والنقل المحلي عبر نقاط العبور. وقد يعمل أيضا سماسرة العملة على تسهيل المعاملات المالية بين الأطراف المشاركة في أي مرحلة من مراحل العملية[1].

1 **مجموعة أدوات تهريب المهاجرين**، نفس المرجع، ص27.

وللهجرة غير الشرعية وجه آخر، و هو الاتجار بالبشر.

❖ الاتجار بالبشر:

إن ما شهدته البشرية من تقدم ورقي وتطور مع مر العصور له إيجابيات وسلبيات، وإن كانت السرعة في التواصل وتقريب المسافات وانتشار التعليم وازدهار التكنولوجيا من إيجابيات هذا التطور، فإن سلبياتها لا حصر لها أيضا، ومن أسوأ أشكال هذا التقدم هو اتجار الإنسان بأخيه الإنسان.

و الاتجار بالبشر مصطلح حديث انتشر في العالم بأسره، وهذا الانتشار إن دل، فإنما يدل على ما يحدث في العالم من انتهاكات للحريات الأساسية التي تحفظ كيان الإنسان وآدميته. من هنا نرى أن لهذه الجريمة خطورة بالغة على الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه، بل على العالم بأسره خاصة بعد أن اتخذت هذه الجريمة الطابع عبر الوطني، فهي لا تؤثر على مجتمعات معينة، بل تنتقل من مجتمع إلى آخر، وتخترق حدود الدول، وتزداد هذه الجريمة خطورة مع ما يصاحبها من آثار اجتماعية واقتصادية.

➢ تعريف الاتجار بالبشر:

تُعرِفه المادة(03 أ) من برتوكول الأمم المتحدة الخاص بـ"منع و قمع و معاقبة الاتجار بالأشخاص و بخاصة النساء و الأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنه: " تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد أو استخدام القوة أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخصا آخر لغرض الاستغلال"[1].

ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء[2].

ويقوم عمل هذه المنظمات بإغراء الضحايا بوعود زائفة بالتشغيل وغيره من الفرص،

---

1 مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين.الأداة 05: الإطار التشريعي، ص15.

2 كلير لوتيي. مرجع سابق، ص22.

وتتمثل الوعود الزائفة في: التكفل بتمدرس أحد الأطفال، أو إيجاد عمل محتمل، أو تحسين ظروف العيش، أو الحصول على رخصة إقامة في بلد أجنبي. ويبقى وعد الضحية بإيجاد عمل أكثر الوسائل توظيفاً لإغراء ضحايا شبكات الاتجار.

وقد تستقطب شبكات الاتجار الضحايا بطرق رسمية من قبيل الإعلانات في الجرائد، لكن في الكثير من الحالات بطرق شخصية وغير رسمية مثل المعارف الشخصية للضحية، والسماسرة الثقات، الذين تعرفهم الأسرة أو الأصدقاء.

قد يبدأ العنف في حق الضحايا عند بداية مرحلة التنقيل، بهدف السيطرة عليهم وتسهيل مراقبتهم، إذ من الممكن أن يتعرضوا للتهديد أو الترهيب أو الاغتصاب أو العنف.

ويجري السفر عن طريق البر أو الجو أو البحر حسب السياق. ويتم أحياناً نقل ضحايا الاتجار باستخدام وسائل نقل جد خطيرة، مع حملهم على عبور الحدود قسراً عبر مسالك ودروب تنطوي على قدر كبير من الخطورة.

وعند وصول ضحايا الاتجار إلى وجهتهم، يكونون مرغمين على مقاساة وضعيات الاستغلال، في ظروف شبيهة أحياناً بظروف النخاسة والرق، أو يُحرمون تماماً من حقوقهم الأساسية[1].

ورغم من أن الضحايا يوافقون على نقلهم، إلاّ أنهم إما لا يوافقون البتة على الاستغلال أو أن موافقتهم لا تكون محل اعتبار من خلال استخدام الإكراه والخداع من طرف المسؤولين على الاتجار في الأشخاص. ويكمن الهدف الذي ينشده ضحية الاتجار في تحقيق ما وُعد به(الدراسة، العمل...)، في حين يسعى المتاجر إلى استغلال ضحية أخرى.

إن نهج الشبكات يساعد على إدراك الصلة الهامة بين "العالم العلوي" و"العالم السفلي" في قضايا الاتجار، ووُجدت في بعض الحالات شركات أعمال تقوم بدور جهات مستغلة في هذه العصابات ومسؤولون يوفرون الحماية للجناة من إنفاذ القانون[2].

---

1 كلير لوتيي. نفس المرجع، ص28-29.

2 مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة و العدالة الجنائية. **اتخاذ التدابير في مجال العدالة الجنائية للتصدي لتهريب المهاجرين و الاتجار بالأشخاص: الصلات بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية**، الأمم المتحدة، سلفادور-البرازيل، 12-2010/04/19، ص ص02-03.

II. انعكاسات الهجرة غير الشرعية

1) من الناحية الاقتصادية:

إن للهجرة آثار اقتصادية خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال، حيث أن الهجرة تتم بشكل انتقائي لنوع العمل المطلوب في الدول المستقبلة وبالتالي يقل نوع العمالة في الدول المرسلة ويرتفع سعره وتحدث مشكلات في هيكل الإنتاج ومتطلبات السوق، خاصة مع عدم وجود أطر تنظيمية لهذه الهجرات حيث أنها تتم بشكل غير شرعي، كما أن تحويلات المهاجرين أصبحت تشكل مصدر هام من مصادر الدخل القومي للدول المرسلة للعمالة، وبالتالي فإن أيّ خلل في عودة هذه العمالة إلى بلادها قد يسبب أزمة في اقتصاديات الدول المرسلة للعمالة ولو بشكل مؤقت[1].

فالأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في المناطق الحدودية والمدن الكبرى، أحدثت اضطرابات في التنمية الاقتصادية حيث أصبحوا يشكلون يد عاملة رخيصة تتطور وتنمي العمل غير الشرعي مما يخلق وضعية اقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية وهذا ما ولد مظاهر العنصرية.

من جهة أخرى طور المهاجرون طرق الاحتيال والتزوير للوثائق والأوراق المالية، وتوزيعها في الأسواق، وانتشار السوق السوداء أثر سلبا على الاقتصاد الوطني إضافة إلى صعوبة تطبيق البرامج الاقتصادية بصفة فعالة في المناطق التي يقيم فيها المهاجرون غير الشرعيين[2].

إن الأعداد الهائلة من المهاجرين المتواجدين في الولايات الحدودية المستهدفة أحدثت مايلي:

---

1 عبد القادر رزيق المخادمي. **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، مرجع سابق، ص44.

2 الأخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق، ص13-14.

- **بالنسبة للدول المستقبلة:**

-اضطرابات في ميدان التنمية الاقتصادية أثرت في التحكم في برامج التموين بالنسبة للموارد الضرورية لتلك المناطق.

-الوجود المكثف لهؤلاء أدى إلى ارتفاع البطالة في أوساط السكان الأصليين نتيجة تقديم خدمات من قبل هذه الفئة بمقابل زهيد.

- تدهور القيمة النقدية الوطنية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني[1].

- تصاعد الحد الأدنى للمؤهلات العلمية اللازمة لشغل المهن. وانتشار الفساد في بعض الأجهزة الأمنية من خلال تقديم الرشاوى والعمل بالمحسوبية والوساطة للتغاضي عن المهاجرين غير الشرعيين والإفراج عنهم عند إلقاء القبض عليهم.

- انخفاض مستوى المعيشة الذي يؤثر بشكل مباشر على الفرد وأخلاقه واحترامه لنفسه وللآخرين. إلى جانب تأثر معدلات النمو الاقتصادي، والإخلال بآليات سوق العمل وجلب عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة كثرة العمالة المتسللة للدولة، وانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية[2].

-كما ولدت هذه الظاهرة نمو قطاع اقتصادي على حساب قطاع آخر ونمو قطاعات غير منتجة بل سالبة للدخل القومي وإخراج هذا الدخل من حيّز البلاد دون أن يعود بأي ناتج وزادت من عدد العاطلين عن العمل.

- كما أنها أدّت إلى زيادة نفقات الدولة من حيث تشديد الإجراءات على الحدود بسبب تضخيم النظرة السلبية إلى الموضوع علماً أن هذا التضخيم لا يفيد بل يزيد الأمر سوءاً بشكل غير مبرّر وكل ما في الأمر هو أن ينظر إليه بإيجابية فهؤلاء المهاجرين بحاجة إلى المساعدة وليس إلى تشديد المراقبة على الحدود.

-الشعور بعدم الانتماء للهوية العربية والإسلامية عند غالبية الشباب المهاجر[3].

---

1 إسلام يسرى. مرجع سابق، ص18.

2 محمد محمود السرياني. **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**، مجلة الأمن والحياة، عدد357، الرياض-السعودية، 1433هـ، ص60.

3 الندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت-لبنان، 04-2011/07/05.

-انتشار العمالة العشوائية وذات الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة المزاحمة للمواطنين في فرص العمل التي تقبل بأجر أقل وبشروط قاسية.

-تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية.

-الضغط على المرافق العمومية والخدمات الأساسية.

-انتشار المشاريع الوهمية وتزايد جرائم غسل الأموال[1].

- بعض المهاجرين غير الشرعيين قد يقبلون العمل في أعمال لا تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المهنية، مما يؤدي مع مرور الوقت إلى فقد هؤلاء لمهاراتهم و توقفهم عن اكتساب مهارات جديدة [2].

✓ ولكن لا يمكن إنكار أن للهجرة غير الشرعية جانبا مضيئا لدولة الاستقبال لهؤلاء المهاجرين، وذلك على النحو التالي:

- تساعد الهجرة غير الشرعية الاقتصاد في الدولة المستقبلة عن طريق سد فراغ الوظائف ذات الراتب المنخفض.
- تساعد على رفع معيشة الأفراد غير الشرعيين على أراضي تلك الدولة.
- تخلق الهجرة غير الشرعية مستويات عدة للتسوق، حيث توجد خيارات عدة للمتسوق، مما يساعد على ازدهار العملية الاقتصادية.
- يقوم هؤلاء المهاجرون غير الشرعيون على تأجير وحدات منزلية بأماكن يصعب توطين المواطنين بها، مما يساعد على توطينها.
- يفتح العديد من المهاجرين حسابات في البنوك، مما يعود بالنفع على اقتصادها.

يعمل المهاجر غير الشرعي ويكلف بمهام لا يقبلها الوطني مما يساعد في دفع عجلة التنمية بالبلد المستقبل لهم، حيث تمكنت العديد من الدول الأوروبية بفضل العمالة الماهرة المهاجرة إليها من تحقيق قدر كبير من الاستغلال الاقتصادي للموارد المتاحة لديها[3].

---

1 عثمان الحسن محمد نور.ياسر عوض الكريم مبارك. مرجع سابق، ص82.

2 حمدي شعبان. مرجع سابق، ص 10.

3 أحمد رشاد سلام، **مكافحة الهجرة غير المشروعة: الأخطار الكامنة والظاهرة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة**، ط01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض-السعودية، 2010، ص254.

- **بالنسبة للدول المصدرة:**
  - هجرة الأدمغة:

من الانعكاسات السلبية للظاهرة على الجزائر أنها كانت سببا في تدهور معايير تقدير الجهد والموهبة في كثير من المؤسسات المتصلة بالتعليم والبحث العلمي، إضافة إلى أن هجرة الأدمغة أدى إلى نقص الكوادر العلمية المؤهلة لقيادة برامج التنمية، الأمر الذي لاشك انه كان سببا في عجز المؤسسات التعليمية عن تبني برامج إستراتيجية للتحديث[1].

- فهذه الهجرة تقلص وجود اليد العاملة المؤهلة التي تحتاجها دول الجنوب من أجل تأمين تنمية ذاتية ومستدامة وإعادة هيكلة لاقتصادياتها. فهجرة الأدمغة يؤدي إلى توسيع الهوة بين الشمال والجنوب، فضياع الرأسمال البشري بسبب هجرة العمال يقلص الإنتاجية وبالتالي انخفاض الدخل الفردي والبطء التلقائي للنمو في بلدان المصدر.

– فتكوين الأطر يكلف، فحسب المعطيات المتوفرة فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقدر تكلفة تكوين إطار إفريقي مهاجر(184.000) دولاراً أمريكياً، ففقدان (20.000) إطاراً سنوياً في إفريقيا يعادل ضياع حوالي(4 مليار) دولار. هكذا تمول الدول الفقيرة تكوين مهاجريها المؤهلين دون أن تتلقى أي تعويض عن هذا الاستثمار.

– فالعمال ذوي التأهيل العالي يساهمون كذلك في المالية العامة من خلال الضرائب، وبالتالي فدول المصدر تفقد كذلك مصدرا مهما للدخل التي يمكن إعادة توزيعه.

– وفي النهاية، فدول المصدر تجد نفسها مضطرة لأن تدفع ثمنا باهظا للخبراء الأجانب من أجل تعويض مواطنيها المؤهلين الذين غادروا البلاد. فدول شمال إفريقيا تجد نفسها أمام تناقض ظاهري، فهي من جهة تشهد هجرة أدمغتها ومن جهة أخرى تتحمل تكاليف باهظة من أجل جلب خبراء دوليين. فهذه الوضعية تكتسي خطورة بالغة بالنظر إلى أن غالبية مقاولات هذه الدول تعاني من قلة التأطير ومن نقص الكفاءات[2].

---

1 محمد غربي. مرجع سابق، ص56.

2 الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكتب شمال أفريقيا، 2007، ص41-42

– هدر الطاقات العربية في مجالات لا طائل منها فيما خصّ التطوّر والرقي مما يؤدّي إلى هجرة الأدمغة إلى خارج نطاق الدول العربية.

فهجرة الأشخاص ذوي المهارات العالية، ما يسمى "نزوح الأدمغة"، يؤثر في تقديم الخدمات الأساسية، ويستنزف الموارد المالية ويحد من النمو الاقتصادي في بعض السياقات. والبلدان الصغيرة النامية التي يوجد فيها عدد قليل نسبيا من المهنيين تتضرر بصفة خاصة من هجرة العمال ذوي المهارات العالية. فقد أدت هجرة المعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية إلى إضعاف تقديم الخدمات في بعض البلدان[1].

– والنقص في العمالة الماهرة يؤدي إلى زيادة هائلة في معدلات الأجور للمتواجدين من هذه الفئات، الأمر الذي يؤثر على هيكل الأجور والتكلفة الاقتصادية للسلع والمنتجات .

– وتؤدي أيضا إلى إحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة، وفقدان الحافز لديها على التقدم والتطوير، بل وقد يصل الأمر إلى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة للمقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر.

- التحويلات المالية للمهاجرين:

وبالرغم مما تجلبه القوة المهاجرة من تحويلات مالية إلى البلد الأم تفيد في عمليات التنمية إلاّ أن هذا الأمر لا يخلو من سلبيات تتمثل في:

□ التقلبات التي قد تحدث في قيمة التحويلات من سنة إلى أخرى، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات للدول المصدرة للعمالة.

□ دور هذه التحويلات في زيادة معدلات التضخم في الدولة الأم نتيجة نقل أنماط الإنفاق الاستهلاكي[2].

– التأثير على حجم الإنتاج والناتج القومي، ما يترتب عليه انخفاض حركة التصدير والاستيراد، واختلال الميزان التجاري وانخفاض الناتج القومي، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية نتيجة انخفاض مستوى المعيشة، إضافة إلى هدر رأس المال البشري، حيث تتدهور قيمته ويقل عمره الإنتاجي نتيجة البطالة.

---

1 الهجرة الدولية والتنمية، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 68، المادة(52)، 2013/07/25، ص14.

2 حمدي شعبان. مرجع سابق، ص10.

هدر الموارد التي أنفقت على تعليم المواطنين، والتي كان من الممكن الاستفادة منها في مجالات إنتاجية وتنموية أخرى[1].

✓ و من الآثار الإيجابية:

- تستفيد دولة المهاجر غير الشرعي من خلال تحويل مدخراته إلى أسرته، مما يساعد في عجلة التنمية الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة بكثير من الأسر في تلك الدول.
- يقوم المهاجر غير الشرعي عند عودته إلى بلده باستثمار جزء من مدخراته بهدف تحسين مستوى حياته و حياة أسرته[2].

1 محمد محمود السرياني. **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**، مرجع سابق، ص60.

2 أحمد رشاد سلام، **مرجع سابق**، ص254-255.

2) من الناحية الاجتماعية.

للهجرة آثار كثيرة تطال البلد المصدر، المستقبِل، الفرد، أسرته، مجتمعه المحلي والكبير، كما تطال البناءات والمؤسسات الاجتماعية.

فالمهاجر الأفريقي يتعرض لصعوبات التكيف مع البيئة الجديدة، والتعرض للبطالة والعيش في العشوائيات، ومواجهة مظاهر التعصب والتطرف والتمييز العنصري. وقد ازدادت هذه الصعوبات شدة بعد أحداث(09/11).

كما تتأثر بظاهرة الهجرة غير الشرعية البناءات المجتمعية والمؤسساتية في البلاد المصدرة والمستقبلة لها. فهي تؤثر على قوة العمل في البلاد المصدرة حيث تنخفض نسبة الأيدي العاملة الشابة، والخبرات الفنية والمهنية المكونة لهجرة الأدمغة. وتستمر الآثار السلبية لهذه الخسارة لسنوات طويلة خصوصا وأنها تتسبب في استمرار النزيف حيث يساعد المهاجر هجرة قريب أو صديق ، ويتشجع آخرون على اتخاذ نفس القرار[1].

وعلى الرغم من أن الهجرة يمكن أن تكون تجربة تمكينية، فإن الشباب معرضون بصورة خاصة للعنف والاستغلال وسوء المعاملة في جميع مراحل الهجرة. والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم معرضون لمخاطر شديدة.

ويواجه الأطفال في سياق الهجرة غير الشرعية تحديات عديدة منها: الاحتجاز، الترحيل في حقهم أو حق والديهم، الافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية مثل: تسجيل المواليد، التعليم، الرعاية الصحية والإسكان[2].

- **بالنسبة للدول المصدرة:**

لا شك أن هجرة أبناء الدول المصدرة ينعكس عليها ضعفا في الخبرات والكفاءات والأيدي العاملة، ولكن المشكلة الأساسية هي فقدان عائلها، ما يؤدي إلى أسر تتشرد بالكامل في المهجر والمعبر، أو أطفال الذين يولدون في الانتظار.

- شبكات الاتجار بالبشر والتهريب:

–نتيجة للسياسات الأوروبية المتشددة تجاه الهجرة؛ نشطت شبكات الاتجار بالبشر، وذلك

---

1 محمد محمود السيد. مرجع سابق، ص

2الهجرة الدولية والتنمية، المادة(66)، مرجع سابق، ص17.

باستغلال حاجة المهاجرين للوصول إلى أرض الأحلام، حيث يجد المهاجرون أنفسهم قد تحولوا إلى عبيد، مجبرين على ممارسة أعمال السخرة، أو الدعارة أو الجريمة المنظمة، وتُقدر منظمة العمل الدولية أعداد ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض العمل بالسخرة، أو الإجبار على العمل، بما يقرب من (12.3 مليون) نسمة فيما يشير تقرير عن الاتجار بالبشر صادر بتاريخ (2004/06/14) عن مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر التابع للخارجية الأمريكية إلى أنه في كل عام يتم الاتجار بنحو(600.000–800.000) رجل وامرأة وطفل عبر الحدود الدولية[1].

- **بالنسبة للدول المستقبلة:**

لقد أشارت الإحصاءات الرسمية إلى وجود (32 ألف) شخص من جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في الجزائر في عام (2008)، في حين أكدت دراسات وجود (50 ألف) شخص يسكنون في مدينة "تمنراست" الجنوبية وحدها، ناهيك عن ذكر الذين يسكنون في المدن الحدودية الأخرى. ووفقا للجنة الدولية لتنمية الشعوب، كان يعيش في الجزائر في عام(2008) عدد يتراوح بين(85–60 ألف) مهاجر من جنوب الصحراء الكبرى.

ومن بين هؤلاء(26 ألف) مهاجر بطريقة غير نظامية.

وبالإضافة إلى ذلك، استمر تصاعد اعتقال وترحيل الجنوب صحراويين طوال عام (2000)، وتم طرد(41 ألف) مهاجر بطريقة غير نظامية بين(2009–2011).

ويشير آخر ما توفر من أرقام قدمتها الحكومة الجزائرية إلى وجود(25 ألف) مهاجر ولاجئ بطرق غير نظامية من جنوب الصحراء الكبرى، معظمهم من مالي والنيجر، مع حلول شهر ديسمبر (2012)[2].

- مشكلة الاندماج

يتوجه معظم المهاجرين في عالمنا إلى الدول الغنية وفي مقدمتها دول شمال أمريكا والاتحاد الأوروبي. ويعود اختيارهم لهذه البلدان إلى سعيهم لإيجاد فرصة عمل تساعدهم على تحسين مستواهم المعيشي. غير أن غالبيتهم تعاني هناك من صعوبات كثيرة على

---

1 أحمد اسماعيل. مرجع سابق، ص 75.

2 ديفيد غنيس. مرجع سابق، ص06.

صعيد الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة. ومن بين هذه الصعوبات يبرز:

– ضعف مستوى التأهيل مقارنة بالمستوى السائد في الدول الصناعية الغنية.

– ظاهرة التمييز العلني والمبطن ضد المهاجرين وأبنائهم بسبب ازدياد حدة البطالة في هذه الدول فمنهم من ينظر إلى المهاجر أو أبنائه كمنافسين لهم في السوق على فرص العمل الآخذة بالتراجع. ومن شأن ذلك أن يولد حساسيات ويساعد على شيوع أحكام مسبقة تقف عائقاً أمام اندماج القسم الأكبر من المهاجرين في مجتمعهم الجديد وتنميته.

➢ الاندماج يتطلب ضمان الحقوق

– تزايد أعداد المهاجرين والمشاكل التي يواجهونها بسبب التمييز وغيره، كانت وراء الأسباب التي دفعت واضعي تقرير اللجنة الدولية إلى مطالبة الدول الغنية بوضع سياسة هجرة تضمن للمهاجرين حقوق العيش والعمل والاندماج في مجتمعاتهم الجديدة. ومما يعنيه ذلك توفير فرص التعليم والتأهيل لهم أسوة بغيرهم من الفئات الاجتماعية.

– كما تعني منحهم حقوق الإقامة التي تسمح لهم بالعمل دون قيود بدلاً من إقامة مؤقتة تحد من حريتهم ولا تساعد على اندماجهم.

– ويزيد من أهمية دمج المهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة حاجة معظم الدول الصناعية الغنية إلى العمالة الشابة بسبب تراجع الولادات فيها لصالح زيادة نسبة كبار السن. وفي المدى المنظور يتوقع أن يخل هذا الأمر بالتركيبة السكانية في العديد منها، مما يهدد أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي فيها ...الخ.

– غير أن مشكلة اندماج المهاجرين لا تقع فقط على عاتق مجتمعاتهم الجديدة وسلطاتها. فهناك تقصيرا أيضاً من قبل عدد هام منهم أنفسهم. ويتجلى هذا التقصير في صور عديدة لعل أبرزها:

– ضعف الجهود التي يقومون بها من أجل تعليم أنفسهم وتأهيل أولادهم بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل في البلدان التي يعيشون فيها. كما يتجلى في موقفهم السلبي إزاء عادات وتقاليد وقوانين أبنائها. ومما يثير الاستغراب مطالبتهم إياهم باحترام عاداتهم وتقاليدهم دون أن يقوموا هم أنفسهم بالمثل. وعليه فإن المطلوب منهم ليس تعلّم لغة مجتمعهم الجديد فقط، وإنما العمل على اندماج حقيقي ينطوي على التفهم والاحترام المذكور من جهة وعلى مشاركة أبناء مجتمعهم الجديد من جهة أخرى.

كما أن اقتحام المهاجرين السريين عالم الشغل، واستغلالهم من طرف بعض الانتهازيين خاصة في مجال الزراعة والبناء، بأثمان زهيدة، قلص فرص عمل المواطن، وزاد في حدة البطالة وصعوبة كسب العيش[1].

– التفكك الأسري والانحراف الأخلاقي.

– زيادة نسبة الإعالة في المجتمع.

– معاناة المهاجرين غير الشرعيين من ظاهرة الاغتراب في مجتمع جديد لا يشعرون بالولاء أو الانتماء له.

– زيادة الضغط على الخدمات والمرافق في مناطق العمل.

– المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تظهر نتيجة التباين بين المجتمعات.

– ظهور الأحياء العشوائية التي تتدنى فيها الخدمات الضرورية.

– دخول عادات غريبة على المجتمع، وظهور قيم غير سليمة وثقافات دخيلة مثل التسول والتسكع والبطالة.

– وجود أشخاص من الذين لا يحملون وثائق الجنسية.

– مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة.

– ترسيخ قيم دونية العمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين[2].

– استعداد بعض المهاجرين للتنازل من أجل البقاء بتبديل دينهم وأخلاقهم.

– زيادة نسبة الذكور في بلد المهجر تثير بعض المشاكل المتمثلة في تكدس المسكن بكثافة من الذكور مما يولد ميلا للعنف والانحراف الأخلاقي والسلوك الإجرامي.

– ظاهرة الأقليات الذين يتواجدون في أماكن معينة تجمعهم ثقافتهم الخاصة، ويتجهون تدريجيا نحو محاولة إثبات ذاتهم بالضغط على المجتمع للاعتراف بهم.

– الدول المستقبلة تعاني من تهديد لأمنها وسلامها من جراء هجرة العمالة، ولا شك أن الهجرة وانتقال الأيدي العاملة مع تعدد مصالحها في بلدان الاستقبال يؤديان إلى التعايش بين جماعات بشرية مختلفة فطريا أو ثقافيا، لكل منها طموحاتها واتجاهاتها في إطار

---

1 إسلام يسرى محمد جاب الله. مرجع سابق، ص17.

2 محمد محمود السرياني. **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**، مرجع سابق، ص ص60-61.

المجتمع الجديد الذي انتقلوا إليه، ويسود في إطار ذلك التعايش أنواع مختلفة من العلاقات بعضها علاقات تنافس وصراع وبعضها سيطرة واستغلال وخضوع، وما يترتب عليها من حدوث توترات داخل المجتمع، وبين الجماعات المختلفة[1].

- الإخلال بالتوازن الديموغرافي: خاصة في ولايات الجنوب مهددة بذلك مواطني المنطقة، فتعدد الجنسيات(أكثر من 34 جنسية في مناطق معينة: "تمنراست"..) نتج عنه: – الانتشار الواسع لممارسة الدعارة والمساس بقيم وأخلاق المجتمع.

– إضافة إلى ظواهر التشرد والتسول والبناءات القصديرية والخيام بمحاذاة المدينة والتي يتخذها هؤلاء المهاجرين كمساكن لهم[2].

– خلق تعددية في المعتقد الديني وما يتبعه من خطر على وحدة الأمة.

–التأثير السلبي على تطبيق البرامج الاجتماعية المحلية المسطرة وحرمان السكان الأصليين من الاستفادة منها.

– انتشار ظاهرة الزواج من أجنبيات، لبحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر يضمن له وجوده داخل الدولة. وغالبًا ما ينتج عن هذا الزواج انجاب يتلوه طلاق، ومن ثم تظهر مشكلة نسب الأطفال ومع من يعيشون، ثم ظهور جيل من الشباب غير الأسوياء. وهذا يؤدي إلى الإخلال بالبنية الاجتماعية[3].

–تكدس الأحياء الفقيرة غير المنظّمة والفقراء حول العاصمة وهذا عامل من عوامل تردّي الأوضاع وانتشار الأفعال المعاقب عليها خاصة عندما يضطر المهاجر خاصة المتعلّم إلى القيام بأعمال لا تتناسب مع طاقاته.

–إن غياب مقاربة شاملة بين أجهزة الدولة المعنية بموضوع الهجرة وفرض القيود الصعبة على الهجرة الشرعية أفرزت نتائج وخيمة مباشرة جعلت المهاجرين غير الشرعيين أكثر عرضة للإقصاء وسوء المعاملة والتهميش مما تسبّب في تصرفات إجرامية معاقب عليها على غرار الاتجار بالبشر والجرائم المخلّة بالشرف وغيرها.

---

1 صباح عبد الرحمن الغيص. مرجع سابق، ص05.

2 الأخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق، ص13.

3 الهجرة الدولية والتنمية، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة(68)، المادة(66)، 2013/07/25، ص17.

3) من الناحية السياسية-الأمنية.

إن التوافد اللامحدود للشباب الأفارقة الذي تصارعه المخاوف الأمنية نتيجة الصراعات العرفية أو لأسباب اقتصادية أو مناخية بسبب الجفاف والمستقبل المجهول، هذا كان له آثار كبيرة على حياة مجتمعنا، وبالأخص المقيمين بالقرب أو المحاذي لشريط الحدودي أو العائلات العزل، ذلك نتيجة تحرك المهاجرين في شكل أفواج، يقومون خلالها باقتحام السكنات، للسرقة والاعتداء مما أصبح يشكل تهديد لأمن المواطنين.

فتفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما تولد عنها من مشاكل اجتماعية وأزمات اقتصاديه تمخض عنها إعادة النظر من قبل السلطات في سياستها الداخلية والخارجية وفي مواجهة هذه الظاهرة التي تولد عنها تنامي الصراعات العقائدية والدينية نتيجة الثقافة الفكرية التي صدرتها الوفود المهاجرة.

فقد أثبتت عمليات المصالح الأمنية في مواجهة ظاهرة الإرهاب وجود أجانب ضمن المجموعات الإرهابية تسللوا بطرق غير شرعية وكذا تمويل الجماعات الإرهابية التخريبية بالأسلحة عبر الحدود من دول الجوار أو بالإيواء والتنظيم داخلها بعد الخروج والدخول سرا عبر الحدود في تنفيذ عمليات إرهابية، هذا ألزم الدولة في اتخاذ إجراءات وقائية وتدابير أمنية بتحصين شريطها الحدودي خاصة مع الجارة المغربية، وخلق مصالح متخصصة لمعالجة ومواجهة الظاهرة وأثارها[1].

من أجل هذا قامت السلطات الجزائرية بإغلاق ثلاثة مواقع حدودية مع "مالي" في شهر ديسمبر/جانفي (2013)، وهي "برج باجي مختار"، و"تينزاواتين"، و"تيمياوين". وهذا بدوره زاد من صعوبة تمكن المهاجرين واللاجئين من المنطقة ودول أخرى من الوصول إلى الجزائر[2].

ونظرا لكون الأمن لأي دولة من دول العالم هو محور عملية التنمية وما يستتبع ذلك من نجاحها أو إخفاقها وهو ما يعني وجود خلل في المنظومة الأمنية وانطلاقا من تفشي عمليات الإجرام المنظمة الذي يعد الهجرة غير الشرعية أحد أهم ركائزه و غاياته لذا من أهم آثاره السياسية و الأمنية ما يلي:

---

1 إسلام يسرى محمد جاب الله. مرجع سابق، ص ص17-18.

2 ديفيد غنيس. مرجع سابق، ص06.

- **بالنسبة للدول المستقبلة:**

– التطرف الفكري وزعزعة الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه غالبية المهاجرين غير الشرعيين.

– زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات على مراكز السلطة.

– تهيئة جموع المهاجرين غير الشرعيين بصورة أكبر للمشاركة في الاضطرابات والقلاقل السياسية للتنفيس عن مشاعر الغضب المكبوتة لديهم.

– جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع احتمال نشأة المساومات السياسية[1].

– معاناة المهاجرين من قلق دائم، نتيجة عدم شعورهم بالأمن والانتماء واحترام أنفسهم أو أنهم حققوا ذاتهم في أي وقت من الأوقات، ما يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية، والطموحات الذاتية، والتفكير في العودة للوطن الأم ما قد يدفع الفرد للتفكير في الانتحار.

– ارتكاب السلوك الإجرامي الذي يتعارض مع الأفكار، المبادئ والقيم السائدة.

– الانضمام للعصابات الإجرامية وتكوينها.

– تهديد الأمن الوطني والسياسي من خلال إمكانية زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين (انتشار ظواهر العنف والتدمير من الأقليات، والمظاهرات والإضرابات المتكررة لتحسين شروط العمل).

– المساعدة على تهريب أسلحة ومتفجرات وذخائر للدول المهاجر إليها لزعزعة أمنها، فضلاً عن إمكانية ظهور الأفكار المتطرفة وانتشارها.

– استغلال أصحاب الفكر المتطرف لمن ينتمون لدول معادية فرصة الدخول إلى الدولة لزعزعة أمنها واستقرارها، والترويج لأفكار منافية للآداب.

العمالة غير المشروعة تزيد من ارتكاب جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع وترويج المخدرات، ما يزيد من صعوبة الاستدلال على مرتكبي الحوادث والجرائم.

– تكبد الهجرة غير الشرعية الدولة أعباء مادية لملاحقة واحتجاز وتسفير المخالفين[2].

---

1 عبد الله سعود السراني. مرجع سابق، ص111.

2 محمد محمود السرياني. **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**، مرجع سابق، ص61.

-الحضور المستمر للمهاجرين يعتبر منبع جديد، فهو مرتبط دائما بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة(الاغتصاب، السرقات، القتل،..)، هذا ما يشكل إحساسا باللاأمن، كما تسهل للمنظمات الإجرامية والعصابات المعادية بالتوغل إلى داخل البلاد أو العكس، وتنامي الصراعات القبلية والعقائدية والطائفية بين المهاجرين.

- ويمكن لهذه الظاهرة أن تؤدي إلى صراع دبلوماسي بين الدول مثل ما وقع بين المغرب واسبانيا التي تضغط على المملكة المغربية من أجل تشديد الرقابة على حدودها وتتهمها بالضلوع في تسهيل مهمة المهاجرين غير الشرعيين مما أدى إلى صدام سياسي بين البلدين نتج عنه سحب السفير المغربي بـ"إسبانيا"[1].

- فانتشار الجريمة المنظمة في دول المهجر، بسبب استغلال هؤلاء الوافدين من قبل مافيا الاتجار بالبشر، يمثل من الآثار السلبية التي يمكن أن تعانيها دول المهجر، كما يعانيها المهاجر نفسه، حيث يجد أنه قد قطع هذه الرحلة الطويلة من المعاناة والآلام والعذاب، ليجد أن فردوسه المنشود قد تحول إلى مصيدة فئران، لا يستطيع منها فكاكا وينقلب الأمر إلى إحباط، ثم فقدان أمل، فيتفجر عنفاً وجريمة[2].

- **بالنسبة للدول المصدرة:**

- انتشار مكاتب التسفير الوهمية، التي تمارس عمليات النصب والاستغلال لجمع مبالغ كبيرة من الضحايا المغرر بهم.

- انتشار ظاهرة السوق السوداء وجرائم النقد التي تؤثر على اقتصاد الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية.

- ظهور جرائم التهريب مع التهرب من الضرائب والشيكات بدون رصيد والغش التجاري وغسل الأموال وتزييف العملات والاتجار في المخدرات وكلها جرائم تعوق عملية التنمية.

- تزايد جريمة الاتجار بالبشر من خلال عصابات المافيا التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع القمع والقهر العقلي والجسدي[3].

---

1 الأخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق، ص ص12-13.

2 احمد اسماعيل. مرجع سابق، ص 75.

3 حمدي شعبان. مرجع سابق، ص11-12.

III. حكم و إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية لها آثار خطيرة على المستوى الوطني و الخارجي لما تحمله من تداعيات خطيرة وآثار سلبية على المجتمعات المستقبلة والمصدرة، لذلك عمدت الجزائر إلى تجريمها وفرض عقوبات على مرتكبيها، لذلك كان لابد من تحديد أركانها ووضع عقوبات من شأنها أن تخفف من حدة هذه الظاهرة وتعالجها والأهم في ذلك كله هو سلك السبل الكفيلة للوقاية منها وعلاجها.

1) الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري.

تعتبر الجزائر من الدول القلائل التي تمسها الهجرة بكافة أنواعها، إذ تُعتبر في نفس الوقت دولة هجرة وافدة، دولة هجرة نازحة ودولة عبور وهذا نظرا لموقعها الوسيط بين أوروبا و إفريقيا، و لكن رغم خطورة الظاهرة إلا أنها بقيت مصرة على إعطاء قراءة اقتصاية واجتماعية لها، وترى أنها ليست سوى استجابة لتنمية متأخرة في دول الانطلاق، وعليه فإن السبيل الوحيد لوقفها يكمن في تحقيق التنمية في دول الجنوب.

والقانون الجزائري في الحقيقة عالج المشكلة معالجة ناقصة وهذا في المنظومة القانونية المتعلقة بسير الأجانب وشروط إقامتهم تتمثل خصوصا في الأمر(66-211)المؤرخ في(1966/07/21) المتعلق بشروط توظيف العمال الأجانب بالإضافة إلى مراسيم أخرى المتعلقة بشروط التدريس، التكفل بالطلبة، المتربصين، كذا النشاطات التجارية بالأجانب فوق التراب الوطني، وما يلاحظ أن النصوص السابقة أثبتت محدوديتها خاصة مع تفاقم عدد المهاجرين غير الشرعيين إذ أن الأحكام الخاصة بشروط الإقامة، الإيواء والتوظيف مصنفة كجنح والعقوبات لا تتعدى الحبس بـ(06 أشهر) وغرامة مالية زهيدة مما يشجع المواطنين على امتهان حرفة استقدام الأجانب وتشغيلهم دون مراعاة القانون، وعليه فإن الهيآت المختصة في مكافحة هذه الظاهرة عرفت مشاكل عدة في ظل عدم وجود إطار قانوني يتضمن عقوبات ردعية، مما أدى إلى تعقد مهام الأمن. لكن تم استدراك الأمر بإصدار القانون البحري الجزائري الصادر بموجب الأمر(80/76) المؤرخ في(1977/04/10)،

لكون الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر كانت جريمة محتملة لا ترقى إلى الجريمة الواقعة، فكانت النتيجة تعديل وتتميم القانون البحري الصادر بالأمر(80/76) بالقانون رقم:(05/98) المؤرخ في: (1998/06/27)، حيث يلاحظ هنا تعارض وتناقض بين أحكام المادة (485) و (545) من نفس القانون.

فالمادة(485) تعاقب الربان الذي لا يسعف شخص في حالة خطر الضياع أو الموت في البحر دون تعريض أعضاء طاقمه والمسافرين للخطر بالحبس من(02-05 سنوات) وبغرامة مالية من(50.000-200.000 دج) أو بإحداها، وإذا توفي الشخص الذي عُثر عليه بسبب عدم تنفيذ الإلتزام المشار إليه في الفقرة السابقة تكون العقوبة بالسجن من(05-10 سنوات) وبغرامة مالية من(50.000- 500.000 دج)، أي تتحول الجريمة من وصف جنحة إلى وصف جناية في حالة عدم إسعاف شخص في حالة خطر الضياع أو الموت في البحر بتقديم مؤونة له[1].

بينما نجد المادة(545) من نفس القانون تنص على أنه يعاقب بالحبس من(06 أشهر) إلى(05 سنوات) وبغرامة مالية من(10.000-50.000 دج) كل شخص يتسرب خلسة إلى سفينة بنية القيام برحلة[2].

ولكن ما يلاحظ هو المادة(545) تشترط القصد الجنائي إلى جانب الركن المادي وهو التسرب خلسة إلى سفينة بنية القيام برحلة بمعنى القيام بنزهة بحرية، وواضح أنه لا يوجد مهاجر سري واحد نيته النزهة ومجرد الرحلة من وراء قيامه بركوب البحر، إنما نيته هي المخاطرة من أجل حياة أفضل، فضلاً عن أن المادة(545) تتحدث عن السفينة بمعناها الذي يحدده القانون، السفينة التي لها جنسية وعلم وربان وتعتبر امتداد لإقليم دولتها وقطعة منه ولكنها لا تتحدث عن زوارق الموت التي يقتنيها تجار الموت من بارونات تهريب البشر عن طريق جمعا للأموال من المهاجرين السريين ضحايا هذه الشبكات[3] .

---

1 أمير فرج يوسف. **مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقًا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2011، ص 05-07.

2 عبد الملك صايش. **مكافحة الهجرة غير الشرعية-نظرة على القانون (01/09) المتضمن تعديل قانون العقوبات**، مرجع سابق، ص 12.

3 أمير فرج يوسف . مرجع سابق . ص 211.

ولأجل هذا الفراغ القانوني في قانون العقوبات، كان من الواجب أن تعمد إلى القضاء على أسباب هذا الإشكال و سن قانون يزيل اللبس الموجود في هذا المجال.

- شروط دخول الأجانب إلى الإقليم الوطني و إقامتهم فيه:

جاء القانون(11/08) المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الإقليم الوطني و إقامتهم فيه، جاءت المادة(35) منه تلزم :"بدفع غرامة تتراوح قيمتها من(150.000-500.000 دج) كل ناقل يقوم بنقل أجنبي إلى الإقليم الوطني قادما إليه من دولة أخرى، غير حائز لوثائق السفر القانونية وعند الاقتضاء للتأشيرة المفروضة عليه".

ثم رُفع سقف العقوبات من خلال المادة(46) التي تنص على أنه:" يعاقب بالحبس من (02-05 سنوات)، وبغرامة تتراوح بين(60.000-200.000 دج) لكل شخص يقوم بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتسهيل أو محاولة تسهيل دخول أو تنقل أو إقامة أو خروج أجنبي من الإقليم الجزائري بصفة غير شرعية".

وتكون العقوبة:" السجن من (05-10 سنوات) وغرامة مالية من (300.000-600.000 دج) عندما ترتكب المخالفة المذكورة أعلاه مع أحد الظروف الآتية:

- حمل السلاح.
- استعمال وسائل النقل و الاتصالات و تجهيزات خاصة أخرى.
- ارتكاب المخالفة من طرف أكثر من شخصين، عندما يكون عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم إدخالهم أكثر من شخصين.
- عندما ترتكب في ظروف من شأنها تعريض الأجانب إلى خطر الموت أو إصابات من شأنها إحداث تشوه أو عاهة مستديمة.

وتكون عقوبة السجن من(10-20 سنة) وغرامة مالية تتراوح من(2.250.000-3.000.000 دج) في حالة ارتكاب المخالفة مع ظرفين على الأقل من الظروف المحددة في الفقرة السابقة[1].

باختصار، يمكننا القول أن قانون(2008) زاد بشكل كبير من صلاحيات السلطات المعنية بمراقبة وضع الأجانب، ولا سيما المتعلقة برفض الدخول إلى البلاد، حيث يكون الوالي هو

---

1 الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة. **قانون رقم 11/08**، عدد 3، المطبعة الرّسمية، الجزائر، جمادى الثانية 1429 هـ/02 يوليو 2008 م، ص ص08-10.

الشخص الوحيد المخول تخويلا كاملا للبت في هذا الموضوع، وهو الأمر الذي كان يقع حصرا ضمن اختصاص وزير الداخلية في السابق، الى النحو المنصوص عليه في التشريعات السابقة لعام(1966). وكان الغرض منه هو توفير مزيد من المرونة بخصوص هذا التصرف من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية على نحو أكثر فاعلية[1].

أما القانون(01/09) جاء النص على عقوبات **الاتجار بالأشخاص**:

فحسب المادة(303) مكرر(4) فإنه يعاقب بالحبس من(3-10) سنوات وبغرامة من (300.000-1.000.000 دج).

ويعاقب على الاتجار بالأشخاص بالحبس من(5-15 سنة) وبغرامة من(500.000-1.500.000 دج) إذا سهل ارتكابه حالة استضعاف الضحية الناتجة عن سنها أو مرضها أو عجزها البدني أو الذهني متى كانت هذه الظروف ظاهرة أو معلومة للفاعل"

المادة(303) مكرر(5): يعاقب على الاتجار بالأشخاص بالسجن من(10-20 سنة) وبغرامة من(01-02 مليون دج) إذا ارتكبت الجريمة مع توافر ظرف على الأقل من الظروف الآتية:

- إذا كان الفاعل زوجا للضحية أو أحد أصولها أو فروعها أو وليها أو كانت له سلطة عليها أو كان موظفا سهلت له وظيفته ارتكاب الجريمة.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص.
- إذا ارتكبت الجريمة مع حمل السلاح أو التهديد باستعماله.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة أو كانت ذات طابع عابر للحدود الوطنية.

ويعاقب القانون **جريمة التهريب** في المادة(303) مكرر(30) الفقرة(02) التي "تعاقب على تهريب المهاجرين من(03-05 سنوات) وبغرامة تتراوح من(300-500 ألف دج).

كما أشار في المادة(303) مكرر(31) إلى أنه ترتفع العقوبة لتصل إلى ما بين(05-10سنوات) حبسا وغرامة تتراوح بين(500.000-1.000.000 دج)، إذا كان المهاجر قاصرا أو أن المهاجرين تعرضوا للخطر أو إلى معاملة مهينة وغير إنسانية.

---

1 يوروميد للهجرة 2(2008-2011)، مرجع سابق، ص111.

وتشير المادة(303) مكرر(32): يعاقب على تهريب المهاجرين بالسجن من(10-20 سنة) وبغرامة من(1-2 مليون دج) إذا ارتكب مع توافر أحد الظروف الآتية:

- إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة.
- إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.-
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخصين أو جماعة إجرامية منظمة"[1].

وبخصوص احتجاز المهاجرين كانت إحدى المستجدات التي أدخلها قانون(2008/06) هو إقامة "مراكز انتظار" يمكن فيها احتجاز الأجانب غير الشرعيين بناء على قرار من الحاكم لمدة(30) يوماً. وتهدف هذه الأخيرة إلى إيواء الرعايا الأجانب غير الشرعيين، في انتظار طردهم إلى الحدود أو تحويلهم إلى بلدهم الأصلي، ومع ذلك، لم يتم إقامتها بشكل دائم، حيث يمكن إنشاؤها بموجب تشريع من قبل الحكومة حسب الاقتضاء.

وعلاوة على ذلك، فإن القانون لا يحدد عدد المرات التي يمكن فيها تجديد هذه الفترة، مما يشكل أيضاً مصدر قلق لأن الأجنبي يكون عرضة للاحتجاز إلى أجل غير مسمى[2].

وباتخاذ التدابير الوقائية، تعاملت الهيئة التشريعية الجزائرية مع مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال ثني المهاجرين غير الشرعيين عن قرار دخولهم الجزائر مسبقا. بالإضافة إلى ذلك، قدمت إجراءات قمعية صارمة يتم تطبيقها على الأجانب حال عدم الامتثال للشروط المفروضة بموجب القانون. وأحد هذه الإجراءات القمعية الأولى في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية والذي يعد إجراءا إداريا بطبيعته ومنصوصا عليه في القانون هو الترحيل، لمن يشكل وجوده تهديدا للأمن العام ولأمن الدولة وللمصالح الوطنية. وكل الأسباب التي يمكن الاستناد إليها لتبرير قرار الترحيل.

ومع ذلك، تنص الوثيقة القانونية على حق الاستئناف أمام قاضي الأمور المستعجلة ضد قرار الترحيل، والذي يؤدي إلى إيقاف تنفيذه. ريثما يتم صدور قرار من القاضي، الذي يجب أن يكون خلال(20) يوما على الأكثر[3].

---

1 الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة. **قانون رقم 01/09: "القسم الخامس الاتجار بالأشخاص و تهريب المهاجرين"**، العدد15، المطبعة الرّسمية، الجزائر، 1 ربيع الأوّل عام 1430 هـ /08 مارس سنة 2009 م،ص ص 05-08.

2 ڤيرونيك پلانس-بواساك و آخرون. مرجع سابق، ص 30.

3 يوروميد للهجرة 2(2008-2011). مرجع سابق، ص112-113.

2) الإجراءات الأمنية والسياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

من أجل محافظة الدولة على أمنها الإقليمي، وضعت قواعد وقوانين في دستورها تحدد وتنظّم هذا الإطار الواقي حيث تفرض القواعد الواجب اتباعها عند استعمال هذه الحدود من طرف المواطنين والأجانب.

لذلك، وتفاديا لأي اعتداء على أمن الدولة فقد جندت لحراسة الحدود قوى في المستوى تقف بالمرصاد متمثلة في الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والشرطة.

- **الاجراءات الامنية:**
  - مجموعة حراسة الحدود(GGF): هذه المجموعة تعمل تحت لواء الدرك الوطني حيث تسهر على المداومة في مراقبة الحدود فهي متواجدة في جميع النقاط الحدودية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفين بالتصدي لجميع أشكال التهريب بما في ذلك الهجرة غير الشرعية[1].

وهي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وقد تمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية[2].

وهي مهيكلة على النحو التالي:

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم(02) بـ"وهران" تعمل على لحماية الحدود الغربية.
- القيادة الجهوية رقم(03) بـ"بشار" تعمل على حراسة الحدود الجنوبية الغربية ("المغرب"، "موريتانيا"، "الصحراء الغربية"، "مالي") بها(03) مجموعات بمختلف الولايات.
- القيادة الجهوية رقم(04) بـ"ورقلة" تحمي الحدود الجنوبية الشرقية("تونس"، "ليبيا").
- القيادة الجهوية رقم(05) بـ"قسنطينة" تعمل على حماية الحدود الشرقية مع "تونس".
- القيادة الجهوية رقم(06) بـ"تمنراست" تعمل على حراسة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية مع "النيجر" و"مالي".

حرس السواحل: هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني وتتمثل مهمتها في توفير الأمن

---

1 فتيحة كركوش. مرجع سابق، ص52.

2 الاخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق، ص18.

والنظام ومكافحة الجريمة فى حدود نطاق اختصاصها الجغرافى والمكانى، كما تختص بتنفيذ كافة القوانين واللوائح والنظم المتصلة بعملها، وذلك فى إطار السياسة العامة التى تضعها أجهزة الدولة المعنية، وتحقيق هذه الأهداف يقتضى أن تشمل اختصاصات أجهزة تأمين الحدود التخطيط العلمى لمنع الجريمة، ومكافحتها وضبطها وملاحقة مرتكبيها، وحماية الموانى والمطارات والحدود وتأمينها، والرقابة على منافذ الدولة، وتنظيم الدخول إليها والخروج منها، والسيطرة على أمن الحدود والمسطحات المائية والمطارات، والقيام بأعمال البحث الجنائى، وجمع المعلومات والتحريات وتنظيم استخدامها[1].

بالإضافة إلى حراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، كما لها لوازم ووسائل حديثة وبحارة أكفاء يشاركون بطريقة فعالة ومحكمة لضبط الأشخاص المتورطون في الهجرة غير الشرعية، وتجوب في البحر كي تقوم بالتدخلات لإيقاف كل المركبات والقوارب التي يمكن أن تساهم في تهريب الأشخاص وإحباط كل المحاولات لذلك، كما أنها تقوم بحراسة البواخر الأجنبية[2].

ولليقظة الدائمة والفعالية والسرعة أثناء التدخل أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الإنقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر[3].

مصالح شرطة الحدود: تقوم مصالح شرطة الحدود بالمراكز الحدودية البرية والموانئ والمطارات بحماية وحراسة المؤسسات والممتلكات الوطنية المتواجدة داخلها، وتوازيا مع ذلك تلعب دورا هاما في قمع المهاجرين غير الشرعيين كما تمنع الأشخاص من التسرب داخل البواخر وكذا تفتيشها قبل خروجها من الميناء، وتقوم بالتحقيق مع الأشخاص الذين ضبطوا متورطين في هذه الجنحة أو محاولين الشروع في الهجرة غير الشرعية وتقوم بتقديمهم إلى العدالة.

---

1 عبد الرحمن العنزي. **أمن الحدود البحرية الدولية ودوره في تعزيز أمن الدولة**، الملتقي العلمي حول: "قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن" ، 13-1433/04/15هـ الموافق لـ 06-2012/03/08م. السعودية، ص03.

2 فتيحة كركوش. مرجع سابق، ص52.

3 الاخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق، ص18.

وتنسق العمل مع أمن الولايات وأمن الدوائر في مجال الاستعلامات للتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين والقيام بدوريات مستمرة على محيط الموانئ والمطارات لاستشعار أي حركة مشبوهة والتصدي لها. ومن مهامها كذلك مراقبة وثائق السفر لتجنب تسرب المزورين بطريقة شرعية[1].

و لها دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية، البحرية والجوية والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، وهي مكلفة أساسا بالمهام التالية:

- مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.
- مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب.
- مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.
- ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

كما تتكفل بالأجانب وتقوم بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة الأخرى وتقوم بالتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين.

وهي مهيكلة على النحو التالي:

- على المستوى المركزي: نيابة مديرية شرطة الحدود الجوية، البرية، البحرية، المحفوظات والإحصائيات، أمن الموانئ والمطارات.
- على المستوى الخارجي: توجد(07) مصالح هي: "قسنطينة"، "وهران"، "إليزي"، "ورقلة"، "تمنراست"، "مغنية"، "سوق اهراس"[2].

- **الاجراءات السياسية:**

لا تكتسب الدولة هيبتها إلا إذا كانت ذات سيادة ومتحررة من أي ضغوط، وحرة في مزاولة سلطتها في اتجاهات مختلفة. وتشمل السلطة السياسية للدولة، وضع القوانين التنظيمية للمجتمع والقواعد السلوكية للأفراد أو الحكم والتحكيم وإصدار القرارات في حالة خرق هذه

1 فتيحة كركوش. مرجع سابق، ص52.

2 الاخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق، ص18-19.

القوانين أو أي مخالفة لتلك القواعد، وهذه الصلاحيات تسمح لها بالتدخل في شتى المجالات والمحافظة على السلام والاستقرار وتأمين النظام الاجتماعي.

والسلطة تخضع لقوانين على الدولة احترامها، وتتجلى هيبة الدولة في النظام الديمقراطي الذي يسمح فيه القانون المحكومين بالطاعة ليس لفرد بل لمبدأ أو قيمة وهو ما يعبر عنه بتقنين السلطة، من خلال مجموعة من القوانين والقواعد التي تضمن للمواطن شرعية كيانه الذي لا يمس[1].

ونظرا لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر عملت الحكومة على تبني استراتيجية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فأنشأت:

- المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي(OCLCIC): وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري ومن مهامه:

– مكافحة خلايا الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.

– مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.

– مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.

– مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.

– وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

- الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية(BRIC) والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك عبر:

– التعرف، البحث، التوقيف والمتابعة بمقتضى القانون لأفراد الشبكات الموزعين والناقلين للمهاجرين غير الشرعيين، والأفراد المزورين لوثائق السفر، و للأجانب غير الشرعيين.

– تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.

– تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

– المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر (الطرد والترحيل[2]).

---

1 نبيل راغب. **هيبة الدولة:التحدي والتصدي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص ص31–32.

2 الاخضر عمر الدهيمي. مرجع سابق، ص19.

- معرفة التدفقات: من أجل سيطرة أفضل على التدفقات قامت الشرطة الوطنية منذ سنة(2000) على تسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية. كما يجري إنشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرات، والهدف منه تشجيع جمع المعلومات عن تدفقات الهجرة بمساعدة هيئات مكلفة بإدارة حركة السكان الأجانب أي وزارة الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، الشرطة الوطنية والإدارة العامة للأمن الوطني والجمارك والجيش الشعبي.

ولوضع سياسات فعالة لابد من بيانات مفصلة عن أعداد وتدفقات المهاجرين الدوليين، (أوضاعهم القانونية، تعليمهم، مهاراهتم، مدة إقامتهم، واندماجهم) والحاجة إلى معلومات عن التوزيع المهني، ظروف العمل، الأجور، إمكانية الحصول على الخدمات...ولا تزال تحديات خاصة قائمةً في جمع البيانات عن المهاجرين ذوي الوضع القانوني غير النظامي. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى مؤشرات حقوق الإنسان ذات الصلة بالهجرة[1].

ويتم الحصول على البيانات بتحديث قاعدة المعلومات والإحصاءات لتتناسب مع سرعة التغيير والتطور في سوق العمل، وربطها بالاتجاهات الخاصة بالعمالة المهاجرة وحجمها ومستواها بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

كذا فإن تقدير حجم الهجرة غير الشرعية، توطئة لاتخاذ التدابير المناسبة للتعامل معها ومواجهتها والسيطرة عليها، وهي عبارة عن إجراءات تحفظية تتولاها أجهزة الأمن المختصة، وهى تستهدف تقييد حرية العمالة تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم[2].

- السيطرة على التدفقات:

فالشرطة الوطنية وشرطة الحدود مكلفة بالسيطرة على الهجرة غير الشرعية، وتتوزع بياناتها المتعلقة بالسيطرة على المهاجرين غير الشرعيين بين(03) أنواع من الأعمال:

– التوقيفات.

– السجن والطرد: الأشخاص الموقوفين بسبب الإقامة غير الشرعية على الأراضي الجزائرية إما يقادون إلى الحدود أو يدخلون إلى السجن بعد الحكم عليهم بتهم متنوعة[3].

---

1 الهجرة الدولية والتنمية، مرجع سابق، ص21.

2 عبد الرحمن غيص. مرجع سابق، ص06.

3 فيليب فارج. مرجع سابق، ص69.

وغنى عن البيان، أن هذه التدابير تجد سندها في قانون الشرطة أو الأمن العام، وقانونى العمل والجزاء(العقوبات)، وتنفيذ هذه التدابير منوط بالاجهزة المعنية كل في حدود اختصاصه، كما يقع على عاتق الأفراد والمؤسسات الخاصة تنفيذ التوثيق والتنظيم واللوائح والتعاون مع أجهزة الدولة في القضاء على ظاهرة العمالة الهاربة أو غير الشرعية، وتغليب وجه المصلحة العامة على المصلحة الخاصة أو الفردية[1].

– الحكم المتسامح: لأسباب متنوعة بدت السلطات الجزائرية رحيمة ومتسامحة اتجاه الوجود المؤقت لبعض فئات الأجانب على أراضيها، وبذلك فضّلت ولدوافع إنسانية تفادي اللجوء إلى الطرد والسماح بتجميع الأشخاص الموقوفين في مواقع تحت المراقبة.

- التعاون:

فالسلطات الجزائرية وفي إطار جهودها لمكافحة تدفقات الهجرة تولي اهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي والأورومتوسطي لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع وذلك من خلال:

❖ التعاون مع الدول الأوروبية: فالتعاون مع الدول الأوروبية سواء على مستوى المجموعة الأوروبية الذي يهدف إلى ترحيل المهاجرين غير الشرعيين وتدعيم قدرات الحكومة الجزائرية في مجال التحكم في الهجرات[2].

بالاضافة الى تشجيع الهجرة الشرعية وفق العرض والطلب في سوق العمل ومصالح الدول المصدرة والدول المستقبلة في ظل احترام حقوق الانسان.

– تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين[3].

– توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار أسواق العمل والهجرة في الدول الأوروبية، وفي هذا الإطار فإنه ينبغي على حكومة الجزائر توقيع اتفاقيات مع الدول الأوربية لتنظيم الهجرة الشرعية بعيدا عن السماسرة خاصة على المستوى الثنائي ("فرنسا"– "إيطاليا"– "إسبانيا"[4]).

---

1 عبد الرحمن غيص. مرجع سابق، ص06.

2 عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك. مرجع سابق. ص 88.

3 محمد فتحي عيد. **مكافحة الهجرة غير المشروعة: التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة**، ط01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص83.

4 سحر مصطفى حافظ. **الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية**، مجلة هرمس، مصر، دت، ص98.

وقد بدأت الدول الأوروبية في بناء إطار تشريعي يهدف إلى تعزيز مراقبة الحدود وضوابطها من خلال طرح نظام تأشيرات الدخول. وتم اتخاذ تدابير لتشجيع المهاجرين على العودة بشكل نهائي إلى وطنهم. ومع ذلك، لوحظ في جميع أنحاء أوروبا أن سياسات العودة لم تحقق النجاح المطلوب ما جعل العديد من الدول بعدئذ توصي بسياسات استيعاب أو دمج للمهاجرين في مجتمعات هذه الدول.

إن الاتفاقيات المبرمة بين "فرنسا" و"الجزائر" والتي سمحت بحرية تنقل المواطنين الجزائريين بين البلدين، قديمة. وتطلب هذا إعادة تفعيل اتفاقيات سابقة من خلال تحديثها وإبرام صكوك قانونية من أجل إعادة تنظيم هجرة العمال الجزائريين. وتحقق ذلك في بروتوكول(1964/04/10)، الذي وقعتا عليه والذي يتعلق بالحد من حجم العمال. وقبل كل شيء اتفاقية(1968/12/27) المتعلقة بحرية تنقل وعمل وإقامة المواطنين الجزائريين وأسرهم في فرنسا وتعديلاتها لعام (1985) فضلا عن تبادل المذكرات بشأن دخول وإقامة الجزائريين في فرنسا بتاريخ (1994/08/07)، التي تم توقيعها في باريس (2001/07).

وفي عام(1970)، أبرمت "الجزائر" اتفاقية مع "بلجيكا" بشأن توظيف وإقامة الجزائريين.

وبقيت حتى ذلك الوقت بعض الاتفاقيات الثنائية تنظم تنقل الأشخاص مع وضع استثنائي للجزائريين في "فرنسا". وأتاحت هذه الاتفاقيات إصدار بطاقة إقامة لمدة(05) سنوات للجزائريين الذين دخلوها بعد(1966/01/01). ومع ذلك تم منح أولئك الذين دخلوا في وقت سابق بطاقات إقامة لمدة(10) سنوات. كما منحت هذه الاتفاقيات الطلاب فرصة للعمل بدوام جزئي، على نفس الأسس الخاصة بأقرانهم من الطلاب الفرنسيين[1].

❖ التعاون الإقليمي: فـ"الجزائر" تحاول من خلال إشراك دول الساحل أن تسيطر على الهجرة غير الشرعية بترقية الدينامكية الإقليمية، وفي هذا الإطار تتعاون مع الهيئات الأمنية لدول الجوار كاتفاق التعاون الأمني مع "مالي".

كما عملت على إضفاء فاعلية أكبر على التعاون في مكافحة الهجرة غير الشرعية في البلدان المرسلة، العبور والاستقبال من خلال اعتماد وتطبيق مقاربة متوازنة ومتناسقة في هذا المجال وخاصة من خلال وضع الإجراءات المناسبة، والتي تتمثل في:

---

1 يوروميد للهجرة 2(2008-2011). مرجع سابق، ص ص101-102.

– تبادل المعلومات وتقاسم الخبرة التقنية بين البلدان ذات العلاقة من اجل مكافحة الهجرة غير الشرعية.

– تطوير آليات مقاومة الشبكات التي تعمل في التهريب غير الشرعي للبشر والاتجار بهم، والبحث عن وسائل لتوفير المساعدات اللازمة لضحايا هذه المخالفات.

– تدعيم التعاون الفني خاصة في مجال تكوين وبناء قدرات العاملين، وتجهيز وسائل المراقبة للحدود.

– تطوير اتفاقيات إعادة القبول على أساس شروط يتم ضبطها بصفة مشتركة.

– تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وتطبيقها بصفة فعلية وخاصة بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهادفة إلى معاقبة الاتجار بالأشخاص.

– تطوير تعاون أكثر فعالية بين السلطات السياسية والأمنية والقضائية في مجال مكافحة المنظمات الإجرامية التي تسهم وتدعم الهجرة غير الشرعية[1].

وما يزيد من خطر هذه الشبكات أنها مرتبطة حتى بالكيان الإداري للدولة، إذ يسهم الفساد في الدوائر الرسمية لدى البلدان التي تشكل مصدرا أو معبرا أو استقرارا للأجانب في زيادة قدرة هذه المنظمات التي ضاعفت من قدراتها لترحيل أكبر قدر من الأشخاص مع ما تجنيه عن ذلك من أموال[2].

وأخيرا فإن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة آثار هذه الظاهرة يسهم في تفادى حدوث هذه الظاهرة في المستقبل وتفعيل الإجراءات الوقائية للحيلولة دون وقوعها أو الحد منها.

كذا الاستفادة من معالجة هذه الظاهرة وذلك بتحليل البيانات والإحصاءات والتقارير، ومراجعتها بصورة تفصيلية وصولاً إلى النتائج التى تشكل منهجًا للمواجهة في المستقبل[3].

---

1 عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك. مرجع سابق. ص 88.

2 عبد الملك صايش، **مكافحة الهجرة غير الشرعية: نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات**، مرجع سابق، ص19.

3 عبد الرحمن غيص.مرجع سابق، ص06.

3) الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

- **الإجراءات الاقتصادية:**

إن سجن الفرد الذي ضاقت به الدنيا ولم يجد لنفسه مخرجا لا نعتقد أنه يسهم في إراحته من الضغوط التي يشعر بها، لذلك أوجب العمل على فهم الشباب من خلال قنوات الحوار والمساعدات الايجابية بترقية أوضاعه المعيشية ومنحه فرص للتكوين لأن الحلول المبتذلة التي وضعت لمجابهة هذه الظاهرة سوف تعمل على المدى البعيد في توليد مشكلات أخرى قد يغفل البعض عنها فهي ترفع من موجة الغضب والسخط لديه[1].

لهذا عملت الجزائر في إطار مكافحتها على تقليص نسبة البطالة بين الشباب وذلك من خلال تفعيل السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة والتي ترمي إلى ترقية وتدعيم تطوير المؤسسات المصغرة المحدثة من طرف الشباب البطالين أصحاب المشاريع وذلك في إطار دعم إحداث النشاطات المسيرة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. فالسياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المنبثقة عن لقاء الحكومة مع الولاة الذي خصص لموضوع الشباب، كما أنها تتكفل بتنفيذ قرارات المجلس الوزاري المشترك المخصص لظاهرة الهجرة غير الشرعية[2].

في(2008/07) اعتمدت الجزائر «خطة عمل تهدف إلى تعزيز العمالة ومكافحة البطالة» على المستوى الوطني، وتحدد(06) أهداف يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- تشجيع الشركات والمستثمرين على الاستثمار على خلق فرص عمل.
- تعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني.
- تقوية مؤسسات إدارة سوق العمل كوكالة العمالة الوطنية.
- التأكيد على إيجاد فرص عمل للشباب.
- ضمان آليات الإشراف والمتابعة والتقييم لخطة العمل[3].

---

1 فتيحة كركوش. مرجع سابق، ص52.

2 استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، وزارة العمل، والتشغيل والضمان الاجتماعي، مارس 2008، ص06.

3 يوروميد للهجرة2 (2008-2011). مرجع سابق، ص4.

- إعادة إدماج الأشخاص المعادين إلى الوطن بسبب عدم قانونية وضعهم بموجب قوانين الدولة المعنية.

- تشجيع الاستثمار الانتاجي أو إنشاء الشركات في الجزائر من قبل العمال الجزائريين المقيمين بشكل قانوني في الدول المضيفة[1].

وفي هذا السياق تم إنشاء لجان انتقاء واعتماد وتمويل مشاريع الاستثمارات على مستوى الوكالات الولائية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة حيث تتكفل هذه اللجان بدراسة المشاريع التي يقدمها البطال أو البطالون ذوي المشاريع وتمويلها.

وفي هذا الصدد ستمنح الأولوية للتكفل باحتياجات الإدماج المهني للشباب الذين يمثلون أزيد من(70%) من مجموع السكان الباحثين عن العمل. وتعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على:

* دعم ترقية التشغيل المأجور.

* إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP) يتكون ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج:

1- عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) موجهة لخريجي التعليم العالي "الطور قصير وطويل المدى" وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

2- عقود الإدماج المهني(CIP) موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينيا.

3- عقود تكوين/ إدماج(CFI) موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل[2].

إن تنفيذ إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، تزامنا مع تطبيق الإصلاحات على مستوى القطاعات المعنية سيكون من نتائجها تحقيق معدل سنوي للإدماج المهني يتراوح بين (35-45 ألف) منصب شغل لفائدة الشباب في إطار الجهاز الجديد الذي سينطلق ابتداء من السداسي الثاني من سنة(2008)، وكذا تحسين مستوى التوظيف الدائم حيث يهدف جهاز الإدماج الجديد إلى رفع نسبة التثبيت من(12-33%) بما يسمح ابتداء من

---

1 يوروميد للهجرة2 (2008-2011)، نفس المرجع، ص119.

2 استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، مرجع سابق، ص06-07.

سنة(2009) بفتح(130.000) منصب دائم في إطار الجهاز و(60.000) منصب مباشر في إطار جهاز خلق النشاطات أي ما مجموعه(190.000) منصب دائم سنويا. كما أن الشق المتعلق بدعم المستخدمين عن طريق إجراءات تشجيعية على الاستثمار سيسمح بتوفير(267.000) منصب عمل كمعدل سنوي خلال الفترة(2009-2013).

عموما فإن التقديرات للفترة(2009-2013) تشير إلى توفير(452.585) منصب عمل كمعدل سنوي. وهو ما سيسمح بتحقيق الأهداف الأساسية وهي:

* خفض نسبة البطالة إلى أقل من(10%) بحلول سنة(2013).

* مواصلة خفض نسبة البطالة إلى أقل من(09%) خلال الفترة(2010-2014)[1].

لهذا يتعين على السلطات المعنية السعي إلى إيجاد الحلول الملموسة الكفيلة بالتقليص من بطالة الشباب، كأن تعمل على إعداد إستراتيجيات تنموية تكون أكثر فاعلية ومردودية، قائمة أساسا على بلورة مشاريع وإنجازات استثمارية إنتاجية تمس بمجالات جديدة للعمل بقطاعات أخرى نذكر منها السياحة، الزراعة، الصناعة...وغيرها، وتقديم من جانب آخر للشباب البطال إعانات مادية معتبرة وتسهيلات إدارية تحفيزية تخلو من تلك الممارسات البيروقراطية المعرقلة، على نحو يتم تشجيعه وتفعيله ليصبح أكثر إستعدادا وقدرة على خلق مشاريعه الإستثمارية الخاصة بنفسه، بحيث يتحقق الوعي التنموي في صفوف شبابنا الجزائري بالشكل الذي قد يبدع فيه بتوسيع نشاطه مما يؤدي به بالتالي إلى خلق مناصب عمل جديدة[2].

- **الإجراءات الاجتماعية:**
  - التعليم:

❖ محو الأمية: فضلا عن سياسة تعميم التعليم، انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار للتخفيف من آثار انتشار الأمية. وبفضل البرامج التي سطرت لهذا الغرض تراجعت نسبة الأمية لتصل سنة(2003) إلى(26,5%) و(22%) سنة (2008). وتمس الأمية بصفة خاصة:

---

1 استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، نفس المرجع، ص12.

2 رتيبة طايبي. **البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، عدد 08، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، جوان 2012، ص104.

-الفئة النسائية: بـ(32,3%) مقابل(17,1%) ذكور.

-وكذا الفئة العمرية الأكثر من(40 سنة).

-المناطق الريفية: بـ(40,6 %) مقابل(22,6%) في الحضر.

وينتظر أن تتقلص نسبة الأمية بصورة أكبر خلال السنوات القادمة وذلك بفضل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية(2007-2015) التي شرع في تطبيقها منذ بداية العام (2007) والتي تهدف إلى القضاء على نسبة(50 %) من الأمية قبل(2012) والقضاء نهائيا على الظاهرة عام(2015) خاصة وسط الفئة العمرية المتراوحة مابين(15-49) مع التركيز أيضا، على النساء وسكان المناطق الريفية[1].

❖ دعم مجال التعليم: وبالنسبة للشغل فإنه يرتبط بشكل مباشر بالتعليم والتكوين لأن هذه المحاور تشكل الركيزة الاساسية لتنمية وتطوير أي بلد لذلك عملت الجزائر على العمل لتطوير مجال التعليم وتحسين المنظومة التعليمية، وهذا من خلال اعتماد مقاربة جديدة في بناء المناهج التربوية من أجل تحسين نوعية التعليم ورفع مردوده، لهذا من الضروري رفع أساليب تسيير المؤسسات في جميع أطوار التعليم بفسح لمبادرات الجماعة التربوية لبناء مشاريع بيداغوجية تتماشى والإمكانيات المتوفرة بالمؤسسة[2].

▪ في مجال التكوين والتعليم المهنيين:

- إنشاء الفروع المنتدبة وملحقات مراكز التكوين المهني في المناطق الريفية للسماح للشباب في هذه المناطق من الالتحاق بها.

- إعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني لكل من يرغب في إنشاء مؤسسات مصغرة.

- تشجيع التكوين التحضيري الذي يدوم ستة أشهر، يدمج بعدها المتربص في الأقسام للحصول على الشهادة الأولى بالنسبة للشباب الذين تجاوزوا سن التمدرس.

---

1 عائشة عبد السلام. **دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، منظمة المرأة العربية، الجزائر، 2009، ص18.

2 مديرية التقويم والتوجيه والاتصال. **اصلاح المنظومة التربوية"النصوص التنظيمية"**، مكتب النشر: المديرية الفرعية للتوثيق، ج(01)، ط(02)، الجزائر، 2009، ص58.

إن اهتمام قطاع التكوين، بتطوير تكوين الشباب ذوي المستوى التعليمي المتدني، مبادرة تسمح بتوسيع نسبة الشباب المتربصين ومنحهم فرصة الحصول على تأهيل يمكنهم من إنجاز عمل منتج والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد خاصة في ظل وجود آليات مرافقة للاندماج الاقتصادي[1].

- مكافحة الفساد:

ازداد الاهتمام الدولي بالفساد و المشكلات الناجمة عنه في النصف الثاني من الثمانينات على نحو لم يكن معهودا من قبل و ذلك نظرا الى تعاظم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية السلبية للفساد على التنمية في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و تعتبر جريمة الرشوة من أهم مظاهر الفساد ومن أخطر الجرائم التي يرتكبها الموظف العام لما تنطوي عليه من مساس بنزاهته و الثقة التي أوكلت له، لكي يشارك بأمانة في تسيير المرافق العامة للنهوض بوظائفها المختلفة بانتظام.

❖ وهناك مجموعة من السلوكيات التي تعبر عن ظاهرة الفساد وهي ومتداخلة في كثير من الأحيان التي تعمل الحكومة على محاربتها وهي:

-الرشوة :أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة، وهي منتشرة في كثير من الدول الغربية والدول النامية.

-المحسوبية:أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها وهي منتشرة في الدول العربية بشكل عام.

- المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

- الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفء وهي منتشرة كثيرا في العالم العربي.

- نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف فيها من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة.

---

1 عائشة عبد السلام. مرجع سابق، ص23.

– الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

❖ ولمحاربة هذا الفساد تم تطبيق استراتيجية لمواجهته ومن عناصرها:

– إصلاح الهيئات الحكومية، محاربة الأداء البيروقراطي وتقييم أساليب العمال باستمرار.

– زيادة كفاءة قدرات العاملين ورفع مستوى خبراتهم ومؤهلاتهم من خلال برامج التدريب، بالتالي تقوية قدرات الهيئات الحكومية والإدارية والتنفيذية.

–تحسين النظام القضائي وتوفير جميع الإمكانات من اجل تنفيذ القوانين.

–النزاهة والعدالة في العمل ولتحقيق ذلك لا بد من تعزيز العلاقة بين أصحاب المصالح لتحقيق أهداف الشركة وجعلهم جزءا من إستراتيجيتها طويلة المدى، كما أن المسؤولية وقبول المحاسبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح يعطي للشركة ميزة تنافسية.

–إتباع المعايير المحاسبية الدولية حيث أن إتباع المعايير المحاسبية السليمة يدعم كفاءة الإدارة المالية، كما أن التقارير السليمة توفر المعلومات الحيوية والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولأجل ذلك تم وضع معايير محاسبية دولية موحدة، واستعمال وقبول مثل هذه المعايير الواحدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرات المالية وإضفاء نوع من المرونة والشفافية في المعاملات الدولية وبالتالي زيادة الجودة العالية وسلامة التقارير المالية[1].

1 سارة بركات وحسيبة زايدي. **الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية لمحاربة الفساد المالي والإداري**، مخبر مالية، بنوك وادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر "بسكرة"، يومي 06-2012/05/07، ص ص03-10.

خاتمة الفصل:

تؤثّر ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل كبير على الجزائر من ناحية إلزامها بالقيام بواجباتها حيال ضبط الظاهرة وتشديد إجراءات الهجرة إلى الدول الأوروبية، كما أن الجزائر متضررة من ازدياد موجات الهجرة ونزيف الإطارات المستمر تجاه الدول المتقدمة، ولم تعد الأوضاع الأمنية والاقتصادية في الجزائرية تمنع الشباب من الحصول على فرص عمل في القطاع العام والخاص، كما أن تشدد الدول الأوروبية حيال حركة الأشخاص أصبح يقابل بسياسة المعاملة بالمثل، إذ تتأثر المصالح الأوروبية في الجزائر مثلما تتأثر المصالح الجزائرية ومصالح الجاليات الجزائرية في الدول الأوروبية، لم تعد الجزائر ذلك البلد الذي يكتفي موقف المتلقي والمتفرج على السياسات الأوروبية، حيث أن إيقاف موجات الهجرة مصلحة مشتركة من الجانبين تقتضي التعاون والتفاهم بين جميع دول المتوسط، وحساب مصالح الجميع دون إضرار بطرف ما أو كسب طرف ما على حساب الآخرين.

ولذا نعتقد أن عملية التصدي للهجرة غير الشرعية لا تكون فعالة دون رؤية شاملة وعامة وتحليل معمق لأسبابها وللإمكانيات المخصصة لمواجهتها، لذلك كان من الضروري التنسيق مع جميع البلدان المعنية بهذه الظاهرة، حيث تعتبر مشكلة سياسية بالنسبة لكثير من الدول المتقدمة خاصة الأوربية منها.

الفصل الخامس

عرض وتحليل نتائج الفرضيات

I. خصائص العينة حسب الوضعية الدموغرافية:

نتناول في هذا الفصل بالتحليل مجتمع الدراسة وعرض الخلفية الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للشباب الذين شاركوا في هذه الدراسة بالإضافة إلى علاقتهم بمهاجرين آخرين ومدى تعرضهم لوسائل الإعلام.

وتساعد البيانات التي يحتويها هذا الفصل من الدراسة على إجابة بعض الأسئلة المتعلقة بدوافعهم فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية.

ويجدر التذكير بأنه تم توزيع 50 استمارة على المبحوثين بطريقة عينة الكرة الثلجية في الفترة الممتدة من بداية شهر ماي إلى غاية منتصف شهر جوان، وبعد ترقيم الاستمارات من (1–50) وترميزها وفق الترميز التي تم بنظام SPSS وإدخال البيانات في الحاسوب ومن خلال فحص البيانات يمكن تقديم صورة عن خصائص مجتمع البحث وفق المتغيرات التالية:

1) الجنس:

جدول رقم (01) يوضح **توزيع أفراد العينة حسب الجنس:**

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	34	**%68**
أنثى	16	**%32**
المجموع	50	**%100**

يتضح من الجدول أنه من بين(50) فرد نجد أن فئة الذكور كانت اكبر من فئة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور (68%) مقابل (32%) إناث..

وقد يعود هذا إلى أن الهجرة غير الشرعية يندفع إليها الشباب أكثر لما فيها من مخاطر وإلى أن الشباب أكثر جرأة من الإناث والى طابع المجتمع الذكوري والذي يرى أن هذه الظاهرة تتعلق بالشباب أكثر لما يعانونه من بطالة وتهميش وأنهم مطالبين بتحقيق ورسم مستقبلهم أكثر من الإناث..

لكن رغم ذلك لا يمكن إهمال نسبة الإناث والتي تبين أن هناك تغييرا في نظرة المجتمع لهذه الظاهرة فحتى الإناث صارت لديهن الرغبة في التغيير واللحاق بركب الغرب..

* رسم بياني رقم (01) يبين **توزيع أفراد العينة حسب الجنس**.

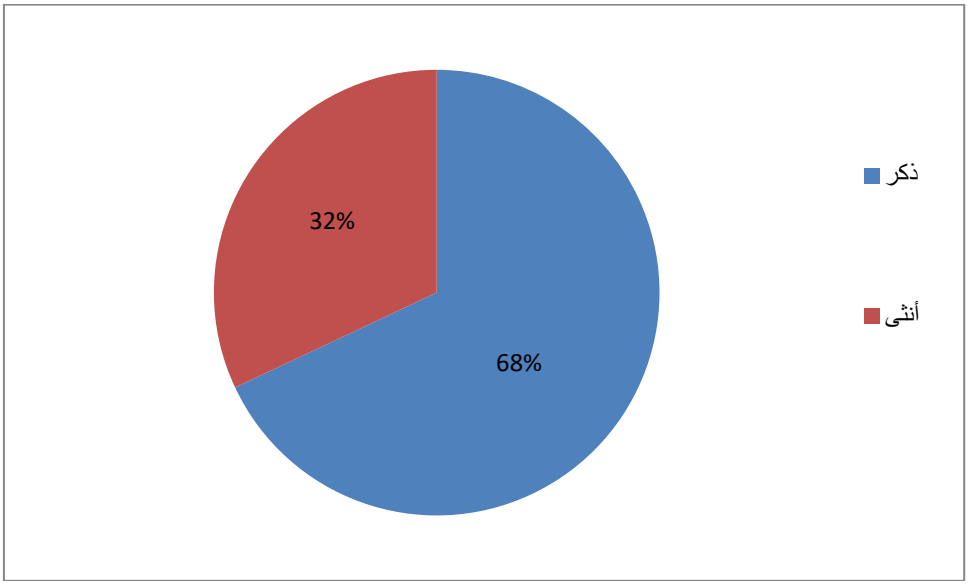

2) <u>السن:</u>

جدول رقم (02) يوضح **توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية:**

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية
]10-20]	9	**%18**
]20-30]	22	**%44**
]30-40]	15	**%30**
]40-50]	4	**%8**
المجموع	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين(50) مبحوث نجد أن العينة قد تمركزت حول الفئة [20-40] سنة بنسبة(74%) منها(44%) تمثلت في الفئة العمرية[20-30] سنة بنسبة (44%) مقابل(8%) وتمثلت في الفئة العمرية[40-50]، بينما نلاحظ أن الفئة العمرية [10-20] كانت بنسبة(18%) فقط..

وقد يعود هذا إلى أن الفئة الأولى مازالت تعيش مع الأسرة أو أنها في مرحلة المراهقة والدراسة وبالتالي تكون رغبتها في الهجرة أقل من غيرها كالفئة الثانية والثالثة وهي الفئة الشابة التي تكون مدفوعة برغبات وطموحات مادية واجتماعية كثيرة، ما يجعلها أكثر عرضة لهذه الظاهرة لأنها تكون أكثر استقلالية ماديا ووجدانيا، وفي سن العمل ومطالبة بتحقيق مردود مادي للعائلة، وتكون في أوج عنفوانها وطيشها وقوتها وبالتالي اندفاعها من أجل تحقيق ما تحلم به يكون اكبر مقابل باقي الفئات..

أما عن الفئة الأخيرة فهي فئة الكهولة حيث يكون الفرد فيها أقل طيشا وتفكيره منصب حول الاستقرار وتشكيل الأسرة..

* رسم بياني رقم (02) يبين **توزيع العينة حسب الفئات العمرية.**

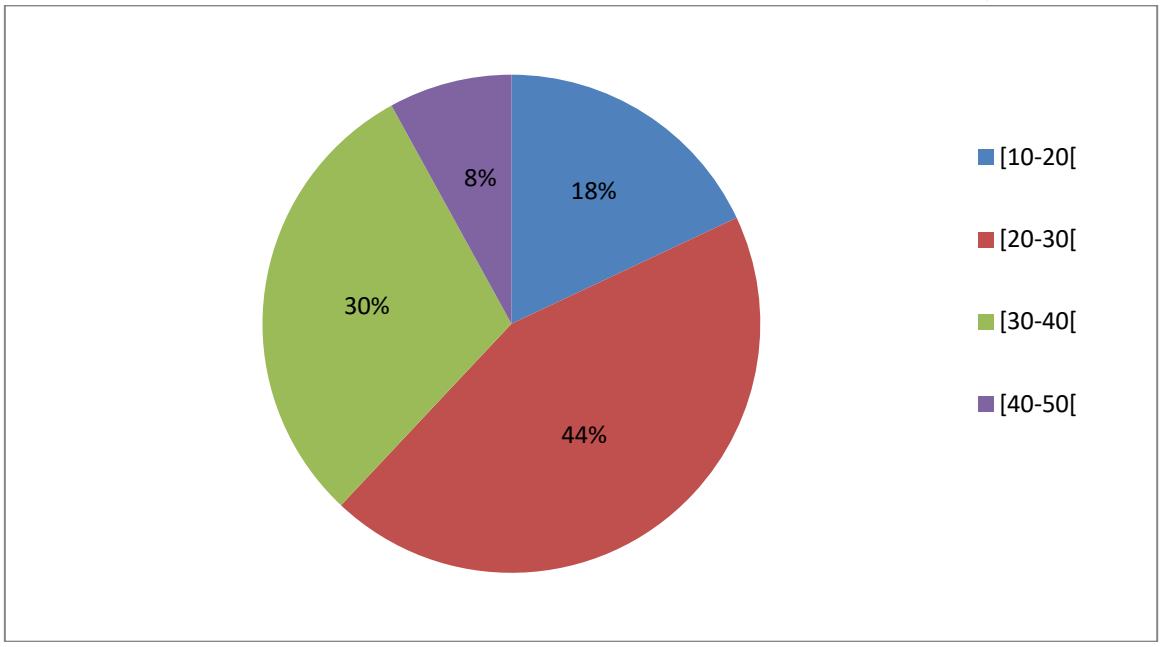

3) الحالة المدنية:

الجدول رقم(03) يبين **توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية.**

الحالة المدنية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	42	**%84**
متزوج	7	**%14**
مطلق	1	**%2**
المجموع	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين(50) فرد نجد أن نسبة العزاب أكبر حيث بلغ عددهم(42) بنسبة (84%) مقابل فئة المتزوجين حيث كان عددهم (07) بنسبة(14%) وآخر فئة هي المطلقين بفرد واحد بنسبة(02%)..

ويرجع هذا إلى طبيعة الدراسة التي تمحورت حول الشباب بالإضافة إلى تأخر سن الزواج الذي يعرفه المجتمع بالنسبة للجنسين بسبب كل الظروف التي يمر بها المجتمع..

ولأن الرغبة في الزواج والاستقرار قد تكون هي أكثر دافع لخوض هذه المغامرة الخطيرة من أجل توفير ما يلزم لتحقيق الاستقرار خاصة مع غلاء المهور وانعدام السكن.

* رسم بياني رقم (03) يبين **توزيع العينة حسب الحالة المدنية.**

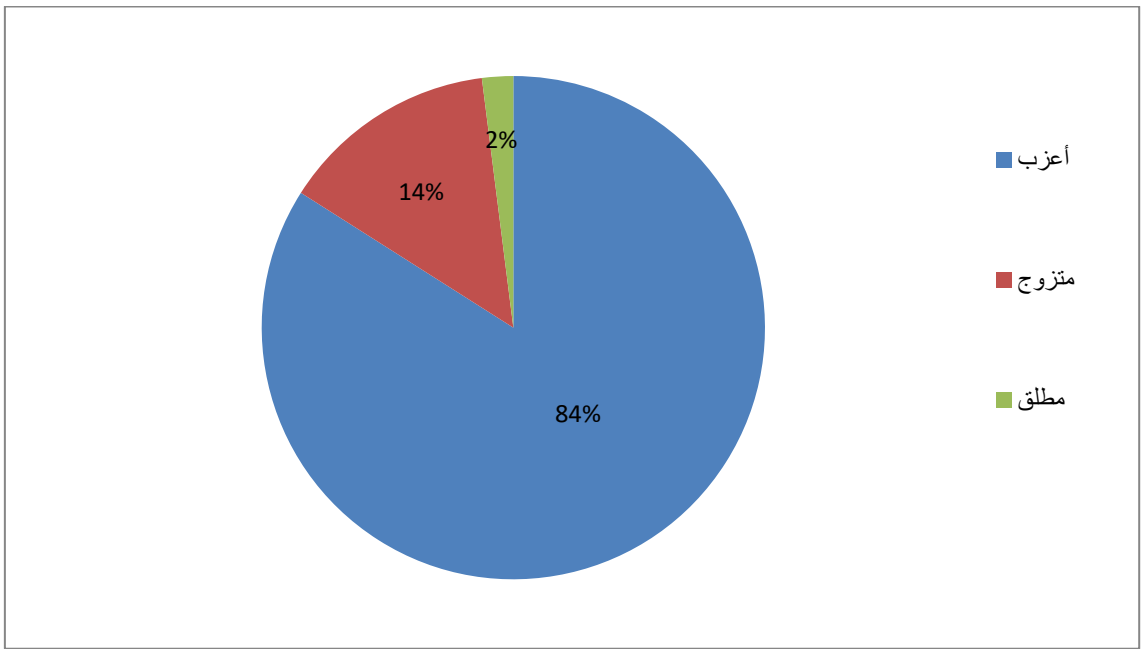

4) <u>الحالة التعليمية</u>:

جدول رقم(04) الذي يوضح **توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية:**

الحالة التعليمية	التكرار	النسبة المئوية
يجيد القراءة والكتابة	1	**%2**
ابتدائي	4	**%8**
أساسي	16	**%32**
ثانوي	18	**%36**
جامعي	11	**%22**
المجموع	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول من بين(50) مبحوث نجد أن ذوي المستوى الأساسي والثانوي يمثلون نسبة(32% و 36%) على التوالي وهما أعلى نسبة مقابل المستوى الابتدائي والجامعي التي تراوحت بين(08% و 22%) لنجد في الأخير الفئة التي تجيد القراءة والكتابة بنسبة(2%).

ومما سبق نستنتج أن معظم أفراد العينة لا يتمتعون بمستوى تعليمي عال ووفقا للنظرية اللامعيارية [1] عند "**ميرتون**" يمكن القول: أن هؤلاء الشباب عجزوا عن تحقيق أهدافهم وطموحاتهم بالطرق أو السبل المشروعة والمتمثلة في الحصول على مستوى تعليمي يساعدهم في الحصول على وظيفة ذات دخل يمكنهم من تحقيق تلك الأهداف التي يطمحون إليها، مما قادهم إلى اتباع مسالك غير مشروعة وخطيرة بهدف تحقيق تلك الأهداف.

1 د .عبد الله أحمد عبد الله المصراتي. **الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 30 ، العدد 59، الرياض، 2014، ص 215.

* رسم بياني رقم (04) يبين **توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية.**

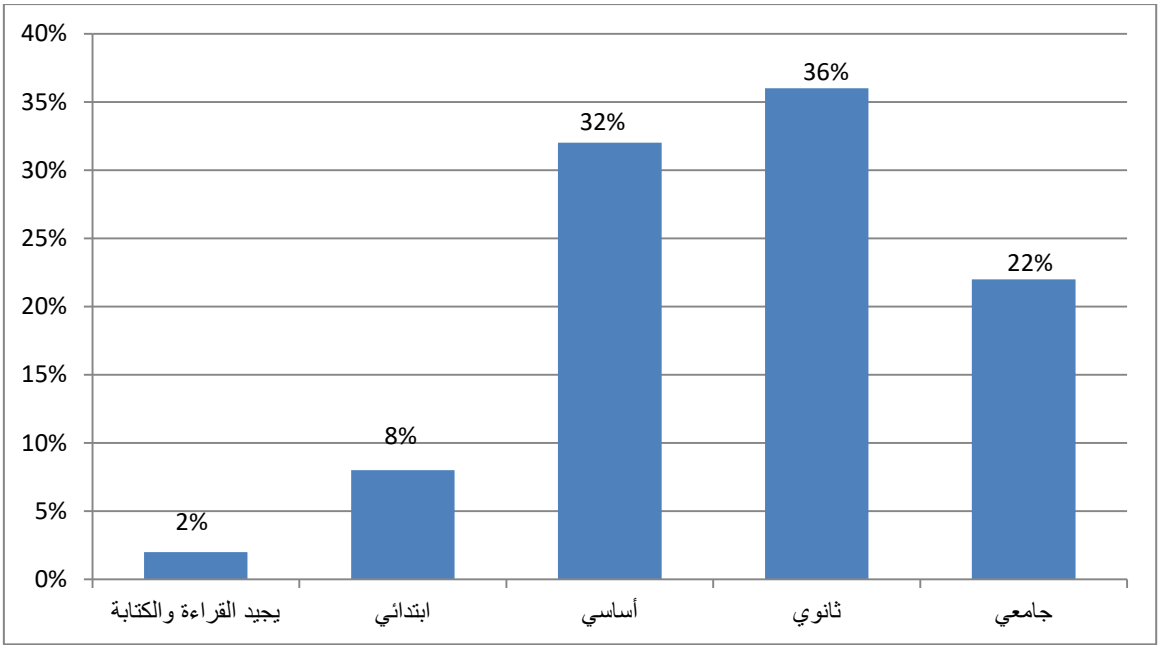

5) <u>المهنة:</u>

الجدول رقم(05) يوضح **توزيع أفراد العينة حسب المهنة.**

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
بطال	20	**%40**
موظف	16	**%32**
عامل حر (تاجر)	8	**%16**
عامل يدوي	2	**%4**
طالب	4	**%8**
المجموع	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين(50) فرد نجد(40%) من فئة البطالين و(32%) منهم موظفين وتتوزع باقي أفراد العينة بين العمال الأحرار (تجار)، العمال اليدويين والطلاب بنسب تراوحت بين(16% 4% و 8%)..

وهذا التوزيع يتناسب مع أفراد الدراسة بحيث أن الأفراد الأقل من(20) سنة يكونون في مرحلة الدراسة، أما الذين تجاوزوا (20) سنة فيلتحقون إما بوظيفة ما أو بطالين أو يمارسون نشاطا محددا..

* رسم بياني رقم (05) يبين **توزيع أفراد العينة حسب المهنة.**

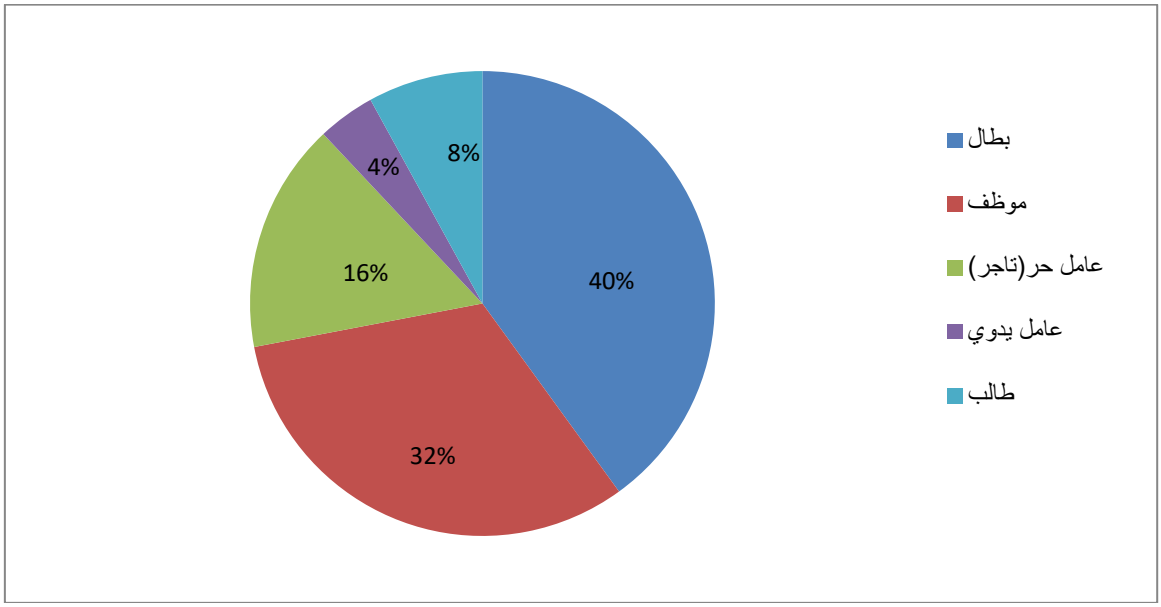

II. خصائص العينة حسب الوضعية الاقتصادية للأسرة:

6) نوع المسكن

جدول رقم (06) يبين **توزيع أفراد العينة حسب نوع المسكن.**

نوع المسكن	التكرار	النسبة
بيت قصديري	14	**%28**
منزل ذو طابق	18	**%36**
فيلا	8	**%16**
شقة	10	**%20**
المجموع	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث نجد (36%) من المبحوثين يعيشون في منزل من طابق واحد، وأن (28%) منهم يعيشون في بيوت قصديرية، ونجد أن (16%) فقط يقطنون في فيلا.

* رسم بياني رقم (06) يوضح **توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن.**

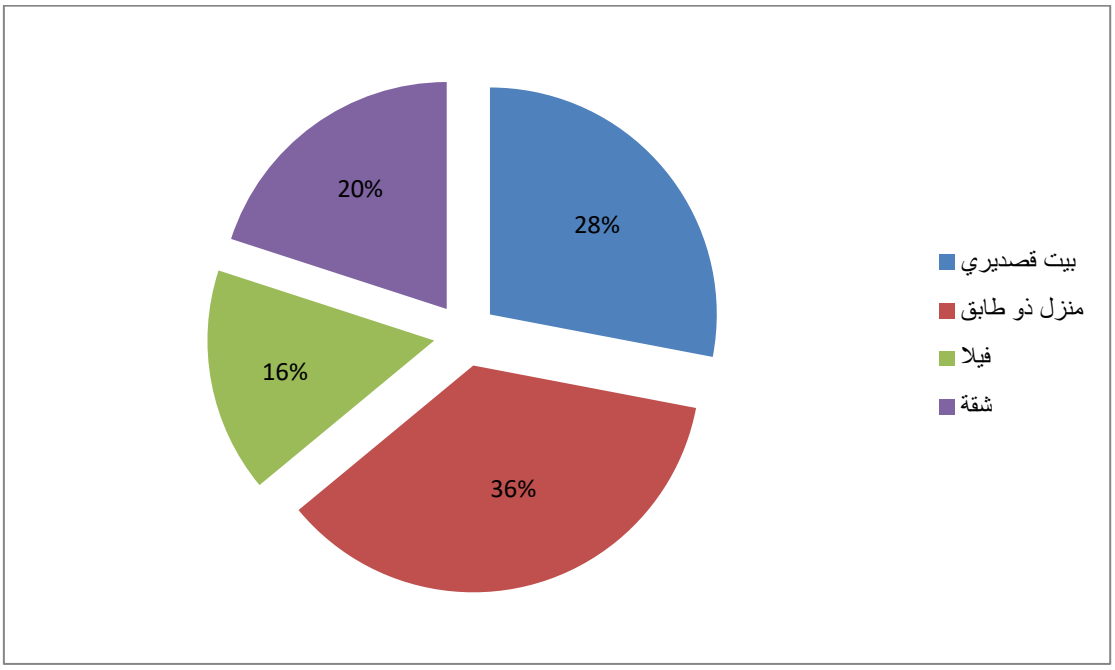

7) عدد العاملين في الاسرة

جدول رقم (07) يبين **توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين في الأسرة.**

عدد العاملين في الأسرة	التكرار	النسبة
(3-0)	33	**% 66**
(6-3)	16	**% 32**
(9-6)	1	**%2**
المجموع	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث فإن (66%) ينتمون إلى أسر عدد العاملين فيها اقل من (03) أفراد، و(32%) ينتمون إلى أسر فيها من (3-6) أفراد يعملون، ونجد أن (2%) فقط ينتمون إلى أسر عدد العاملين فيها من (6-9) أشخاص.

* رسم بياني رقم (07) يبين **توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين في الأسرة.**

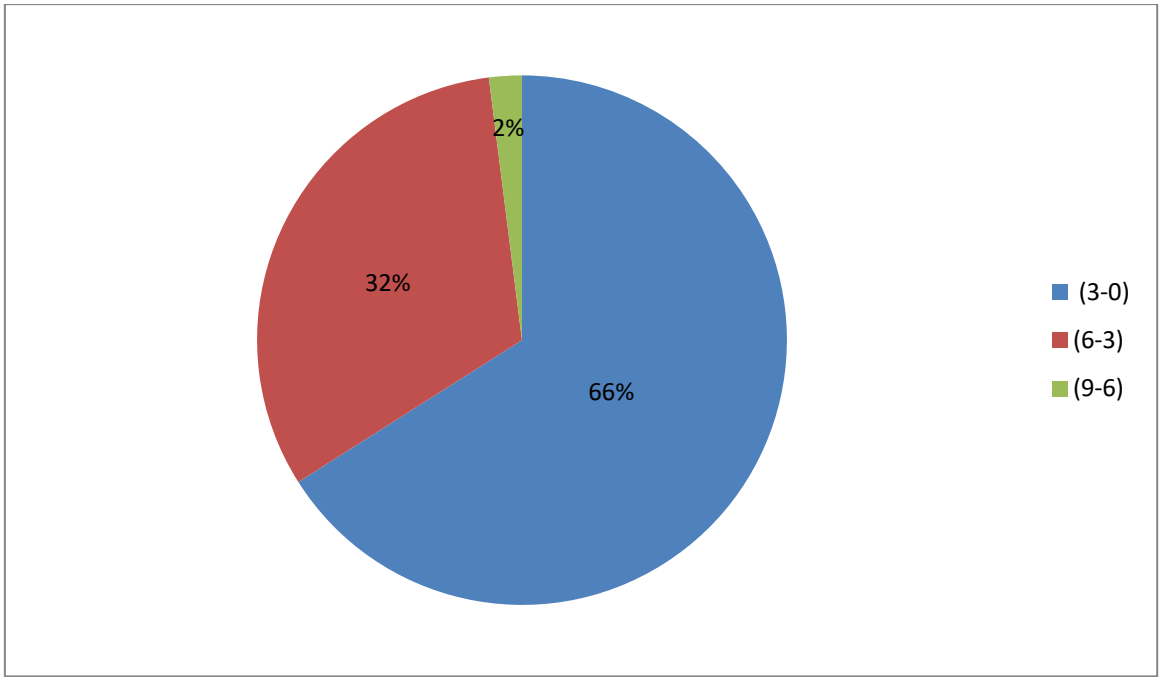

8) <u>الدخل الكلي للأسر:</u>

جدول رقم (08) يبين **توزيع أفراد العينة حسب الدخل الكلي لأسر المبحوثين.**

الدخل الكلي للأسرة	التكرار	النسبة
أقل من(18.000)	17	**%34**
(28.000-10.000)	16	**%32**
(38.000-28.000)	10	**%20**
أكثر من (38.000)	7	**%14**
المجموع	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث يوجد (34%) منهم دخل أسرهم الكلي أقل من (18.000دج) مقابل (14%) منهم دخل الأسرة الكلي أكثر من (38.000 دج).

* رسم بياني رقم(08) يبين **توزيع أفراد العينة حسب الدخل الكلي للأسرة.**

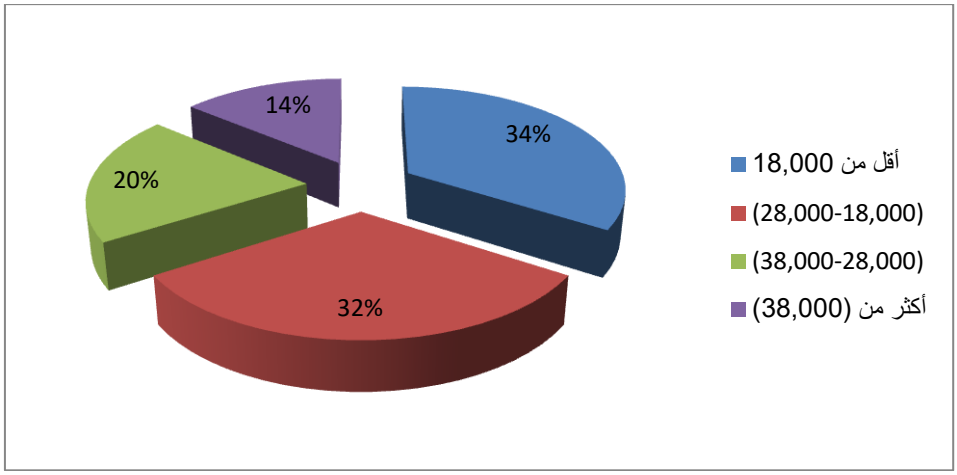

III. خصائص العينة حسب علاقتهم بمهاجرين غير شرعيين:

9) معرفة المبحوث لمهاجرين

جدول رقم (09) يبين **توزيع أفراد العينة حسب معرفة أفراد العينة لمهاجر.**

معرفة مهاجر	التكرار	النسبة
نعم	41	**% 82**
لا	9	**%18**
المجموع	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث نجد (82%) أكدوا على أنهم يعرفون مهاجرا، مقابل (18%) نفوا معرفتهم بمهاجر.

رسم بياني رقم (09) يبين **توزيع أفراد العينة حسب مدى معرفتم بمهاجر.**

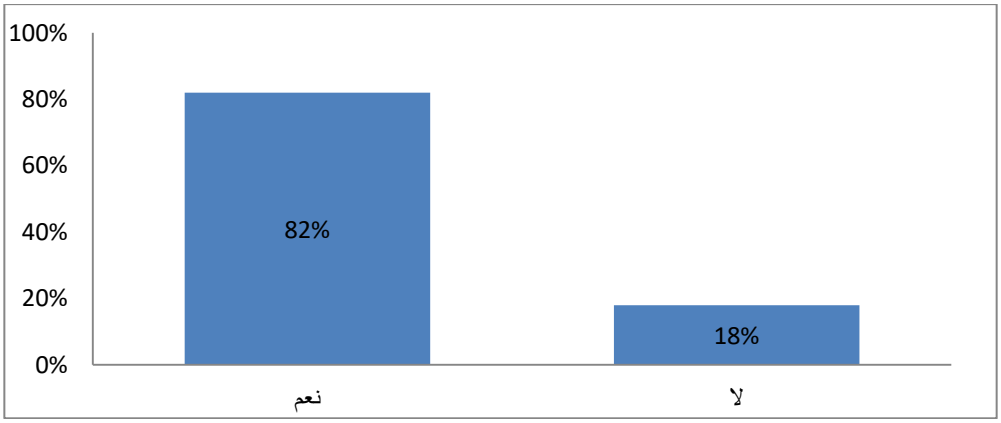

10) عدد المهاجرين المرافقين للمبحوث عند هجرتهم

جدول رقم (10) يبين **توزيع أفراد العينة حسب عدد المهاجرين المرافقين لهم.**

عدد المهاجرين	التكرار	النسبة
(4-0)	02	**%04**
(8-4)	13	**%26**
(12-8)	35	**%70**
المجموع	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث فإن (70%) منهم قد هاجروا برفقة عدد من الأفراد يتراوح بين (8-12) شخص، مقابل (26%) منهم هاجروا مع عدد يتراوح بين (4-8) أفراد، لنجد في الأخير أن (04%) فقط من هاجروا برفقة عدد يقل عن أربعة أفراد.

رسم بياني رقم (10) يبين **توزيع أفراد العينة حسب عدد المهاجرين المرافقين لهم.**

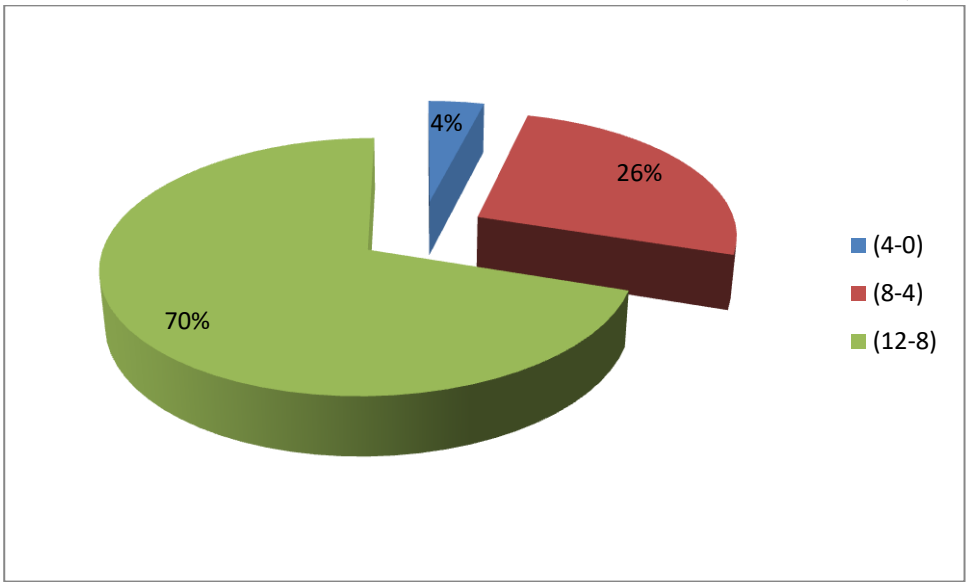

IV. خصائص العينة حسب علاقتهم بوسائل الإعلام

11) مشاهدة التلفزيون:

جدول رقم (11) يبين **توزيع أفراد العينة حسب مشاهدتهم للتلفزيون.**

مدى مشاهدة التلفزيون	التكرار	النسبة
نعم	42	**%84**
لا	8	**%16**
المجموع	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث يوجد (84%) يشاهدون التلفزيون مقابل (16%) فقط من لا يتابعونه.

رسم بياني رقم (11) يبين **توزيع أفراد العينة حسب مشاهدتهم للتلفزيون**

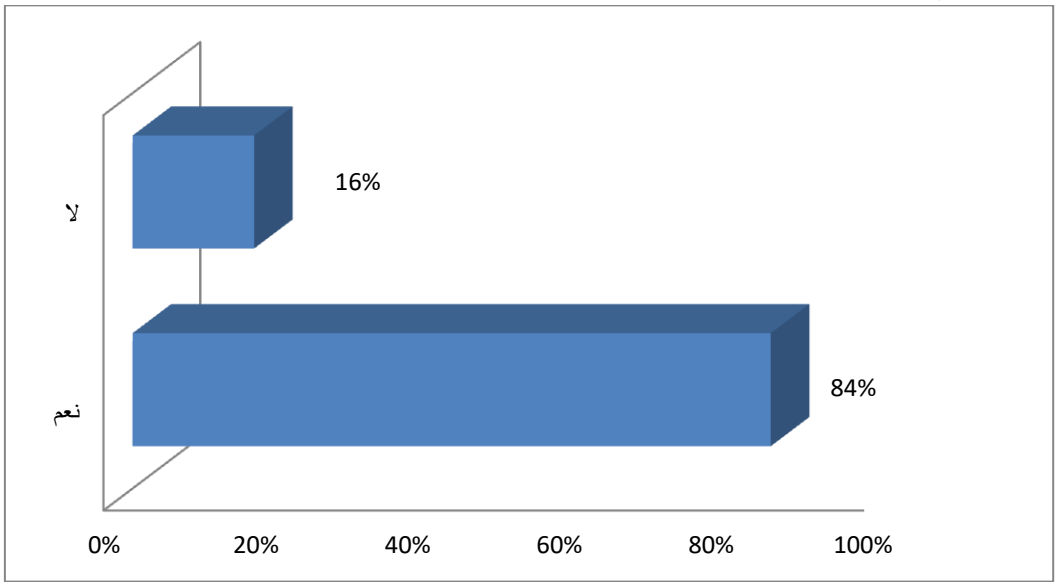

12) استعمال الانترنيت

جدول رقم (12) يبين **توزيع أفراد العينة حسب مدى استعمالهم للانترنيت.**

استعمال الانترنيت	التكرار	النسبة
نعم	44	**%88**
لا	6	**%12**
المجموع	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول ان من بين (50) مبحوث يوجد (88%) يستخدمون الانترنيت، مقابل (12%) فقط لا يستعملونها.

رسم بياني رقم (12) يبين **توزيع أفراد العينة حسب مدى استعمالهم للانترنيت.**

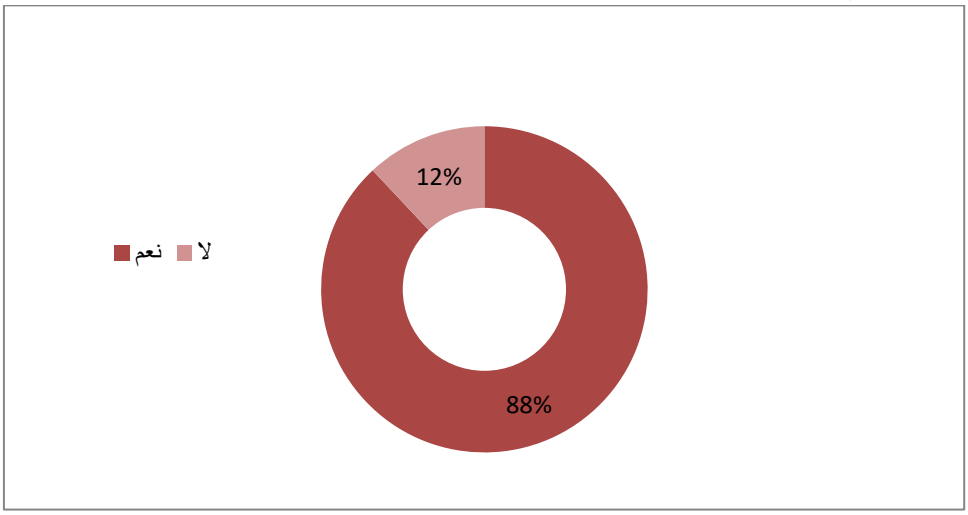

II. تحليل ونتائج الفرضية الأولى:

قبل الشروع في تحليل نتائج الفرضية الأولى نذكر بأن الفرضية الأولى تمثلت في:

العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والوضع الاقتصادي للأسر.

وقد تم الاعتماد على المؤشرات التالية لقياس الفرضية والتي افترضنا أنها مناسبة للدراسة..

بالنسبة **للمؤشرات الخاصة بالوضع الاقتصادي** تمثلت في: نوع المسكن. عدد الغرف في المسكن. عدد أفراد الأسرة. الدخل الكلي للأسرة. إمكانية الحصول على كماليات.

أما **المؤشرات الخاصة بموضوع الهجرة** فقد تمثلت في: سن أول محاولة. محاولة الهجرة مرة واحدة. الاستعانة بشخص للهجرة. دفع مبلغ من المال. قيمة المبلغ المدفوع.

جدول رقم(13) يبين الارتباط بين **نوع المسكن وسن أول محاولة.**

سن أول محاولة هجرة / نوع المسكن	(20-10)		(30-20)		(40-30)		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
بيت قصديري	9	**%64.3**	3	**%21.4**	2	**%14.3**	14	**%100**
منزل ذو طابق	6	**%33.3**	9	**%50**	3	**%16.7**	18	**%100**
فيلا	4	**%50**	4	**%50**	0	**%0**	8	**%100**
شقة	4	**%40**	5	**%50**	1	**%10**	10	**%100**
المجموع	22	**%44**	22	**%44**	6	**%12**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين(50) فرد نجد أن(44%) قد توزعت بشكل متساوي بين الفئتين العمريتين (10-20) سنة و(20-30) سنة منهم (64.3%) يعيشون في بيت قصديري قد حاولوا الهجرة لأول مرة في عمر يتراوح بين (10-20) سنة، مقابل (50%) توزعت بالتساوي بين من يعيشون في (منزل ذو طابق، فيلا وشقة) والذين قد

حاولوا الهجرة لأول مرة في عمر تراوح بين (20–30) سنة، لنجد في الأخير أن (12%) فقط قد حاولوا الهجرة في عمر تراوح بين (30–40) سنة منهم (16.7%) يعيشون في منزل ذو طابق.

نستنتج من هذا أن معظم المبحوثين كانت أولى محاولاتهم في الهجرة في سن مبكرة جدا، وذلك أن عدم امتلاك منزل لائق ولعل هذا يشير إلى الحالة الاقتصادية المتدنية التي كان يعيشها غالبية أفراد العينة قبل هجرتهم غير الشرعية، وبحساب متوسط سن أفراد العينة اتضح أنه يساوي (27.8) سنة ولعل هذا يدل على أن معظم المبحوثين ينتمون إلى جيل الثمانينات وقد عاشوا فترة التسعينات والعشرية السوداء وما ترتب عليها من مشاكل سياسية عاشتها البلاد أثرت على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وهذا كان له تأثير على دفعهم إلى التفكير في البحث عن وسائل أخرى من أجل تحسين الأوضاع المعيشية، وربما الهروب من سوء الأوضاع الأمنية، وهذا يعني أن ضيق المنزل قد يزيد من قوة الاندفاع لدى الشباب اليافعين خاصة أن (84%) منهم عزاب ما يجعل الرغبة في التغيير والبحث عن مجال آخر من اجل تحسين الوضع الأسري أو الشخصي للفرد يزيد عندهم..

جدول رقم(14) يوضح الارتباط **بين نوع المسكن ومدى تكرار المبحوث للهجرة.**

تكرار محاولة الهجرة / نوع المسكن	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
بيت قصديري	9	**%64.3**	5	**%35.7**	14	**%100**
منزل ذو طابق	13	**%72.2**	5	**%27.8**	18	**%100**
فيلا	6	**%75**	2	**%25**	8	**%100**
شقة	6	**%60**	4	**%40**	10	**%100**
المجموع	34	**%68**	16	**%32**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث فإن (68%) قد كرروا محاولة الهجرة أكثر من مرة، وقد كان التوزيع بين أفراد العينة حسب نوع المسكن متقاربة نسبيا فنجد أن (75%) يعيشون في فيلا مقابل (60%) يعيشون في شقة.

من جهة أخرى نجد أن (32%) حاولوا الهجرة لمرة واحدة منهم (40%) يعيشون في شقة مقابل (25%) يعيشون في فيلا.

بالرغم من أن معظم المبحوثين يقطنون مساكن ضيقة والتي تمثلت في منازل بها أقل من أربعة غرف وكانت بنسبة (64%)[1] إلا أن هذا لم يؤثر على محاولات الهجرة التي قام بها المبحوث، فحتى أصحاب المساكن الواسعة والتي تمثلت في مساكن بها أكثر من ثمان غرف (8-12) بنسبة (2%)[2] فإنهم يتوجهون نحو الهجرة غير الشرعية، ويكررون محاولاتهم.

وهذا ما تؤكده دراسة "**د. على طلبه محمد إبراهيم**" بعنوان (دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصري دراسة ميدانية على عينة من الشباب المهاجر) التي أبانت أن نسبة (64.67%)[3] من الأفراد الذين مستهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية يعيشون في منازل مبنية بالطوب وصغيرة الحجم، نظرا لارتفاع معدل البطالة وتدنى المستوى المعيشي.

وقد يعزى هذا إلى أن ضيق المسكن يخلق مشاكل كثيرة عائلية واجتماعية كعدم شعور الفرد بالحرية الشخصية خاصة إذا كان لا يملك غرفة خاصة، فهذا يجعله يبحث عن وسيلة أخرى يستطيع من خلالها تحسين أوضاعه المادية، فيتوجه إلى الهجرة غير الشرعية لأنه يراها الحل لكل مشاكله، وذلك لأنها حسب رأيه مصدر للكسب السريع.

ولكن من جهة أخرى حتى أصحاب المسكن الواسع يتوجهون نحو الهجرة غير الشرعية وهذا يدل على أن الرغبة في الهجرة لا تتعلق فقط بالرغبة في تغيير الأوضاع الاقتصادية وإنما يتوجه إليها البعض بسبب التأثر بأوروبا وبالحياة فيها والرغبة في تجربة أشياء جديدة.

نستنتج من هذا أن الرغبة في الهجرة موجودة عند معظم المبحوثين بغض النظر عن نوع المسكن، فلا يهم إن كان يملك مقومات وشروط الحياة أو لا، المهم هو أن فكرة الهجرة باتت منتشرة بين العديد من الشباب منهم من أجل تحسين الوضع الاقتصادي ومنهم من أجل الحصول على الحرية التي افتقدها في بلاده ومنهم من يبحث عن الاحترام وغيرها.

1-2 أنظر ملحق رقم (01)

3 د. على طلبه محمد إبراهيم. مرجع سابق، ص 212.

جدول رقم (15) يبين العلاقة بين **نوع المسكن ومدى الاستعانة بشخص للهجرة..**

الاستعانة بشخص للهجرة / نوع المسكن	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
بيت قصديري	12	**%85.7**	2	**%14.3**	14	**%100**
منزل ذو طابق	16	**%88.9**	2	**%11.1**	18	**%100**
فيلا	8	**%100**	0	**%0**	8	**%100**
شقة	8	**%80**	2	**%20**	10	**%100**
المجموع	44	**%88**	6	**%12**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث نجد (88%) قد استعانوا بشخص من أجل الهجرة، وقد كان التوزيع متقارب نسبيا بين أفراد العينة حسب نوع المسكن، فنجد أن النسب تراوحت بين (85% و 100%) بين مختلف أفراد العينة.

ومن جهة أخرى نجد أن (12%) لم يستعينوا بأي شخص، منهم (20%) يعيشون في شقة، مقابل (11.1%) يعيشون في منزل ذو طابق والقيمة معدومة لدى الذين يعيشون في فيلا.

نستنتج من هذا أن المهاجرين المحتملين لابد أن يمروا من خلال عدة مراحل حتى يتحقق حلمهم بالهجرة، ونظرا لتزايد الرغبة في الهجرة مع قلة فرص حدوثها من خلال القنوات الشرعية، يقوم المهاجرين المحتملين بالاعتماد على أطراف أخرى من أجل تسهيل عملية الهجرة وقد بينت النتائج أن (56.8%)[1] يعتمدون على صديق سواء من داخل أو خارج البلاد، بالمقابل نجد أن من الراغبين في السفر والهجرة للخارج قد يقعون ضحايا للعديد من تجار وسماسرة الهجرة طلبا المعونة وقد بينت النتائج أن (25%)[2] منهم قد اعتمدوا على مهرب من أجل نجاح عملية الهجرة، وهذا ما تؤكده النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية التي قام بها الدكتور **أيمن زهري** تحت عنوان "**اتجاهات الشباب المصري**

1 – 2 انظر ملحق رقم (04).

حول الهجرة لأوروبا[1]" والذي أكد أن (47.4%) من المهاجرين قد اعتمدوا على أقاربهم في أوروبا ومصر لمساعدتهم في الهجرة لأوروبا بينما قام السماسرة بمساعدة (22.5%) منهم، وإن حرص هؤلاء على الهجرة ونجاح العملية يتطلب منهم الاستعانة بمن يسهل العملية وهذا بغض النظر عن نوع المسكن وعن حجمه والذي يبدو أنه لا يؤثر بشكل كبير على أفراد العينة بالنسبة لاتخاذ قرار الهجرة.

جدول رقم(16) يبين الارتباط بين **نوع المسكن ودفع مبلغ من المال من اجل الهجرة..**

دفع مبلغ من المال / نوع المسكن	نعم		لا		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	التكرار	النسبة
بيت قصديري	10	**%71.4**	4	**%28.6**	14	**%100**
منزل ذو طابق	15	**%83.3**	3	**%16.7**	18	**%100**
فيلا	8	**%100**	0	**%0**	8	**%100**
شقة	6	**%60**	4	**%40**	10	**%100**
المجموع	39	**%78**	11	**%22**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين(50) فرد يوجد (78%) قد دفعوا مبلغ مالي من اجل الهجرة منهم (100%) يعيشون في فيلا مقابل (60%) يعيشون في شقة.
من جهة أخرى نجد أن (22%) لم يدفعوا أي مبلغ، منهم (40%) يعيشون في شقة مقابل (16.7%) يعيشون في منزل ذو طابق، كما أن النسبة معدومة لمن يعيشون في فيلا..
إن الشباب الذين خاضوا تجربة الهجرة لأوروبا قد أكدوا بأن هجرتهم كلفتهم مبالغ مالية ونقصد هنا بالتكلفة المالية تلك النفقات التي تم دفعها لتسهيل الهجرة سواء عن طريق البحر حيث يقوم سماسرة الهجرة بتسهيل هجرتهم بالقوارب عبر البحر المتوسط أو عن طريق الجو من خلال دفع ثمن التأشيرة المزورة أو المنتهية الصلاحية أو الاختباء في

1 د. أيمن زهري. مرجع سابق، ص 33.

السفن التجارية، وقد أكد (42%) من المبحوثين أنهم استخدموا قوارب الصيد، فيما أكد (30%) منهم أنهم استخدموا تأشيرة مزورة أو منتهية الصلاحية، فيما صرح (28%) منهم أنهم اختبؤوا في السفن التجارية[1].

وهذه النتائج تؤكدها النتائج التي توصلت إليها دراسة "**د.أيمن زهري**" حيث توصل إلى أن (78.8%)[2] من المبحوثين الذين مارسوا تجربة الهجرة إلى أنهم دفعوا مبالغ مالية لتسهيل عملية الهجرة.

وكذلك بالنسبة للدراسة التي قام بها "**د. على طلبه محمد إبراهيم**" أكد على أن كل عينة الدراسة وبنسبة(100%) دفعوا أموال لسماسرة ووسطاء الهجرة وأصحاب مراكب الصيد ومكاتب التسفير نظير هجرتهم غير الشرعية لأوربا[3].

إن دفع المال من أجل الهجرة أصبح شرطا يطلبه من يعملون في التهريب أو من يقدمون المساعدة من أجل السلامة والأمن، الأمر الذي أصبح تجارة لبعض الأشخاص الذين وجدوا فيه وسيلة لكسب المال من خلال إغراء الشباب ووعدهم بتوصيلهم آمنين.

ودفع مبلغ مالي من أجل تسهيل عملية الهجرة لا يتعلق بنوع المسكن الذي يعيش فيه المبحوث، فمهما كان نوع المسكن فإن الرغبة في الهجرة والاستعانة بأي وسيلة حتى وان كانت مهربا قد يطلب مبلغا كبيرا تبقى موجودة بين مختلف الطبقات.

كما أن دفع مبلغ مالي من اجل الهجرة تعبر عن مدى الاندفاع لدى الشباب من اجل التأكد من الوصول إلى الجهة الأخرى للبحر المتوسط وعدم المخاطرة بالهجرة لوحدهم أي أنهم مستعدين لأي شيء من أجل جمع المال المطلوب والهجرة إلى أوروبا..

---

1 أنظر الملحق رقم (11)

2 د. أيمن زهري. مرجع سابق، ص 34.

3 د. علي طلبه محمد إبراهيم. مرجع سابق، ص 215.

جدول رقم(17) يبين العلاقة بين **نوع المسكن والمبلغ المدفوع**..

المبلغ المدفوع / نوع المسكن	(0–30) مليون		(30–60)مليون		(60–90) مليون		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
بيت قصديري	10	**%71.4**	4	**%28.6**	0	**%0**	14	**%100**
منزل ذو طابق	12	**%66.7**	4	**%22.2**	2	**%11.1**	18	**%100**
فيلا	1	**%12.5**	2	**%25**	5	**%62.5**	8	**%100**
شقة	8	**%80**	2	**%20**	0	**%0**	10	**%100**
المجموع	31	**%70**	12	**%22**	7	**%8**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أنه من بين (50) مبحوث نجد أن (70%) منهم دفعوا مبلغ قدره أقل من (30) مليون، منهم (80%) يعيشون في شقة تليها (71.4%) يعيشون في بيت قصديري ونسبة (12.5%) يعيشون في فيلا، ومن جهة أخرى نجد أن (08%) فقط قد دفعوا مبلغ تتراوح قيمته بين (60–90) مليون، منهم (62.5%) يعيشون في فيلا مقابل (11.1%) يعيشون في منزل ذو طابق، وانعدمت النسبة عند من يعيشون في بيت قصديري وشقة.

إن دفع مبلغ مالي يتعلق بالطريقة التي تمت الهجرة بها فالإبحار عن طريق قوارب الصيد والتي تمثلت في نسبة (42%) يعد أقل تكلفة مقارنة بالسفر عبر الجو والتي مثلت (30%) وذلك لان الهجرة عبر قوارب الصيد تكون عامة باشتراك عدد من الأفراد وبالتالي يتشاركون في ثمن القارب وما يلزمهم من أجل أن تكون الرحلة آمنة أكثر، ولهذا فإن تكاليف الهجرة ترتفع بارتفاع احتمالات نجاحها.

وعلى هذا فإن طريق البحر يعد اختيار اولئك الذين لا يستطيعون توفير تكاليف تأشيرة السفر، وهذا يدل على أن نوع المسكن ليس له تأثير على قيمة المبلغ المدفوع فمعظم أفراد العينة باختلاف نوع المسكن قد دفعوا مبالغ مالية أقل من (30) مليون، أي أن الرغبة في الهجرة وتغيير الأوضاع تدفع بالأفراد إلى دفع مبالغ مالية وربما يضطرون إلى بيع كل ما يملكونه فقط من اجل الحصول على فرصة لضمان مكان يوصل إلى الجانب الآخر..

جدول رقم (18) يبين العلاقة بين **عدد أفراد الأسرة ومدى الاستعانة بشخص للهجرة**

الاستعانة بشخص / عدد أفراد الأسرة	نعم		لا		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	التكرار	النسبة
(4-0)	4	**%80**	1	**%20**	5	**%100**
(8-4)	9	**%90**	1	**%10**	10	**%100**
(12-8)	31	**%88.6**	4	**%11.4**	35	**%100**
المجموع	44	**%88**	6	**%12**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث يوجد (88%) استعانوا بشخص من اجل الهجرة منهم (90%) ينتمون إلى أسر عدد أفرادها من (4-8) أفراد مقابل (80%) ينتمون إلى أسر ذات حجم صغير: (0-4) أفراد.

من جهة أخرى نجد أن (12%) لم يستعينوا بأي شخص منهم (20%) يعيشون في أسر عدد أفرادها أقل من أربعة أفراد، مقابل (11.4%) ينتمون إلى أسر ذات الحجم الكبير.

يمثل حجم الأسرة عاملا ديموجرافيا هاما حيث أنه يتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل معدل الإعالة وعادات الأسر الممتدة وتأثير العادات والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع وغيرها. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن متوسط حجم الأسرة لمجتمع الدراسة يبلغ (8.4) فردا في المتوسط وهذا يدل على أن حجم الأسرة في مجتمع البحث يتسم بالكثافة.

وبالمقارنة مع الدراسة التي قام بها "**د. علي طلبه محمد إبراهيم**" فإنها تؤيد النتائج التي توصلنا إليها حيث أنه بين أن متوسط حجم أسر عينة الدراسة تساوى (8.4)[1] فرد لكل أسرة، ولعل هذا يشير إلى أن حجم الأسرة في مجتمع الدراسة يتسم بالكثافة العالية.

ولهذا فإن حجم الأسرة الكبير يعمل على دفع الأفراد المحتملين للهجرة بالاستعانة بأحدهم من أجل الهجرة فالضغط الذي يسببه حجم الأسرة على المسكن يزيد من المشاكل داخلها ما يدفع بالأفراد إلى الخروج من المنزل بحثا عن مجال آخر يساعد على تحسين

1 د. علي طلبه محمد إبراهيم. نفس المرجع، ص 212.

الأوضاع الأسرية وتخفيف الأعباء وتقلق من المشاكل المترتبة عن حجم الأسرة الكبير ولهذا فإن مفردات البحث اعتبرت أن الهجرة غير الشرعية هي الحل الأسرع لتحقيق ذلك.

جدول رقم (19) يبين العلاقة بين **عدد العاملين في الأسرة ومدى تكرار عملية الهجرة.**

تكرار عملية الهجرة / عدد العالمين في الأسرة	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
(3-0)	22	**%66,7**	11	**%33,3**	33	**%100**
(6-3)	12	**%75**	4	**%25**	16	**%100**
(9-6)	0	**%0**	1	**%100**	1	**%100**
المجموع	34	**%68**	16	**%32**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث فإن (68%) قد كرروا محاولة الهجرة منهم (75%) ينتمون إلى أسر عدد العاملين فيها يتراوح بين (3-6) أفراد، مقابل (0%) ينتمون إلى أسر بها من (6-9) عامل.

من جهة أخرى نجد أن (32%) لم يحاولوا الهجرة إلا مرة واحدة، منهم (100%) يعيشون في أسر عدد العاملين فيها يتراوح بين (6-9) عامل، مقابل (33.3%) يعيشون في أسر بها عدد العاملين أقل من ثلاثة عاملين.

تشكل الأسرة نظاما اجتماعيا لتبادل المصالح وتبادل المساعدات الاقتصادية، والرعاية المادية بين مختلف الأعضاء. ويعتبر العمل من أهم العوامل التي تحقق هذه المصالح والتي يسعى إليها كل شاب من أجل تحسين وضعه المعيشي وتوفير التوازن الاقتصادي والاجتماعي والنفسي له وللأسرة، لهذا فغياب هذا العامل يزيد من المشاكل الاقتصادية التي تصاحبها زيادة الضغوط على العاملين داخل الأسرة من خلال ارتفاع نسبة الإعالة خاصة أن مستوى المعيشة في انخفاض شديد.

وبالتالي معاناة الفرد من البطالة يصاحبها الرغبة في البحث عن مجال أوسع من أجل تحسين وضعه الاقتصادي، وبحساب متوسط العاملين في الأسرة نجد (2.58) مقابل متوسط حجم الأسرة وهو (8.4) فرد لكل أسرة، بالإضافة إلى أن (40%) من المبحوثين يعانون من البطالة.

ولهذا يرى الشاب في الهجرة غير الشرعية حيث قلة الدخل وانخفاض الأجور في بلاده مقارنة مع مثيلاتها في أوربا، والظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها غالبية أسر عينة البحث، وفقدان الأمل في الحصول على فرصة عمل خصوصا الخريجين الجدد، كلها عوامل ساعدت على هجرة الكثير من الشباب للتخلص من أوضاعهم الاقتصادية السيئة، دافعا وراء هجرتهم غير الشرعية .

ولهذا يعد تكرار عملية الهجرة مؤشرا على الرغبة القوية لدى المبحوثين على الوصول إلى أوروبا بحثا عن فرص جديدة من أجل تحسين الوضعية الاقتصادية سواء على الجانب الشخصي أو الفردي.

جدول رقم (20) يبين العلاقة بين **عدد العاملين في الأسرة ومدى الاستعانة بشخص.**

الاستعانة بشخص / عدد العاملين في الأسرة	نعم		لا		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	التكرار	النسبة
(3-0)	29	**%87.9**	4	**%12.1**	33	**%100**
(6-3)	15	**%93.8**	1	**%6.2**	16	**%100**
(9-6)	0	**%0**	1	**%100**	1	**%100**
المجموع	44	**%88**	6	**%12**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث نجد أن (88%) من المبحوثين استعانوا بشخص ليمكنهم من الهجرة منهم (93.8%) ينتمون إلى اسر عدد العالمين فيها يتراوح بين (3-6) عاملين، مقابل من يعيشون في أسر بها عدد العالمين من (6-9) وكانت النسبة معدومة.

من جهة أخرى نجد أن (12%) لم يستعينوا بأي شخص، منهم (100%) ينتمون إلى أسر بها عدد العالمين من (6-9) أفراد، مقابل (6.2%) يعيشون وسط أسرة بها عدد

العالمين يتراوح بين (3-6) أفراد.

إن عدد العاملين في الأسرة له تأثير كبير على الشباب الذين يقدمون على الهجرة غير الشرعية فقلة عدد العاملين يزيد من الضغوط على الأفراد سواء كان عاملا فهذا يجعل راتبه غير كافي من أجل توفير احتياجات الأسرة واحتياجاته، أو يكون بطالا وهذا يزيد من حدة المشاكل وبالتالي فإن هذا يؤثر على حياتهم ويقف عائقا أمام تحقيق أحلامهم ما يدفعهم إلى الإقدام على الهجرة والاستعانة بأحد ما لتمكينهم من السفر.

جدول رقم (21) يبين العلاقة بين **الدخل الكلي للأسرة ومدى الاستعانة بشخص.**

الاستعانة بشخص / الدخل الكلي للأسرة	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من (18.000)	17	**%100**	0	**%0**	17	**%100**
(28.000-18.000)	16	**%100**	0	**%0**	16	**%100**
(38.000-28.000)	8	**%80**	2	**%20**	10	**%100**
أكثر من (38.000)	3	**%42.9**	4	**%57.1**	7	**%100**
المجموع	44	**%88**	6	**%12**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث يوجد (88%) استعانوا بشخص معين من اجل مساعدتهم على الهجرة منهم (100%) من دخلهم الكلي أقل من (28.000دج)، مقابل (42.9%) دخلهم الكلي أكثر من (38.000 دج).

من جهة أخرى نجد (57.1%) لم يستعينوا بأي شخص، منهم (57.1%) دخلهم الكلي أكثر من (38.000 دج)، مقابل من دخلهم الكلي أقل من (28.000 دج) حيث كانت النسبة معدومة.

وقد أكدت هذه النتائج الدراسة التي قام بها " **د. علي طلبه محمد إبراهيم**" حيث أن دراسته أكدت أن (90.66%)[1] من إجمالي العينة الكلية أن الدخل لا يفي بمتطلباتهم الحياتية، فكان ضروريا هجرة أبنائهم لتوفير احتياجاتهم الأساسية.

1 د. علي طلبه محمد إبراهيم. نفس المرجع، ص 212.

إن تباين الدخل بين الجزائر والدول المستقبلة للهجرة وظروف المعيشة الصعبة ومشكلة البطالة التي تواجه الشباب، وقد تبين لنا معظم الشباب الراغب في الهجرة هم شباب صغار فقد كان متوسط عمر أفراد العينة (27.8) وكانوا عاطلين عن العمل بنسبة (40%)، كما أن (28%) يزاولون أعمالا غير مستقرة كالأعمال الحرة والأعمال اليدوية والتي تكون مداخيلها متذبذبة وقد تبين لنا أن (34%) من أفراد العينة دخل أسرهم الكلي أقل من (18.000دج) وهو دخل لا يكفي لسد كل الاحتياجات الأسرية خاصة مع غلاء المعيشة وبالتالي هو غير كافي للحصول على حياة كريمة.

وبقياس العلاقة بين متغير الدخل الكلي لأسرة المبحوث بمؤشر مدى الاستعانة بشخص من أجل الهجرة، فقد كانت الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) فقد بلغت قيمة معامل (كا^2)[1] المحسوبة (17.18)، عند درجة حرية (3)، وكانت قيمة معامل (كا^2) الجدولية (7.81)، وبما أن (كا^2) المحسوبة > من (كا^2) الجدولية، فإننا نستنتج أن هناك فروق بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وبالتالي نقبل فرضية العدم والاستقلال أي توجد علاقة بين المتغيرين، أما عن قوة واتجاه العلاقة فقد بلغ معامل ارتباط التوافق[2] (0.83) وهي تدل على أن هناك ارتباط طردي قوي بين المتغيرين، ومن الارتباط يتضح أنه كلما كان الدخل متدني زاد إصرار المبحوث على الاستعانة بشخص من أجل التمكن من الهجرة ونجاحها. وبالتالي فإن مستوى الدخل المنخفض يزيد من وتيرة الهجرة عند الشباب لما له تأثيرات شديدة على الحياة اليومية ومدى كفايته لتحصيل متطلبات الحياة.

نستنتج من هذا أن الدخل العام للأسرة له تأثير قوي على الإقدام على الهجرة فضعف وقلة الدخل يساهم بشكل كبير في دفع الشباب إلى الهجرة بطريقة غير شرعية وذلك لان الدخل من الأساسيات التي تساعد على استقرار الأسرة وتأمين الحياة اللائقة فإن انعدم هذا الأساس يجعل الشاب يعاني من تشتت ونوع من الضياع وعدم الاستقرار المادي والنفسي خصوصا إذا كان يتحمل الجزء الأكبر من أعباء المنزل ومصاريفه.

---

1 استخدمت معامل (كا^2) لاختبار دلالة الفروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة في جدول التقاطع، وهو اختبار لقياس متغيرين مستقلين والسعي إلى الحكم على مدى ملاءمة النموذج النظري للنموذج الفعلي.

2 تم استخدام معامل التوافق في حساب درجة الارتباط بين المتغيرين واتجاهه.

جدول رقم (22) يبين العلاقة بين **الدخل الكلي للأسرة ودفع المبحوث لمبلغ مالي.**

دفع مبلغ مالي / الدخل الكلي للأسرة	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من (18.000)	16	**%94.1**	1	**%5.9**	17	**%100**
(28.000-18.000)	12	**%75**	4	**%25**	16	**%100**
(38.000-28.000)	7	**%70**	3	**%30**	10	**%100**
أكثر من (38.000)	4	**%57.1**	3	**%42.9**	7	**%100**
المجموع	39	**%78**	11	**%22**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول انه من بين (50) مبحوث يوجد (78%) دفعوا مبلغ مالي من اجل تسهيل عملية الهجرة، منهم (94.1%) دخل أسرهم الكلي أقل من (94.1%)، مقابل (57.1%) ينتمون إلى أسر دخلها الكلي أكثر من (38.000 دج).

من جهة أخرى نجد أن (22%) لم يدفعوا أي مبلغ مالي، منهم (42.9%) دخل أسرهم الكلي يفوق (38.000 دج)، مقابل (5.9%) ينتمون إلى أسر دخلها الكلي أقل من (18.000 دج).

يتضح لنا أن الدخل المنخفض الذي تعاني منه الأسر يدفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية، ولكن رغم المداخيل المنخفضة إلا أن هذا لم يمنعهم من دفع مبالغ مالية ليتمكنوا من الهجرة، وهذا يدل على أن الرغبة الملحة في الهجرة إلى أوروبا تدفع بالشباب إلى توفير المال من أجل الهجرة وأحيانا قد تعمل الأسرة بحد ذاتها في توفير المال اللازم من أجل مساعدة أبنائها للهجرة وهذا ما أكدته دراسة " **د. علي طلبه محمد إبراهيم**" حيث أنه بين أن الوضع الاقتصادي السيئ الذي تعيش فيه أسر أفراد عينة البحث جعلتهم لا يفكرون إلا في تغيير أوضاعهم، فكان السبيل هو هجرة أبنائهم لدول أوربا، كما أبانت (82.64%)[1] من عينة الدراسة أن أسرهم كانوا هم المدبرين والمخططين لهجرة أبنائهم، حيث تمثل ذلك في إمدادهم بالمال اللازم للهجرة، واتفاقهم مع من يقومون بتسهيل هجرة

1 د. علي طلبه محمد إبراهيم. نفس المرجع، ص 214.

أبنائهم لدول أوروبا من الوسطاء والسماسرة.

كما أكدت دراسة "**د. أيمن زهري**" أن (53%) من عينة البحث قالوا بأن الدخل في بلادهم أقل من الدخل في أوروبا، كما أكد (52%) أن الظروف المعيشية صعبة، وهذا ما دفعهم إلى الهجرة غير الشرعية.

وتوصلت الدراسة التي قام بها "**د .عبد الله أحمد عبد الله المصراتي**" إلى أن (67%)[1] من مفردات العينة قيّموا دخولهم بأنها غير كافية أو هي كافية إلى حد ما لسد احتياجاتهم فقط.

ومما سبق يتضح أن الدخل يعد عاملا قويا من أجله يتجه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية لأنه وسيلة لتحقيق ظروف حياتية ملائمة وتسد كل احتياجات الأسرة.

جدول رقم (23) يبين العلاقة بين **الحصول على الكماليات وتكرار محاولة الهجرة.**

تكرار محاولة الهجرة / الحصول على الكماليات	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	8	%44.4	10	%55.6	18	%100
لا	24	%75	6	%25	32	%100
المجموع	32	%68	16	%32	50	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث يوجد (68%) من أفراد العينة قد كرروا محاولة الهجرة منهم (75%) أكدوا أنهم لا يستطيعون الحصول على كماليات بدخلهم الشهري، مقابل (44.4%) صرحوا بأنهم قادرين على الحصول على كماليات.

من جهة أخرى نجد نسبة (32%) لم يكرروا محاولة الهجرة، منهم (55.6%) قالوا بأنهم حصلوا على كماليات من دخلهم الشهري، مقابل (25%) قد نفوا ذلك.

إن الظروف التي يعيشها المجتمع تتطلب من الأفراد التكيف معها خاصة أن الكثيرين باتوا يعتمدون على المظاهر أكثر، فالحصول على كماليات في الحياة من سيارة أو التمكن من السفر والسياحة أو الحصول على مسكن إضافي يعتبر بالنسبة للكثيرين من

1 د .عبدالله أحمد عبدالله المصراتي. مرجع سابق، ص 216.

أمرا مهما وهذا بسبب حب التقليد والمحاكاة لغيرهم، مما يدفعهم الى الهجرة من أجل التمكن من الحصول على هذه الأمور.

وبقياس العلاقة بين متغير الحصول على الكماليات بمؤشر تكرار عملية الهجرة، فقد كانت الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل (كا^2) المحسوبة (6.58) عند درجة الحرية (1)، وكانت قيمة معامل (كا^2) الجدولية (3.841)، وبالتالي نقول أن هناك علاقة بين المتغيرين ونقبل فرضية العدم، أما عن قوة واتجاه العلاقة فقد بلغ معامل ارتباط الاقتران (0.66−) وهذا يدل على أن هناك ارتباط عكسي قوي بين المتغيرين، أي أنه كلما قلّت فرصة الحصول على الكماليات فإن هذا يزيد من تكرار محاولات الهجرة وبالتالي فإن المبحوث يرى أن الدخل الذي لا يوفر إمكانية اقتناء سيارة أو توفير فرصة السفر والسياحة فهو يعتبره دخلا غير كافي ما يدفعه إلى محاولة الهجرة أكثر من مرة من أجل التمكن من الوصول إلى أوروبا طمعا في الحصول على فرصة عمل جيدة.

الاستنتاج الجزئي للفرضية الأولى:

لقد أوضحت نتائج الدراسة أن عوامل الطرد في البلاد هي في مجملها عوامل اقتصادية، فالشباب الجزائري يرى في الهجرة، طريقاً للهروب من المشكلات الاقتصادية والبطالة. وبالنسبة لأسباب الهجرة فقد أوضحت الدراسة أن من الأسباب الرئيسية وراء قرار الهجرة هي زيادة معدلات البطالة (40%) وسوء الأحوال المعيشية وفقدان الأمل في الحصول على فرصة عمل، خصوصاً بين الخريجين الجدد.

وبما أن الوضع الاقتصادي يعتبر مقوما أساسيا من أجل حياة كريمة، يبحث عنها كل فرد، فإن لم يتوفر هذا المقوم فإن العديد من المشاكل الاجتماعية ستترتب عليه..

ولهذا يبحث الشباب –خاصة– عن مصادر لكسب المال من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، ولأن الكثيرين يعانون من البطالة بسبب قلة مناصب العمل، يسعون إلى إيجاد وسيلة من أجل الحصول على عمل فيلجؤون إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا بسبب التضييق الذي تقوم به الدول الأوروبية على الراغبين في الهجرة إليها وهو ما يسمى بالهجرة المنتقاة.

وأكثر عامل يدفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية هو قلة الدخل، وهذا الأخير يعتبر الأداة الأولى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للفرد والأسرة.

كما يعتبر البعض أن عدم كفاية الدخل من أجل توفير وسائل الراحة والحياة المترفة عاملا دافعا من أجل البحث على فرص أخرى تحقق لهم ذلك.

فالوضع الاقتصادي يؤثر في اندفاع بعض السكان إلى تغيير مواطنهم ويضطرهم إلى الهجرة ولو كانت غير شرعية من أجل تحقيق أهدافهم وطموحاتهم.

وبالتالي فإن قلة الدخل يعتبر من عوامل الطرد التي يدفع الأفراد خاصة من فئة الشباب إلى الهجرة ولو كانت بشكل غير شرعي، في المقابل فإن الرخاء، وتحسن الظروف المعيشية في المجتمع وارتفاع مستوى الدخول وتوفر فرص العمل جميعها عوامل جذب لأولئك المحرومين والعاجزين عن تحقيق طموحاتهم في مجتمعاتهم القريبة أو المجاورة وهذه تقودهم لتبني اتجاهات إيجابية نحو الهجرة للمجتمعات الأحسن حظا في التنمية والتقدم.

لذا يمكن القول بأن العوامل الاقتصادية لعبت دورا في جذب الشباب الجزائري للهجرة لأوروبا جعلتهم يستحسنون الأوضاع في دول المقصد ويفضلونها على وضعية البطالة في موطنهم الأصلي.

III. تحليل ونتائج الفرضية الثانية:

قبل الشروع في تحليل نتائج الفرضية الثانية نذكر بأنها تمثلت في: **العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والنجاح الاجتماعي للمهاجر.**

وقد تم الاعتماد على المؤشرات التالية لقياس الفرضية والتي افترضنا أنها مناسبة للدراسة..

بالنسبة **للمؤشرات المستقلة** فقد تمثلت في: معرفة مهاجر، علاقة المهاجر بالمبحوث، عدد المهاجرين الذين يعرفهم المبحوث، مرات الاتصال بالمهاجرين، مدة إقامة المهاجر في الخارج، تأثر المبحوث بتحسن الوضع الاقتصادي للمهاجرين، تأثر المبحوث بالامتيازات التي حصل عليها المهاجر في الخارج.

أما **المؤشرات التابعة** فقد تمثلت في: سن أول محاولة للهجرة، محاولة تكرار محاولة الهجرة، الاستعانة بشخص من أجل تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية، دفع مبلغ مالي.

جدول رقم (24) يبين العلاقة بين **معرفة مهاجر وسن أول محاولة هجرة غير شرعية.**

سن أول محاولة / معرفة مهاجر	(10–20)		(20–30)		(30–40)		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	20	**%49**	19	**%46**	2	**%5**	41	**%100**
لا	2	**%22**	3	**%33**	4	**%45**	9	**%100**
المجموع	22	**%44**	22	**%44**	6	**%12**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث لدينا نسبة (44%) توزعت بالتساوي بين من كان سنهم عند أول محاولة للهجرة يتراوح بين (10–20) سنة وبين (20–30) سنة، منهم (49%) يعرفون مهاجرا كان سنهم عند أول محاولة يتراوح بين (10–20) سنة، مقابل (22%) لا يعرفون مهاجرا.

ونسبة (46%) ينتمون إلى الفئة العمرية (20–30) سنة يعرفون مهاجرا، مقابل (33%) لا يعرفون مهاجرا.

من جهة أخرى نجد أن (12%) كان عمرهم يتراوح بين (30–40) سنة، منهم (45%) لا يعرفون مهاجرا، مقابل (5%) يعرفون مهاجرا.

إن الاحتكاك بمهاجرين آخرين يولد لدى الشباب الصغار في السن نوعا من الانبهار والرغبة في التجربة خاصة أن هؤلاء في عمر لا يسمح لهم بالتمييز ومعرفة مدى المخاطر التي تنتظرهم لذا فإننا وجدنا أن معظم المبحوثين قد هاجروا وهم في عمر صغير أي في فترة الشباب والذي تراوح بين (10–30) لما تعرفه هذه الفترة من اندفاع وعنفوان والرغبة في الاكتشاف والتغيير وهذا يدل على أن معرفة مهاجر والاقتراب منه يزيد من الرغبة في حذو حذوه والهجرة ولما في الهجرة الشرعية من معوقات فإن الشباب يتوجهون إلى الهجرة غير الشرعية رغم مخاطرها..

جدول رقم (25) يبين العلاقة بين **معرفة المبحوث بمهاجر وان كان قد هاجر لمرة واحدة.**

تكرار محاولة الهجرة / تعرف مهاجر؟	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	30	**%73.2**	11	**%26.8**	41	**%100**
لا	4	**%44.4**	5	**%55.6**	9	**%100**
المجموع	34	**%68**	16	**%32**	50	**%100**

نلاحظ من الجدول أن من بين (50) فرد نجد (68%) قد كرروا الهجرة لأكثر من مرة، منهم (73.2%) صرحوا بأنهم يعرفون مهاجرا، مقابل (44.4%) نفوا ذلك.

من جهة أخرى نجد أن (32%) من المبحوثين حاولوا الهجرة مرة واحدة، منهم (55.6%) قالوا بأنهم لا يعرفون أي مهاجر، مقابل (26.8%) صرحوا بأنهم يعرفون مهاجرا.

إن معرفة الفرد بمهاجر والاقتراب منه يزيد من قوة الرغبة في تقليده ومحاولة عيش نفس التجربة وان كان على علم بالمخاطر التي ستواجهه لأن الغيرة و الثراء الذي يرونه باديا على

العائدين من الخارج متمثلا في منازلهم الفخمة وسياراتهم وارتفاع مستواهم الاجتماعي وخصوصاً بين من كانوا لا يملكون شيئاً قبل الهجرة، وتزيد الرغبة عندما يكون هذا المهاجر قريبا من المبحوث، وبهذا يكون التأثير أكبر وبالتالي فإن التعامل مع من عايش هذه التجربة تدفع بالفرد إلى خوض مغامرة الموت وكل هذا في سبيل تحقيق حلمه..

ونجد في المقابل أن عدم الاحتكاك بمن عاش هذه التجربة تقلل من فرص إعادتها من قبل الفرد لان المحفز غير موجود..

جدول رقم (26) يبين العلاقة بين **نوع قرابة المهاجر والمبحوث وان كان قد هاجر لمرة واحدة.**

تكرار محاولة الهجرة / علاقة المهاجر بالمبحوث	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
صديق	12	**%66.7**	6	**%33.3**	18	**%100**
أحد أفراد العائلة	6	**%60**	4	**%40**	10	**%100**
أحد الجيران	8	**%61.5**	5	**%38.5**	13	**%100**
المجموع	26	**%63.4**	15	**%36.6**	[1]41	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (41) مبحوث الذين أجابوا بأنهم يعرفون مهاجرا نجد (63.4%) صرحوا بأنهم كرروا محاولة الهجرة أكثر من مرة منهم (66.7%) تجمعهم علاقة صداقة مع المهاجر، مقابل (60%) تربطهم علاقة عائلية بالمهاجر..

من جهة أخرى نجد أن (36.6%) حاولوا الهجرة مرة واحدة فقط، منهم (40%) تربطهم علاقة قرابة عائلية، مقابل (33.3%) تجمعهم علاقة صداقة مع المهاجر.

نستنتج من هذا أن علاقة الصداقة بين الأفراد تؤثر بشكل كبير على من يهاجر بطريقة غير شرعية، فقد دلت النتائج على أن (43.9%)[2] من المبحوثين تربطهم علاقة صداقة مع

1 كان المجموع (41) لان (9) من المبحوثين أجابوا بأنهم لا يعرفون مهاجرا..

2 أنظر ملحق رقم (04).

المهاجرين وهذا ما يزيد من الرغبة في الهجرة وتكرارها وذلك لأن جماعة الأصحاب والرفاق تكون بالنسبة للفرد العائلة الثانية، كما أنها تكون جماعة تظم أفرادا من نفس الجيل لهم نفس الطموح ونفس الأحلام والرغبات وبالتالي يكون الاحتكاك ببعض قوي جدا ما يزيد من الرغبة في التقليد بسبب الغيرة التي تنشأ بسبب أولئك الذين نجحوا في هجرتهم، كما أن القرابة العائلية تؤثر هي الأخرى بشكل كبير لأن الكثيرين يرغبون في الهجرة طمعا في الحصول على عمل ومأوى لوجود أحد أفراد العائلة في الخارج ما يجعل الفرد يفكر في أن أموره ستسهل أكثر.

وهذه النتائج تؤكدها النتائج التي توصلت إليها دراسة "**د. أيمن زهري**" حيث أكد أن (40.5%)[1] صرحوا بأن لديهم أصدقاء وأقارب في الخارج يعتمدون عليهم من أجل تسهيل أمورهم هناك، حيث أنهم تلقوا وعدا من أحد الأقارب أو الأصدقاء بتوفير فرصة عمل إذا نجح الشباب في الوصول إلى أوروبا.

وبالتالي نرى أن علاقات القرابة والصداقة والجوار، ساهمت في تعظيم سلوكيات التقليد والمحاكاة لدى الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية.

جدول رقم (27) يبين العلاقة بين **علاقة البحوث بالمهاجر والاستعانة بشخص للهجرة.**

الاستعانة بشخص للهجرة / علاقة المبحوث بالمهاجر	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
صديق	18	**%100**	0	**%0**	18	**%100**
أحد أفراد العائلة	7	**%70**	3	**%30**	10	**%100**
أحد الجيران	9	**%69.2**	4	**%30.8**	13	**%100**
المجموع	34	**%82.9**	7	**%17.1**	41	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (41) مبحوث يوجد (82.9%) استعانوا بشخص للتمكن من الهجرة، منهم (100%) تربطهم علاقة صداقة مع المهاجر، مقابل (69.2%)

1 د. أيمن زهري، مرجع سابق، ص 24.

تربطهم علاقة جيرة مع المهاجر.

من جهة أخرى نجد نسبة (17.1%) صرحوا بأنهم لم يستعينوا بأي شخص، منهم (30.8%) تربطهم علاقة جيرة مع المهاجر، مقابل من تربطهم علاقة صداقة وكانت النسبة معدومة.

إن الاستعانة بشخص لتسهيل عملية الهجرة يحتاج إلى معرفة جيدة به، وهذا يعني أنه لابد أن يكون موثوقا، وجماعة الأصدقاء تكون على دراية أكثر لاحتكاكهم بسماسرة الهجرة من جهة وبمن له تجربة سابقة من جهة أخرى، وقد أظهرت نتائج دراسة "**د. علي طلبه محمد إبراهيم**" أن نسبة (43.33%)[1] من العينة أكدت أن للأقارب والجيران والأصدقاء الذين هاجروا من قبل ومستقرين بدول أوربا كانوا وراء هجرتهم غير الشرعية.

كما أظهرت نتائج دراسة "**د .عبد الله أحمد عبد الله المصراتي**" حول سبل اتصال المهاجر بمن ساعده على الدخول إلى ليبيا بطرق غير شرعية أفاد (71%)[2] من العينة أن أحد أقاربهم وأصدقائهم هم من سهلوا لهم الاتصال أو أتموا الاتفاق مع تجار الهجرة.

وبالتالي فإن علاقة المهاجر بالأصدقاء تساهم بشكل كبير في جعله يستعين بشخص من أجل عملية الهجرة.

1 د. علي طلبه محمد إبراهيم. مرجع سابق، ص 214.

2 د .عبدالله أحمد عبدالله المصراتي. مرجع سابق، ص 218.

جدول رقم (28) يبين العلاقة بين **عدد المهاجرين الذين يعرفهم المبحوث وتكرار محاولة الهجرة:**

تكرار محاولة الهجرة / عدد المهاجرين	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
(4-0)	1	**%10**	9	**%90**	10	**%100**
(8-4)	7	**%53.8**	6	**%46.2**	13	**%100**
(12-8)	26	**%96.3**	1	**%3.7**	27	**%100**
المجموع	34	**%68**	16	**%32**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث لدينا (68%) حاولوا الهجرة أكثر من مرة، منهم (96.3%) صرحوا بأنهم يعرفون عددا من المهاجرين يتراوح بين (8-12) مهاجرا، مقابل (10%) قالوا بأنهم يعرفون عددا أقل من أربعة مهاجرين..

ومن جهة أخرى نجد أن (32%) حاولوا الهجرة مرة واحدة، منهم (90%) صرحوا بأنهم لا يعرفون أي مهاجر، مقابل (3.7%) قالوا بأنهم يعرفون من (8-12) مهاجر.

إن الاحتكاك بعدد كبير من المهاجرين والتواصل معهم يزيد من الاندفاع والرغبة في الهجرة إلى الخارج وتكرار ذلك في كل مرة، وذلك لكثرة القصص والروايات التي يسمعونها، وتعدد حالات النجاح، وقد أكدت دراسة "**د. علي طلبه محمد إبراهيم**" أن نسبة (56.67%)[1] من إجمالي العينة أكدوا أن الغيرة من التجارب الناجحة للآخرين الذين استطاعوا أن يحققوا مستويات مادية مرتفعة من خلال الهجرة لدول أوروبا شجعتهم على خوض تجربة الهجرة لدول أوروبا.

وحسب **نظرية التقليد**[2] Imitation Theory التي طورها عالم الاجتماع "**تارد Tarde**" فتفيد افتراضاتها أن الجريمة تكون نتاج تقليد الشخص المجرم لشخص آخر سبق أن

1 د. علي طلبه محمد إبراهيم. نفس المرجع، ص 214.

2 د .عبد الله أحمد عبد الله المصراتي. مرجع سابق، ص ص 201-202.

أجرم تعرف عليه وتأثر به، وارتفاع معدلات الجريمة في مجتمع ما نتاج تقليد الأشخاص بعضهم لبعض، ومن ثم فإن الشخص قد يُدفع إلى الهجرة غير الشرعية عندما يتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بمن سبق له أن هاجر وتمكن من بلوغ مراميه وأهدافه خاصة المادية، وذلك بعد عودته لوطنه أو من خلال تتبع أخباره وتقصي أسلوب حياته، ويتعاظم الاتجاه الإيجابي لدى الراغبين في الهجرة عندما يسمعون أخبارا تؤكد اندماج ذلك المهاجر في المجتمع الذي هاجر إليه، وتمكنه من العيش فيه وأنه لم يتعرض لتجارب مؤلمة بتلك الرحلة.

جدول رقم (29) يبين العلاقة بين **عدد المهاجرين الذين يعرفهم المبحوث وبين دفعه لمبلغ مالي.**

دفع مبلغ مالي / عدد المهاجرين	نعم		لا			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
(4-0)	1	%10	9	%90	10	%100
(8-4)	11	%84.6	2	%15.4	13	%100
(12-8)	27	%100	0	%0	27	%100
المجموع	39	%78	11	%22	50	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث يوجد (78%) دفعوا مبلغ مالي من أجل الهجرة، منهم (100%) يعرفون عددا من المهاجرين يتراوح بين (8-12) مهاجر، مقابل (10%) صرحوا بأنهم يعرفون عددا أقل من أربعة مهاجرين.

من جهة أخرى نجد أن (22%) لم يدفعوا شيئا من المال، منهم (90%) صرحوا بأنهم لا يعرفون أي مهاجر، مقابل الذين يعرفون عددا يتراوح بين (8-12) مهاجر فقد كانت النسبة معدومة.

من أجل تسهيل عملية الهجرة فإن الكثير من سماسرة الهجرة يستغلون الشباب الطامح في الوصول إلى أوروبا وذلك من خلال طلب المال منهم والتي تكون في الكثير من الأحيان

مبالغ كبيرة، وهذا ما أكدته دراسة "**د .عبد الله أحمد عبد الله المصراتي**" حيث أنه توصل إلى أن (77%)[1] من مفردات العينة قد تكبدوا تكاليف مالية باهظة للوصول إلى الهدف الذي يبتغونه، إضافة إلى تعرض حياتهم للخطر.

وزيادة معرفة الفرد المحتمل للهجرة بالمهاجرين يزيد من قوة التأثر بهم وتقليدهم وبالتالي كلما زاد عدد المهاجرين الذين يعرفهم الفرد المحتمل للهجرة زادت عنده الرغبة في التجربة وذلك من خلال البحث عن الطرق التي تسهل له ذلك وان كان دفع مبلغ مالي.

وهذا ما توصلنا إليه من خلال ما سبق بأن تقليد الأفراد المحتملين للهجرة لبعض المهاجرين والتأثر بهم يزيد من فرصة تجربة الهجرة.

جدول رقم (30) يبين العلاقة بين **عدد مرات اتصال المبحوث بالمهاجرين ومحاولات الهجرة.**

تكرار محاولة الهجرة / مرات الاتصال	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دائما	17	**%70.8**	7	**%29.2**	24	**%100**
أحيانا	7	**%58.3**	5	**%41.7**	12	**%100**
أبدا	2	**%40**	3	**%60**	5	**%100**
المجموع	26	**%63.4**	15	**%36.6**	41	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (41) مبحوث نجد (63.4%) حاولوا الهجرة أكثر من مرة، منهم (70.8%) على تواصل دائم بالمهاجرين، مقابل (40%) لا يتواصلون مع المهاجرين أبدا.

من جهة أخرى نجد أن (36.6%) لم يكرروا محاولة، منهم (60%) لا يتواصلون مع المهاجرين أبدا، مقابل (29.2%) يتواصلون مع المهاجرين بشكل دائم.

1 د .عبد الله أحمد عبد الله المصراتي. نفس المرجع، ص 219.

إن التواصل الدائم مع المهاجرين في الخارج له تأثير كبير على المبحوثين لدفعهم إلى الهجرة مرات ومرات، وهذا يرجع إلى أن التحدث معهم والتواصل معهم الدائم يسمح للمبحوثين بالتعرف على الحياة أكثر في أرض الغربة وكيف يزين لهم المهاجرون الحياة هناك ويبعثون في أنفسهم الأمل بأن الحياة هناك أفضل وخالية من المشاكل فالمهاجرون يرفضون الاعتراف للآخرين بأنهم يعانون هناك بل يزينون حياتهم هناك فيغتر بها الآخرون ممن يئسوا من الحياة في بلدانهم..

جدول رقم (31) يبين العلاقة بين **مدة إقامة المهاجرين في الخارج وعدد محاولات المبحوث الهجرة.**

تكرار محاولة الهجرة / مدة إقامة المهاجرين	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من سنة	1	**%20**	4	**%80**	5	**%100**
من (2-3) سنوات	9	**%64.3**	5	**%35.7**	14	**%100**
أكثر من 3 سنوات	15	**%68.2**	7	**%31.8**	22	**%100**
المجموع	26	**%63.4**	15	**%36.6**	41	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (41) مبحوث لدينا (63.4%) حاولوا الهجرة لأكثر من مرة، منهم (68.2%) يعرفون مهاجرين مدة إقامتهم في الخارج أكثر من ثلاث سنوات، مقابل (20%) على معرفة بمهاجرين مقيمين في الخارج أقل من سنة.

من جهة أخرى نجد أن (36.6%) من المبحوثين لم يكرروا محاولة الهجرة، منهم (80%) يعرفون مهاجرين يقيمون في الخارج منذ أقل من سنة، مقابل (31.8%) من أفراد العينة على معرفة بمهاجرين مقيمين في الخارج لأزيد من ثلاث سنوات.

إن التواصل مع أشخاص يقيمون في الخارج لمدة طويلة تزيد من عدد محاولات الهجرة، فمدة الإقامة الطويلة للمهاجرين تظهر للشباب كيف انعكست عليهم إقامتهم في الخارج وكيف تغيرت حياتهم ومعرفة أحوالهم..

وهي أيضا تسمح للأفراد بإظهار التحولات التي طرأت عليهم وذلك بإبراز المحاسن ومحاولة التفاخر بما ملكوه مهما كان صغيرا خاصة عند عودتهم إلى البلاد، وكل هذا يؤثر على الشباب الطموح للتغيير وتحسين أوضاعه..

جدول رقم (32) يبين العلاقة بين **مدة إقامة المهاجر في الخارج واستعانة المبحوث بشخص للهجرة**.

الاستعانة بشخص / مدة إقامة المهاجر	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من سنة	1	**%20**	4	**%80**	5	**%100**
من (2-3) سنوات	17	**%89,5**	2	**%10,5**	19	**%100**
أكثر من 3 سنوات	16	**%94,1**	1	**%5,9**	17	**%100**
المجموع	34	**%82,9**	7	**%17,1**	41	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (41) مبحوث يوجد (82.9%) قد أفادوا بأنهم تلقوا مساعدة من شخص للتمكن من الهجرة، منهم (94.1%) صرحوا بأنهم يعرفون مهاجرين يقيمون في الخارج لأكثر من ثلاث سنوات، مقابل (20%) قالوا بأنهم على تواصل مع مهاجرين مقيمين في الخارج لأقل من سنة.

من جهة أخرى نجد أن (17.1%) لم يستعينوا بأي شخص لعملية الهجرة، منهم (80%) يعرفون مهاجرين مقيمين في الخارج منذ أقل من سنة، مقابل (5.9%) على تواصل مع مهاجرين يقيمون في الخارج أكثر من ثلاث سنوات.

إن الاحتكاك بالمهاجرين المقيمين في الخارج لمدة طويلة تبعث في نفوس الشباب المحتملين للهجرة الرغبة في تقليدهم ومحاولة الوصول إلى ما وصلوا إليه، وذلك من خلال ما يجمعونه من معلومات عنهم وعن أوضاعهم بسبب التواصل معهم وهذا يظهر من خلال ما سبق حول

تكرار محاولات الهجرة من طرف المبحوثين، وقد صرح (53.7%)[1] من المبحوثين أنهم على تواصل مع المهاجرين الذي زادت مدة إقامتهم في الخارج عن الثلاث سنوات، ولهذا نجد أن تأثرهم بهم كبير، ما قد يكون الدافع وراء الاستعانة بمن يسهل لهم عملية الهجرة سواء كان من السماسرة أو أحد الأصدقاء والأهل وهذا من أجل نجاح عملية تسللهم إلى خارج البلاد بطريقة قد تتسبب في هلاكهم.

جدول رقم (33) يبين العلاقة بين **تأثر المبحوث بتحسن الوضع الاقتصادي للمهاجرين وعدد محاولات الهجرة.**

تكرار محاولة الهجرة / التأثر بالوضع الاقتصادي	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	24	**%75**	8	**%25**	32	**%100**
لا	2	**%22.2**	7	**%77.8**	9	**%100**
المجموع	26	**%63.4**	15	**%36.6**	41	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (41) يوجد (63.4%) قد حاولوا الهجرة لأكثر من مرة، منهم (75%) قد صرحوا بأنهم تأثروا بالتغير في المستوى الاقتصادي الذي طرأ على المهاجرين، مقابل (22.2%) قد نفوا ذلك.

من جهة أخرى نجد أن (36.6%) لم يكرروا محاولة الهجرة، منهم نسبة (77.8%) لم يعني لهم التغير في المستوى الاقتصادي للمهاجرين أي شيء، مقابل (25%) قد أكدوا بأنهم تأثروا بالتغير الاقتصادي للمهاجرين.

لقد لعب دور الشباب الذي هاجر من قبل في إقبال عينة الدراسة على الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال الغيرة من التجارب الناجحة للآخرين الذين استطاعوا أن يحققوا مستويات

1 أنظر ملحق رقم (7)

مادية مرتفعة من خلال الهجرة لدول أوروبا، والتي شجعتهم على خوض تجربة الهجرة لدول أوربا .

فالثراء الذي يرونه باديا على العائدين من الخارج متمثلا في منازلهم الفخمة وسياراتهم وارتفاع مستواهم الاجتماعي وخصوصاً بين من كانوا لا يملكون شيئاً قبل الهجرة.

وقد أكد (46.9%) من المبحوثين أنهم تأثروا بالأموال التي يرسلها المهاجرون للعائلة، فيما أعرب (25%) منهم أنهم تأثروا بالسكن الجديد الذي تمكنوا من الحصول عليه، وأكد (18,8%) بأنهم تأثروا بمن تمكن من الزواج[1].

وهذا يدل على أن الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى أسرهم والتي تسمح لهم بتحسين أوضاعهم المعيشية خاصة الذين تحصلوا على سكن جديد يؤثر بشكل كبير على الشباب الطموح الباحث عن حياة أفضل، خاصة وأن صعوبة الحصول على سكن يزيد من المشاكل ويجعل الحياة صعبة والذي يتضح في عدم تمكن العديد من الشباب من الزواج وهذا ما يجعل البعض يتأثر بمن تمكنوا من الزواج، ما يدفعهم إلى البحث عن سبل أخرى لتحصيل الحياة الكريمة والتي يرونها في الهجرة إلى خارج البلاد وإن كان بطريقة غير شرعية وذلك بسبب الصعوبات والعراقيل التي باتت الدول الغربية تضعها في طريق من يحاولون الهجرة إليها.

وقد أظهرت نتائج دراسة "**د. علي طلبه محمد إبراهيم**" أن نسبة (56.67%)[2] من إجمالي العينة بأن للشباب الذي هاجر من قبل دورا في إقبال عينة الدراسة على الهجرة غير الشرعية وذلك بسبب مظاهر الثراء التي ظهرت على بعض الأسر بمجتمع الدراسة، ما ولّد في نفوس الشباب الرغبة في الهجرة غير الشرعية من أجل تحقيق ما حققه غيرهم من بني قريتهم.

وبقياس العلاقة بين متغير التأثر بالتحسن الاقتصادي للمهاجرين بمؤشر تكرار عملية الهجرة، فقد كانت الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل (كا^2) المحسوبة (8.39) عند درجة الحرية (1)، وكانت

---

1 أنظر ملحق رقم (08).

2 د. علي طلبه محمد إبراهيم. نفس المرجع، ص 213.

قيمة معامل (كا^2) الجدولية (3.841)، وبما أن (كا^2) المحسوبة > من (كا^2) الجدولية، فإننا نستنتج أن هناك فروق بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وبالتالي نقبل فرضية العدم والاستقلال أي توجد علاقة بين المتغيرين، أما عن قوة واتجاه العلاقة فقد بلغ معامل ارتباط الاقتران (0.9) وهذا يدل على أن هناك ارتباط طردي قوي بين المتغيرين، أي أنه كلما زادت التأثر بالتحسن الذي يطرأ على المستوى الاقتصادي للمهاجرين تزيد الرغبة عند الفرد المحتمل للهجرة بأن يركب الخطر من أجل الوصول إلى هدفه.

ومما سبق يتضح أن التحسن الذي يطرأ على الوضع الاقتصادي للمهاجرين يؤثر على الشباب ويثير فيهم الرغبة من أجل التغيير وتطوير حياتهم وترقيتها ليصلوا إلى ما وصل إليه غيرهم ممن هاجروا وعاشوا في الخارج.

جدول رقم (34) يبين العلاقة بين **إن كان المبحوث قد تأثر بالامتيازات التي حصل عليها المهاجر وبين محاولات هجرة المبحوث..**

تكرار محاولة الهجرة / التأثر بالامتيازات للمهاجر	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	23	**%74.2**	8	**%25.8**	31	**%100**
لا	3	**%30**	7	**%70**	10	**%100**
المجموع	26	**%63.4**	15	**%36.6**	41	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (41) من مفردات العينة نجد (63.4%) قد حاولوا الهجرة أكثر من مرة، منهم (74.2%) قد تأثروا بالامتيازات التي حصل عليها المهاجر في الخارج، مقابل (30%) لم يتأثروا بها.

من جهة أخرى نجد أن (36.6%) لم يكرروا محاولة الهجرة، منهم (70%) لم يتأثروا بالامتيازات التي حصل عليها المهاجرون في الخارج، مقابل (25.8%) قد تأثروا بها.

إن الامتيازات التي يتحصل عليها المهاجر في الغربة والتي قد تحسن من وضعياتهم هناك وتعمل على تغيير حياتهم نحو الأفضل لها تأثير على الشباب الباحث عن التغيير والطامح لما هو أفضل..

وقد أكد (51.6%) من المبحوثين أنهم قد تأثروا بوثائق الإقامة التي قدمت للمهاجرين كما أن (48.4%) قد تأثروا بفرصة العمل الذي حصلوا عليها[1].

ويعد الحصول على وثائق الإقامة فرصة من خلالها توفر للمهاجر إمكانية العمل، بالإضافة إلى الاستقرار والتمكن من الحصول على سكن والعلاج والتعليم وباقي الحقوق والصلاحيات، وتعد من العوامل التي تؤثر على الشباب الذين توجهوا نحو الخارج من حيث أنها وسائل تساعد على تحسين الأوضاع المادية للمهاجر والتمكن من الهجرة بطريقة شرعية في المرات القادمة دون عراقيل وكافة الحقوق الأخرى، كما أن العمل يساعد على تحسين الأوضاع المادية سواء للمهاجر أو عائلته في بلاد الأصل من خلال إرسال الأموال إليها.

وكل هذه العوامل تعد عوامل جذب تبعث الرغبة في نفس الشباب من أجل حذو نفس أسلوب هجرة من سبقوهم أو غيرها مهما كانت وكل هذا من أجل العمل على تحسين الأوضاع المعيشية لهم وللعائلة وعيش حياتهم بحرية وكما يرغبون..

وبقياس العلاقة بين متغير التأثر بالامتيازات التي حصل عليها المهاجرون في الخارج بمؤشر تكرار عملية الهجرة، فقد كانت الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل (كا^2) المحسوبة (6.47) عند درجة الحرية (1)، وكانت قيمة معامل (كا^2) الجدولية (3.841)، وبما أن (كا^2) المحسوبة > من (كا^2) الجدولية، فإننا نستنتج أن هناك فروق بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وبالتالي نقبل فرضية العدم والاستقلال أي توجد علاقة بين المتغيرين، أما عن قوة واتجاه العلاقة فقد بلغ معامل ارتباط الاقتران (0.74) وهذا يدل على أن هناك ارتباط طردي قوي بين المتغيرين، أي أنه كلما زادت الامتيازات التي يحصل عليها

1 ملحق رقم (09)

المهاجر في الخارج زاد الفرد المحتمل للهجرة تأثرا بها مما يدفعه إلى الإقدام على محاولة الهجرة وتكرارها على أمل أن ينجح ويصير مثل غيره ممن سبقوه.

الاستنتاج الجزئي للفرضية الثانية:

إن الرغبة في الهجرة إلى الخارج تعد من أحلام الشباب الطامح في التغيير وتحسين الأوضاع المعيشية له ولأسرته، ولقد أوضحت الدراسة أن هناك عنصراً هاماً يدفع الشباب للهجرة وهو الغيرة من التجارب الناجحة للآخرين الذين استطاعوا أن يحققوا مستويات مادية مرتفعة من خلال الهجرة.

فالتحويلات التي يرسلها المهاجرون الذين يعملون في أوروبا تعد من العناصر الهامة التي تشجع العديد من الشباب على الهجرة، وتزيد هذه الرغبة بين الشباب لتأثرهم السريع بغيرهم ممن استطاعوا تطوير حياتهم وتغييرها إلى الأفضل، خاصة أولئك الذين لديهم علاقات مع من هاجروا فقد وجدنا أن(84%) من هؤلاء الشباب يعرفون مهاجرا، تجمعهم علاقة صداقة بنسبة (43.9%)، وكلما اتسعت دائرة هؤلاء الأصدقاء المهاجرين زادت الرغبة في حذو نفس طريقهم وتقليدهم فقد وجدنا أن (54%) منهم يعرفون من (8–12) مهاجرا.

والتواصل مع هؤلاء المهاجرين يسمح لهم بالتعرف أكثر على ما يوجد في أوروبا فمنهم من هو على تواصل دائم مع معارفهم من المهاجرين في الخارج بنسبة (58.5%)، خاصة إذا كانت مدة إقامتهم في الخارج طويلة فهذا يزيد من إبراز التغير الذي طرأ على حياتهم خاصة بعد الاستقرار هناك، فقد تبين لنا أن (53.7%) من الشباب على تواصل مع مهاجرين في الخارج مدة إقامتهم أكثر من ثلاث سنوات وهي مدة تكفي لملاحظة التغييرات التي ظهرت معالمها على حياتهم هناك من خلال الامتيازات التي باتوا يتمتعون بها، فقد وجدنا أن (75.6%) قد تأثروا بتلك الامتيازات، خاصة ممن تمكنوا من تسوية أوضاعهم القانونية وتمكنوا من الحصول على وثائق الإقامة، فقد تبين لنا أن (51.6%) منهم قد تأثروا بذلك. بالإضافة إلى ذلك حصولهم على عمل وبالتالي الحصول على المال الذي لم يتمكنوا من الحصول عليه في بلدانهم، وقد تأثر المبحوثون بذلك بنسبة (48.4%).

هذا فيما يتعلق بهم، أما فيما يتعلق بالتغييرات التي عرفتها أسرهم، فقد تمثل ذلك في الأموال التي يرسلونها إلى عوائلهم والتي ساعدتهم على تدبر أمورهم، فقد اتضح أن المهاجرين متأثرون بتلك الأموال بنسبة (46.9%)..

وبالتالي فإن الشباب صغير السن في المناطق التي تفتقر إلى فرص الحصول على عمل بالإضافة إلى ازدياد المشاكل الاجتماعية بالمناطق التي بها مهاجرين إلى أوروبا حيث أنه يشاهد أسر هؤلاء المهاجرين وهم يصبحون أغنياء بينما تعاني أسرهم الفقر وقليل من الأمل، إن هذه المقارنة تدفع الكثير من الشباب إلى الهجرة كحل يرونه الوحيد لتحسين ظروف معيشتهم.

IV. تحليل ونتائج الفرضية الثالثة:

إن تأثير وسائل الإعلام وخصوصا تكنولوجيات الإعلام الحديث يتنامى بشكل متزايد في تشكيل أفكار ودوافع لدى الشباب في بلدان جنوب المتوسط في الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، ومن أجل توضيح مدى هذا التأثير سنحاول أن نبين مدى صحة هذا، وذلك من خلال تحليل الفرضية التي تم اقتراحها والتي تقول أن: "الاستعمال الموسع للشباب لوسائل الإعلام لها علاقة بالهجرة غير الشرعية".

ولتبيان مدى صحة هذه الفرضية تم الاعتماد على المؤشرات التالية:

المؤشرات المستقلة الخاصة بوسائل الإعلام: مدى مشاهدة التلفزيون، مدى استخدام الانترنيت، مكان استخدام الانترنيت، مساعدة وسائل الاتصال في معرفة أوروبا.

المؤشرات التابعة: تكرار محاولة الهجرة، مصدر معلومات المبحوث حول البلد المهاجر إليه، الاستعانة بشخص.

جدول رقم (35) يوضح العلاقة بين **مدى مشاهدة المبحوث للتلفزيون ومحاولته تكرار الهجرة.**

تكرار محاولة الهجرة / مدى مشاهدة التلفزيون	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	31	**%73.8**	11	**%26.2**	42	**%100**
لا	3	**%37.5**	5	**%62.5**	8	**%100**
المجموع	34	**%68**	16	**%32**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث يوجد (68%) قد حاولوا الهجرة أكثر من مرة، منهم (73.8%) صرحوا بأنهم يشاهدون التلفزيون، مقابل (37.5%) أنكروا ذلك.

من جهة أخرى نجد أن (32%) قد حاولوا الهجرة مرة واحدة فقط، منهم (62.5%) أعربوا أنهم لا يشاهدون التلفزيون، مقابل (26.2%) قالوا بأنهم يشاهدونه.

إن المتابعة الدائمة للتلفزيون تزيد من فرص متابعة كل ما يتعلق بالدول الأوروبية من أخبار ومواضيع تساعد على التقرب من أسلوب الحياة فيها، فقد توصلنا إلى أن (84%)[1] من عينة الدراسة يشاهدون التلفزيون، ما يوضح التأثير الكبير الذي يمكن أن يخلفه التلفزيون في نفوس الشباب ما يجعلهم يرغبون في الاستمتاع بتلك الحياة والرغبة في الوصول إلى نفس مستوى المعيشة لتلك البلدان.

وقد أظهرت نتائج دراسة "**د. أيمن زهري**" أن التليفزيون هو أكثر وسائل الاتصال الجماهيري شيوعا بين جموع الشباب وقد بلغت نسبة من يشاهدون التليفزيون يوميا (82.1%)[2] من الشباب.

كما أوضحت دراسة "**السعيد بومعيزة**" أن التلفزيون هو الوسيلة الأكثر استعمالا بين المبحوثين الذي يشاهدونه بنسبة (94.9%)[3]

وهذه المتابعة الدائمة تؤثر على من يرى أن واقعه لا يوفر له ما يريد وذلك لأنها تزيد من اتساع الفجوة بين أحلام الشباب في بلدان الجنوب المتوسطي وواقع وفرص الهجرة المتاحة في أوروبا، كما أنها تؤثر في حياة الشباب في نظرهم من خلال أنها تساهم بدور كبير في تعريفهم بالمجتمعات العالمية وثقافاتها المتنوعة والمختلفة، كما أنها تعمل على تغيير نظرتهم للحياة وإطلاعهم على أنماط وعادات جديدة في حياتهم، بالإضافة إلى التخلي عن بعض القيم التقليدية السائدة داخل المجتمع، وتبني قيم جديدة وافدة إليهم بدواعي التحضر والتحرر والتفتح على ثقافة الآخر.

---

1 أنظر ملحق رقم (10).

2 د. أيمن زهري. مرجع سابق، ص 41.

3 السعيد بومعيزة. مرجع سابق، ص 197.

جدول رقم (36) يوضح العلاقة بين **مدى مشاهدة المبحوث للتلفزيون** و**مصدر معلوماته حول البلد المهاجر إليه.**

مصدر المعلومات / مدى مشاهدة التلفزيون	وسائل الإعلام		أقارب		أصحاب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	30	**%71.4**	3	**%7.1**	9	**%21.5**	42	**%100**
لا	2	**%25**	4	**%50**	2	**%25**	8	**%100**
المجموع	32	**%64**	7	**%14**	11	**%22**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث نجد أن (64%) صرحوا أن مصدر معلوماتهم حول البلد الذي حاولوا الهجرة إليه هو وسائل الإعلام، منهم (71.4%) يشاهدون التلفزيون، مقابل (25%) نفوا ذلك

من جهة أخرى نجد أن (22%) أعربوا أن مصدر معلوماتهم كان من الأصحاب، منهم (25%) لا يشاهدون التلفزيون، مقابل (21.5%) قالوا بأنهم يشاهدونه.

كما أن (14%) من المبحوثين قالوا بأن مصدر معلوماتهم كان من الأهل والأقارب، منهم (50%) لا يشاهدون التلفزيون، مقابل (7.1%) أجابوا عكس ذلك.

لقد أصبح التلفزيون ذو تأثير قوي على أفكار وأحلام الشباب خاصة لما يقدمه من معلومات حول البلدان الأخرى والتي في كثير من الأحيان تكون هذه المعلومات غير صحيحة ومغلوطة وبالتالي فإن المتابعة الدائمة لبرامج التلفزيون تساعد على جمع المعلومات حول البلاد التي يرغب المهاجر في الوصول إليها، وبالتالي فإن التلفزيون يلعب دوراً في نقل تصورات وأفكاراً عن الأقطار المستقبلة، حيث إنها ترسل معلومات عن تلك الأقطار.

وقد توصلت دراسة "**د. على طلبه محمد إبراهيم**" إلى أن التلفزيون لم يكن له دور بارز في توعية الشباب بخطورة الهجرة غير الشرعية، حيث أبانت الدراسة الميدانية أن نسبة (92.67%) من إجمالي العينة أكدوا على أن التلفزيون لم يلعب الدور الفاعل في توعية الشباب بخطورة الهجرة غير الشرعية لأوربا، بل على العكس استطاعت وسائل الإعلام أن

توجه أنظار العديد من الشباب بضرورة تغيير واقعهم المعاش إلى وضع أفضل، فكان الطريق هجرتهم غير الشرعية لدول أوروبا[1].

من جهة أخرى نجد أن عدم متابعة التلفزيون يجعل المهاجر يجمع معلوماته من قبل الأصدقاء والأقارب أكثر لأنه يستعين بهم لمعرفة أحوال الدول الأخرى خاصة من لديه أقارب في الخارج فهم يعتبرون مصدرا موثوقا لمعايشتهم الحياة هناك.

هذا ما تؤكده دراسة "**د. أيمن زهري**" حيث توصلت نتائج الدراسات على أن الأهل والأصدقاء والأقارب وبنسبة (94.3%) يمثلون المصدر الرئيسي للمعلومات حول دولة المقصد بالنسبة لمن خاضوا تجربة الهجرة وكذلك لمن يفكرون في الهجرة على السواء.

ويتأكد بذلك غياب دور المصادر الأخرى في تقديم أي معلومات للشباب حول بلد الهجرة ويتساوى في ذلك من سبقت لهم الهجرة ومن يرغبون في الهجرة، وهذا لعدم اهتمامهم بها ومتابعتها كالتلفزيون[2].

جدول رقم (37) يوضح العلاقة **بين مشاهدة التلفزيون واستعانة المبحوث بشخص من أجل الهجرة.**

الاستعانة بشخص / مشاهدة التلفزيون	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	41	**%97.6**	1	**%2.4**	42	**%100**
لا	3	**%37.5**	5	**%62,5**	8	**%100**
المجموع	44	**%88**	6	**%12**	50	**%100**

1 د. على طلبه محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 213.

2 د. أيمن زهري. مرجع سابق، ص ص 31-32.

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث نجد (88%) من المبحوثين قد صرحوا بأنهم قد استعانوا بشخص لتسهيل عملية الهجرة، منهم (97.6%) قالوا بأنهم يشاهدون التلفزيون، مقابل (37.5%) نفوا ذلك.

من جهة أخرى نجد أن (12%) من مفردات العينة أعربوا أنهم لم يستعينوا بأي شخص من أجل عملية الهجرة، منهم (62.5%) لا يشاهدون التلفزيون، مقابل (2.4%) قالوا بأنهم يتابعون التلفزيون.

إن الرغبة في الوصول إلى الضفة الأخرى تزداد بازدياد ما يكسبه الفرد المرشح للهجرة من معلومات وتفاصيل عن بلدان أوروبا، وهذا من خلال ما يشاهده من برامج تبث على القنوات الفضائية المختلفة، ما يجعله يقارن بين واقعه وما يرغب في تحقيقه من أحلام وطموحات، والذي يوصله في النهاية إلى أن الهجرة إلى أوروبا هي الحل الذي يجعل أحلامه تتحقق. ما يدفعه إلى الاستعانة بشخص ما قد يكون من سماسرة الهجرة أو وسيط بينهما وهذا من أجل تسهيل العملية والوصول إلى غايته.

جدول رقم (38) يوضح العلاقة بين **مدى استعمال المبحوث للانترنيت وتكرار محاولة الهجرة**

تكرار محاولة الهجرة / مدى استعمال الانترنيت	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	33	**%75**	11	**%25**	44	**%100**
لا	1	**%16.7**	5	**%83.3**	6	**%100**
المجموع	34	**%68**	16	**%32**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث نجد أن (68%) صرحوا بأنهم قد كرروا محاولاتهم في الهجرة إلى خارج الوطن، منهم (75%) يستعملون الانترنيت مقابل (16.7%) نفوا استخدام الانترنيت.

من جهة أخرى نجد أن (32%) حاولوا الهجرة غير الشرعية مرة واحدة، منهم (83.3%) أعربوا أنهم لا يستعملون الانترنيت مقابل (25%) أكدوا استخدامها.

لقد أصبح الإنترنت مؤثرا كبيرا وسريعا في تشكيل أفكار واتجاهات الشباب، في العالم عموما والعالم العربي خصوصا، حيث أنه بلغت نسبة مستعملي الإنترنت عالمياً (20%) سنوياً.

وقد تطورت شبكة الإنترنت وأصبحت مفتوحة يمكن من خلالها الوصول إلى آلاف الموارد والخدمات المختلفة في مجال المعلومات، وما يزال العدد الحقيقي لمستخدمي الإنترنت غير محدد بشكل دقيق، لأنه في ازدياد مستمر، وبذلك أصبح الانترنت وسيلة جديدة تعمل على تخزين المعلومات ونشرها[1].

ولو أخذنا مواقع التواصل الاجتماعي كـ(تويتر) و(فيسبوك) مثلا سنجد أن "هناك تقارير صادرة عن شركة "سبوت أون" للعلاقات العامة تشير إلى أن انتشار (الفيسبوك) يفوق انتشار الصحف في دول الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث يشكل حوالي (70%) من مستخدمي (الفيسبوك) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتشير الإحصاءات إلى أن كلا الجنسين يستخدم وسائل الاتصال الحديث بشكل يومي، بل أصبح الحديث الآن عن عدم القدرة على الاستغناء عن هذه الوسائل، لأنها تمكن الفرد من قضاء كل حوائجه المادية والاجتماعية والثقافية[2].

في هذا السّياق الإعلامي الجديد، يؤكّد الكثير من الخبراء أن "الشّباب في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يعتمدون بشكل متزايد على تقنيات الإعلام الحديث وخصوصا شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع نظرائهم الأوروبيين أو المهاجرين في أوروبا، بحثا عن فرص الهجرة وفي محاولة منهم لتخطي الحواجز الأمنية والقانونية المتعاظمة بين بلدان جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط[3].

---

1 د.إنتصار إبراهيم عبد الرزاق و د.صفد حسام الساموك، **الإعلام الجديد.. تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2011م، ص25.

2 حسام الدين صالح. **رؤية إعلامية لقضايا الشباب والهجرة**، مشروع حملة إعلامية للقضاء على الهجرة غير المنتظمة، وزارة القوى العاملة والهجرة، مصر، د.ت، ص15.

3 نفس المرجع، ص8.

ومن هذا يتضح أن التعامل مع الانترنيت خاصة مواقع التواصل الاجتماعي تزيد من معرفة الشباب بالحياة في أوروبا وذلك لبقائهم على اطلاع بكل ما هو جديد وبشكل يومي لسهولة وسرعة انتشار المعلومات والمعطيات التي تظهر لهم نوعية الحياة ومستوى العيش في البلاد الأوروبية، وأما عدم التعامل معها يحد من دائرة معلومات الشباب حول كل ما يتعلق بأوروبا.

من هذا يتضح أن الشباب لا يستخدم الانترنيت من أجل ما ينفعه وما قد يفيده ويرفع من قوة إدراكه لخطورة الهجرة غير الشرعية وما يقوي شخصيته، بل يستخدم الانترنيت من أجل تضييع الوقت في ما لا يفيد، وهذا يتضح من خلال ما صرح به المبحوثون حيث أن (88%) منهم يستخدمون الانترنيت منهم (43.2%)[1] قالوا بأنهم يستعملون الانترنيت من أجل التسلية وهذا ما يزيد من شعورهم بسوء الوضع الذي يعيشونه لأنهم يحاولون الهروب من واقعهم إلى الانترنيت والتي تتحول شيئا فشيئا إلى إدمان وخروج من الواقع إلى عالم افتراضي يغرقون فيه ويعتقدون أن ما يجدونه حول الحياة في أوروبا هي فعلا الحياة الحقيقية هناك ناسين أنه مجرد تزييف وتحوير للكثير من المعطيات والحقائق، ما يحفزهم إلى الإقدام على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

وبقياس العلاقة بين متغير استخدام الانترنيت بمؤشر تكرار محاولة الهجرة، فقد كانت الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل (كا^2) المحسوبة (8.2) عند درجة الحرية (1)، وكانت قيمة معامل (كا^2) الجدولية (3.841)، وبالتالي نقول أن هناك علاقة بين المتغيرين ونقبل فرضية العدم، أما عن قوة واتجاه العلاقة فقد بلغ معامل ارتباط الاقتران (0.87) وهذا يدل على أن هناك ارتباط طردي قوي بين المتغيرين أي أنه كلما زاد تعامل الفرد المرشح للهجرة بشبكة الانترنيت زادت رغبتة في الهجرة أكثر وبالتالي مخاطرته بحياته من أجل تحقيق أحلامه.

1 ملحق رقم (11-12).

جدول رقم (39) يوضح العلاقة بين **مدى استعمال الانترنيت ومصدر المعلومات حول البلد المتوجه إليه.**

مصدر المعلومات حول البلد / مدى استعمال الانترنيت	وسائل الإعلام		أقارب		أصحاب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	31	**%70.5**	4	**%9.1**	9	**%20.5**	44	**%100**
لا	1	**%16.7**	3	**%50**	2	**%33.3**	6	**%100**
المجموع	32	**%64**	7	**%14**	11	**%22**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث نجد أن (64%) صرحوا أن مصدر معلوماتهم حول البلد الذي حاولوا الهجرة إليه وسائل الإعلام، منهم (70.5%) يستعملون الانترنيت مقابل (16.7%) نفوا ذلك.

من جهة أخرى نجد أن من كان مصدر معلوماتهم من الأقارب أو الأصحاب فقد تمثلت في نسبة (14% و 22%) من المبحوثين على التوالي، منها (50%) لا يستعملون الانترنيت اعتمدوا على أقاربهم في جمع معلوماتهم، ونجد (33.3%) لا علاقة لهم بالانترنيت اعتمدوا على أصحابهم.

إن استخدام الانترنت من قبل العديد من الناس وخصوصًا شرائح المراهقين والشباب أصبح من الظواهر التي يرى الإنسان العادي انعكاساتها مع كل من يتعامل مع هذه الشرائح. فاستخدام الانترنت أصبح بديلاً للتفاعل الاجتماعي الصحي مع الرفاق والأقارب وأصبح هم الفرد قضاء الساعات الطويلة في استكشاف مواقع الانترنت المتعددة مما يعني تغيرًا في منظومة القيم الاجتماعية للأفراد حيث يعزز هذا الاستخدام المفرط القيم الفردية بدلا من القيم الاجتماعية وقيم العمل الجماعي المشترك الذي يمثل عنصرًا هامًا في ثقافتنا.

ويعد الإبحار في الانترنيت بكل ما فيها من مواقع ومنتديات وباعتبارها أسرع أسلوب وطريقة للوصول إلى مختلف المعلومات والمعطيات والأخبار خاصة إذا كانت متوفرة وسهل استخدامها فإن من يعتمد عليها تساعده أكثر من أي مصدر آخر لجمع كافة المعلومات التي يحتاج لمعرفتها حول البلاد التي هاجر إليها.

وقد تمثلت الدول الأوروبية التي هاجر إليها المبحوثين والتي مثلت نسبة (82%) في كل من **فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، انجلترا**[1]، ويعود اختيارهم لهذه الدول أن هناك عوامل جغرافية وتاريخية ونفسية كانت وراء هذا الاختيار منها "عامل القرب وسهولة الوصول، وجود الأصدقاء والأقارب".

أما من لا يستخدم الانترنيت فانه يعتمد على مصادر أخرى لجمع معلوماته حول البلد الذي يحاول الهجرة إليه، فأقرب مصدر له هو الأقارب وجماعة الأصحاب والرفاق الذين لهم دور في تزيين أوروبا وأسلوب الحياة فيها، حيث أنه يقدمون صورة عن تلك البلدان تكون في الكثير من الأحيان مزيفة ولا تشبه الواقع.

جدول رقم (40) يوضح العلاقة بين **مكان استخدام الانترنيت ومحاولات الهجرة.**

تكرار محاولة الهجرة / مكان استخدام الانترنيت	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
في المنزل	20	**%71.4**	8	**%28.6**	28	**%100**
في مكان العمل	1	**%20**	4	**80%**	5	**%100**
في المقهى الافتراضي	9	**%81.8**	2	**%18.2**	11	**%100**
المجموع	30	**%68.2**	14	**%31.2**	[2]44	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (44) مبحوث يوجد (68.2%) صرحوا بأنهم كرروا محاولتهم في الهجرة، منهم (81.8%) يستخدمون الانترنيت في المقهى الافتراضي، تليها

1 أنظر الملحق رقم (17).

2 كان المجموع (44) لأن (06) من المبحوثين صرحوا بأنهم لا يستخدمون الانترنيت.

نسبة (71.4%) للذين يستخدمونها في المنزل، لنجد أن (20%) فقط من يستعملون الانترنيت في أماكن العمل.

من جهة أخرى نجد أن (31.2%) قالوا أنهم حاولوا الهجرة مرة واحدة، منهم (80%) يستعملونها في أماكن العمل، تليها نسبة أولئك الذين يستعملونها في المنزل والمقهى الافتراضي حيث قدرت بـ (28.6% و 18.2%) على التوالي.

إن تطور وسائل الاتصال التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة خاصة مع إتاحة استخدام الانترنيت من خلال الهاتف النقال وتوفرها من خلال الهاتف الثابت في المنازل زاد من وتيرة انتشار المتعاملين بها خاصة بين فئة الشباب، ما يتيح فرصة استخدامها لفترة أطول ما جعل الإبحار عبر المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي تصير أسهل وبالتالي التواصل مع اكبر عدد من المعارف والأصحاب وغيرهم بالإضافة إلى توجه الشباب إلى مقاهي الانترنيت وقد يفسر هذا إلى أن الشباب يستعملون الانترنيت بغرض التسلية مثل الألعاب والموسيقى بالإضافة إلى التحرر من رقابة الأهل.

وقد يعود سبب انخفاض نسبة من يستعملون الانترنيت من أماكن العمل إلى أن الشباب العاملين يركزون على عملهم أكثر وأحيانا لا يجدون وقتا لتصفح مواقع الانترنيت بسبب العمل وقد يتم غلق بعض المواقع من قبل الإدارة حتى لا ينشغل الموظفون بالتسلية بدل العمل، أو يتم قطع الانترنيت لفترات عن الموظفين من أجل العمل وزيادة سرعة الخدمة.

وقد لاحظ رئيس المنتدى العربي في هولندا ومنظّم مؤتمر الهجرة غير الشرعية في لاهاي خالد شوكات" أن الدوافع الثقافية والنفسية لدى الشباب للهجرة تزداد أهمية بسبب الدور المتعاظم الذي تلعبه وسائل الإعلام الحديثة وخصوصا الإنترنيت[1]

مما سبق يتضح أن كل هذه العوامل تجعل الفكرة حول الهجرة غير الشرعية تتبلور أكثر في أذهانهم من خلال ما يتعرفون عليه عن تلك البلدان التي تبدو لهم الطريق إلى الخلاص.

1 حسام الدين صالح. مرجع سابق، ص 15.

جدول رقم (41) يوضح العلاقة بين **مدى الاتصال بالأصدقاء ومحاولة الهجرة مرة واحدة.**

تكرار محاولة الهجرة / الاتصال بالأصدقاء	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	25	**%80.6**	6	**%19.4**	31	**%100**
لا	5	**%38.5**	8	**%61.5**	13	**%100**
المجموع	30	**%68.2**	14	**%31.8**	44	**%100**

نلاحظ من الجدول أن من بين (44) مبحوث يوجد (68.2%) صرحوا بأنهم كرروا محاولة الهجرة، منهم (80.6%) يتواصلون مع أصدقائهم عن طريق الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي، مقابل (38.5%) نفوا تواصلهم مع أصدقائهم.

من جهة أخرى نجد أن (31.8%) قد صرحوا بأنهم لم يكرروا محاولتهم للهجرة بعد فشل المحاولة الأولى، منهم (61.5%) لا يتواصلون مع أصدقائهم، مقابل (19.4%) قد حاولوا أكثر من مرة.

إن الاتصال الدائم بالأصدقاء يزيد من الرغبة في الهجرة وذلك من خلال التحفيز الدائم لبعضهم البعض من خلال التكلم حول الأوضاع التي يعيشونها ومشاركة بعضهم في الأحلام والرغبة في التغيير والسخط من الواقع الذي يعيشونه، فتشاركهم في التحدث عن معاناتهم والحلم في التغيير يحفزهم أكثر لمحاولة الهجرة إلى الخارج.

وهذا ما يسمى بأثر التقليد والمحاكاة ويتضح هذا الأثر، كسلوك حاكم لأنماط الهجرة، بما فيها الهجرة غير المشروعة، فالمناطق التي شهدت موجات كثيفة لانتقال الشباب، بحيث يساند الأفراد بعضهم البعض، ويقلدون بعضهم البعض، وتشجعهم في ذلك علاقات القرابة والجوار أو تجمعات الشباب فيما يسمى بالزمرة أو الشلة[1].

1 د. مجدة إمام. **هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات: دراسة ميدانية حول دول المشرق العربي**، مصر، 2009،

ويتم التقليد بشكل أكبر عندما تكون صلات الأفراد فيما بينهم أكبر، كما أنه ينتقل من الأعلى إلى الأدنى، فالفقير يقلد الغني والصغير يقلد الكبير والمحكوم يقلد الحاكم والمهاجرون يقلدون من سبقوهم للهجرة.

وكل ذلك يعد من العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية حيث يتطلع الشباب إلى حياة أفضل في ظل الانفتاح على العالم وثورة التوقعات المتزايدة وانتشار أنماط الاستهلاك ذات الطابع الغربي في المجتمعات النامية فالحد الأدنى لتحقيق متطلبات الشباب هو في إيجاد فرصة عمل توفر له الحد الكافي من مستوى معيشي لائق وتكوين أسرة، ولما كانت هذه الفرصة غير متاحة، فليس أمامه إلا هذا الطريق المليء بالمخاطر، التي يضطر لها مغامراً بحياته في سبيل تحقيق نوعية الحياة الأفضل.

كما أن البعض قد يرغب في تجربة حياة مختلفة جديدة بسبب التأثر بتجارب الآخرين وما حققوه، وذلك من خلال التواصل مع من سبق لهم الهجرة من خلال الانترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي.

وبالتالي تعد الانترنيت وسيلة سريعة حتى يطلع مستخدموها على تجارب الآخرين ونجاحاتهم في مجال الهجرة ما يدفع بهم إلى تقليدهم.

وبقياس العلاقة بين متغير الاتصال بالأصدقاء عن طريق شبكة الانترنيت بمؤشر تكرار محاولة الهجرة، فقد كانت الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة معامل (كا^2) المحسوبة (7.53) عند درجة الحرية (1)، وكانت قيمة معامل (كا^2) الجدولية (3.841)، وبالتالي نقول أن هناك علاقة بين المتغيرين ونقبل فرضية العدم، أما عن قوة واتجاه العلاقة فقد بلغ معامل ارتباط الاقتران (0.74) وهذا يدل على أن هناك ارتباط طردي قوي بين المتغيرين، أي أنه كلما زاد التواصل بين الأصدقاء وبين الشاب المرشح للهجرة زادت قوة إقدامه على الهجرة بسب التأثر الشديد ببعض.

ص 13.

جدول رقم (42) يوضح العلاقة بين **مدى مساعدة وسائل الاتصال في معرفة أوروبا ومحاولات الهجرة من قبل المبحوث.**

تكرار محاولة الهجرة / مساعدة وسائل الاتصال في معرفة أوروبا	نعم			لا	المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	31	**%81.6**	7	**%18.4**	38	**%100**
لا	3	**%25**	9	**%75**	12	**%100**
المجموع	34	**%68**	16	**%32**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث نجد أن (68%) صرحوا كرروا محاولتهم للهجرة إليها، منهم (81.6%) قالوا بأن وسائل الاتصال قد ساعدتهم في معرفة أوروبا، مقابل (25%) نفوا ذلك..

من جهة أخرى نجد أن (32%) حاولوا الهجرة مرة واحدة، منهم (75%) صرحوا بأن وسائل الاتصال لم تساعدهم في معرفة أوروبا، مقابل (18.4%) قالوا بأنها قد ساعدتهم.

إن معظم وسائل الإعلام والاتصال تهدف إلى التأثير، فالهدف من أي رسالة أن تعاون على بناء، أو إفهام ظرف ما لشخص آخر، أو التأثير عليه بعمل معين، أو يشعر مشاعر معينة، وهذا من خلال خلق اتجاهات جديدة أو دعم اتجاهات سائدة أو تغيير اتجاهات سائدة وموجودة[1].

وبالتالي فإن الرسائل التي تقدمها وسائل الإعلام للشباب حول أوروبا وكل ما يتعلق بها من أسلوب الحياة وطريقة العيش وغيرها من الأمور التي تحفزهم كالعيش الكريم واحترام الأفراد والحفاظ على الحقوق والحرية، كل هذه الأمور التي تزينها لهم وسائل الاتصال وتقربهم من

1 شعباني مالك. **وسائل الاتصال الحديثة: من التجميع إلى التفتيت، ومن الجماهيرية إلى الفردية**، مجلة دراسات وابحاث، الجزائر، 2015.

أوروبا أكثر تعمل على تحفيز الشباب والتأثير على طريقة تفكيرهم ونظرتهم إلى أوروبا، ما يستدعي منهم المحاولة مرارا وتكرارا من أجل الوصول إلى الضفة الأخرى بكل الطرق..

جدول رقم (43) يوضح العلاقة بين **مدى مساعدة وسائل الاتصال في معرفة أوروبا ومصدر المعلومات حول البلد المتوجه إليه.**

مصدر المعلومات حول البلد / مساعدة و. إ. في معرفة أوروبا	وسائل الإعلام		أقارب		أصحاب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	31	**%81.6**	1	**%2.6**	6	**%15.8**	38	**%100**
لا	1	**%8.3**	6	**%50**	5	**%41.7**	12	**%100**
المجموع	32	**%64**	7	**%14**	11	**%22**	50	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين (50) مبحوث نجد (64%) صرحوا أن مصدر معلوماتهم حول أوروبا كانت وسائل الإعلام، منهم (81.6%) قالوا بأن وسائل الاتصال ساعدتهم على معرفة أوروبا مقابل (8.3%) أنكروا أن لوسائل الإعلام دورا في معرفة أوروبا. ومن جهة أخرى نجد أن نسبة (22% و 14%) من مفردات العينة اعتمدوا على أصحابهم وأقاربهم على التوالي لجمع معلوماتهم، منهم (50%) يرون أن وسائل الإعلام لم تساعدهم على معرفة أوروبا وهم الذين اعتمدوا على أقاربهم، كما أن نسبة (41.7%) من المبحوثين يرون نفس الأمر واعتمدوا على أصحابهم في معرفة أوروبا.

إن الشباب في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يعتمدون بشكل متزايد على تقنيات الإعلام الحديث وخصوصا شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع نظرائهم الأوروبيين أو المهاجرين في أوروبا، بحثا عن فرص الهجرة وفي محاولة منهم لتخطي الحواجز الأمنية والقانونية المتعاظمة بين بلدان جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط.

وأكدت دراسة "د. محمد علي طلبة" الميدانية أن نسبة (82%) من إجمالي العينة رأت بأن وسائل الإعلام المختلفة لعبت دورا في إقبال الشباب على الهجرة غير الشرعية من خلال رسم صورة سوداء عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الشباب، كما أوضحت لهم

الطريق لأوروبا والنجاحات ومظاهر الترف والثراء على من هاجر من قبل[1] ما زادت من انبهار الشباب بتلك المظاهر والمغريات.

ومما سبق يتضح أن المبحوثين الذين ساعدتهم وسائل الإعلام في معرفة أسلوب الحياة في أوروبا وطرق العيش فيها وكل ما يتعلق بها، قد كانت المصدر الأول في مساعدتهم في التعرف على البلد الذي حاولوا الهجرة إليه، مقابل من لم تقدم لهم وسائل الإعلام ما يقربهم من أوروبا والحياة هناك فإنهم اعتمدوا بشكل أكبر على الأقارب والأصدقاء.

1 د. على طلبه محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 213.

الاستنتاج الجزئي للفرضية الثالثة:

إن التعرض لوسائل الإعلام أو ما يسمى بنمط التعامل مع وسائل الإعلام يعد واحدا من أهم العوامل المرتبطة بموضوع هذه الدراسة لأن وسائل الإعلام تعد مصدرا هاما للمعلومات حول الهجرة، حيث أن المهاجرين المحتملين في معظم الأحوال يرسمون في مخيلتهم تصورا عن الدولة التي يرغبون في الهجرة إليها من خلال ما تبثه وسائل الإعلام المختلفة وما يسمعونه من الأصدقاء والأقارب الذين سافروا لهذه الدول والذي يجعل من السهل انتشار الشائعات والأفكار المغلوطة حول الهجرة.

ويعد تأثير تكنولوجيا الإعلام الحديث في تشكيل أفكار الشباب وانطباعاتهم حول موضوع الهجرة ربما يفوق تأثير وسائل الإعلام التقليدية أي التلفزيون والراديو والصحافة رغم أهميتها الإستراتيجية. ولاحظ **خالد شوكات**، رئيس المنتدى العربي في هولندا ومنظم مؤتمر الهجرة غير الشرعية، أن الدوافع الثقافية والنفسية لدى الشباب للهجرة تزداد أهمية بسبب الدور المتعاظم الذي تلعبه وسائل الإعلام الحديثة وخصوصا الانترنيت.

ومع التطور الكبير الذي شهدته وسائل الإعلام وخدمات الاتصال في الآونة الأخيرة من زيادة عدد الفضائيات وتوفر الانترنيت وانتشارها بشكل كبير وسهولة الحصول على الاشتراك بخدماتها من طرف عامة الشعب، أصبح المقيمون في الدول الفقيرة يستطيعون معرفة مستويات المعيشة في الدول المتقدمة.

فتواصلهم الدائم بشبكة الانترنيت والذي وصل إلى (88%) ووسائل الاتصال المرئية بنسبة (83%) قد ساعدتهم على التقرب من الدول الغربية والمتقدمة بشكل عام وذلك بنسبة (81.6%)، إضافة إلى تبادل المعلومات والأفكار مع من سبق لهم الهجرة إلى الخارج وتمكنهم من العيش هناك من خلال التواصل معهم وذلك بنسبة (70.5%)، كذلك توفر خدمة الانترنيت على مدار الساعة خصوصا من تمكن من توصيلها إلى البيت حيث تمكن (63.6%) من ذلك والذي صار أمرا في غاية السهولة، كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في معرفة أدق التفاصيل حول الحياة في دول الغرب، ما جعل الشباب الطامح في تغيير

أسلوب حياته وتحسين معيشته يعمل على الهجرة إلى الخارج حتى لو كان هذا بطريقة غير شرعية وبأي وسيلة كانت وإن كان فيها خطر الموت أو السجن..

مما سبق نتوصل إلى أن وسائل الإعلام باختلافها أصبحت تلعب دورا مهما في هجرة الشباب إلى الخارج، حيث أن الكثيرين من الشباب يصدقون ما يرونه وما يتم ترويجه من خلال هذه الوسائل.

من جهة أخرى فإن وسائل الإعلام لم تقم بدور فاعل للحد من تلك الظاهرة كما أن الجهات الأهلية والحكومية لم يكن لها الدور الفاعل في توعية الشباب بمخاطر تلك الظاهرة وأن الدول الأوروبية لها دور في انتشار هذه الظاهرة نتيجة للسياسات التي اتبعتها لخدمة مصالحها.

تتعدد وتتنوع أسباب الهجرة، ولكنها تتجمع كلها لتدل على وجود بيئتين: الأولى طاردة والثانية جاذبة. ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة. ويدل التحليل النفسي الاجتماعي لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة التي تحدث في نفس المهاجر شعورا داخليا ينفره من بيئته الأصلية، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي.

وقد تم بناء هذه الدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة التي تساهم في تحفيز الشباب إلى الهجرة غير الشرعية بعد سد الطرق للهجرة الشرعية.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة التي أمكن التوصل إليها في ضوء الدراسة الميدانية، وفى ضوء ما انتهت إليه الدراسات السابقة في هذا الشأن، نشير إليها على النحو التالي:

أولا: فيما يتصل بخصائص عينة الدراسة: أوضحت الدراسة الراهنة من خلال تأصيلها النظري وتحليلها لواقع مجتمع البحث، ما يلي:

فيما يتصل بالمرحلة العمرية لعينة البحث،,أظهرت الدراسة الميدانية أن غالبية عينة الدراسة وبنسبة (68%) هم من الذكور وذلك لأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مازالت تمس فئة الذكور أكثر لما فيها من مخاطر ولما في إقدام الفتاة عليها من مشاكل اجتماعية قد تلحق بها وبعائلتها.

كما أظهرت النتائج أن بنسبة (62%) من إجمالي العينة الكلية أعمارهم أقل من (30) سنة وهي الأعمار التي تزيد فيها الهجرة غير الشرعية، وهم من فئة الشباب، حيث أن متوسط أعمار المبحوثين (31.4 سنة)، أو هم من في مستوى القوة العاملة، ويكونون عرضة للوقوع في مصيدة عمليات الهجرة غير الشرعية وسماسرتها.

أما الحالة التعليمية لعينة البحث فقد دلت نتائج الدراسة على أن أغلب المبحوثين لا يتمتعون بمستوى تعليمي عال فهناك (36%) من إجمالي العينة الكلية من ذوي المستوى الثانوي، وأن (42%) مستواهم التعليمي أقل من الثانوي.

كما كشفت الدراسة عن مسألة غاية في الخطورة تهدد السلم والأمن الاجتماعيين، وهي أن هذه الظاهرة تستنزف شباب المجتمع, فالمعطيات الميدانية تدل على أن نسبة (22%)

من المستوى الجامعي والحاصلين على شهادات علمية مقبلون على الهجرة غير الشرعية بفعل دوافع داخلية وخارجية، ما يدل على أن المستوى التعليمي لمجتمع البحث يعد مرتفعا نسبيا.

وفيما يتصل بالخصائص الاقتصادية، بينت الدراسة أن مجتمع البحث يتسم بالتنوع المهني، حيث تشير النتائج إلى أن ما يقرب من (52%) من إجمالي العينة يعملون في نشاطات مختلفة، توزعت بين الأعمال الإدارية والحرفية والحرة، في حين أكدت النسبة الغالبة التي بلغت (40%) من إجمالي العينة بأنهم لا يقومون بأي عمل لأنهم فشلوا في الحصول على أي وظيفة، وكان ذلك أحد دوافعهم للهجرة.

وعن الحالة الاجتماعية لعينة البحث، أشارت الدراسة الميدانية إلى أن هناك نسبة كبيرة من عينة البحث بلغت (84%) من إجمالي العينة عزاب، ولعل هذا فسر اتجاه الكثير من الشباب إلى تأخير سن زواجهم أو إقبالهم على الزواج من أجنبيات، والواقع يشير إلى انتشار تلك الظاهرة بين بعض الشباب هروبا من واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يختص بنوع السكن، دلت نتائج الدراسة على أن مجتمع البحث يتميز بالبساطة في العيش فنجد أن ما يقرب من (64%) من عينة الدراسة يعيشون في مساكن متواضعة وبسيطة تمثلت في البيوت القصديرية والمساكن الأرضية بها أقل من (04) غرف بنسبة (64%).

وفيما يتعلق بدخل أسر عينة الدراسة ومدى كفايته، أبانت الدراسة إلى أن هناك (34%) من إجمالي العينة الكلية دخل أسرهم تقل عن (18.000 دج)، مع مراعاة ارتفاع عدد أفراد هذه الأسر حيث أظهرت النتائج إلى أن (70%) من إجمالي العينة ينتمون إلى أسر متكونة من (4-8) أفراد، كما أكدت مفردات العينة على أن هذا الدخل لا يفي بمتطلباتهم الحياتية فضلا عن امتلاكهم لكماليات الحياة من امتلاك سيارة أو التمكن من السفر وقد أكد (64%) منهم عدم قدرتهم على ذلك، فكان ضروريا هجرة أبنائهم لتوفير احتياجاتهم الأساسية، ولعل هذا يعكس الوضع الاقتصادي السيئ الذي يعيشه غالبية سكان المجتمع الجزائري جراء سياسة اقتصادية غير مدروسة أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في المجتمع، فكان طبيعيا أن يبحث الشباب عن مستقبلهم حتى ولو كان في حضن البحر.

ومن هذا نتوصل إلى أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تعد من الدوافع لهجرتهم غير الشرعية، وأكدت الدراسة الميدانية أن هشاشة النظام الاقتصادي الذي خلق مجموعة من الدوافع التي كانت وراء هجرتهم لأوروبا، حيث أن قلة الدخل وانخفاض الأجور في الجزائر عن مثيلاتها في أوروبا، والظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها غالبية أسر عينة البحث، وفقدان الأمل في الحصول على فرصة عمل خصوصا الخريجين الجدد، كلها عوامل ساعدت على هجرة الكثير من الشباب للتخلص من أوضاعهم الاقتصادية السيئة.

ثانيا: توصلنا أيضا إلى أن بعض أفراد العينة لا يعانون من سوء الأوضاع المعيشية ورغم ذلك فقد اختاروا الهجرة غير الشرعية كوسيلة للوصول إلى أوروبا، وقد اتضح لنا أن هناك عوامل أخرى قد ساهمت في ذلك، فعلاقات القرابة والجوار والصداقة ومظاهر الثراء التي ظهرت على بعض الأسر بمجتمع الدراسة، وإغراءات سماسرة الهجرة في تعظيم سلوكيات التقليد والمحاكاة لدى الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية، كذا دور الشباب الذي هاجر من قبل في إقبال عينة الدراسة على الهجرة غير الشرعية، فقد توصلنا إلى أن (82%) يعرفون مهاجرا، منهم (43.9%) يكون من الأصدقاء و(31.7%) كان أحد الجيران وهذا من إجمالي العينة وأنه كلما زاد عدد المهاجرين الذين يحتك بهم هؤلاء الشباب زاد تأثرهم بهم فقد أكد (54%) أنهم يعرفون (8-12) مهاجر، كما أكد (78%) أنهم قد تأثروا بالوضع الاقتصادي لهؤلاء المهاجرين الذين نجحوا في الغربة، كما أنهم تأثروا أكثر بالأموال التي يرسلونها بنسبة (46.9%)، كما تأثروا بتمكنهم من الحصول على سكن جديد وكانوا بنسبة (25%)، كما أكد (75.6%) من أفراد العينة أنهم تأثروا بالامتيازات التي حصل عليها المهاجرون وهم في الخارج.

وتعتبر شبكات الهجرة غير الشرعية من أهم العوامل التي تساعد على هذا النوع من الهجرة، فشبكة الهجرة هي مجموعة من العلاقات بين الأشخاص الذين سبق لهم الهجرة، وغير المهاجرين في الموطن الأصلي من خلال علاقات القرابة والصداقة والأصل المشترك.

وهي تعتمد أيضا على العلاقات بين الأشخاص الذين سبق لهم الهجرة والوسطاء وأصحاب وسائل النقل البرية والبحرية. فقد تكونت شبكة من المهربين معدومي الضمير

للمتاجرة في البشر في بلد الإرسال وفي بلد العبور وفي بلد الاستقبال ساعدوا على حدوث الهجرة غير الشرعية، وكانت الأطماع وراء ذلك الحصول على الأموال هي السبب في تكوين هذه الشبكة.

مما سبق يتضح أن الغيرة من التجارب الناجحة للآخرين من أقارب وجيران وأصدقاء الذين هاجروا من قبل ومستقرين بدول أوروبا والذين استطاعوا أن يحققوا مستويات مادية مرتفعة من خلال الهجرة لتلك الدول، شجعتهم ودفعتهم إلى خوض تجربة الهجرة لدول أوروبا ولو على حساب حياتهم.

ثالثا: وكما توضح لدينا أن العوامل التي جذبت أفراد العينة وجعلتهم يقبلون على الهجرة هي الرغبة في تحقيق الطموح والغيرة والتقليد، الانبهار بالغرب، اللحاق بالأقارب والأصدقاء، الزواج من أجنبية، والانبهار بالحياة في أوروبا والرغبة في تجربتها، كل هذه الأمور غذتها وسائل الإعلام التي لعبت دورا في انبهار الشباب بالغرب، وبالتالي إقبالهم على الهجرة غير الشرعية، فقد أكدت الدراسة الميدانية أن نسبة من إجمالي العينة رأت بأن وسائل الإعلام استطاعت أن توجه أنظار العديد من الشباب بضرورة تغيير واقعهم المعاش إلى واقع أفضل فكان الطريق إلى هجرتهم غير الشرعية لدول أوروبا.

فالتطور العلمي الكبير في وسائل الاتصال، حيث أصبحت عمليات الاتصال في العصر الحديث من أسرع الوسائل لنقل المعلومات سواء في البر أو في البحر، فلقد لعبت على سبيل المثال الهواتف دوراً كبيراً في مساعدة المهاجر غير الشرعي، والوسطاء للترتيب لعملية الهجرة في قلب الصحراء وفي أعماق البحار، مما أدى إلى تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية من دول المصدر إلى دول العبور إلى دول الاستقبال، بالإضافة إلى الحد من التباعد العاطفي بالنسبة للمهاجرين يجعلهم على اتصال دائم بمجتمعهم الأصلي، كذلك لعبت شبكة المعلومات الدولية الانترنت دوراً كبيراً في توفير المعلومات.

وإلى جانب التطور الكبير الذي صاحب وسائل الاتصال، فقد تطورت أيضاً وسائل المواصلات البرية والبحرية وفي هذا الصدد يؤكد العديد من الباحثين أن تحسين وسائل المواصلات والاتصالات السريعة والرخيصة يؤدي إلى حب الناس في الانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية.

فقد أكد (84%) أنهم يشاهدون التلفزيون، كما أن (88%) يستخدمون الانترنيت، وأن (43.2%) يستخدمونها من أجل التسلية بدل استخدامها فيما ينفع ومن أجل معرفة الوجه الحقيقي لأوروبا وواقع المهاجرين غير الشرعيين هناك وكيف هي معاناتهم والاضطهاد التي يتعرضون لها، بالإضافة إلى نوع العمل الذي يمارسونه والذي قد يكون مذلا.

كما أكد (76%) من أفراد عينة البحث أن وسائل الاتصال مكنتهم من معرفة أوروبا، وهي الصورة التي تسعى وسائل الإعلام في إظهارها من أجل تحسين صورتها أمام العالم ومن يرغب في التوجه إليها، وبالتالي تزيد الإغراءات لبلوغها.

من كل ما سبق توصلنا إلى أن الهجرة غير الشرعية باتت تمس شريحة حيوية من شرائح المجتمع بشكل واسع وكبير وهي شريحة الشباب والقوة العاملة ما يؤثر سلبا على الدولة، فبدل استغلال هذه الطاقات لتنمية المجتمع والرفع من المستوى الاقتصادي وتحسين المستوى الاجتماعي فإنها تذهب هدرا وتضيع في شوارع أوروبا.

وبالنظر إلى عوامل جذب الهجرة سواء كانت الشرعية أم غير الشرعية الجزائرية إلى أوروبا، والتي تكون في الغالب هي نفس العوامل، يتضح لنا أن العوامل الجاذبة المحفزة على هذا النوع من الهجرة متعددة، فالرواتب المرتفعة والأجور العالية وتوفر فرص العمل اليدوية والتقنية من أهم العوامل الاقتصادية الجاذبة، كذلك الحصول على العديد من المزايا، كالتعليم المتقدم المواكب لعمليات التطور المستمرة، بالإضافة إلى العيش في ظروف اقتصادية تحقق رغبات الفرد، وتوفر كافة متطلبات الحياة من خدمات ومرافق في المستوى المطلوب، وبالتالي الحصول على العديد من المزايا الاقتصادية التي يصعب على الفرد الحصول عليها في بلده الأصلي فيضطر المهاجر الجزائري إلى مواجهة أخطار وأهوال البحر الأبيض المتوسط في سبيل تحقيق رضاه عن وضعه الاقتصادي، وفي أغلب الأحيان لا يستطيع بلوغ غايته حيث يغرق في البحر، أو يزج به في أحد السجون الأوروبية ومراكز الاحتجاز أو يعاد إلى وطنه حيث يتلقى عقوبة مخالفة قوانين الهجرة.

وأخيرا يمكن القول بأن الهجرة تحكمها عوامل الطرد والجذب حسب ما قدمته نظرية الجذب والطرد التي برز فيها كل من "**أرنست رافينستين**"، "**إفيريت لي**" و "**بوغ**".

حيث أنهم أكدوا أن توافر فرص العمل لبعض المهن والوظائف، والحصول على دخل أفضل، مع توفر الأنشطة المختلفة في دول الاستقبال، وتوفر أفضل الخدمات الاجتماعية من حيث السكن والتعليم وغيرها، فضلاً عن الإغراءات المادية والاجتماعية في بعض البلدان، بالإضافة إلى تقدم وزيادة وسائل الاتصال وتطور الصناعة والتجارة، كذلك كلما كانت معلومات المهاجر واضحة عن المهجر كان الدافع إلى الهجرة أقوى.

شهد العالم في نهاية القرن العشرين أزمات متعددة أربكت دول العالم الثالث، فقد حدثت هزة النفط في السبعينات، وعانت المجتمعات من الركود الاقتصادي في الثمانينيات بسبب المديونية الخانقة والأزمات المتتالية، وظهرت نزاعات عرقية ودينية وسياسية في مناطق مختلفة من العالم، واستسلمت حكومات الدول النامية لشروط المؤسسات المالية العالمية، وجاءت تكلفة التصحيح الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية لهذه الدول باهظة.

ومما لا شك فيه أن هذه الأزمات المختلفة قد خلفت فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية، مما جعل الكثيرين يتوجهون نحو تلك البلدان من أجل البحث عن فرص العيش الكريم بعدما فقدوه في بلدانهم، ولكن الازدياد الشديد لوتيرة الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال قد اقلق هذه الأخيرة بسبب ما أحدثه تواجد هؤلاء من مشاكل في تلك البلدان، فعملت الدول المتقدمة على إغلاق منافذ الهجرة الشرعية بالتضييق على المهاجرين ووضع سياسات تحدد من يمكنه الانتقال إلى أراضيها ما يسمى بالهجرة المنتقاة خاصة في أوروبا..

هذه العوامل وغيرها دفعت بالشباب للبحث عن طرق أخرى ملتوية للوصول إلى مبتغاهم بترك بلدانهم والتوجه إلى دول أكثر تقدما، وهنا ظهرت الهجرة غير الشرعية والتي عرفت انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة.

ومما لا شك فيه أن أسباب الهجرة غير الشرعية وزيادة أعداد الشباب التي تقبل عليها خاصة من دول العالم الثالث ترجع إلى أسباب عديدة أهمها :تناقص فرص العمل فيها، وزيادة حدة الفوارق بينها وبين الدول الغنية، كما أن ازدياد الوعي بهذه الفوارق، مع إتاحة وسهولة السفر أمام الجميع بسبب التقدم الذي حدث في الاتصالات الدولية ووسائل السفر، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة المنظمة، كل ذلك ساهم بلا أدنى شك في اندفاع مزيد من الشباب سعيا وراء تحقيق حياه أفضل عبر طرق ووسائل مختلفة لتحقيق ذلك، وهذا ما أكدته العديد من التقارير الدولية للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة.

هذا وتعد الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية حول الهجرة غير المنظمة في ظل تكرار حوادث الهجرة غير المنظمة خلال السنوات الماضية لكثير من شباب الجزائر إلى بلدان أوروبا، وتدهور أوضاع حقوق الإنسان خاصة الحق في العمل اللائق والحق في الحياة الكريمة والآمنة، ومتغيرات دولية عديدة يشهدها العالم كله، أبرزها

الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث أكدت تقارير منظمة الهجرة الدولية إلى توقع زيادة موجات الهجرة غير المنظمة في أعقاب هذه الأزمة، وأوضحت هذه التقارير أن الحكومة الفرنسية تتباهى مؤخراً بالإنجاز الذي صنعته حيث استطاعت أن تحصل على موافقة الـ27 دولة هي دول الاتحاد الأوروبي جميعاً من أجل تبنى وإصدار الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء والذي يتضمن العديد من البنود التي تؤكد على أن يكون لكل دولة كوته محددة سنوياً تسمح من خلالها بدخول المهاجرين إلى أراضيها وفق ما تضعه من معايير صارمة كلها تصب في مصلحة دولة المقصد، وهو ما يعرف بالهجرة الانتقائية والتي تمثل استنزافاً مستمراً للموارد البشرية لدول الجنوب لمصلحة دول الشمال، ويعنى ذلك مزيدا من التقدم والرقى لأوروبا وتدنى اقتصادي اجتماعي وثقافي لدول الجنوب .

وفى نفس السياق يسعى الإتحاد الأوروبي إلى ممارسة أقصى درجات الضغط على معظم حكومات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وخاصة ليبيا والمغرب ومصر والجزائر لوقف الهجرة غير الشرعية.

التوصيات المقترحة:

بناء على الخبرة المكتسبة من مجتمع الدراسة والذي تم عرضها في هذه الدراسة فإننا نقترح بعض التوصيات:

-إن انخفاض الدخل والبطالة يمثلان أهم العوامل التي تدفع الشباب للتفكير في الهجرة وفي سبيل تخفيض معدلات البطالة الحالية فإن الحكومة مطالبة بتوفير فرص عمل جديدة في السوق المحلي وذلك بالعمل على جذب الاستثمارات الخارجية وتشجيع القطاع الخاص وفتح أسواق جديدة للعمالة الجزائرية بالخارج بالإضافة إلى تدريب الشباب الجزائري الراغب في العمل بالخارج بالتعاون مع حكومات الدول المستقبلة.

- بما أن نتائج هذه الدراسة قد أوضحت أن التليفزيون هو أكثر وسائل الإعلام الجماهيري انتشاراً بين الشباب، فإنه يجب أن يتم اعتباره الأداة الرئيسية لتقديم رسالة إعلامية حول الهجرة غير الشرعية للشباب، بالإضافة إلى الاعتماد على الإذاعة المسموعة والجرائد واستخدامها في الحملة الإعلامية لضمان وصول الرسالة الإعلامية إلى أكبر شريحة ممكنة من الشباب.

- إن القيادات الطبيعية في القرى مثل العمد والمشايخ وأئمة المساجد والقيادات السياسية المحلية على مستوى المدن والقرى والمهاجرين الذين عانوا تجربة الهجرة غير الشرعية وآثارها السيئة يجب أن يكونوا جزءاً من حملة الدعوة للشباب للتعريف بأخطار هذه الممارسات. لذلك فإنه من المهم مشاركة المجتمع المحلي في الحملة الإعلامية وعقد ندوات ولقاءات حول هذا الموضوع الهام في القرى والتجمعات السكنية التي تنتشر بها هذه الظاهرة.

-إن العديد من الوسائل التي توضح خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية يجب استخدامها في هذه اللقاءات المباشرة مع الشباب مثل استخدام الوسائط المتعددة والأفلام التسجيلية والمطبوعات والمنشورات. وفي هذا المجال يجب تنشيط دور المنظمات غير الحكومية والجمعيات المنتشرة في كافة أنحاء الوطن لكي تقوم بدورها في خدمة المجتمع حيث أنهم أكثر ارتباطاً بالمجتمع المحلي وعلى دراية تامة بمشكلاته.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد إسماعيل وآخرون. **قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى الغرب**، قراءات ثقافية، عدد 11، المنتدى الإسلامي، مارس 2012.
2. السعيد بومعيزة .**أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب** ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم والإتصال، جامعة الجزائر ،2005-2006.
3. الأخضر عمر الدهيمي. **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية، 2010.
4. انشراح الشال.**المغترب و وسائل الإتصال**، دار الفكر العربي، مصر، 1987.
5. ابراهيم محمد عياش. **الهجرة غير الشرعية** ، الحوار المتمدن، العدد: 2382، 2008.
6. أرنست رافينستين . **قوانين الهجرة**، صحيفة جمعية الإحصاء ، لندن، 1885.
7. افيرت أس.لي. **نظرية الهجرة**، مجلة الديموغرافيا، 1966.
8. أمل يوسف الصباح. **البيانات الإحصائية للهجرة الدولية** ، مجلة عالم الفكر، المجلد 17، العدد 02، وزارة الإعلام، الكويت ، 1986.
9. أعجال محمد أمين لعجال. **استراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه المغرب العربي**. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
10. الكساندرو مونسوتي . **الحروب والهجرات : الشبكات والاستراتيجيات الاقتصادية لشعب الهزارة بأفغانستان**، إصدارات معهد نوشاتال للانثروبولوجيا، دار علوم الإنسان باريس،2004.
11. أمل دكاك. **الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية**، مجلة جامعة دمشق، مجلد 24- العدد الأول+الثاني ، 2008.
12. ابراهيم بختي. **الأنترنيت في الجزائر** ، مجلة الباحث ، عدد 01، ورقلة، 2001.
13. أسامة بدير. **الحقوق القانونية للمهاجرين سرا**، مجلة الإنساني، العدد 50، مصر، 2010.
14. أحمد طاهر. **اختبار شنجن: سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوروبية**، مجلة السياسة الدولية، عدد 185، 2011.
15. أحمد عبد العزيز الأصغر وآخرون. **مكافحة الهجرة غير المشروعة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د ط، الرياض، 2010.
16. أحمد عبد العزيز الأصفر. **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة**، ورقة عمل مقدمة لندوة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

17. أحمد عبد العزيز الأصفر. **الهجرة غير المشروعة: الانتشار والاشكال والوسائل المتبعة**، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط01، الرياض، 2010.
18. أحمد رشاد سلام. **الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة**، مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
19. أحمد رشاد سلام، **مكافحة الهجرة غير المشروعة: الأخطار الكامنة والظاهرة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة**، ط01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض–السعودية، 2010.
20. أمير فرج يوسف. **مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقًا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2011.
21. إحسان حفظي. **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.
22. إسلام يسرى محمد جاب الله. **الهجرة غير الشرعية وأثرها على المجتمع**، كلية الزراعة، جامعة دمنهور. مصر، د ت.
23. د. أيمن زهري. **اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا**، مشروع الحملة الإعلامية حول الهجرة: دراسة ميدانية، مصر 2006.
24. **الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا**. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكتب شمال أفريقيا، 2007.
25. **الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط: مشروع الخريطة التفاعلية للهجرة"**. المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة. فاليتا– مالطا، 2012.
26. **الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول حقوق العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية**. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جنيف، صحيفة وقائع رقم 24.
27. المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل. **قرار بشأن إحصاءات دخل و إنفاق الأسر**، ديسمبر 2003.
28. المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة. **الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط: مشروع الخريطة التفاعلية للهجرة**، مالطا، ماي 2012.
29. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. **الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا**، مكتب شمال أفريقيا، الأمم المتحدة، 2007.
30. المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة . **الهجرة غير النظامية**، برنامج يوروميد الثالث حول الهجرة، بولونيا، فيفري 2013.
31. الجمعية العامة للأمم المتحدة.**العولمة و الترابط: الهجرة الدولية و التنمية**، المنظمة الدولية للهجرة، الدورة الثامنة والستون، رقم الوثيقةA/68/190 : ،جويلية 2013.
32. الجمعية العامة للأمم المتحدة.**الهجرة الدولية والتنمية**، المنظمة الدولية للهجرة، 2013.

33. اللجنة الوزارية لإدارة الحدود الموحدة .الجريمة العابرة للحدود بدول الساحل والصحراء (الطرق والاتجاهات)، طرابلس ، ليبيا، سبتمبر 2013.

34. الهيئة العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. **سياسة الهجرة**، نوفمبر 2009.

35. المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة. **الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط: مشروع الخريطة التفاعلية للهجرة**، سوريا 2009.

36. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية. **الندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة**، بيروت–لبنان، 2011.

37. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، **تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان5/1**. مجلس حقوق الإنسان: الدورة(09)، الجمعية العامة، المتحدة الأمم، جنيف، 1–12 /2010/11.

38. **الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا**، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا،2007.

39. **الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط الخريطة التفاعلية حول الهجرة . اجتماع خبراء الخريطة التفاعلية لهجرة العبور عبر المتوسط محور الهجرة والتنمية: تنظيم المشاريع الخاصة بالمهاجرين**. فرنسا، 12–13 جوان 2013.

40. **التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة(الرهانات–التحديات)**، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي27–2013/02/28.

41. الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة. **قانون رقم 11/08**، عدد 3، المطبعة الرّسمية، الجزائر، جمادى الثانية 1429 هـ/02 يوليو 2008 م.

42. الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة. **قانون رقم 01/09: "القسم الخامس الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين"**، العدد15، المطبعة الرّسمية، الجزائر، 1 ربيع الأوّل عام 1430 هـ /08 مارس سنة 2009 م.

43. **استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة**، وزارة العمل، والتشغيل والضمان الاجتماعي، مارس 2008.

44. بهاء شاهين. **شبكة الانترنيت**، العربية لعلوم الحاسب، ط01، القاهرة، 1996.

45. بيار فرانسيس واخرون. **ورقة عمل حول الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية** ،المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ، لبنان،2011.

46. بيلاربي كونسورتيوم. **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط و الإتحاد الأوروبي**، يوروميد للهجرة2 ، 2011.

47. باربارا كروسيت وآخرون. **حالة سكان العالم 2011**، شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان. الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، 2011.

48. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية**، تقرير التنمية البشرية،الولايات المتحدة الامريكية، 2009.

49. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع** ، تقرير التنمية البشرية، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013.

50. جيلالي بلوفة عبد القادر. **الإعلام المرئي الجزائري في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2005.

51. جمال محمد أبو شنب. **الإعلام الدولي والعولمة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط 01، 2009.

52. جمال بوشاقور. **مسار برشلونة: أية حصيلة**، مجلة الجيش، عدد 510، الجزائر، 2006.

53. جاسم محمد زكريا.**أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة الأورومتوسطية**، الملتقى الدولي: **الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق**، قسنطينة، الجزائر.

54. ديفيد غنيس. **مغنية عبور حدود لا تُعبر**، ترجمة: عدلي الهواري. تقرير بعثة بشأن الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون من جنوب الصحراء الكبرى عند الحدود الجزائرية–المغربية، الشبكة الأورو–المتوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، 2013.

55. هادي العيساوي. **الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء وظائف الأسرة اليمنية: دراسة ميدانية**، رسالة دكتوراه منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد، العراق ، 2004.

56. هشام حسن وآخرون. **المهاجرون السريون: مذنبون أم ضحايا؟**، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد 50، 2010.

57. هاشم نعمة فياض. **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هولندا نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر، 2011.

58. هوجو برادي. **أزمة شنغن في إطار الربيع العربي–الكتاب السنوي .IEMed للبحر الأبيض المتوسط**، دار فضاءات للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

59. هبة نصار. **تنقل العمالة بين البلدان فى العالم العربية: حراك الأيدي العاملة داخل المنطقة العربية(نظرة شاملة)**، منظمة العمل العربية ومنظمة الهجرة الدولية، مصر، دت.

60. حجيلة رحالي. **التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري"المفهوم والنموذج"**، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، عدد 07، جامعة محمد خيضر (بسكرة)–االجزائر.

61. وكالة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للهجرة. **بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة عن حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يوجدون في حالة غير نظامية**. منشورة رقم: 59299–10 جنيف، سبتمبر 2010.

62. وزارة العدل المملكة المغربية. **استجابة لدعم إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والمقصد والعبور لتهريب المهاجرين**، أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل، ط1، منشورات جمعية نسر، الرباط، 2004.

63. **ورقة عمل حول الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية**، النيابة العامة، مكتب النائب العام، مكتب التعاون الدولي، مصر،2011.

64. حليم بركات.**المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط7 ،2001م.

65. . حسين عبد الجبار. **اتجاهات الإعلام الحديث و المعاصر** ، دار أسامة، الأردن، ط 01 ،2009.

66. حمدي شعبان. **الهجرة غير المشروعة: الضرورة والحاجة**، مركز الإعلام الأمني، جمهورية مصر العربية، دون تاريخ.

67. طارق عبد الحميد الشهاوي. **الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

68. طارق تاحي. **الدوافع الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2010.

69. ياسر محمد جاد الله محمود. **العولمة والفقر في مصر (ملتقى دولي :قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية)**، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006.

70. **يوروميد للهجرة 2(2008-2011): التشريعات والمؤسسات والسياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورومتوسطية**، 2011.

71. كلاري ايسكوفير وآخرون. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورو-متوسطية: إمكانية الوصول إلى العناية الصحية وسوق العمل**، الشبكة الأوروبية- المتوسطية لحقوق الإنسان، الدانمارك، ديسمبر، 2008.

72. كمال عايشي. **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، دون تاريخ.

73. كريستال بانسونا. ترجمة: سعيد بن الهاني. **الهجرة**، مجلة ثقافات، 2010.

74. كلير لوتيي. **التحرك لمناهضة التجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين**، المنظمة الدولية للهجرة، سويسرا، 2010.

75. **معجم الوجيز**.مجمع اللغة العربية، دارالتحرير للطباعة و النشر، القاهرة، 1980 .

76. محمد غربي.**التحديات الأمنية للهجرة غيرالشرعية في منطقة البحرالأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، عدد8، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012 .

77. محمد عاطف غيث.**تطبيقات في علم الاجتماع** ، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1970.

78. محمد عاطف غيث. **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، دون تاريخ، دون طبعة.

79. مصطفى الخشاب. **علم الاجتماع و مدارسه** ، الدار القومية للطباعة و النشر ، 1965.

80. محمد عبد المحسن التويجري. **الأسرة والتنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي** ، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية ، ط1، 2001.

81. مزوز بركو وآخرون.**التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية** ،مجلة شبكة العلوم النفسية الاجتماعية،عدد 21-22، جامعة باتنة الجزائر،2009.

82. محمد زيان .**الشباب الجزائري والهجرة غير الشرعية نحو أوربا** ، الحوار المتمدن، العدد 2125، 2007.

83. محمد محمود السيد. **ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، الحوار المتمدن، العدد 3554، السعودية، 2011.

84. مهدى محمد القصاص. **علم الاجتماع العائلي** ، جامعة المنصورة ، كلية الآداب، مصر، 2008.

85. محمد شوقي عبد الرحمان. **الحراك الاجتماعي** ، شبكة الألوكة، 2008.

86. محمد حمدي السعيد. **الحراك الاجتماعي والتحديات الأمنية**، مركز الإعلام الأمني، مملكة البحرين، دون تاريخ.

87. ميشيل بي إي تودارو. **نموذج هجرة العمل والبطالة المدنية في الدول الأقل تقدمًا**، المراجعة الاقتصادية الأمريكية ،1969.

88. محمد صائب موسيت. **جوانب هجرة الأزمات في الجزائر**، نشرة الهجرة القسرية، عدد 45، مارس 2014.

89. محمد عبيدات وآخرون.**مناهج البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)**، دار وائل للنشر،عمان، ط02، 1999.

90. محمد رضا التميمي. **الهجرة غير القانونية من خلال التشريعية الوطنية والمواثيق الدولية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر ،العدد الرابع، جانفي 2011.

91. ماريون كولدري وتيم موريس وغيرهم. **عودة دائمة إلى الوطن: تحديات العودة و إعادة الإدماج**، نشرة الهجرة القسرية، برنامج دراسات اللاجئين، العدد 21، ديسمبر 2004.

92. ماريون كولدري وتيم موريس وآخرين. **سبل كسب الرزق المستدامة: بذور النجاح**، نشرة الهجرة القسرية، برنامج دراسات اللاجئين، العدد 20، أكتوبر 2004.

93. ماريون كولدري وتيم موريس و آخرين. **الإسلام وحقوق الإنسان وقضايا اللجوء والنزوح**، نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أوكسفورد، جوان 2012.

94. مايكل كليمانس. **إحصائيات المهاجرين :خمس خطوات للحصول على بيانات أفضل عن الهجرة** ، تقرير لجنة بيانات الهجرة الدولية حول أبحاث و سياسات التنمية ، مركز التنمية العالمية، واشنطن العاصمة، ماي 2009.

95. محمد زغو. **المعالجة القانونية لظاهرة الهجرة غير القانونية في الجزائر**، الملتقى الوطني " ظاهرة الهجرة غير القانونية " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، دون تاريخ.

96. محمد الخشاني. **التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الإسكوا، الامم المتحدة، بيروت، ماي 2006.

97. موسى جواد الموسوي وآخرون. **الإعلام الجديد. تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، ط1، مكتبة الإعلام والمجتمع، بغداد، 2011.

98. محمد خليل الرفاعي. **دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية "دراسة تحليلية"**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول+الثاني، دمشق، 2011.

99. محمد عابد الجابري . **وحدة المغرب العربي**، مطابع الجامعة ، تونس،1941.

100. سارة بركات وحسيبة زايدي. **الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية لمحاربة الفساد المالي والإداري**، مخبر مالية، بنوك وادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر"بسكرة"، يومي 06-2012/05/07،

101. منير خالد براح. **الحسابات الإقتصادية من 2000 إلى 2011**، منشورة رقم 609، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2011.

102. مفيد الزيدي. **أزمة إنسان أم أزمة أمة: هجرة العرب نحو الغرب**، مجلة العرب الأسبوعي المجتمع، عدد06، 2010.

103. محمد فتحي عيد. **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، ط01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

104. محمد بلخيرة. **الهجرة المغاربية إلى أوروبا..معطيات ومغالطات**، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2014.

105. مصطفى المصمودي. **النظام الاعلامي الجديد**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 94، 1985.

106. مصطفى المصمودي. **النظام الاعلامي الجديد**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 94، 1985.

107. محمد محمود السرياني، **مكافحة الهجرة غير المشروعة: هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**، ط01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

108. محمد محمود السرياني. **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**، مجلة الأمن والحياة، عدد357، الرياض-السعودية، 1433هـ.

109. مهدي مبروك. **المهاجرون السريون: مذنبون أم ضحايا**، مجلة الإنساني، عدد 50، مصر، خريف 2010.

110. محمد فتحي عيد. **مكافحة الهجرة غير المشروعة: التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة**، ط01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

111. **مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين**. الأداة 01، المادة 51-53، فهم ظاهرة تهريب المهاجرين، فيينا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. الأمم المتحدة نيويورك، 2013.

112. معهد الهجرة الدولية. **نحو منهج جديد لبحوث الهجرة**، جامعة اوكسفورد، المملكة المتحدة، 2006.

113. مركز الدراسات والبحوث. **مكافحة الهجرة غير المشروعة**، مجلة الأمن و الحياة، الرياض، العدد 357، 2012.

114. مركز الهجرة الدولية. **نحو منهج جديد لبحوث الهجرة الدولية**، جامعة أوكسفورد، لندن، ماي 2006.

115. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان .**الإتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين و اللجنة المعنية بالإتفاقية** ، الأمم المتحدة، جنيف، صحيفة وقائع رقم 24. نوفمبر 2005.

116. منظمة العفو الدولية. **نداء استغاثة موجه إلى أوروبا: حقوق الإنسان ومكافحة الهجرة**، المملكة المتحدة، رقم الوثيقة Arabi Al Index: EUR 01/013/2012 ، 2012.

117. **مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية**، الأمم المتحدة، البند(06)، سلفادور– البرازيل، 12–19/ 2010/04.

118. مؤتمر العمل الدولي.**العمالة و الحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد**، التقرير الرابع، الدورة 103، البند الرابع من جدول الأعمال، ط01، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2013.

119. مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. **اتخاذ التدابير في مجال العدالة الجنائية للتصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص: الصلات بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية**، الأمم المتحدة، سلفادور –البرازيل، 12–2010/04/19.

120. مديرية التقويم والتوجيه والاتصال. **اصلاح المنظومة التربوية"النصوص التنظيمية"**، مكتب النشر: المديرية الفرعية للتوثيق، ج(01)، ط(02)، الجزائر، 2009.

121. نادية ليتيم. **البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا**، مجلة السياسة الدولية، العدد183، 2011.

122. نبيل راغب. **هيبة الدولة:التحدي والتصدي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

123. **نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة**، اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، بيان الرباط، الرباط، 2013.

124. سعيد الصديقي. **تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية**، مجلة رؤى مستقبلية، 2013.

125. سحر مصطفى حافظ. **الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية**، مجلة هرمس، مصر، دت.

126. ساسكيا ساسن. **تنقلية العمل ورأس المال: دراسة في الاستثمار الدولي وتدفق العمل**، مطابع جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة، 1988.

127. سارة هاربيزون. **هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن اتخاذ قرار الهجرة في عملية صنع قرار الهجرة : مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول المتقدمة والنامية**، مطابع بيرجامام، نيويورك،1981.

128. سناء الخولي. **الأسرة والحياة العائلية** ، دار النهضة ، لبنان، بدون تاريخ.

129. سوزان حسن أبو العينين. **الفقر في الدول العربية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 04، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

130. سارة بركات وحسيبة زايدي. **الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية لمحاربة الفساد المالي والإداري**، مخبر مالية، بنوك وادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر"بسكرة"، يومي 06-2012/05/07.

131. عبد القادر جيلالي.**الإعلام المرئي الجزائري في ظلّ العولمة** ،مجلة العلوم اانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2005.

132. عبد القادر رزيق المخادمي. **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، ط01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

133. عبد القادر رزيق المخادمي. **الكفاءات المهاجرة بين الغربة وحلم العودة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

134. عبد الفتاح محمد وهيبة. **جغرافية السكان** ، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون طبعة.بدون تاريخ.

135. عبد الله محمد الشريف. **مناهج البحث العلمي: دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية**، الاسكندرية، ط1 ،1996.

136. عائدة عزت. **هجرة العقول العربية**، الإدارة المركزية لبرامج دعم القدرة التنسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصر، دون تاريخ.

137. عبير الرمحي. **السويد وسياسات الهجرة**، كلية الدراسات العليا، معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة برزيت، 2013-2014.

138. عبد الوهاب عمروش. **الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوروبية والمطامح الإفريقية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2010.

139. عبد الله بوجلال.**الشباب الجزائري وبرامج التلفزيون الأجنبي-دراسة ميدانية-**، مجلة البحوث، عدد03، 1996.

140. عبد القادر كترة. **الهجرة الافريقية السمراء غير النظامية**، مجلة الحدث الشرقي، العدد 667 ، 2012.

141. عبد الواحد إكمير. **الجالية العربية في إسبانيا**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، دون تاريخ.

142. عبد الملك صايش. **مكافحة تهريب المهاجرين السريين**، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص قانون(منشورة)، جامعة الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو- الجزائر، 2014.

143. عبد الرزاق طلال جاسم السارة وعباس حكمت فرمان الدركزي. **جريمة تهريب المهاجرين والآثار المترتبة عليها**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد(01)، كلية القانون والعلوم السياسية-جامعة ديالى- العراق، دت.

144. عمران محمد. **إستراتيجية التمويل السكني في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، عدد 06، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2011.

145. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك. **الهجرة غير المشروعة والجريمة.** مطبوعات مركز الدراسات والبحوث القانونية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د ط، الرياض، 2008.

146. علي الحاج. **سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،** ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

147. عبد الله أحمد العمري. **أمن البحار:الملاحة البحرية،** مجلة الأمن و الحياة، عدد 228، السعودية، 1422هـ.

148. عزت حمد الشيشيني. **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية،** مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط01، الرياض، 2010.

149. عبد القادر شاقوري، أحميدي بوجليطة بوعلي. **الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط: الاسباب وسياسات المواجهة،** ابن النديم للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2014.

150. عصام بن الشيخ وقوي بوحنية. **ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية: حالة الجزائر "تحقيق الاتفاق حول المفاهيم القانونية في دراسة الظاهرة"،** مجلة الاكاديمية العربية، عدد10، الدنمارك، 2011.

151. عبد القادر بن يونس قرّوش. **دور وسائل الإعلام في العملية التعليمية،** مجلة المعلم، عدد21، الجزائر، 2006.

152. عبد الرحمن العنزي. **أمن الحدود البحرية الدولية ودوره في تعزيز أمن الدولة،** الملتقي العلمي حول: "قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن" ، 13-1433/04/15هـ الموافق لـ 06-2012/03/08م. السعودية

153. عبد الله سعود السراني. **مكافحة الهجرة غير المشروعة: العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم،** ط01، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

154. د. على طلبه محمد إبراهيم. **دوافع الهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصري دراسة ميدانية على عينة من الشباب المهاجر،** مصر، دت.

155. د .عبد الله أحمد عبد الله المصراتي. **الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي،** المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (30)، العدد(59)، الرياض، 2014.

156. عائشة عبد السلام. **دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية،** الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، منظمة المرأة العربية، الجزائر، 2009.

157. ڤيرونيك پلانس-بواساك. **دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء،** ترجمة: منار وفاء، الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، ديسمبر 2010.

158. فاطمة الزهراء أغلال بوكرمة. **الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة الجزائرية،** مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد9، ديسمبر 2012.

159. فتيحة كركوش.**الهجرة غير الشرعية في الجزائر. "دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"**،دراسات نفسية وتربوية، جامعة سعد دحلب –البليدة،عدد 4، جوان 2010.

160. فيليب فارج. **الهجرة المتوسطية تقرير عام (2005) "حالة الجزائر"**. ترجمة: أنور مغيث وشريف يونس. المفوضية الأوروبية: برنامج ميدا. معهد الجامعة الأوروبية. 2007.

161 . فضيل دليو. **الهجرة والعنصرية في الصحافة الاوروبية**، د ط، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، الجزائر، 2003.

162. فرانسوا كريبو. **دراسة إقليمية: إدارة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي و أثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين**، الفقرات (13–24)، مجلس حقوق الإنسان الدورة(23)، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

163. صباح عبد الرحمن الغيص.**ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون وأسلوب إدارتها ومواجهتها**، ركز الإعلام الأمني، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية. 2012.

164. صايش عبد المالك وآخرون. **مكافحة الهجرة غير الشرعية: نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، عدد 01، 2011.

165. صايش عبد المالك وآخرون. **مكافحة تهريب المهاجرين كآلية للحد من الهجرة السرية**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، مجلد 06، العدد 02، 2012.

166. صايش عبد الملك. **مكافحة تهريب المهاجرين السريين**، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم تخصص قانون، جامعة الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو–الجزائر، 2014.

167. ربيع كمال كردي صالح. **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا، دراسة أنثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم**، رسالة دكتوراه منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس،القاهرة 2005.

168. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم. **مناهج وأساليب البحث العلمي .النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2000.

169. رتيبة طايبي. **البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، عدد 08، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، جوان 2012.

170. شوقي قاسمي. **إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي : برنامج RHP للبنك الدولي نموذجا**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 01، مسيلة الجزائر، مارس 2012.

171. شعباني مالك. **وسائل الاتصال الحديثة: من التجميع إلى التفتيت، ومن الجماهيرية إلى الفردية**، مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر، 2015.

172. **تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب و بالحق في عدم التمييز في هذا السياق**، الفقرات(11–22)، مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2011.

173. خافيير زونيغا. **رصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالعائدين والمشردين داخليا**، منشورة الأمم المتحدة، الفصل 11، 1996.

خلفان راشد الكعبي. **ظاهرة التسلل عبر الحدود وأبعادها الأمنية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض –السعودية، 2005.

174. خالد فيصل الفرم. **شبكة الأنترنت وجمهورها في مدينة الرياض**، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الإعلام، الرياض، 2001.

175. ذياب البداينة. **مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية الى الكونية**، جامعة مؤتة:الأردن، دت.

المراجع باللغة الأجنبية:

176 .ANDI .Wilaya d'Alger ,invest in Algeria ,Alger ,2013.

177 .Cláudia Faria. **Preventing Illegal Immigration: Reflections on Implications for an Enlarged European Union**, Eipa scope, Brussels, January 2003 .

178 .Daniel Chapala. **French and Canadian Immigration, a comparative analysis**, Master thesis, Lund University, Canada, June 2010.

179 .Hans Johnson and Laura Hill. **Illegal Immigration,** ISSUE Public Policy Institute of California, 2011.

180 .Henry Jean Robert. **Maghrébiens en France – de la " mére-patrie" aux marges de L'europe Europien,** Revue Panoramiques N° 55, 4em trimestre, Paris, 2001.

181 .Mouhoubi Salah. **La Politique de cooperation Algérie-France**, **bilans et perspectives**, Alger , Edition OPU. Sans année d'édition.

182 .Ministère fédéral de l'Intérieur et l'Office fédéral pour les Migrations et les réfugiés. **IMMIGRATION LÉGALE ET RÉPRESSION DE L'IMMIGRATION ILLÉGALE ,**2010

183 .**MIGRATIONS INTERNATIONALES ET DEVELOPPEMENT**. Nation Unies, NY, 1998.

قائمة

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (01)

جدول يبين توزيع افراد العينة حسب عدد الغرف في المسكن.

عدد الغرف	التكرار	النسبة
(4-0)	32	**%64**
(8-4)	17	**%34**
(12-8)	1	**%2**
المجموع	50	**%100**

ملحق رقم (02)

جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة:

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة
(4-0)	5	**%10**
(8-4)	10	**%20**
(12-8)	35	**%70**
المجموع	50	**%100**

ملحق رقم (03)

جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين في الأسرة

عدد العاملين في الأسرة	التكرار	النسبة
(6-0)	33	**%66**
(6-3)	16	**%32**
(9-6)	1	**%2**
المجموع	50	**%100**

ملحق رقم (04)

جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة بين المبحوث والمهاجر

علاقة المبحوث بالمهاجر	التكرار	النسبة
صديق	18	**%43,9**
أحد أفراد العائلة	10	**%24,4**
أحد الجيران	13	**%31,7**
المجموع	41	**%100**

ملحق رقم (05)

جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب عدد المهاجرين الذين يعرفهم المبحوث.

عدد المهاجرين الذين يعرفهم المبحوث	التكرار	النسبة
(4-0)	10	**%20**
(8-4)	13	**%26**
(12-8)	27	**%54**
المجموع	50	**%100**

ملحق رقم (06).

جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب مرات تواصل المبحوث بالمهاجرين الذين يعرفهم

مرات تواصل المبحوث بالمهاجرين	التكرار	النسبة
دائما	24	**%58.5**
أحيانا	12	**%29.7**
ابدا	5	**%12.2**
المجموع	41	**%100**

ملحق رقم (07)

جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب سنوات إقامة المهاجرين الذين يعرفهم المهاجر في الخارج.

سنوات إقامة المهاجرين الذين يعرفهم المهاجر في الخارج	التكرار	النسبة
أقل من سنة	5	**%12,2**
من (2-3) سنوات	14	**%34.1**
أكثر من ثلاث سنوات	22	**%53.7**
المجموع	41	**%100**

ملحق رقم (08)

جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب الناحية التي تأثروا بها فيها يتعلق بالتحسن الاقتصادي للمهاجرين.

الناحية التي تأثر بها المبحوثون	التكرار	النسبة
الأموال التي يرسلونها للعائلة	15	**%46,9**
الحصول على سكن جديد	8	**%25**
الحصول على سيارة جديدة	3	**%9,4**
تمكنهم من الزواج	6	**%18,8**
المجموع	32	**%100**

ملحق رقم (09)

جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع الامتيازات التي حصل عليها المهاجر في الخارج.

الامتيازات التي حصل عليها المهاجر في الخارج	التكرار	النسبة
حصولهم على عمل	15	**%48,4**
تحصلهم على وثائق الإقامة	16	**%51,6**
المجموع	31	**%100**

ملحق رقم (10)

جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب سبب استعمال الانترنيت.

سبب استعمال الانترنيت	التكرار	المجموع
البحث العلمي	10	**%22.7**
الأخبار	15	**%34.1**
التسلية	19	**%43.2**
المجموع	44	**%100**

ملحق رقم (11)

جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب مكان استعمال الانترنيت

مكان استعمال الانترنيت	التكرار	النسبة
في المنزل	28	**%63.6**
في مكان العمل	5	**%11.4**
في المقهى الافتراضي	11	**%%25**
المجموع	44	**%100**

ملحق رقم (12)

جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع الشخص الذي تمت الاستعانة به للهجرة

الشخص الذي تمت الاستعانة به للهجرة	التكرار	النسبة
مهرب	11	**%25**
صديق	25	**%56,8**
آخر	8	**%18,2**
المجموع	44	**%100**

ملحق رقم (13)

جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب الوسيلة المستخدمة.

الوسيلة المستخدمة	التكرار	النسبة
قارب صيد	21	**%42**
الاختباء في سفينة تجارية	14	**%28**
تأشيرة مزورة أو منتهية الصلاحية	15	**%30**
المجموع	50	**%100**

ملحق رقم (14)

جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب مكان توقيفهم

مكان التوقيف	التكرار	النسبة
قبل الانطلاق	8	**%16**
وسط البحر	18	**%36**
بعد الوصول إلى البلد المتوجه إليه	24	**%48**
المجموع	50	**%100**

ملحق رقم (15)

جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب الدول التي توجهوا إليها.

الدول المتوجه إليها	التكرار	النسبة
الدول الأوروبية	41	**%82**
الدول غير الأوروبية	9	**%18**
المجموع	50	**%100**

الدول الأوروبية تمثلت في كل من **فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، انجلترا.**

الدول غير الأوروبية تمثلت في كل من **أمريكا والمكسيك.**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الديموغرافيا

رقم الاستمارة:

استمارة البحث

هذه الإستمارة معدة لبحث علمي ميداني لتحضير شهادة الماجستير حول موضوع: «**العوامل المؤثرة في الهجرة غير الشرعية** »، فالرجاء منك القراءة المتأنية للأسئلة والإجابة عنها حسب رأيك الخاص وبكل مصداقية، و تأكد أن المعلومات المقدمة لن تُستخدم إلاّ لغرض البحث العلمي.

شكرا جزيلا لتعاونك

صاحبة البحث/م. فتيحة.

ملاحظة:

ضع/ي العلامة (x) على الإجابة الصحيحة.

لا تذكر/ي اسمك.

أجب عن الأسئلة التي تناسبك فقط.

السنة الدراسية: 2013- 2014

البيانات الشخصية:

1. الجنس: 1. ذكر ☐ 2. أنثى ☐

2. السن: ☐

3. الحالة المدنية: 1. أعزب ☐ 2 . متزوج ☐

3 . مطلق ☐ 4. أرمل ☐

4. الحالة التعليمية: 1. أمي ☐ 2. تجيد القراءة والكتابة ☐ 3. ابتدائي ☐

4 . أساسي ☐ 5. ثانوي ☐ 6. جامعي ☐

5. المهنة: 1. بطال ☐ 2. موظف ☐

3. عامل حر (تاجر) ☐ 4. عامل يدوي ☐ 5. طالب ☐

الوضعية الاقتصادية للأسرة:

6. نوع المسكن: 1. بيت قصديري ☐ 2.منزل ذو طابق ☐

3. فيلا ☐ 4. شقة ☐ 5. آخر أذكره.....

7. عدد غرف المنزل: ☐

8. نوع الملكية: 1. منزل خاص ☐ 2. منزل مؤجر ☐

9. إذا كان مؤجر ما هو مبلغ الإيجار؟

1.أقل من(10 000) ☐ 2.(20 000-10 000) ☐

3 .(30 000-20 000) ☐ 4. أكثر من(30 000) ☐

10. ما هو عدد أفراد الأسرة؟ ☐

11. ما هو عدد العاملين في الأسرة؟ ☐

12. ما هو الدخل الكلي للأسرة؟1.أقل من(18 000) ☐ 2.(28 000-18 000) ☐

3. (38 000-28 000) ☐ 4. أكثر من (38 000) ☐

13. هل يسمح الدخل بالحصول على الكماليات؟ 1. نعم ☐ 2. لا ☐

14. اذا كان الجواب نعم، ما هي؟ : 1. شراء سيارة ☐ 2. السفر (سياحة) ☐

3. شراء منزل جديد ☐ 4. آخر أذكره.....

النجاح الاجتماعي للمهاجر:

15. هل تعرف أو سمعت عن مهاجر؟ 1نعم ☐ 2. لا ☐

16. إذا كان نعم. من كان؟ 1. صديق ☐ 2. أحد أفراد العائلة ☐

3 . أحد الجيران ☐ 4. آخر. أذكره.....

17. كم عددهم؟ ☐

18. كيف كانت هجرتهم؟ 1. بطريقة شرعية(تأشيرة) ☐ 2. غير شرعية(حرقة) ☐

19. هل تتصل بهم؟ 1. دائما 2. أحيانا 3. أبدا

20. ما هي مدة إقامته/هم هناك؟ 1. أقل من سنة 2. من(2-3) سنوات

3. أكثر من 3 سنوات

21. هل تأثرت بتحسن وضعهم الاقتصادي؟ 1. نعم 2. لا

22. إذا كان الجواب نعم، من أي ناحية: 1. الأموال التي يرسلونها للعائلة

2. الحصول على سكن جديد 3. الحصول على سيارة جديدة

4. تمكنهم من الزواج 5. أخرى. أذكرها.....

23. هل تأثرت بالامتيازات التي حصلوا عليها في الخارج؟ 1. نعم 2. لا

24. إذا كان الجواب نعم، من أي ناحية؟ 1. حصولهم على عمل

2. تحصلهم على وثائق الإقامة 3. أخرى أذكرها.....

وسائل الإعلام:

25. هل تشاهد التلفزيون؟ 1. نعم 2.لا

26. هل تستعمل الانترنيت؟ 1. نعم 2. لا

27. إذا كان نعم: في أي مكان تستعمل الانترنيت؟

1 . في المنزل 2. في مكان العمل

3 . في المقهى الافتراضي 4. آخر أذكره.....

28. هل تستعمل الانترنيت من أجل 1. البحث العلمي 2. الأخبار

3. التسلية 4. أخرى أذكرها.....

29. هل تتصل بالأصدقاء عن طريق روابط التواصل الاجتماع (...twitter, skype, facebook)

1. نعم 2. لا

30. إذا كان الجواب نعم، 1. ما هي عدد المرات التي تتصل بهم في الأسبوع

2. ما هي مواضيع النقاش بينكم؟ .....

.....

31.هل ساعدتك وسائل الاتصال هذه على معرفة أوروبا؟1.نعم 2.لا

32. في حالة الجواب بنعم. ما الذي جذبك إليها؟

1.انتشار العدل 2. احترام الأفراد

3. التطور الاقتصادي 4.أخرى اذكرها .....

اتجاهات الشباب نحو الهجرة:

33. في أي سنة كانت أول محاولة:

34. هل هذه المرة الأولى؟ 1. نعم 2. لا

35. إذا كان الجواب لا. ما هو عدد المحاولات؟ ☐

36. ما هي الوسيلة المستخدمة؟ . قارب صيد ☐ 2. الاختباء في سفينة تجارية ☐
3. تأشيرة مزورة أو منتهية الصلاحية ☐

37. لماذا في كل حالة .....
.....

38. هل استعنت بشخص ما؟ 1 .نعم ☐ 2.لا ☐

39. إذا كان الجواب نعم. من كان هذا الشخص؟
1. مهرب ☐ 2.صديق ☐ 3.آخر اذكره.....

40. هل دفعت مبلغ من المال؟ 1.نعم ☐ 2.لا ☐

41. إذا الجواب نعم. كم كان المبلغ المدفوع؟ .....

42. أين تمّ إيقافك؟ 1.قبل الانطلاق ☐ 2.وسط البحر ☐ ☐
3.بعد الوصول إلى البلد المتوجه إليه

43. كم كان عددكم؟ ☐

44. ما هو البلد التي كنت تنوي التوجه اليه؟ .....

45. ما كان مصدر معلوماتك عن البلد الذي سافرت إليه:
1. أصحاب ☐ 2. أقارب ☐
3. وسائل الإعلام ☐ 4. أخرى أذكرها.....

46. ماهي الحلول الممكنة في رأيك/ي للحد أو التقليل من الهجرة غير الشرعية للشباب؟
.....
.....
.....
.....